الفدرالية والإنفصالية في أفريقيا



دراسات تحليلية عن
أرتريا - جنوب السودان - بيافرا

تأليف
الاستاذ علي عباس حبيب

مكتبة مدبولي

الطبعة الأولى ـ ١٩٩٩ م

مكتبة مدبولي ـ القاهرة

الفدرالية والإنفصالية في أفريقيا

دراسات تحليلية عن
أرتريا ـ جنوب السودان ـ بيافرا

تأليف الأستاذ
علي عباس حبيب

مكتبة مدبولي

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر
عن وجهة النظر الشخصية للمؤلف

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً ۚ وَٱللَّهُ قَدِيرٌ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧﴾ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ ﴾.

صدق الله العظيم

[الممتحنة: ٧ ـ ٨]

يقول بركليس في وصف فضائل مواطنيه والديمقراطية المباشرة في أثينا القديمة

«والمواطن الأثيني لا يهمل الدولة ليهتم بشئونه الخاصة. وحتى أولئك المشتغلون بالتجارة والأعمال يتابعون قضايا السياسة. ونحن وحدنا بين الأمم لا ننظر إلى الرجل الذي لا يهتم بالشئون العامة على أنه مسالم وغير مضر وإنما نعتبره عديم النفع لا خير فيه».

الإهداء

أبي في الخالدين مع شقيقي — بجنات الخلود لدى الرفيق
وأمي فلْتَدُمْ ذخراً وفخراً — ونهراً بالحنان روى عروقي
وزوجتي العزيزة نصف روحي — مشاركة بمجهود حقيقي
وجدي ذا الشرف لنا أساس — ومرتكز العلوم على طريقي
وجدتي الحنونة دمت عوناً — لنا في النائبات وكل ضيق
وأبنائي الأحبة إذ أراهم — إذا صدئت حياتي هم بريقي
وأستاذي الجليل فقد هداني — لخير العلم يا المدني الصديق
وبحر العلم أستاذي أديب — وكل السائرين على الطريق
ودامت لجنة للحكم تبغي — نجاحاً سوف يشرق لي طريقي
إلى «الثوار» صوب الحق دوماً — إلى أهل الأمانة من فريقي
إليكم بل إلى الحكم الحقيقي — لجند الله لا جند البريق
هديت رسالتي رمزاً لجهدي — وفجر للحقيقة في شروق

علي عباس حبيب

منتصف يوليو ١٩٨٢ م

الفصل التمهيدي

التجربة السياسية الإفريقية
والسياسة السوفيتية والأمريكية تجاه القارة

المطلب الأول: حق تقرير المصير.

المطلب الثاني: نظرية الزنجية.

المطلب الثالث: التكتل الإقليمي والوحدة الإفريقية.

المطلب الرابع: بداية السياسة السوفيتية والأمريكية تجاه القارة.

الفصل التمهيدي

التجربة السياسية الإفريقية
والسياسة السوفيتية والأمريكية تجاه القارة

إن الإنسان مدني بطبعه يتأثر بمن حوله ويحتاج إليهم كما يؤثر فيهم إن كان سلوكه في أيّ نشاط سلوكاً يحتذى به أو قام بعمل يحتاج الآخرون إليه. فليس هنالك إبداع خلق من عدم، ولكنه ينبع من تجربة تأثرت بتجارب الآخرين وبنت عليها فكرتها وأسلوبها الجديد في الحياة والذي يصبح نمطاً جديداً يتأثر به الآخرون ويسيرون على هداه. وحتى في مجال العلوم الطبيعية فإن هنالك حقيقة تؤكد بأن كل ما هو موجود بالكون ناتج عن مواد هي كانت في الأصل موجودة من قبل فالمادة لا تفنى ولا تخلق من عدم.

وانطلاقاً من هذا المفهوم العلمي فإن تجارب الآخرين تصلح مثلاً يسير على نهجه غيرهم، فالعالم القديم خلق بعلومه وتراثه

مرتكزاً لحضارة العالم الحديث. والأمم تتأثر ببعضها ابتداءاً من الحرث بمحراث الخشب الذي يجره الإنسان ثم محراث الحديد الذي تجره الثيران، إلى آلات الحرث الميكانيكية، تأثر فيها الإنسان من تجربة غيره فانتقل من الوسيلة القديمة إلى وسيلة هي أعظم قوة وأكثر نفعاً من الأولى فمن الريّ بالشادوف الذي يرفع فيه الإنسان الماء بجهد ساعديه للحقل ثم إلى الساقية التي تجرها الثيران، وإلى أبورات المياه الميكانيكية وأخيراً السدود والخزانات. فلم يقبع صاحب الشادوف عند حدود وسيلته عندما رأى ما هو أحسن منها وهكذا يأتي الزمان بوسائل أفضل يأخذ بها الإنسان ليترك الأقدم وبتجارب أفضل يأخذ بها أيضاً ليترك الأسوأ.

ولما كانت التجربة الأطول عمراً هي التي تثبت صلاحيتها أكثر من تلك التي سرعان ما تنتهي لعدم تقبل الناس لها، فإن الإنسان بطبعه يميل إلى كل ما هو أقوى وأجمل ويستمر مدة أطول.

ففي مجال التجارب السياسية وجدت القارة الإفريقية نفسها محاطة بعالم آخر خاض قبلها تجارب ووصل فيها إلى قناعات أثبتت معها الأيام صلاحية تلك التجارب. فقد رأت إفريقيا أن اتجاه الوحدة والتكتل هو اتجاه يدعو للأمن والطمأنينة في عالم لا تأمن فيه دولة من العدوان الخارجي عليها سواء كان هذا العدوان مسلحاً أو كان مغلفاً في صورة تطويق اقتصادي أو عزلة سياسية.

وقد أثرت بعض التجارب العالمية كالتجربة الفيدرالية في المحيط العالمي حتى أخذت بها دول من العالم القديم ودول من العالم الجديد فما كان من دول العالم الثالث التي نالت استقلالها إلا أن أخذت بها عندما كانت ظروف تلك الدول الآخذة بها مشابهة لظروف الدول الكبرى التي خاضت التجربة من قبل كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ويوغسلافيا وسويسرا وغيرها من الدول التي نجح فيها الاتحاد الفيدرالي، وقد كانت المسائل القومية وتعدد القوميات في تلك الدول من الدوافع الأساسية في الأخذ بهذه التجربة ممّا جعل دولاً نالت استقلالها وتعاني من نفس مشكلة تعدد القوميات أو المشاكل الدينية قد أخذت بنفس التجربة الفيدرالية مثل الهند في قارة آسيا ودولة نيجيريا في إفريقيا كما طرحت الهيئة العامة للأمم المتحدة هذه التجربة على أرتريا لتدخل في اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا والذي تم بالفعل في قرار الأمم المتحدة رقم (٣٥٠/أ/٥) في ٢/١٢/١٩٥٠ م ونفذ في ١٥/٩/١٩٥٢ م. وقد شاب رضا الشعب الأرتري عيب في تقرير مصيره بحرية كاملة ودون ضغوط داخل البرلمان الأرتري، ودون استخدام أحزاب صورية تخدم جهات معينة وتحت تأثير ضغوط دينية وإرهابية وسياسية. فما هو تقرير المصير؟.

المطلب الأول

حق تقرير المصير

إن مبدأ تقرير المصير يعني حق الشعوب في تقرير مصيرها، وكان هذا المبدأ أول ما ورد في النقاط الأربع عشر للرئيس الأمريكي ويلبن سنة ١٩١٨ م ومنذ ذلك التاريخ أصبح محط اهتمام أغلب دول العالم وهو يعني أحقية الشعب في أي جزء من إقليمه الذي يقيم فيه وعدم فصل أي جزء منه دون رضاه، وأن هذه الشعوب حرة في اختيار الحكومة التي ترغب فيها. وهذا المبدأ يتفرع عن مبدأ أساسي وهو مبدأ القوميات. فهنا فرق كبير بين الشعب والأمة «فالأمة هي مجموعة من الأفراد تربطهم رابطة طبيعية معنوية مثل وحدة الأصل أو اللغة أو الدين وتجمعهم عادات وتقاليد مشابهة وتاريخ مشترك. أما الشعب فليس من اللازم أن تتوافر فيه هذه العناصر الطبيعية لكي يصبح العنصر المكون للدولة. فليست كل أمة دولة وليست كل دولة أمة فقد ظلت الأمة البولونية زمناً طويلاً أمة قبل أن تصبح دولة وكذلك قد توجد الدولة ولكن أفرادها لا يكوِّنون أمة كما كان الوضع في الأمبراطورية العثمانية قُبيل الحرب العالمية الأولى والأمبراطورية النمسوية المجرية فكل منهما كانت لا شك دولة إلا أن الشعوب الخاضعة لها لا يمكن أن تسمى أمة وكذلك قد تكون الأمة

الواحدة مجزأة بين عدة دول»[١].

وتقرير المصير يعني حرية الشعوب في أن تخطط طريقها بواسطة نظمها الذاتية المكونة ديمقراطياً لتثبت وجودها على الساحة العالمية ولتحدد أهدافها والوسائل المناسبة لبلوغها ولتحقق سيادتها في المجال الداخلي.

وهذا المفهوم سائد بأوربا منذ قرن ونصف نظرياً على الأقل. ويوم يؤمن به العالم يستطيع أن يطلب من أية قوة ثالثة ألا تتدخل في القضايا الداخلية لبلاد أخرى.

إن الاندماج السياسي لبلد متعدد الثقافات والأجناس يكمن أيضاً في إطار حل فيدرالي. ولقد كان الشعار الإنجليزي في مواجهة الرجل الإفريقي هو «ارتفع ولا تقترب» وكان الشعار البرتغالي «اقترب ولا ترتفع». ونجد أن بعض الأوربيين وهم يعيشون بإفريقيا الجنوبية مثلاً يحتكرون القدرة والكفاءة ليحكموا ويديروا الأرض التي استقروا عليها وينكروا على غيرهم من الإفريقيين أصحاب الأرض الحقيقيين حتى مجرد المشاركة في الحكومة بحجة عدم كفاءتهم ويتخذون منهم موقف الوصاية. هذا المفهوم الذي لم يقتصر على المستعمر الأبيض بل نجد غيره من

(١) كتاب المفاهيم الحديثة للأنظمة السياسية. د. فوزي أبو دياب طبعة ١٩٧١ م ص (٢٥).

المستعمرين السود من الإفريقيين يؤمنون به ويطبقونه على إخوانهم من الإفريقيين الآخرين المجاورين لهم كما حدث بخصوص دخول أرتريا في اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا بحجة أن أهلها لا يستطيعوا إدارة شئونهم بأنفسهم، ولكي يأخذ الاتحاد شكله الشرعي أفرغ قراره في أُطُر سياسية موجهة من داخل البرلمان الأرتري الذي خرج قراره بأغلبية موجهة من قبل السلطات الأثيوبية لقبول الدخول مع أثيوبيا في اتحاد فيدرالي.

لذلك ففي أي مجتمع غير عنصري إذا أردنا أن نجعل المجموعات تندمج في نسق فيدرالي محكم بعيداً عن الوصاية والشعور بالتميز على الآخرين بين تلك المجموعات فيجب أن تشترك الأطراف بمستوى واحد غير متناسين عنصر الكفاءة؛ وذلك ليتأتى تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ليتم تكوين مجموعة قوية متناسقة تتولى مختلف قطاعات الإدارة العامة والنشاطات الأخرى وتدلي بدلوها في المعترك السياسي مما يتيح للأفراد حرية التعبير عن إرادتهم السياسية والاجتماعية دون أية ضغوط فيتم التطور في إطار من التنافس نصل إليه عن طريق توسيع الاستقلال الذاتي حتى يبلغ حد الوحدة الفيدرالية.

ولما كان لإفريقيا مشاكلها الخاصة سياسية واجتماعية ولا يمكن أن يفهمها أحد غير أولئك الذين يعيشونها ويميلون إليها ويحللونها فالقبيلة ما تزال الإطار الأكثر شيوعاً في القارة الإفريقية

وتتميز بالمساواة والجماعية في تملك وسائل الإنتاج[1] غير أن التأثيرات الغربية أدت إلى مفاهيم جديدة ترتب عليها تركيز القوة الاقتصادية وتدعيم القبائل التي أظهرت المزيد من الاستعداد للتعاون مع قوى الاستعمار الجديد. وهذا الواقع الجديد في المجتمعات التقليدية ولد شعوراً لديها بأن بقاءها مهدد فكانت حركات التمرد ضد القوى القائمة[2].

ثم جاءت فكرة الوحدة القومية لتؤسس لمشروع حماية لتلك المجتمعات والدول من الخطر الخارجي. وكان أول من نادى بها مواطن من جامايكا إفريقي الأصل هو المحامي هنري سلفستر وليامز الذي عقد مؤتمراً بغرض إثارة الرأي العام الإنجليزي ومطالبته بحماية الشعوب الإفريقية من العدوان والنهب اللّذين كان يقوم بهما البيض ضد السود في القارة الإفريقية، واشترك في المؤتمر نحو ثلاثين مندوباً من السود الذين يعيشون في إنجلترا أو في جزر الكاريبي. ودعا المؤتمر إلى وحدة الشعوب السوداء وإلى تحريرها من الاستعمار وكانت أول مرة تظهر فيها كلمة الوحدة الإفريقية.

---

(١) انظر مجلة السياسة الدولية ـ السنة الحادية عشرة ١٩٧٥ م مقال البرتغال والمستقبل، تأليف سبانيولا، ص (١٩٥).

(٢) انظر نفس المرجع السابق مجلة السياسة الدولية ـ السنة الحادية عشرة ١٩٧٥ م مقال البرتغال والمستقبل، تأليف سبانيولا، ص (١٩٥).

وبانتهاء حياة سلفستر انطوت فكرة الدعوة إلى الوحدة الإفريقية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حين بعثها مرة أخرى ماركوس جارفي من جزيرة جامايكا وديبوا الأمريكي أحد زعماء الزنوج هنالك والذي كان يمثل الاتجاه المعتدل للوحدة الإفريقية واتضح ذلك من دفاعه عن قضية «الزنوج» ولكن جارفي هاجمه وسخر من لونه الأبيض الذي ورثه عن أجداده الهولنديين والفرنسيين وذلك حين اتهمه بالتهاون في الدفاع عن قضية الزنوج. وأسس جارفي الجمعية الدولية لتحسين أحوال الزنوج «وبلغ من تطرفه قيامه بمحاولة عام ١٩٢٠ م بتأسيس إمبراطورية مستقلة قوية للزنوج في إفريقيا تضم كل زنوج المعمورة وأعلن نفسه رئيساً مؤقتاً لهذه الأمبراطورية، وحاول أن يتعاون في ذلك مع رئيس جمهورية ليبيريا فأوفد إليه جماعة من أعضاء تنظيمه عام ١٩٢٤ م ولكنه رفض المشروع وطردهم وصادر أموال ومعدات جمعية جارفي هذه حتى انطفأت آخر شمعاتها المضيئة بإفريقيا لتنتهي تلك الحركة دون بلوغ هدفها وهو عودة الزنوج إلى إفريقيا» وانتهى الأمر بإيداع جارفي في السجن ثم مات في لندن سنة ١٩٤٠ م[١].

ثم كُتب لهذه الأفكار في مطلع القرن العشرين الانتقال إلى القارة الإفريقية مرة أخرى على أيدي الطلاب الذين تلقوا تعليمهم

(١) انظر كتاب منظمة الوحدة الإفريقية د. محمد الحسين مصيلحي طبعة ١٩٧٦ م. رسالة دكتوراه ـ دار النهضة العربية، ص (٢١).

خارج إفريقيا ومنهم (أساكا) أحد الأعضاء المؤسسين لأول مؤتمر إفريقي وطني عام ١٩١٢ م و (سول) و (بلانتيجي) و (ديوب) و (جابانو) ثم ظهر الدكتور (ننامدي ازيكوي) من نيجريا وكوامي نكروما من غانا، وكان لتواجد الطلاب الإفريقيين بالولايات المتحدة الأمريكية بالذات أثر في التعرف على مساوىء التفرقة العنصرية ودافعاً لهم للسير في ركب آراء رجال الفكر الزنوج وانتظامهم في الحركات الدينية المستقلة التي تستنكر محاولة التخلص من التفرقة العنصرية في كنائس البيض، كما رسخت مؤتمرات الجامعة الإفريقية تلك الأفكار.

المطلب الثاني

نظرية الزنجية[١]

نظرية الزنجية Négritude ترجع إلى مستهل القرن العشرين حيث بدأت يقظة الزنوج في أنحاء متفرقة من العالم نتيجة ازدياد القهر الاستعماري وانتشار الأيديولوجيات التي تنادي بتحرير الإنسان. وكان أول تعبير منظم عنها سنة ١٩١٤ م في جمايكا بجزر الهند الغربية على يد أحد الزنوج وهو ماركوس جارفي الذي أسس حركة باسم الاتحاد العالمي لتقدم الزنوج. ثم انتشرت

(١) انظر كتاب الثورة ومشاكل الحكم في إفريقيا ـ ص (٦١٧) د. عبد الملك عودة.

الحركة بعد ذلك بسنتين في الولايات المتحدة متأثرة بصحيفة «العالم الزنجي» التي يصدرها جارفي. وكان من شعاراتها «العودة إلى إفريقيا» و «طرد جميع البيض المغتصبين منها» فحلت الحكومة الأمريكية حركته ونفته. وقد أثّرت أفكاره في كثير من زعماء إفريقيا ومنهم من قال ذلك بنفسه مثل (نكروما) وتبلورت تلك الآراء في نظريات أهمها الشخصية الإفريقية والوحدة الإفريقية ثم أصبحت لندن وباريس مركزين لنشاط الزعماء الزنوج ومنها الثقافي شعراً ونثراً، وأصبح فيما بعد طابع الدول الإفريقية الناطقة بالإنجليزية في هذه الأفكار مختلفاً عن الناطقة بالفرنسية وقد حاولت الماركسية والسريالية أن يكونا هما النغمتين البارزتين في الحديث عن الشكل المبكر للزنجية فكانت ماركسية من ناحية الديالكتيك وسيريالية من ناحية التعبير الفني؛ لكن لم تدم تلك التأثيرات في فكرة الزنجية لمدة طويلة إذ أصبح الماركسيون لا يمثلون إلا أقلية ضئيلة في صحيفة الوجود الإفريقي بينما اعتبرت السريالية نظرية لا علاقة لها بالواقع الزنجي وإنما محاولة من السرياليين الفرنسيين لاستعادة بريقهم الثوري الذي اعتراه الذبول.

ولمع بعد ليرو في باريس شاعر آخر من جزر المارتينيك أيضاً هو (اممي سيزار) الذي بدأ حركة جديدة مبنية على فكرته في الزنجية. وقد بدأت تلك الحركة بنشر قصيدة طويلة سنة ١٩٣٩ م عن «العودة إلى الوطن» عبرت عن الاتجاه الأساسي للزنجية وهو

عدم التهرب من الواقع المر والتصالح مع الذات بمعنى تحقيق وحدة وتماسك الشخصية وقبول حقيقة كونه أسود وعدم احتقار الذات أو الشعور بالخجل نتيجة احتقار الآخرين للونه بل والتحول إلى موقف مضاد لذلك تماماً وهو التغني بالصفات الحسنة للجنس الأسود. وبذلك يصير اللون الأسود الذي كان رمزاً للرفض مصدراً للفخر.

وقديماً عبّر عنترة بن شداد عن ذلك بقوله:

ولـولا سـواد الـليـل مـا طلع الفجـر

فهذه الشطرة نجد فيها من حسن التعليل مما جعل عنترة بن شداد يعتبر لونه الأسود مفخرة لأنه الأصل الذي ينبثق عنه البياض الناصع للفجر فلولا الأول لما كان الثاني. وهذا ما يسمى في اللغة العربية بحسن التعليل.

ولقد كانت مجلة «العالم الزنجي» هي همزة الوصل بين حركة جارفي وبين مؤتمرات الوحدة الإفريقية التي أثرت بدورها تأثيراً عميقاً في عدد من الزعماء الإفريقيين أمثال كوامي نكروما وجومو كنياتا ونمادي أزيكوي وجالاندو ديوف.

ولم تَدْعُ هذه الحركة إلى التمرد وإنما إلى بعث الحضارة الإفريقية وإظهار القدرات الفنية الخلّاقة للشباب الإفريقي. وقد شعر الجميع بالعداء للاستعمار والرغبة في إعادة تقييم التراث

الإفريقي، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية اكتسبت فكرة الزنجية عدداً من المثقفين الزنوج الذين وقعوا تحت تأثير سيزار مثل ليوبولد سدار سنجور وديوب من السنغال وروماين من هايتي وليون داماس من جويانا وشعر الجميع بالمصير المشترك.

ويقول سنغور: «إن الزنجية هي جماع القيم المتمدينة التي يتصف بها العالم الإفريقي الزنجي. وهذه القيم جميعها تتكون أساساً بالمنطق البديهي والشعور بالصلات الجماعية (Commun) وموهبة اختراع الأساطير وموهبة النظم».

وكان نكروما يعبر عن رأي بادمور حين عرّف الشخصية الإفريقية بأنها رمز للوحدة السياسية الإفريقية وتعبير عن وحدة الهدف والغرض الذي ستجعلنا نتحدث بصوت واحد باسم قضية السلام ومن أجل تحرير إفريقيا التابعة ودفاعاً عن استقلالنا الوطني وسيادتنا ووحدتنا الإقليمية، فالفكرة واحدة وإن اختلف التعبير[١].

وردد نكروما تحذير بادمور في قوله: «إن الاستعمار قد يأتي إلينا في شكل مختلف، وليس من الضروري أن يأتي من أوربا»[٢].

---

(١) انظر كتاب الاشتراكية الإفريقية ـ ترجمة راشد البراوي ومحمد سيد محمد، ص (٩٢).

(٢) انظر كتاب الاشتراكية الإفريقية ـ ترجمة راشد البراوي ومحمد سيد محمد، ص (٩٤).

ونجد أنه على عكس دعاة الجامعة الإفريقية من ذوي النزعات النضالية الذين شددوا على الوحدة السياسية كشرط لازم لأي نوع آخر من الوحدة نجد دعاة الجامعة الإفريقية العمليين محافظين وذوي اتجاهات إقليمية ويهتمون أساساً بالمسائل الاقتصادية والثقافية وإقامة وحدة اقتصادية محدودة في نطاق تكتلات إقليمية، وقد أطلق عليهم «جماعة مونروفيا» لأن أول مؤتمر لهم عقد في مونروفيا في مايو ١٩٦١ م أعقبه مؤتمر ثان في ألاجوس في يناير ١٩٦٢ م وتمخضت مؤتمراتهم عن اتفاقيات عملية حول المسائل التعليمية والاقتصادية كما كان يؤمن زعماؤها بالتوفيق بين السيادة الوطنية ووحدة القارة ومن هنا دعا الدكتور مايكل أوكبارا Michal Ukpara الذي خلف أزيكيوي في رئاسة حكومة نيجيريا الشرقية إلى تحقيق الوحدة الإفريقية على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تقسيم القارة إلى خمس مناطق تتعاون فيما بينها في المجالات غير السياسية (مثل الاقتصادية).

الثانية: يعهد للمناطق القيام بوظائف سياسية.

الثالثة: ربط المناطق مع بعضها البعض في اتحاد فيدرالي سياسي واحد[١].

وقد تكونت المنظمات الإقليمية مثل جماعة برازافيل التي

---

(١) انظر نفس المرجع السابق، ص (٩٤).

ضمت جميع البلاد الفرنسية ثم كان مجلس الوفاق Conseil de Jenent الذي ضمّ ساحل العاج والنيجر وداهومي وفولتا العليا وتم تشكيله عام ١٩٥٩ م لإدارة صندوق التضامن الذي أنشىء لمساعدة الدول الأعضاء حسب حاجتها وقد كونت هذه الدول اتحاد إفريقيا ومالاجاشي (U.A.M) في ١٩٦١ م وتؤيد هذه المنظمة بشدة مبدأ السيادة الوطنية بدلاً من إقامة تنظيم يضم العديد من الدول وهو ما تدعو إليه منظمة U.A.S ذات النزعة العسكرية.

«يجب أن يقام الاتحاد في نطاق التعدد الوطني وشخصية كل دولة ولهذا السبب تعتزم دول برازافيل الإثني عشر إرساء الأساس لتعاون وثيق لا يؤثر تأثيراً سلبياً على استقلال المشتركين فيه».

ومنذ إقامة منظمة الوحدة الإفريقية ١٩٦٣ م تخلت U.A.M عن جميع مسؤولياتها السياسية وأصبحت تتولى الآن هيئة للتعاون الاقتصادي بعض الخدمات المشتركة.

ويقول[١] ماركوس جارفي إنه يؤمن بوجود سلالة سوداء نقية تماماً كما يؤمن البيض بوجود سلالة بيضاء نقية. وذهب جارفي في دعوته إلى حد إعلانه تكوين أمبراطورية زنجية في نيويورك ثم

(١) انظر كتاب الثورة ومشاكل الحكم في إفريقيا (١١٥) للدكتور عبد الملك عودة، القاهرة ١٩٥٩ م.

تنصيب نفسه «رئيساً مؤقتاً لأمبراطورية عنصرية في إفريقيا». بينما يعتبر ليوبولد سنغور «الشاعر» من المدافعين الواعين عن نظرية الزنجية، وإدراكاً منه لخطورة الوصمة بالعنصرية فقد أبعد هذه الشبهة عن الزنجية بقوله[١]: «فخلافاً للنازية التي كانت رمزاً للعنصرية الأوروبية أرسينا نحن قواعد عنصرية معادية للعنصرية» ويميز سنغور الشاعر بين الميول النازية للعنف والدماء وبين سجية الإفريقيين وحاجتهم للحب.

وقد اعتبر بعض العرب[٢] نظرية الزنجية عاملاً من العوامل المؤدية إلى زيادة انقسام إفريقيا مما دفع سنغور إلى العتب عليهم لهذه الحجة.

ونجد أن الصرخة التي يطلقها الشباب الزنوج «بأن الأسود جميل» تنبع من المشاعر الحبيسة الناتجة عن إهانات البيض لهم بسبب لون بشرتهم. وفي السنغال تمتدح القصائد الشعبية لقبائل السيرايرا «الطويل الأسمر» بينما أهازيج الحب لدى القبائل الفولانية تتغنى «بالمحبوبة العذراء ذات اللون الأحمر النحاسي» تماماً كما كان الإغريق في الأزمنة الغابرة يتغنون بإلاهاتهم ذوات الأذرع البيضاء» ويقول[٣] ماركس جارفي: «إن الزنجية بالنسبة لنا نحن الذين نعيش في مجتمعات متعددة السلالات ما هي إلا

(١) Senghor «what is Négritude» in the litesl cot- p.242.
(٢) Senghor «Problematics of Négritude» p.30.
(٣) Ezeklel Mehahele: The African linage, London 1962, p.26.

طقوس وثرثرة ثقافية» وقد رفع من قبل الأسقف نيريز شعار «إفريقيا للإفريقيين» وقال سلفستر ويليامز عام ١٨٩٧ م: «إذا كان سيقدر للزنوج أن يصبحوا عنصراً فعالاً في تاريخ العالم فإن ذلك سيكون عن طريق الحركة الوحدوية الزنجية».

وأعرب سنغور عن اتجاهات مماثلة بدعوته إلى اتحاد تعاهدي يضم عديداً من الدول Multinational Confideration فقال: «إن التضامن الأفقي بين الإفريقيين سوف يتحقق تدريجياً إذا بدأنا في أول الأمر بالعلاقات الثقافية والاقتصادية أما التضامن الرأسي بيننا وبين المتروبولات الأوربية فسوف تطرأ عليه تعديلات ولكنه لن يتحلل»[١].

وفي شرق إفريقيا توجد (E.A.C.S.O) منظمة الخدمات المشتركة لشرق إفريقيا الموروثة عن اللجنة العليا لشرق إفريقيا في عهد الاستعمار.

والخدمات التي تقوم بها هذه المنظمة تشمل النقل والمواصلات والتعليم العالي والأبحاث ويتحمل مسئوليتها الجماعية رؤساء حكومات كينيا وتنجانيقا وأوغندا تساعدهم جمعية تشريعية مركزية تمثل برلمانات الدول الثلاث ويتم تسيير أعمال المنظمة عن طريق إدارة مركزية في نيروبي. ثم حدث تطور في المنطقة نحو الاتجاه الاتحادي الفيدرالي ألا وهو الاتحاد

(١) انظر كتاب الاشتراكية الإفريقية ترجمة د. راشد البراوي ص (٩٨).

السياسي بين تنجانيقا وزنجبار في مايو ١٩٦٤ م.

ويقول نيريري: «لا يمكن لاشتراكي إفريقي حقيقي أن ينظر إلى خط مرسوم على خريطة ويقول إن القوم الذين يعيشون على هذا الجانب من الخط إخواني فكل فرد يعيش في هذه القارة أخ له».
وعن الجامعة الإفريقية على مستوى القارة التي هي اتجاه نكروما ذي النزعة العسكرية، يقول نيريري: «فلنرعها ولنشجعها ولندعها تسير في طريقها الخاص بها»[١].

وقد اشتركت مالي وغينيا في حلقة داكار مع دول محافظة، وأبرزت الحلقة الحاجة إلى قيام جبهة متحدة في السياسة العالمية كما تم التوصل إلى اتفاق عام بين ممثلي الدول الثمانية عشر المشتركة في الحلقة على دور وحدة القارة في تسهيل التنمية «إن التنمية تتطلب اتحاداً واعياً كاملاً للقوم بأسرهم وسياسة فك تأميم المراكز الصناعية الكبرى وقطاعات الإنتاج الأساسية لصالح التنمية المشتركة وتوحيد الأسواق وإلغاء الحواجز الجمركية التي لا يمكن أن ينكر أحد طبيعتها الضارة المصطنعة» واشتركت ثلاثون دولة مستقلة في مؤتمر أديس أبابا المنعقد في مايو ١٩٦٣ م وما تبعه من إقامة منظمة الوحدة الإفريقية (O.A.U)[٢].

(١) انظر كتاب الاشتراكية الإفريقية ترجمة د. محمد سيد محمد ص (٩٨).
(٢) انظر كتاب الاشتراكية الإفريقية ترجمة د. محمد سيد محمد ص (١٠٨).

المطلب الثالث

التكتل الإقليمي والوحدة الإفريقية

في هذا المطلب نريد أن نعالج جوانب تأثرت فيها القارة الإفريقية بما يفعله الاستعمار في نظم الحكم المألوفة والتقليدية بالقارة الإفريقية، تلك النظم التي اختلفت من قبيلة إلى أخرى. وإن التقت قبائل عدة في نظام معين فإن كثيراً من المجتمعات الإفريقية سادها طابع خاص في نظم الحكم إن لم يفتقر بعضها إلى الحكومة بأجهزتها الإدارية المعروفة فقد جعل شغف بعضها في الأخذ بالأنماط الأوربية في الحكم متزايداً مما سهل على المستعمر صبغها بطابعه الخاص فكانت صورة طبق الأصل عنه إن لم تكن سائرة بجد ونشاط من أجل بلوغ تلك الصورة الأوربية في الحكم واضعة إياها نصب أعينها كهدف ينبغي بلوغه ونقطة نهاية بالوصول إليها تدفعها إلى مدارج الحضارة والتقدم.

فالقارة الإفريقية قد عرفت النظم الحكومية وعرفت الدولة قبل التأثر بالحضارة الغربية. ويمكن أن نقسم النظم السياسية الإفريقية الأصيلة أساساً إلى مجموعتين[1]:

(١) انظر كتاب النظم السياسية في إفريقيا تطورها واتجاهها نحو الوحدة، تأليف نزيه نصيف ميخائيل، ص (١٤).

أ ـ المجموعة الأولى:

وهي تضم تلك المجتمعات ذات السلطة المركزية والجهاز الإداري والمنظمات القضائية، وباختصار تلك الجماعات ذات الحكومات والتي فيها تكون الاختلافات في الامتيازات والثروة والمكانة الاجتماعية تبعاً لتوزيع النفوذ والسلطة وهي تضم قبائل الزولو ZULU بجنوب القارة والنجواتو Ngwato والبمبا Bemba والباني كولي Bany kole والكيدي Kede وغيرها.

ب ـ المجموعة الثانية:

وتضم تلك الجماعات التي تفتقر إلى الحكومة والتي لا تميزها ظروف واضحة في المركز والمكانة والثروة. وتضم هذه المجموعة اللوجولي Logoli والتالنسي Tallensi والنوير Nuer بالسودان. وغيرها من القبائل.

وهكذا فمن وجهة نظر هؤلاء فإنهم يرون أن الدولة يستدل عليها من وجود الحكومة والهيئات الحكومية. بيد أن المجتمعات الإفريقية الأولية كانت ذات نظم رئاسية Chief كما كان يوجد منها مجتمعات غير رئاسية مثل الايبو في نيجيريا والماساي في كينيا والباسوجا في أوغندة، كما أنها كانت ذات نظم ديمقراطية.

وما أن هزت الظروف الاقتصادية والسياسية في أزمة ١٨٧٠ - ١٨٨٠ الاقتصاد الأوربي حتى اشتدت عملية تخاطف إفريقيا Scramble of Africa [(١)].

ثم فقدت إنجلترا احتكارها للصناعة العالمية وظهر من ينافسها مما زاد الإنتاج في الأسواق الأوربية مع ثبات الطلب وتحولت أسواق أوربا لصالح الصناعات الوطنية وذلك بالحماية الجمركية، فلم تجد تلك الدول الصناعية بداً من إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها الشيء الذي حدا بها ومع تقدم وسائل المواصلات والنقل إلى الاتجاه للأراضي التي لا صاحب لها No one's land في نظر الأوربيين آنذاك وكانت هي إفريقيا. وتم تقسيمها بعد الحرب العالمية الأولى بين تلك الدول وهي بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال. ثم تطورت صورة الاستعمار لتلك الأرض إلى صورة انتداب ووصاية تحت إشراف عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة. وما إن حلت قدم الأوربي على أرض القارة الإفريقية حتى وضع معها نظمه في الحكم متعارضة مع النظم الموجودة بالقارة وطاغية عليها بحكم قانون الأقوى فأخذت بها الشعوب الإفريقية المتحضرة مثل الشعوب الرعوية ورفضتها الشعوب البدوية والثقافية وإن لم يتم تقسيمها وتسميتها

(١) انظر كتاب السياسة والحكم في إفريقيا، د. عبد الملك عودة، القاهرة ١٩٥٩ م، ص (٩١) وما بعدها.

بهذه الصورة أحياناً. فالكيكويو في كينيا اتبعوا الأنماط الأوربية بشغف شديد بينما تفوقت قبائل المساي في قراها المستديرة المحكمة معتمدة على حياتها البدائية من رعي جماعي للماشية وهي تمدهم بالألبان التي يخلطونها بدم الأبقار غذاءاً لهم. وكانت الماشية هي التي تحدد المكانة الاجتماعية للفرد فامتلاكه لأكبر عدد منها يجعل له أكبر مكانة بين قومه والعكس صحيح، مثلها في ذلك مثل قبائل الباكوت وجميع الشعوب النيلوتية الأخرى والتي رفضت الحضارة الأوربية ولم تأخذ بها واستعملت نظمها الخاصة في إدارة شئونها بنفسها.

أما قبائل الجاندا في أوغندة فقد كانت لهم حضارتهم ذات التنظيم السياسي الراقي والمتشرب بالحضارة الأوربية نوعاً ما. فإن الشعوب الزراعية التي أخذت بالحضارة الأوربية مثل البانتو والكيكويو والجانا والينا والبوجورو والناجيد كانت تتميز بالتحضر على عكس القبائل الرعوية كالقبائل النيلونية باستثناء الحاميين من الصوماليين والجالا.

وبالنسبة للقبائل التي تأثرت بالحضارة الغربية وسيطرت على جانب كبير من أوجه النشاط المتباينة في البلاد فقد واجههم رفض سلطات الأوربيين الحاكمين لذلك، فكانت ثورة الملايا تعبيراً عن شعورهم بالإحباط إزاء عدم تمكنهم من الممارسة العملية لما

تلقنوه من فنون الحضارة الغربية ونظمها[١].

ويتميز نظام الحكم البريطاني بالتفرقة القانونية بين المستعمرة والمحمية ومنطقة الوصاية. فمستعمرة التاج البريطاني يعتبر سكانها رعايا بريطانيين وتتبع إدارياً وزارة المستعمرات البريطانية، وأما المحمية فيعتبر أبناؤها أشخاصاً محميين أي أجانب في مناطق الإمبراطورية خارج بلادهم وتتبع المحميات وزارة المستعمرات أو الخارجية أو شئون الكمنولث. «والوصاية بمعناها العادي في القانون الخاص مسألة تتعلق بالثروة والحقوق الأخرى التي يخولها القانون للوصي لصالح من قامت الوصاية من أجله»[٢].

فبريطانيا تعين الحاكم العام الذي يتولى إدارة المستعمرة وأمر الشرطة فيها. وتتغير السياسة البريطانية بالتدريج فتسمح بقيام مجالس وبلديات تشكل على أساس مختلط من الانتخاب المقيد والتعيين والأعضاء بحكم مناصبهم وممثلي المصالح التجارية الأجنبية[٣].

---

(١) Basom & Hereskoints continuity and change in African cultur, p.5, 1953.

(٢) من كتاب نيجيريا عملاق إفريقيا التائه ـ تأليف سامي منصور، القاهرة ١٩٦٦ دار المعارف بمصر، ص (٢٩).

(٣) انظر كتاب السياسة والحكم في إفريقيا ـ د. عبد الملك عودة، القاهرة ١٩٥٩ م، ص (٤٢) وما بعدها.

وكان من أهم عيوب النظام البريطاني في الإدارة غير المباشرة أو الإدارة الوطنية Nation Administration استعانتهم برئاسات غير شعبية أو استحداث رؤساء في النظم القبلية التي لا تعرف السلطات الرياسية والفصل بين الزعامات القديمة والزعامات الجديدة أي الفصل بين الماضي والحاضر ممّا حرم العناصر المثقفة من الانضمام إلى المجالس المختلفة والتدرب على الحكم[١]. كما قام نظام الحكم البريطاني على فلسفة التمايز differentiation والاعتراف بأهمية تطور مؤسسات منفصلة عن المنظمات السياسية الأوربية ومناسبة لظروف الإفريقيين ومختلفة شكلاً وروحاً عن المنظمات الغربية، بينما قام النظام الفرنسي على فلسفة التوحيد Identify محاولاً معالجة المنظمات السياسية والاجتماعية الإفريقية لجعلها مشابهة للأنظمة الأوربية تمام الشبه. وقد كانت صورة نظام الحكم الذي طبقته فرنسا هي أن يشغل الفرنسيون جميع الوظائف ويرسموا جميع السياسات ويعينوا وحدهم كقضاة وموظفين مع بقاء الجيش عموداً فقرياً للوجود الفرنسي[٢]. وعمد الفرنسيون إلى إلغاء الثقافة الإفريقية لصالح

---

(١) انظر كتاب النظم السياسية في إفريقيا تطورها واتجاهها نحو الوحدة ـ نزيه نصيف ميخائيل. ١٩٦٧ م، ص (٢٢).

(٢) انظر نفس المرجع السابق ـ ص (٢٣).

الثقافة الفرنسية وفرض اللغة الفرنسية على الحياة الإفريقية وكذلك الروح الفرنسية ليتشبعوا بها، وحسب درجة تشبع الإفريقي بالثقافة الفرنسية وخضوعه لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي يكون إفريقياً مواطناً «Citoyen» وإذا لم يصل لتلك الدرجة من التشبع بالروح الفرنسية واللغة يظل إفريقياً رعية «Sujet» خاضعاً لقانونه القبلي أو الديني فظهر بالتالي قانون البدائيين «Indigenant» الذي يطبق على الإفريقيين الذين لم يرتفعوا إلى مستوى الاندماج في البيئة الثقافية الفرنسية؛ ولكن اتضح أمام الفرنسيين أن أمر الفرنسة الجماعية للقارة الإفريقية شيء متعذر وذلك لتمسك كثير من الإفريقيين بتراثهم الوطني وخاصة الشريعة الإسلامية وتعاليمها السمحة. وعندئذ ظهرت سياسة فرنسة النخبة أو المشاركة «Association» ويعتبر جول فري «J.Ferry» أحد أعمدة هذه النظرية، فركزت فرنسا جهدها بين الحربين العالميتين على خلق تلك النخبة المثقفة «Elite» التي تصل بين أوربا وإفريقيا كقنطرة تعبر بها الثقافات الأوربية إلى القارة الإفريقية.

وبالفعل نجحت فرنسا في خلق تلك الفئة التي نسيت في الغالب أصولها الإفريقية أو أخذت في التخلي عن الكثير عنها[١].

أما النظام البلجيكي فيعرف بنظام الوصاية الأبوية «Imperial

(١) Haily an African Survey (Revised) London 1957, p.150.

Paternalism» التي تقول بأن الإفريقيين ما زالوا أطفالاً محتاجين لمن يرعاهم في ظل قاعدة «أبي يعرف أفضل مني» وحاول البلجيكيون فرض ثقافتهم على الإفريقيين حيث أطلقوا على من تشبّع منهم بالثقافة الأوربية اسم المتطورين «evolués» أو المسجلين «Immatriculés» أما البرتغاليون فقد اتبعوا نظام الاستيعاب «Assimitado» أو التحضر «Civilado» ويقوم على اعتبار أن المستعمرات جزء من الأرض البرتغالية فيديرونها بمركزية شديدة تهدف لقتل الروح الإفريقية والتفرقة في معاملة الإفريقيين بحسب اعتناق الكاثوليكية ومعرفة اللغة البرتغالية وتقسيم السكان إلى ثلاث فئات:

١ ـ متحضرون ٢ ـ ومستوعبون ٣ ـ وسكان غير متحضرين[١].

ولقد كان للاعتبارات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية أثر أكبر من الاعتبارات السياسية في بلورة أشكال الدول فظهرت الدولة الإقليمية «region-State» وظهرت الدولة القومية «nation-State» ومن ناحية أخرى الدولة العالمية «world-State» وقد نمت فكرة الدولة الإقليمية وترعرعت خلال مناقشات مؤتمر «ياليا» وقد قدم تشرشل أيضاً تصوراً إقليمياً لعالم ما بعد الحرب، وأثار العالمين الأمريكيين موضوع الإقليمية وهما سبيكمان

(١) د. حامد ربيع ـ ظاهرة التكتل الإقليمي.

«Spykman» الجيوبولتيكي الشهير وبرنهام «Burnham» عالم السياسة الدولية[١] ثم ما لبثت هذه الموجة الإقليمية أن عمت دول العالم الثالث. أما القومية فقد اتخذت اتجاهين بعد استقلال الدول، فإما أن تحصر الحركة القومية جهودها داخل حدود الدولة وتركزها في تثبيت الدعائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحركة الجديدة، وإما أن تتوجه بنشاطها إلى الخارج لاستغلال الفرص الاقتصادية وإعلاء شأن الدولة في المجال الدولي.

ولما رأت الدول الإفريقية أن التنمية الاقتصادية والتقوقع الإقليمي لا يجتمعان كان أمامها أحد تصرفين، فإما أن تستمر مع الدول الاستعمارية ولكن في صورة علاقات اقتصادية مجردة وإما أن تتجه إلى توثيق علاقاتها فيما بينها.

ولما اكتشف كثير من الدول الإفريقية ما يعرف بالاستعمار الحديث في هذه العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بعد الاستقلال فقد تأكد لها أنه «في جميع أنحاء إفريقيا ما زال النمط الاقتصادي الجوهري الذي وضع تحت ظل الاستعمار باقياً ولم يستطع أي واحد منها وعلى الرغم من الاستقلال السياسي النجاح في تحطيم

---

(١) Wellertein, Africa the Politics of independence - New york 1961, p.68.

مجلة القانون والاقتصاد العدد الأول السنة ٣١، القاهرة ١٩٦١ م ص (١٦٦، ١٦٧).

تبعيتنا الاقتصادية لنظم اقتصادية غير إفريقية إلى حد يستحق الذكر»[١] وعبّر نكروما عن ذلك بقوله: «لن نتمكن من قطع الروابط مع الاستعمار الجديد ومن أن نعيد بناء اقتصادياتنا بغرض الوصول إلى الاستقلال الحقيقي وإلى مستويات أعلى من المعيشة لجميع الدول الإفريقية صغيرة وكبيرة إلا إذا أمكننا أن نتحد ونقوم بتخطيط اقتصادي ينسق داخل إطار الوحدة السياسية الإفريقية»[٢].

وقال جومو كنياتا: «ليس هناك سوى سبيل واحد يحقق لنا البقاء وهو أن تكون لنا منظمة اقتصادية إفريقية فعّالة لتسهل عملية التنسيق والتخطيط ولمساعدتنا أيضاً على أن نقف جبهة واحدة في وجه الابتزاز والتحايل الذي تقوم به دول العالم المتقدمة»[٣].

بل لقد ذهب كوامي نكروما «إلى أنه لا يمكن تحقيق استقرار اقتصادي في إفريقيا كلها دون إقامة حكومة اتحاد للقارة وأن الاستقلال لا يكفي إذا لم يحقق وحدة أرض إفريقيا الآن، وهذا هو الطريق الأوحد نحو التحرر الاقتصادي والتنمية لقارتنا»[٤].

وقد تأكد لدول إفريقيا أن الوحدة هي الوسيلة الوحيدة للتخلص

---

(١) انظر نفس المرجع السابق ص (٣٥).

(٢) نفس المرجع ص (٦٧، ٧٣).

(٣) نزيه نصيف ميخائيل ـ السياسة في إفريقيا تطورها واتجاهها نحو الوحدة ١٩٦٧ م من ص (٢٨) كلمة جومو كنياتا في المؤتمر.

(٤) نفس المرجع، ص (٩٢).

من التخلف الاقتصادي والقيام بالتنمية الشاملة إذ يقول نكروما : «لأننا نعلم أنه إذا نحن (غانا) أصبحنا أقوياء اقتصادياً ومستقرين سياسياً فنستطيع أن ننفذ بفعالية أكبر سياستنا من أجل حرية القارة الإفريقية»[١] .

ثم كانت فكرة الوحدة الإفريقية التي لم تنبع من القارة نفسها وإنما قامت بجهد زنوج أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والذين جمعت بينهم مشاعر وحدة الجنس تجاه مجتمعات البيض بعيداً عن الواقع الإفريقي بضروبه المتنوعة وتفصيلاته المتباينة، وكان روادها السياسيون هم الناطقون بالإنجليزية أمثال بادمور بينما اتجه الناطقون بالفرنسية أمثال سيزار إلى النواحي الثقافية والحضارية وهم النواة التي استقطبت الإفريقيين في نضالهم المرير تجاه السيطرة الاستعمارية والذين ما إن تجمعوا حولهم حتى ترسبت في نفوسهم نفس المشاعر التي خلقت لديهم تلك القوة الدافعة وتولد لديهم إيمان شبه أسطوري بأنه لا يوجد سبيل إلى توحيد إفريقيا إلا انطلاقاً من تأكيد وحدة الجنس والمناداة بوحدة القارة. فإفريقيا من الإفريقيين وإليهم، عالم واحد في مجابهة العوالم الأخرى، عالم يتميز عنها جميعاً بشخصيته المتفردة[٢] .

---

(١) انظر كتاب السياسة في إفريقيا تطورها واتجاهها نحو الوحدة ـ تأليف نصيف ميخائيل ١٩٦٧ م من ص (٦٧) إلى (٧٣).

(٢) انظر مجلة الفكر المعاصر ـ العدد ٢٨ يونيه ١٩٦٧ م ـ موضوع الواقع السياسي لإفريقيا المعاصرة ـ بقلم حسين ذو الفقار صبري، ص (١٤).

فإذا ما تحررت إفريقيا وانزاحت عنها بعد طول كبت ظواهر السيطرة الاستعمارية المباشرة تلفّت الإفريقيون من حولهم بحثاً عن شخصيتهم المفقودة لتتلقفهم الروابط القبلية المتضاربة داخل إطارات التخطيطات السياسية أو الإقليمية والتي تلاحقهم بدورها مطالبة إياهم بولاء فوري لمفهوم «الدولة والأمة» ولكن الكفاح الطويل الذي استلهم مبادئه من «شخصية إفريقية» متميزة إقراراً لحق الإفريقيين في التحرر والاستقلال أصّل من فكرة الوحدة الإفريقية عقيدة لا يدخلها الباطل وإن أعوزتهم مناهج الوصول إليها فإليها يرجعون تطلعاً لأمل ومصير، بل ومرتكزاً لوحدة عمل كلما عرضت لصميم جوهرها أحداث فهي ملاذهم وملجأهم إذا ما تجهمت الأوضاع.

وقد صارت الشخصية الإفريقية هي أمل المستقبل كما يقول ازيكوي رئيس جمهورية نيجريا الأسبق ولكنها مجرد أمل بعد كل هذا؛ أما بالنسبة لنكروما وسيكوتوري فإنها ضرورة ملحة يفرضها المنطق الثوري، فالوحدة هي سبيل إفريقيا إلى مجابهة أخطار الاستعمار الجديد بأن تتكامل القارة اقتصادياً ولكنها صيحات تضيع حين يجتمع أقطاب إفريقيا مرة تلو أخرى في بحر من البحوث عن حلول تبادلية من أسواق مشتركة ومناطق للتبادل الحر أو التعريفة الموحدة ثم مصارف للتنمية إلى غير ذلك من مقترحات تقول بالوحدة الاقتصادية بينما تتستر من خلفها الشكوك

وتتعمق الانقسامات، إنها أخطر مظاهر عقيدة «الوحدة الإفريقية» إذ تستخدم ستاراً للتمويه على آمال الشعوب.

فجاءت منظمة الوحدة الإفريقية ذلك الرمز والتجسيد للطموحات الإفريقية التي وجدت تعبيراً جديراً بالملاحظة في ملاحم القرن التاسع عشر للجماعات الإفريقية المبعثرة في أنحاء العالم.

إن ما يتعلق بإفريقيا قد نما تدريجياً في شكل حركة التأكيد الذاتي في أيامها الأولى متمثلاً في قوة منظمة مطالبة بحقوق ثقافية وسياسية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما اتخذت بُعدها القاري[1].

ومن التجمع الإفريقي الأول في مانشستر بـ«المملكة المتحدة» في عام ١٩٠٠ م إلى المؤتمر التاريخي للدول الإفريقية المستقلة في أديس أبابا «أثيوبيا» تمّ العديد من المحاولات التي قد وضعت في قنوات إفريقية تصبو إلى الحرية والعدالة والمساواة والتقدم، وأغلبية المؤشرات على ذلك الطريق للوحدة القارية كانت:

[١] اتحاد غانا وغينيا «٢٣ نوفمبر ١٩٥٨ م» والذي ربط بواسطة مالي في ٢٩ إبريل ١٩٦١ م.

---

(١) انظر Organization of African Unity (OAU) OAU press in information division-Adis Ababa . p.3 to.12.

ترجمتنا لكتاب ـ منظمة الوحدة الإفريقية ـ أديس أبابا من ص (٣) إلى (١٢).

[٢] مؤتمر جميع الشعوب الإفريقية في أكرا ١٩٥٨ م.

[٣] مجموعة كازابلانكا «السابع من يناير ١٩٦١ م» المتكونة من غانا، غينيا، مالي، مراكش، الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجزائر المؤقتة.

[٤] ما يتعلق بحركة شرق إفريقيا وأواسطها وجنوب إفريقيا «بافمكسا».

[٥] مجموعة منروفيا «٨ مايو ـ ١٢ مايو ١٩٦١ م» المتكونة من ليبيريا، ساحل العاج، الكمرون، السنغال، جمهورية ملقاس، توجو، داهومي، تشاد، النيجر، فولتا العليا، جمهورية الكنغو الشعبية، الجبون، جمهورية إفريقيا الوسطى، أثيوبيا، ليبيا.

هذه الأقطار والتي فيما بعد انضمت إلى ميثاق لاغوس هي مجموعة برازافيل وتتكون من الأقطار الآتية:

الكمرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكنغو الشعبية، ساحل العاج، داهومي، الجبون، موريتانيا، فولتا العليا، مدغشقر، النيجر، السنغال، تشاد.

وميثاق برازافيل الذي كان قد وقع في التاسع عشر من ديسمبر ١٩٦٠ قد وضع موضع التفنيذ في ١٢ سبتمبر ١٩٦١ م.

كل هذه المحاولات الإقليمية بلغت أوجها في تكوين منظمة الوحدة الإفريقية في ٢٥ مايو ١٩٦٣ م في أديس أبابا بأثيوبيا

بحضور ثلاثين رئيساً لدول وحكومات إفريقية. ومما أذهل العالم أن كل المجموعات الإقليمية قد وصلت إلى تسوية من أجل حماية القارة الإفريقية وكرامتها وحريتها والاهتمامات المشتركة لها، ووجوب مواجهة القوى العالمية بمجموعة إفريقية منظمة يتم الانضمام إليها والاحتساب معها.

ولقد حددت المادتين الأولى والثانية من الميثاق الأسس والقواعد والأهداف التي تقوم عليها منظمة الوحدة الإفريقية كما يلي:

١ ـ الحث على الوحدة والتضامن للدول الإفريقية.

٢ ـ التنسيق فيما بين هذه الدول وتعزيز التعاون والمجهودات لتحقيق حياة أفضل للشعوب الإفريقية.

٣ ـ حماية سيادتهم وتمام حرية أقاليمهم.

٤ ـ استئصال كل أشكال الاستعمار من إفريقيا.

٥ ـ الحث على التعاون العالمي مع القارة، آخذين في الاعتبار ما يتلاءم مع ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

اتحاد السينيجامبيا:

وكمثال للاتحادات التي تفرضها الظروف الواقعة والتي لا تجد الدول بدأ من الدخول فيها نتيجة لظروف الجوار والمصالح

المشتركة نأخذ اتحاد السينيجامبيا كمثال لذلك بادئين بشرح الخلفية التاريخية التي مهدت الطريق لدولة جامبيا ودولة السنغال للدخول في اتحاد يضم البلدين.

فجامبيا[١] تقع على الساحل الغربي للقارة الإفريقية حيث يحدها المحيط الأطلسي غرباً وتحيط بها دولة السنغال من كل الجهات الأخرى. ومساحتها صغيرة هي ٤٠٠١ ميل مربع يشقها نهر جامبيا من الشرق إلى الغرب حيث يصب في المحيط الأطلسي. ويقطنها حوالي ٣٢٠ ألف نسمة يتحدثون لغات كثيرة أهمها «الماندونجو» وأغلبهم مسلمون.

اكتشفها البرتغاليون عام ١٤٥٥ م وكانت منفذاً لهم يدخلون به لإفريقيا ثم جاء الإنجليز عام ١٦٦٢ م ليؤسسوا قاعدة حربية وحصناً منيعاً في جزيرة صغيرة قرب مصب النهر المذكور هي جزيرة جيمس واستولوا على جزيرة «زبنجويلا» ثم نشب صراع بين فرنسا وبريطانيا عام ١٧٦٥ م تقاسمتا بعده الإقليم فأصبحت جامبيا من نصيب بريطانيا وبقية الأراضي التي تحيط بها «السنغال» لفرنسا.

وظلت جامبيا مستعمرة بريطانية من ١٨٢١ م حتى ١٨ فبراير

---

(١) انظر مجلة السياسة الدولية
ـ السنة الثالثة ـ العدد الثامن ـ يونيه ١٩٦٧ م ـ مقال وحدة السنغال وجامبيا ـ عفاف المغربل ـ من ص (١٣١) إلى (١٣٦).

١٩٦٥ م حيث نالت استقلالها بعد فترة ألحقت فيها إدارياً بسيراليون مرتين، وبدأت فيها الحركة السياسية، فكان أول حزب أُسِّس فيها هو الحزب الديمقراطي ثم حزب المؤتمر الإسلامي، وفي عام ١٩٥١ م تكون الحزب المتحد، ثم حزب الشعب التقدمي برئاسة د. دافيد جاوارا زعيم جامبيا ورئيس وزرائها. واستطاعت الأحزاب أن تجبر بريطانيا عام ١٩٥٣ م ـ وهو نفس العام الذي تحركت فيه الأحزاب السودانية من أجل استقلال السودان من الاستعمار البريطاني أيضاً ـ على إصدار قانون يضمن للمواطنين حقّ الترشيح والانتخاب، وحصلت جامبيا على استقلالها الذاتي عام ١٩٦٣ م ثم اكتمل استقلالها ١٩٦٥ م واندمجت أحزابها في حزبين رئيسيين هما حزب الشعب التقدمي والحزب المتحد فألفا الحكومة الائتلافية بجامبيا.

وفي مجال علاقاتها بالسنغال تكونت لجنة سنغالية ـ جامبية مشتركة في يونية ١٩٦١ م لدراسة المشكلات المشتركة في البلدين واجتمعت في عاصمتيهما داكار وباثورست، وفي يوليو ١٩٦٢ م أنشئت أمانة دائمة لها. ومن قراراتها تدعيم الاتصال الهاتفي بين العاصمتين، وعبور الترانزيت إلى منطقة كازامانس. وبموافقة المملكة المتحدة وحكومة السنغال أنه بعد استقلال جامبيا يكون هنالك تعاون بين البلدين لدراسة المشكلات الدستورية والاقتصادية والمالية.

وقد وقع رئيس وزراء جامبيا د. دافيد جاوارا ووزير خارجية السنغال السيد دودونيلم ثلاث اتفاقيات في يوم الاستقلال في مجال الدفاع والتمثيل الدبلوماسي واستغلال حوض النهر.

وبما أن الدولتين تعتنقان الإسلام وتعتمدان في ثروتيهما على الفول السوداني، كما تحيط السنغال بجامبيا، فالسنغال ترمي لإنشاء قيادة مشتركة للشئون الخارجية والدفاع في الإقليمين. كما سيضع التعاون بينهما حدًّا لعزلة إقليم كازامانوس ويسهل لجنوب السنغال الوصول للمنفذ البحري لجامبيا، ويوجد حلاً لمشكلة بيع البضائع المهرَّبة عن طريق ميناء باثورست إلى السنغال.

وفي ٢٦ أكتوبر ١٩٦٢ م أكد رئيس وزراء جامبيا جاوارا أن بلاده ستحافظ على سيادتها في «الإدارة الداخلية، البوليس، الوظائف العامة، السلطات المحلية» بينما حزب المؤتمر والحزب الموحد وهما يمثلان المعارضة، اتخذا موقفاً محافظاً من الاتحاد المرتقب مع السنغال خشية أن تفقد جامبيا شخصيتها التي تذوب في السنغال فشدّدا على الفروق الثقافية بين البلدين مبيّنين أن ثقافة جامبيا إنجليزية بينما ثقافة السنغال فرنسية. كما أشارا للارتفاع الملحوظ في مستوى الأثمان ونفقات المعيشة بجامبيا وميناء بولارست فيها والذي سيجد منافسة من ميناء داكار السنغالي.

والاتحاد بين البلدين قد يأخذ أحد الأشكال التالية:

[١] الاندماج السياسي: أو الوحدة التي تذيب المتناقضات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الرفاهية للشعبين. فإذا ما تم الاندماج تصبح جامبيا الإقليم الثامن في دولة السينيجامبيا، وتستقل جامبيا بجهازها التشريعي والإداري والقضائي، وحق اقتراح القوانين وتعديلها. ولكن ترتبط جامبيا بالمنطقة الإسترلينية والاقتصاد الحر الليبرالي، أما السنغال فترتبط بمنطقة الفرنك والحماية الجمركية.

[٢] الإبقاء على الشخصية القانونية للدولة: وقد كانت جمهورية الكميرون الاتحادية عام ١٩٦١ م بشقيها الكميرون الشرقي الفرنسي، والغربي الإنجليزي الذي سبق أن اتحد شماله مع نيجيريا؛ هذا الاتحاد بين شطري الكميرون يصلح مثلاً يحتذى بين السنغال وجامبيا في اتحادهما الفيدرالي، ذلك الاتحاد الذي يشمل ميادين السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والدفاع المشترك وغيرها.

[٣] عقد اتفاقات بين البلدين: وذلك للتعاون الوثيق بينهما وهو الحل الذي حاز قبول الطرفين. ففي ١٨ فبراير ١٩٦٥ م أجريت ثلاث اتفاقات بينهما للتعاون في مجال السياسة الخارجية والأمن والدفاع، واتفاق لإنشاء لجنة مشتركة لحوض نهر جامبيا، وقد ظلت اتفاقات التعاون بينهما مستمرة وكذلك الميل للدخول في اتحاد يصل إلى الاندماج بين البلدين، حتى كانت مناسبة زواج الأمير شارلس ولي عهد بريطانيا على الليدي ديانا سبنسر في

بريطانيا والتي حضر مراسمها د. دافيد جاوارا رئيس جامبيا فانتهز بعض العسكريين هذه الفرصة في غياب جاوارا عن جامبيا وقاموا بانقلاب عسكري استولوا فيه على السلطة لمدة ثلاثة أيام، فما كان من عبدو ديوف رئيس السنغال إلا أن تدخل عسكرياً لإخماد ذلك الانقلاب وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه. فرجع د. دافيد جاوارا من بريطانيا ليدخل بلاده جامبيا في اتحاد مع السنغال يكون فيه رئيس السنغال عبدو ديوف رئيساً للاتحاد ويكون جاوارا رئيساً لجامبيا نائباً لرئيس الاتحاد الذي سمي بـ«اتحاد السينيجامبيا».

المطلب الرابع
بداية السياسة السوفيتية والأمريكية تجاه القارة

في هذا المطلب سنتعرض بالشرح لبداية اهتمام الدولتين العظميين بالقارة الإفريقية وسنكتفي بالإشارة لبعض مراحل ذلك الاهتمام.

بداية السياسة السوفيتية حيال إفريقيا[١]:

إن اهتمام روسيا بإفريقيا يعتبر ظاهرة حديثة حيث لم يوليها كارل ماركس ولا لينين اهتمامهما، حتى جاء العدوان الإيطالي على الحبشة عام ١٩٣٦ م ليلفت أنظار السوفيت إلى هذه القارة،

(١) د. محمد طه بدوي ود. محمد طلعت الغنيمي - دراسات سياسية وقومية، ص (٤١٦).

فجلس الكرملين ليناقش لأول مرة مشكلة إفريقيا، ولكي يرى في معركة الحبشة صورة حرب ثورية لشعب متخلف يريد أن يحقق تحرره القومي ومن ثم فإن حركته تهم البروليتاريا العالمية[1].

ولم تتجه روسيا آنذاك لبث أية دعوة أيديولوجية تخاطب القومية الإفريقية التي كانت لا تزال بكراً لم تعرف أيّ مدلول سياسي محدد. فكانت أزمة الحبشة نقطة تحول في سياسة روسيا حيال إفريقيا والبذرة التي نمت منها سياستها نحو القارة مستقبلاً.

ففي الحرب العالمية الثانية نجد أن مندوبي السوفيت في دمبارتون أوكس وسان فرانسسكو ثم في الجمعية العامة ومجلس الوصاية بالأمم المتحدة يصرحون بتزكية سياسة رفع راية التمرد على الاستعمار في إفريقيا. وقد صرّح الزعيم المغربي الراحل عبدالكريم الخطابي في ١٩٥١ م للكاتب الأمريكي فنسنت بأن روسيا هي الدولة الكبرى الوحيدة التي تؤمن بضرورة نهوض الشعوب المهضومة[2].

وتنقسم سياسة روسيا في إفريقيا لمرحلتين:

المرحلة الأولى: ما قبل مؤتمر باندونق، حيث كانت روسيا تؤيد بتحفظ استقلال إفريقيا، ولم تندفع نحو اجتثاث النفوذ الغربي اجتثاثاً كاملاً من إفريقيا وذلك لريبتها في الزعماء

---

(١) Taracouzio - war and peace in Soviet Diplomacy p.p. 197-204.

(٢) Vincent Shean in Virginia Quarterly Review, winter issue 1957, 224-230.

الإفريقيين ووصفها لهم بالبرجوازية، ومحاولتها تخطيهم والنفاذ إلى الشعوب الإفريقية؛ ولكن لم تجد فيها ضالتها إذ لم تهتدِ إلى وجود بروليتاريا إفريقية حسب المفهوم الماركسي للبروليتاريا. وانعكس ذلك في عدم ارتباطها الدبلوماسي مع إفريقيا إلا في القاهرة وأديس أبابا وبريتوريا.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة ما بعد مؤتمر باندونق، حيث لاحظت روسيا في ذلك المؤتمر وجود زعامات إفريقية شابة ومتحمسة ولا تهادن الاستعمار، فأعادت روسيا النظر في سياستها حيال إفريقيا. فجاءت أزمة السويس ١٩٥٦ م فرصة سانحة للاتحاد السوفيتي ليوضح فيها سياسة تأييده للآمال الوطنية العربية عندما قام بتهديد فرنسا وبريطانيا. وتحالف الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة الأمريكية في الوقوف ضد دول العدوان الثلاثي على مصر، وقدّم مساعدات اقتصادية لها إثر ذلك. ثم نشط الحزب الشيوعي الفرنسي عندئذ في المستعمرات الإفريقية الفرنسية، ونشطت الإذاعة السوفيتية في بث دعوتها في مختلف أرجاء القارة. واستقبلت موسكو بعض القادة الإفريقيين مثل جومو كنياتا، ونشرت روسيا المقالات الأيديولوجية عن إفريقيا والتي رأى فيها الكتّاب السوفيت مثلاً نموذجياً لسيطرة الاستعمار. وطفقت روسيا تعترف بالدول الإفريقية الجديدة فور قيامها، وهرع خروتشوف لحضور الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم

المتحدة ليكسب ود الدول التسعة عشر الإفريقية التي انضمت آنذاك للمنظمة وكان ذلك واضحاً في تصريحاته وتصرفاته حيال ممثلي تلك الدول بنيويورك.

ورسم السوفيت في مؤتمر باندونج عام ١٩٦٠ م برنامجاً إفريقياً متكاملاً ذا شعبتين: أيديولوجية واستراتيجية. وقد نشرت المجلة الروسية الشهرية «International affairs» للكاتب «Ivanov» ١٩٦٠ م، مقالاً يتلخص فيما يلي(١):

أ ـ إن أكثر من مائة وخمسين مليون نسمة يعيشون في إفريقيا تحت الاستعمار حيث يتحكم رأس المال الغربي في اقتصادهم. ويقوم الاستعمار بتزكية الروح القبلية والقبلية الفردية لتقف سداً منيعاً ضد الفيضان الثوري للقوى والأفكار الإفريقية، وهذا الاحتكار الاقتصادي والكبت الفكري يحتّمان على الإفريقيين البقاء في فقر مدقع وينكر عليهم الاستعمار حتى أدنى الحقوق السياسية والإنسانية.

ب ـ ويقترح الكاتب السوفيتي العلاج لتلك المسألة، بانتهاج إفريقيا سياسة الاشتراكية الجماعية.

جـ ـ ويحذر الكاتب الزعماء الإفريقيين من أن المشكلة ليست في كسب الاستقلال السياسي وإنما فيما سيواجهونه من أصحاب

(١) انظر كتاب دراسات سياسية وقومية ١٩٦٣ م ـ د. محمد طه بدوي ود. محمد طلعت الغنيمي، ص (٤١٩).

المصالح المستغلة وتعاون الإقطاع مع الاستعمار.

ومن هنا يذكِّر الكاتب قادة إفريقيا بالخطر الكامن في العروض الغربية بالمعونة الاقتصادية، وقد حذّرت روسيا أيضاً من أزمة الكونغو واعتبرتها تسلّلاً للإمبريالية من الباب الخلفي وحرباً ضد شعب غير مجهز وتوّاق لحماية استقلاله. لذا رسمت سياستها على أساس التعاون مع «الأمم المتحدة» طالما انتهجت مسلكاً يعادي النفوذ الاستعماري البلجيكي والأمريكي في المنطقة.

فلما رأت أن «الأمم المتحدة» بدأت تسير على منهاج يمكن أن يفتح الباب لعودة الإمبريالية، لم تتردد في أن تتصرف انفرادياً خارج المنظمة فقدمت المساعدات العسكرية والاقتصادية للحكومة المركزية بزعامة لوممبا وأطلق اسم لوممبا على إحدى الجامعات السوفيتية فيما بعد، ثم خسرت بعد ذلك معركة الحرب الباردة في الكونجو بسبب نجاح انقلاب موبوتو.

ويحاول السوفيت نشر الفكر الماركسي بإفريقيا بانين محاولاتهم على وجود وهمي لما يسمى لديهم بالبلوريتاريا الإفريقية الشيء الذي أكد عدم وجوده زعماء إفريقيا وحتى بعض اليساريين منهم، على اعتبار أن مفهوم الطبقات غير موجود في حياة الإنسان الإفريقي.

وبينما يفتح الثوريون صدورهم للاتحاد السوفيتي على اعتبار أنه دولة تناصر حركات التحرر العالمية وتحارب الاستعمار في

إفريقيا، إلا أن آخرين يرون أن تظاهر الاتحاد السوفيتي بذلك هو خطة مرحلية تتم بعدها عملية صبغ القارة الإفريقية بالأيديولوجية الماركسية مثلها في ذلك مثل مراحل الاتحاد السوفيتي في تطبيق النظرية الماركسية، وكان لسان حال هؤلاء البعض يردد قول الشاعر:

وأعظـم أعـداء الـرجـال ثقـاتهـا
وأهـون مـن عـاديتـه مـن تحـارب

بداية السياسة الأمريكية في إفريقيا

لقد غزت رؤوس الأموال الأمريكية قارة إفريقيا قبل السياسة الأمريكية، حيث بلغت خمسمائة مليون دولار موزعة على مختلف مناطق القارة[١]، بدءاً بالجمعية الاستعمارية الأمريكية التي نشأت بليبيريا عام ١٨٢١ م واعتبار الأمريكيين ليبريا بأنها مستعمرة للزنوج المتحررين، ثم دعوة أمريكا إلى مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ م لتشترك في مناقشة مشاكل حوض الكنغو.

ولقد انحصر اهتمامها في تأمين حرية التجارة والملاحة، أما الشئون السياسية للقارة فقد تركتها لدول أوربا الغربية بدعوى أنها قادرة على أن تقود الشعوب الإفريقية إلى التقدم والحرية. لذا أعلن روزفلت موقف الحياد من الحرب الإيطالية الحبشية رغم أن أنظار العالم اتجهت عندئذ إلى أمريكا بعد أن فشلت عصبة الأمم في معالجة الموقف. ولكن إبان الحرب العالمية الثانية اهتمت أمريكا بإفريقيا بدعوى الحماية لنفسها لأن الساحل الغربي لإفريقيا

(١) انظر كتاب دراسات سياسية وقومية ـ للدكتور محمد طه بدوي والدكتور محمد طلعت الغنيمي من ص (٤٥٧) إلى (٤٦٠).

مواجه لها وهو نقطة ارتكاز يمكن أن تشكّل قواعد عسكرية معادية لها. كما أن احتياجها للمعادن من جنوب إفريقيا وبقية القارة من بوكسيت وكروم ومنجنيز ونحاس وحديد خام من ليبريا ويورانيوم من الكنغو - وهي كلها مواد خام لازمة لصناعة الحرب - قد زاد اهتمامها بإفريقيا، ومما زاد أهمية القارة الإفريقية أيضاً قيام «الأمم المتحدة» وجذب أنظار الأمريكيين داخل تلك المنظمة لإفريقيا بسبب مشاكل القارة وثوراتها التحررية التي فرضت نفسها على الدورات المتعاقبة للمنظمة.

ثم جاءت الحرب الباردة لتؤكد ضرورة اهتمام أمريكا بإفريقيا وهي تهدف من وراء ذلك لمنع امتداد النفوذ الروسي الشيوعي إلى القارة. ولم تتقرب أمريكا للمنظمات الإفريقية والشعوب الإفريقية بل فضلت التعاون مع المصالح الأوربية بإفريقيا والتي اعتقدت بأنها ستسير القارة في مدارج الديمقراطية والحرية حسب المفاهيم الليبرالية. وكانت سياستها تتأرجح بين موقف المعارضة عندما ينظر مجلس الأمن في مشاكل الاستعمار في إفريقيا وبين موقف المنحاز للشعوب في شمال إفريقيا. الشيء الذي جعل آمال الإفريقيين تخيب في دعواتها عن الحرية والديمقراطية فمنيت بعداوة زعماء إفريقيين بعضهم كانت ثقافته أمريكية مثل نكروما.

ثم تابعت أمريكا الفكرة البلجيكية القائلة بأن أفضل نظام يناسب الكنغو هو النظام الفيدرالي غير المتشدِّد الذي يترك للأقاليم

(بما فيها إقليم كاتنجا الغني باليورانيوم) قدراً كاملاً من الاستقلال الداخلي؛ لذا اتجهت منذ البداية إلى محاربة جهود باتريس لوممبا نحو تحقيق وحدة الكنغو، مما اضطر أقطاب الدار البيضاء إلى التصريح بأنهم لا يجدون مناصاً من الاعتماد على أنفسهم لحماية القارة من التحالف الأمريكي مع العناصر الرجعية في إفريقيا. وحاولت أمريكا استعادة صداقة الوطنيين الإفريقيين ببرقية كنيدي التي أرسلها لمؤتمر مونروفيا في ربيع ١٩٦١ م مما زاد كراهية البعض لها الأمر الذي أوضحه تقرير ثلاثة أعضاء من الكونغرس عام ١٩٦١ م عند جولتهم بالقارة الإفريقية.

ثم تغيرت السياسة الأمريكية في إفريقيا بهدف محاربة النفوذ الروسي الشيوعي فيها، وتظاهرت بما يثلج صدور الوطنيين الإفريقيين وهو محاربة الاستعمار وتأييد الآمال الوطنية الإفريقية، فكانت المفاجأة هي التغير في السياسة الأمريكية بخطاب ادلاي ستيفنسون المندوب الأمريكي الدائم في «الأمم المتحدة» موضحاً سياسة جون كنيدي آنذاك، بمناسبة نظر المنظمة لمشكلة أنجولا، حيث قال: قد مضى اليوم الذي يمكن فيه للبرتغال أن يعتمد على تأييد أمريكا ورفض زعيم البرتغال بأن مستعمراتها في إفريقيا تعتبر جزءاً من الإقليم الأم، وصوت لصالح المشروع الذي تقدم به مندوب إفريقيا بتشكيل لجنة تحقيق.

كذلك صوتت الولايات المتحدة لأول مرة ضد اتحاد جنوب

إفريقيا في الجمعية العامة وطالبت مع أغلبية الأعضاء بضرورة إجراء إصلاحات سياسية في إقليم جنوب غرب إفريقيا.

وتغيرت السياسة الأمريكية حيال الكنغو، وتغيرت معها سياسة «الأمم المتحدة» فاتجهت إلى تحقيق وحدة الكنغو.

ورغم أن السياسة الأمريكية قد أظهرت في السابق نواياها الحسنة لشعوب القارة وذلك بوضعها لمصالحهم غير المشروطة فوق كل مصلحة، نجد أن هنالك من كان يبادلها تلك الروح من شعوب القارة بينما يراها البعض كواضع السم في الدسم ولسان حاله يردد قول الشاعر الذي يقول:

إذا رأيـــت نيـــوب الليـــث بـــارزةً

فـــلا تظنـــن أن الليـــث يبتســـم

مقدمة عامة

إن ظاهرة الفيدرالية في إفريقيا تمثل فكراً سياسياً تأثرت فيه القارة الإفريقية بغيرها من قارات العالم المتحضر؛ ففي قارة آسيا أخذ كل من الاتحاد السوفيتي والهند بالفيدرالية، وفي قارة أوربا أخذت كل من يوغسلافيا وسويسرا بالفيدرالية، ولم تقف الفيدرالية عند حدود قارات العالم القديم بل تعدتها إلى الأراضي الجديدة حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة فيدرالية وكذلك أستراليا.

ولما كانت قارة إفريقيا بعد أن تخلصت من القوى الاستعمارية قد تطلعت للحاق بركب الدول المتقدمة فإنها قد تأثرت بتلك الدول من ضمن ما تأثرت به في نظمها السياسية القائمة كتجارب سياسية اعتبرتها القارة الإفريقية تجارباً ناضجة وناجحة دامت ردحاً طويلاً من الزمن، الشيء الذي يدل على مدى نجاحها، فنجاح النظام السياسي يكمن في طول بقائه الناتج عن تقبل المواطنين لذلك النظام.

ولما كان الأخذ بنظام الفيدرالية ينتج عن دافع معين، فإن ذلك

الدافع يختلف باختلاف ظروف كل من الدول الآخذة بالنظام الفيدرالي؛ فالفيدرالية قد تأخذ الدولة بها لحل مشكلة تعدد القوميات فيها؛ فتتمكن كل قومية من تلك القوميات من ممارسة السلطة بنفسها في تصريف أمورها تحت إطار الدولة الموحدة التي تجمع كل تلك القوميات؛ ومثال لتلك الدول الاتحاد السوفيتي الذي يوجد به روس، أوكرانيون، روس بيض، تتر، يهود، أرمن، أكراد، جورجيون، أتراك، صينيون، عرب وهم يوجدون بنسبة ضئيلة جداً. ومنذ أن تكونت الحكومة السوفيتة أعلنت مبدأ تقرير المصير لكافة الشعوب التي كانت الإمبراطورية الروسية القديمة تشملها وقد أطلق على هذا الاتحاد في دستور ١٩١٨ «الجمهورية الروسية الاشتراكية الاتحادية»، التي كانت تضم جمهوريات أربع أخرى داخلة في تكوين الدولة الكبرى الفيدرالية عدا دويلة جمهورية روسيا التي كان عدد سكانها يقارب نصف سكان الاتحاد كله آنذاك والذي يتضمن مائة واثنين وثمانين قومية تتحدث مائة وتسعة وأربعين لغة مختلفة[١].

وفي عام ١٩٢٣ م اتسع نطاق تلك الدولة الفيدرالية وضمت إليها جمهوريات سوفيتية أخرى وسميت «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية» وحذفت كلمة الروسية وضمت ستة عشر

(١) انظر كتاب الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية - د. عبد الحميد متولي، طبعة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ م من ص (٤٢٣) إلى (٤٢٥).

جمهورية. إلا أنه يعاب على تلك الدولة الفيدرالية عدم تمكن تلك الجمهوريات المكونة لها من إدارة شئونها إلا بتعليمات من الحزب الذي يسيطر مركزياً على السلطة.

وبينما نجد المجلس الفيدرالي وحده يمثل أهالي الجمهورية اليوغسلافية الفيدرالية ودويلاتها الستة معاً والتي يجتمع فيها ممثلو الدويلات اليوغسلافية الستة وحدهم في حالات كالتي تتعلق بالعلاقات بينهم وبين الحكومة المركزية الفيدرالية وفي هذه الحالة يجتمعون في هيئة تسمى «مجلس القوميات»، نجد أن السوفيت الأعلى وهو الهيئة العليا لسلطان الدولة بالاتحاد السوفيتي يتألف من مجلسين[١]:

١ - سوفيات الاتحاد وينتخب أعضاؤه من قبل المواطنين بمعدل نائب واحد عن كل ثلاثمائة ألف مواطن حيث يتم تقسيم الاتحاد السوفيتي إلى ثلاثمائة ألف دائرة انتخابية.

٢ - وسوفيات القوميات الذي ينتخب أعضاؤه على قواعد أخرى؛ فلكل جمهورية متحدة اثنان وثلاثون نائباً ولكل جمهورية ذات حكم ذاتي أحد عشر نائباً ولكل إقليم مستقل خمسة نواب

(١) انظر المرجع السابق - الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية - د. عبد الحميد متولي، طبعة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ م من ص (٤٢٣) إلى (٤٢٥).

ولكل مقاطعة قومية نائب واحد[1].

وفي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أنه نتيجة لاتساع رقعتها والخلافات الإقليمية بين ولايات الجنوب وولايات الشمال والنزعة الإقليمية الملاحظة في كل أمريكا وعوامل الهجرة حيث هاجر في قرن واحد نحو أربعين مليوناً إليها من الخارج، والمستعمرات البريطانية الثلاث عشر التي ضمت بريطانيين بروتستانت ثم جاء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الإيرلنديون وتبعهم الإيطاليون والبولونيون وغيرهم من الأوربيين فأصبح الريف الأميركي أنكلوسكسونياً وبروتستانتياً. واستقرت بتلك الأراضي قوميات متعددة ذات فوارق عرقية ودينية وقومية وثقافية، ففي عام ١٩٥٤ م عندما كان سكان الولايات المتحدة ١٦٠ مليون كان ثلثهم تقريباً إنجليز و ١١ ٪ منهم ألمان وسبعة ملايين من الطليان وستة ملايين إسكندنافيين وخمسة ملايين بولونيين بينما يشكل الزنوج اليوم ١٠ ٪ من سكانها. كما يقطن اليهود مدينة نيويورك وبها الإيطاليون أيضاً والزنوج، ويمثل اليهود ثلث سكانها، وهم نحو ستة ملايين يهودي، أما المسيحيون الكاثوليك فيشكلون خمس مجموع السكان. وانتقل الجميع إلى النظام الاتحادي بعد الحرب الأهلية ذلك النظام الفيدرالي الذي

(١) مذكرة النظام الجماهيري والنظم السياسية لعام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ م كلية القانون جامعة قاريونس د. أديب نصور، ص (١٤).

وزع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات[1]. وقد شبه أندره هوربو الاتحاد الفيدرالي ببناء يتكون من طابقين أسفله الولايات وأعلاه الدولة الاتحادية.

وتسمى كل دويلة مشتركة في الاتحاد الأميركي باسم ولاية.

ونجد أن هاملتون يفتتح مقاله عن الاتحاد[2] بأن «الاتحاد القوي الوثيق بين الولايات هو أمننا من الحروب، وهو سياج حريتنا؛ وليس خافياً على أحد أن المخاطر التي تعرضت لها جمهوريات الإغريق والرومان الصغيرة كانت لفرط الثورات والحروب أو الخوف منها تجد نفسها آناً في يد الطغاة وأخرى في يد الفوضى وهكذا دواليك، وكلما ذكر الواحد منا الثورات التي تعاقبت عليها امتلأ رعباً وخوفاً من مصير مشابه لولاياتنا الأمريكية». إذاً فإن الاتجاه للأخذ بالنظام الاتحادي الفيدرالي في أمريكا لم يوجد بمحض الصدفة أو تم فرضه من قبل حاكم متسلط يريد تنفيذ سياسة معينة يراها صالحة لأمريكا، وإنما كان نتيجة حتمية للصراعات القومية الداخلية والخوف من نشوب صراع دائم بين تلك الولايات.

(١) انظر المرجع السابق من ص (١) إلى (٧).
(٢) كتاب الدولة الاتحادية ـ أسسها ودستورها ـ تأليف هاملتون مادسن وجاي، ترجمة جمال محمد أحمد، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ نيويورك ١٩٥٩ م المقال رقم (٩) ص (١٠١).

وبالنظر لأخذ الكثيرين في أمريكا بأفكار مونتسكيو التي تدعو لتكوين جمهورية، فإن النظام الجمهوري لم يتعارض مع الأخذ بنظام الاتحاد، ذلك أن مونتسكيو نفسه كان وكأنه يقول إن الجمهورية تنجح تجربتها كلما كانت الدولة أصغر ثم يدعو لتجمع تلك الدويلات أو الولايات في دولة كبرى لتكون قوة عظمى، حيث يقول في كتابه روح الشرائع والذي نقتبس منه ما يلي[1]: «هذا النوع من الحكم هو اتفاق بين ولايات صغيرة عدة، يجعل منها أعضاء في دولة واحدة كبيرة، يعقدون العزم على تكوينها، هو نوع من اجتماع هيئات تتخذ من مجموعها وحدة تقبل المزيد من الوحدات الجديدة لتندمج فيها وتصير عضواً في الكل الأكبر الذي يصبح مع الوقت قوة قادرة على أن تحمي نفسها، ووحدة قائمة بنفسها. وجمهورية بهذا النوع قادرة على الغزو الخارجي تستطيع أن تقوم بنفسها دون أن ينخر الفساد في داخلها ذلك لأن هذا النوع من المجتمع البشري قادر على الخلاص من كل المعوقات».

كما يوضح مونتسكيو بأن تلك الولايات إذا ما حاولت إحداها اغتصاب حريات الآخرين وإخضاعهم لها «فإن البعض الآخر لن يتقاعس عن معارضته وحربه ليعود إلى صوابه» ويستمر في قوله

(١) انظر المرجع السابق ـ الدولة الاتحادية ـ المقال التاسع لهملتون ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

ليصل إلى «خلاصة القول هو أن هذه الحكومة المتحدة من جمهوريات صغيرة، قمينة بأن تؤمن السعادة لكل واحدة منها في الداخل، وقديرة قدرة الممالك على دفع الخطر الخارجي، لأن كل واحدة منها تضيف قوتها إلى قوة الأخرى».

أما في إفريقيا فإن تكالب الدول الاستعمارية على ثرواتها وحتى بنيها الذين نقلوا رقيقاً إلى أوربا وأمريكا ثم رفضهم لتلك الأوضاع ودعوة ماركوس جارفي وغيره إلى العودة إلى الوطن الأم إفريقيا، ومقاومة الإنسان الإفريقي للتفرقة العنصرية في داخل وطنه والتي يمارسها البيض بجنوب إفريقيا ومطالبة الإنسان الإفريقي لحقوقه الضائعة في يد الأوربي الغاصب لأرضه وما نتج عن ذلك من مؤتمرات الجامعة الإفريقية والتي يرى البعض بأنها بدأت عام ١٩٠٠ م ويرى البعض الآخر أنها بدأت عام ١٩١٩ م.

ومنذ أن اتجهت أنظار الإفريقيين إلى التكتل والوحدة فإن هنالك أشياء صاحبت هذا الاتجاه وهي مقومات القومية الإفريقية والتي تنطبق كشيء عام على كل قومية في العالم. فأهم ما يجمع الناس في قومية واحدة هو وحدة اللغة والدين والجنس، بالإضافة إلى ما يتولد عن ذلك من وحدة المصالح والآمال والآلام والمصير المشترك. ولقد ظهرت فكرة القومية الإفريقية بعد الحرب العالمية الثانية؛ فإذا بدأنا باللغة نجد أن إفريقيا بها عدد كبير من اللغات

واللهجات ولا نجد بينها من اللغات المكتوبة إلا أربعاً فقط وهي اللغة العربية واللغة التماشيكية البربرية والفاي الليبيرية والأمهرية. ونجد مثلاً أن نيجيريا بها مئتان وخمسون قبيلة لكل منها لغتها الخاصة. وليبيريا بها مليونا نسمة يتحدثون عشرين لغة وجنوب إفريقيا بها تسع ملايين نسمة يتحدثون خمس لغات. ولكن بمرور الزمن تقلصت المائتان وخمسون لغة الموجودة بغرب إفريقيا إلى ثلاث لغات منتشرة في كل غرب إفريقيا هي الهوسا واليوربا والابيو. كما أن شرق إفريقيا من الصومال شمالاً إلى روديسيا جنوباً يتحدثون اللغة السواحلية. ولما كانت اللغة الأقوى دائماً هي التي تفرض نفسها على اللغات الأضعف فإنه حتى في تلك اللغات الأقوى التي سيطرت على الموقف كلغة الهوسا في الغرب والسواحلية في الشرق نجد أنها وجدت من هي أقوى منها من اللغات الموجودة في إفريقيا وهي اللغة العربية التي استطاعت أن تؤثر بنسبة ٧٠ ٪ في لغة الهوسا و ٦٠ ٪ في اللغة السواحلية فأصبحت هاتان اللغتان كأنهما اللغة العربية نفسها مع تأثير اللهجات المحلية فيها وبقايا الكلمات القديمة لتلك اللهجات. فنجد أن ٧٠ ٪ من كلمات لغة الهوسا عربية و ٦٠ ٪ من كلمات اللغة السوالحية عربية، إذاً وكأننا نقول إن ثلثي مساحة إفريقيا تغطيها اللغة العربية الأصيلة أو الكلمات العربية الداخلة في اللغات المحلية على أقل تقدير وكل هذه المساحة تتحدث اللغة

العربية مباشرة أو بطريق غير مباشر[١].

ولم يكن الاتجاه القومي جديداً فقد سلكه غاندي مما أدى لاستقلال بلاده وكذلك نهرو، كما خُلع السلطان محمد الخامس بسبب وطنيته ونفي إلى مدغشقر واستمر الكفاح فأعطت فرنسا المغرب استقلالها. وكذلك نكروما بنشاطه القومي اعتبرته السلطات البريطانية مثيراً للفتنة في غانا.

ومن مقومات القومية أيضاً وحدة الجنس. ولما كانت إفريقيا بها أجناس مختلفة وقبائل عدة ينتمي كل منها لأصل مختلف ولا تجمع بينها رابطة تجعلها جميعاً تندرج تحت لواء قبيلةٍ واحدة، كما أن لكل منها عاداتها وتقاليدها المختلفة، فإن ذلك أدى إلى التفاوت في درجة الولاء للمجموعة، حيث يزيد ذلك الولاء بزيادة درجة الوعي القومي لدى الجماعة ويقل بزيادة الارتباط القبلي بالقبيلة والعشيرة دون بقية الجماعة المكونة للدولة. فهو يتناسب تناسباً طردياً مع الوعي القومي وعكسياً مع الارتباط القبلي.

كما أن بإفريقيا ديانات متعددة. فهنالك الإسلام الذي يجمع شعوباً ذات لغات مختلفة وأجناس مختلفة في إفريقيا، وهنالك المسيحية أيضاً. وإلى جانب هاتين الديانتين يوجد يهود الفلاشا

(١) انظر كتاب إفريقيا في مفترق الطرق، تأليف أحمد طاهر ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع كوسنا توماس وشركاه ـ القاهرة من ص (٢٨) إلى (٢٩).

في أثيوبيا وغيرهم من الإفريقيين الذين يدينون بالوثنية أو اللادينية. ويلعب الولاء لأرواح الأسلاف ولرؤوس القبائل والعشائر دوراً كبيراً في تخلف شعوب كثيرة إفريقية عن اعتناق الديانات السماوية.

إذاً فإفريقيا لا تجمعها قومية واحدة كلها لعدم تحقق مقومات القومية جميعاً فيها وهي اللغة والجنس والدين.

لذلك فإنني أرى أن هنالك ما يجمع بين ذلك الشتات ويؤلف بين تلك القلوب المتناثرة تحت لواء واحد لدولة واحدة أو لوحدة قوية تجمع دويلات عديدة في اتحاد قوي يدفع عنها مخاطر العدوان الخارجي ويمنحها القوة في الداخل أيضاً في مواجهة الصعاب الداخلية في التعايش السلمي بين القوميات المتعددة.

وقد كانت الصحوة الإفريقية لجمع ذلك الشتات ولحل قضايا القارة الإفريقية الناتجة عن فترة الاستعمار فيها ومخلفاته في أمور كثيرة معلقة، رأى البعض المستنير أن الحوار الذي يجمع أبناء القارة الإفريقية هو الذي يؤدي إلى حل تلك القضايا فكانت مؤتمرات الجامعة الإفريقية. وقد بدأت بمؤتمر عام ١٩١٩ م وهو المؤتمر الذي انعقد في لندن بمشاركة عدد من المثقفين الزنوج عام ١٩٠٠ م وكان أول من نادى بوحدة القومية مواطن إفريقي الأصل من جامايكا هو المحامي هنري سلفستر وليامز، ثم خلفه بجمايكا ماركوس جارفي، والمفكر الأمريكي (ديبوا) الذي عقد

مؤتمر ١٩١٩ م برئاسته تحت شعار «إفريقيا للإفريقيين» والذي عاصر ثورات عديدة في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا(١).

وقد أُقرّ في مؤتمر لندن ما يلي:

«١ - إلغاء التفرقة العنصرية.

٢ - توجيه نداء لبريطانيا لتحسين سياستها في المستعمرات.

٣ - نداء لجميع المتحررين من أصل إفريقي للتجمع ضماناً لحقوقهم»(٢).

ومؤتمر الجامعة الإفريقية الثاني عام ١٩١٩ م الذي انعقد بدعوة من ديبوا تمت المطالبة فيه بإشراك المواطن الإفريقي في السلطة وحكم بلاده وترك الأراضي الإفريقية للإفريقيين ليزرعوها وإلغاء التفرقة العنصرية.

لذا فالدولة المتعددة القوميات والتي تفصل بينها المسافات ذات الفواصل التضاريسية مما يجعل حياة كل منها تختلف عن الأخرى ولو قليلاً اختلافاً يصل إلى اللغة والتراث والعادات وسبل كسب العيش مما يسبّب اختلافاً واضحاً بين تلك الجماعات الشيء الذي يجعل من المحتم احترام تلك العادات والتقاليد وذلك

---

(١) انظر كتاب منظمة الوحدة الإفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية - رسالة دكتوراه - د. محمد الحسيني مصيلحي، الناشر دار النهضة العربية ١٩٧٦ م ص (١٩) إلى (٢٢).

(٢) المرجع السابق.

التراث وبناء حضارة المستقبل عليه امتثالاً للمثل الإنجليزي الذي يرى أن المجد مهما عظم فإنه لا يبدأ من فراغ وإنما من القليل الموروث «فأعلى الجبال تبدأ من الأرض». فتراني أضع هذا المفهوم في بداية الحديث عن إحدى مزايا النظام الفيدرالي الذي يجعل كل الناس يحكمون أنفسهم بأنفسهم في إطار الدولة الموحَّدة دون المساس بتلك المعتقدات والعادات وطرق ووسائل كسب العيش التي اعتادوا عليها. فهذا إقليم يجود فيه الرعي وذاك إقليم آخر تجود فيه الزراعة المطرية وثالث يعتبر ممراً لشريان تجاري لصادرات وواردات البلاد فتنشط فيه حركة التبادل التجاري. فالذي انتظمت فيه الترع والقنوات والخزانات أصبح الري فيه منتظماً لزراعة يعتمد عليها القطر كله. وهكذا نجد أن لكل مجموعة من البشر طريقتهم في الحياة ومشربهم وطريقتهم في الإنتاج الأوفر تحت ظروف هم عليها أقدر من غيرهم يعطون إنتاجاً أكبر بتكاليف أقل.

فلكل إقليم إنتاجه المحلي نوعاً وجودة وكلما زاد الإقليم من كمية وجودة إنتاجه انعكس ذلك على حياة أفراده وحدهم فليس هنالك مجال لآخرين لقطف ثمار جهدهم. فالنتائج الحسنة للإنتاج هي الربح الوفير والعائد الحسن الذي يعود على أهل الإقليم دون تكدس للثروة في يد القلة وتجنب عدم التكافؤ في الفرص وثمرات الإنتاج.

وإنني أرى أنه لمن الواقعي ترك كل إقليم يستثمر موارده بإمكانياته المتاحة مع دعم حكومة الاتحاد له لتمكنه من تحمل أعباء استثمار تلك الموارد المتاحة وما يواجهه من صعوبات عملية وبيئية تعترض سبيل ذلك الاستثمار، علماً بأن هذه الصعوبات تختلف من إقليم لآخر تبعاً للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وصعوبة الاستثمار من خلال البيئة الجغرافية بظروفها المتباينة ونوع الوسائل السائدة لاستثمار تلك الموارد مثل (الزراعة المتنقلة) في مشروع الزاندي بجنوب السودان والذي كان نجاحه ناتجاً عن استثمار الموارد في المنطقة بالطرق المألوفة لدى الأهالي فيها وذلك بقطع الغابات والزراعة في مكانها ثم الانتقال بعد فترة لقطع غابات أخرى والزراعة في مكانها أيضاً علماً بأنهم لم يكونوا يتعاملون بالنقد قديماً.

كما أن العبء الضريبي في جزء من إقليم الدولة قد يختلف عنه في جزء آخر، فبينما نجد في الدولة الفيدرالية أن العبء الضريبي يكون توزيعه عادلاً على الأقاليم جميعهم بحيث تُزيد الضريبة على الأقاليم الأكثر إنتاجاً وتقل في الأقل إنتاجاً، كما أن الدولة الاتحادية تدعم الأقاليم الأكثر فقراً، فالضرائب تتناسب تناسباً طردياً مع كمية الإنتاج وعكسياً مع ارتفاع نسبة الفقر في الموارد والإنتاج.

أما في مجال إدارة الدولة فإن الوظيفة الإدارية إما أن تتم

مركزياً من عاصمة الدولة أو لامركزياً بحيث تكون موزعة على أقاليمها. ولما كان وصف المركزية واللامركزية لا يرد إلا على الجانب الإداري دون السياسي، فهو لا يرد على وظيفة الحكم. أما إن كان القصد بمركزية الدولة في نظام الحكم فالمقصود في هذه الحالة الدولة الموحدة واللامركزية في هذه الحالة لامركزية سياسية وهي النظام الاتحادي أو الفيدرالي.

وبقيام الملكيات المطلقة اندمجت الدولة في شخص الحاكم حيث قال لويس الرابع عشر: «أنا الدولة والدولة أنا». ثم جاءت النزعة الاستعمارية واقتسام القارات الأخرى والذي لم تكد تفرغ منه دول أوربا حتى عادت لصراعها التقليدي الذي انتهى بالحرب العالمية الأولى وما تلاها من هدنة لم تستكمل ربع قرن حتى قامت حرب عالمية ثانية، وها هو العالم يتأهب لحرب عالمية ثالثة.

ونجد أن هنالك أربع وسائل تستخدم الدول واحدة منها أو كلها لتحقيق القوة وهي:

١ ـ عقد التحالفات.

٢ ـ اكتساب أقاليم جديدة.

٣ ـ إقامة دول أخرى كحاجز. وهذه تسمح للدول بالتصرف في منطقة استراتيجية معينة طبقاً لاتفاق متبادل. أو عن طريق فكرة «الغزو» للحصول على دولة كحاجز مثل كوريا التي كانت حاجزاً

بين الصين واليابان وروسيا وأمريكا، وسويسرا التي تحجز ما بين النمسا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا حسب مفهوم مؤتمر فيينا عام ١٩١٥ م.

٤ ـ الحدّ من قوة العدو بتحويل أصدقائه عنه.

ولكي يتم التعايش السلمي بين المجموعات فإنه يجب أن تجمع بينها صفات عامة مشتركة تحقق الانسجام بين أفراد الشعب وهذه الصفات العامة المشتركة هي الرباط المعنوي الذي يجعل مجموعة من الناس تستقر على نحو معين، ولا يعني ذلك أن ينتمي الشعب كله داخل الدولة الواحدة إلى جنس واحد أو أن يتكلم لغة واحدة فشعب الولايات المتحدة ينتمي إلى أجناس متعددة وشعب الهند يتحدث لغات كثيرة ومتباينة ويدين بديانات عدة. بيد أن الانتماء إلى مكونات متباينة يضعف الرابطة المعنوية بين شعوب الدولة الواحدة، والجنسية تمثل الرابطة القانونية لانتماء الأفراد للدولة.

وبما أن السلطة تعني المقدرة على الحكم فإن تلك المقدرة تعتمد على عوامل نفسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية إلى جانب القوى المادية. ولا يتصور وجود أكثر من سلطة واحدة في دولة واحدة وإلا وقعت حرب أهلية كالتي كانت في نيجيريا بسبب الانفصالية والتي تجسدت في مشكلة بيافرا. وكذلك مشكلة جنوب السودان والتي طالب الانفصاليون من الجنوبيين فيها

بانفصال جنوب السودان عن شماله، مثلما طالب الانفصاليون بإقليم بيافرا بجنوب شرق نيجيريا بانفصال ذلك الإقليم عن نيجيريا. ومن أوجه الشبه بين المشكلتين أنهما كانتا في زمن واحد أو متقارب ويجمع بينهما رفض الجنوبيين المسيحيين في كل من الدولتين للمد العربي والإسلامي من الشمال.

والتربية الوطنية للأجيال في كثير من الدول لم تنجح في ترسيخ الروح القومية والشعور بالحب الأعظم للوطن الأكبر. فالكثيرون جداً من أبناء الوطن الواحد تجدهم لا يزالون متمسكين بإقليميتهم تمسكاً يفوق حد حبهم لوطنهم الأكبر.

ولما كان ذلك ناتجاً عن روح فطرية في الإنسان والذي تجده منذ طفولته يحب الاستئثار بكل شيء جميل لنفسه فحسب دون أقرانه، لذلك فإن خروجه من هذه الدائرة الضيقة في النظر إلى ذاته ثم أسرته ثم قريته أو مدينته حداً لا يزيد في كثير من الأحيان على منطقته أو مركزه إلى محافظته على أكثر تقدير.

ومؤتمر الجامعة الإفريقية لندن - بروكسل - باريس ١٩٢١ م - والذي دعا الإفريقيين للعودة لبلادهم وإنشاء منظمة ترعى شئونهم ومكتب في هيئة العمل الدولي ليرعى العاملين منهم.

ومؤتمر الجامعة الإفريقية الرابع - لندن لشبونة ١٩٢٣م - والذي اعتبر بداية لـ«التلاحم الفكري بين الحركة خارج القارة وداخلها

واللقاء الأول مع أقطاب غرب إفريقيا البريطانية بزعامة لاسكي هايفورد»[1].

ومؤتمر الجامعة الإفريقية الخامس - نيويورك ١٩٢٧ م - برئاسة دكتور (ديبوا) وآخر مؤتمراته. ثم مؤتمر مانشستر وظهور التجمع الإفريقي فيه عام ١٩٤٥ م بصورة أكبر حيث كان عدد الزنوج الإفريقيين أكثر من الزنوج الأمريكيين، وقد انعقد في مانشستر في أكتوبر ١٩٤٥ م بناء على دعوة الاتحاد الفيدرالي للجامعة الإفريقية «والذي انتقل فيه تراث الوحدة الإفريقية من أيدي الزنوج في العالم الجديد إلى أبناء القارة الإفريقية نفسها»[2] حيث شارك نكروما وجومو كنياتا وبيتر أبراهام من جنوب إفريقيا وازكوي من نيجيريا. وقد أُقرّ في هذا المؤتمر وحدة إفريقيا الغربية والاستقلال التام لغرب إفريقيا وتأييد مطالب الدول الإفريقية المطلة على البحر الأبيض المتوسط وإلغاء الحكم البريطاني في السودان وتأييد حق السودانيين في العمل السياسي لتحقيق الاستقلال بدون تدخل من الإنجليز[3].

والقارة الإفريقية تتعدد فيها القوميات وتختلف فيها اللغات والديانات وتتسع المساحات وتختلف البيئات الجغرافية والأنشطة

---

(١) انظر المرجع السابق ص (٢٦).
(٢) انظر المرجع السابق ص (٢٧).
(٣) انظر المرجع السابق ص (٢٧) و (٢٨).

البشرية باختلاف الموارد واختلاف المناخات؛ فالجامعة الإفريقية هي التي ستؤدي إلى محو تلك الفوارق.

ولما كانت الفيدرالية كما ذكرنا تؤمّن إيجاد الحلول لمشكلة تعدد القوميات وتجعل تلك القوميات المختلفة المتعددة تعيش في دولة واحدة تحت لواء دولة موحدة، فإن هنالك من المشاكل والعقبات ما هو ليس بقومي ويؤدي للنزاع بين أبناء الوطن الواحد حول السلطة بالدولة أو الانفراد بذلك في جزء من إقليمها. تلك هي المشكلة الدينية؛ فتجد البعض مسلماً والبعض الآخر مسيحياً أو لادينياً. وينشأ النزاع حول سيطرة أحد الأديان على الآخر وما يصاحب ذلك من دعم من المراجع الدينية.

وقد نشأت مثل هذه المشاكل بإفريقيا كما حدث في بيافرا بنيجيريا حيث أراد إقليم بيافرا الجنوبي الشرقي الانفصال عن نيجيريا خوفاً من المد الإسلامي من الشمال. وكان الحل الفيدرالي هو البلسم الشافي لذلك الجرح الذي أصاب جسد الوطن النيجيري الواحد، فأصبحت الآن هاتان الديانتان تتعايشان في سلام في إطار الوطن الواحد.

وبالإضافة إلى الأخذ بالنظام الفيدرالي لحل النزاع الديني فقد طالب حزب سانو جناح «وليم دينج» في جنوب السودان بالحل الفيدرالي لحل قضية جنوب السودان القومية والتي يعتقد فيها سكان جنوب السودان أنهم يكوّنون قومية زنجية تختلف عن

سكان الشمال الذين ينتمون لأصول عربية. ولم يغب العامل الديني أيضاً في تلك المشكلة، حيث تركزت المسيحية بالجنوب وساعدتهم الجهات المسيحية كمجلس الكنائس العالمي والفاتيكان على الانفصال.

ولم تختلف الحالة في نيجيريا حيث نجد أن تلك الجهات لم تغب عن مسرح الأحداث فيها، حيث قاموا بدعم المسيحيين بجنوب نيجيريا في مشكلة بيافرا.

إذن فالفيدرالية تكون أيضاً حلاً لمشكلة القومية كما تكون حلاً للمشكلة الدينية فتوحد أطراف البلد الواحد وترضي كل الأطراف المتنازعة في الغالب الأعم. والفيدرالية التي يتم التوصل إليها بطريق الاتفاق تكون فيدرالية رضائية وهي التي نعني بها تلك الفيدرالية التي ترضي أطراف النزاع وتؤدي إلى إنهاء المشكلة وتعايش الجميع في دولة واحدة تحت نظام فيدرالي وحكومة اتحادية. ولكن قد نجد طرفاً من أطراف النزاع قد يدعو لتلك الفيدرالية مثل حزب سانو وغيره بجنوب السودان وطرفاً آخر يرفضها كالأحزاب الشمالية بالسودان من جهة أخرى، ومهما يتم الحل المؤقت أو الدائم في نظر البعض لتلك المشكلة في شكل الحكم الذاتي الإقليمي لأبناء جنوب السودان إلا أنه سرعان ما تنشب حركات التمرد من تلك العناصر التي تظل تطالب بالحل الفيدرالي، ناهيك عن وجود عناصر انفصالية أيضاً. فهذا النوع من

الفيدرالية بإفريقيا مقبول من جانب ومرفوض من الجانب الآخر.

وهنالك نوع غريب من الفيدرالية وهو تلك الفيدرالية المفروضة من جانب والمرفوضة من الجانب الآخر الذي يظل قابعاً تحت وطأة الاحتلال باسم الفيدرالية وهو ما يراه البعض في الفيدرالية الأثيو ـ أرترية.

وقديماً جمعت الناس الأسرة الأممية التي تمثل الأم فيها مركز الأسرة ثم أصبح الأب هو الذي يمثل ذلك المركز ثم انضمت الأسر لتكون عشائر ومجموعة العشائر والبطون كونت قبائل ثم ظهرت المدن القوية والتي دارت الحرب بينها لتسيطر الأقوى منها على الأضعف مثل حروب أسبرطا وروما وغيرها من المدن الإيطالية القديمة حتى ظهور الدولة بشكلها الحالي.

ثم تغير مصدر الخطر بمرور الزمن وتطور الإنسان حتى تمثل في الأحلاف والتكتلات السياسية على الصعيد العالمي وما تملكه تلك التكتلات من قوة الضغط والتهديد مادياً ومعنوياً بغرض تحقيق أمر معين يرجع في أصوله التاريخية إلى علاقة الغزاة بالمهزومين.

وقديماً كوّن الإغريق عصبة تتكون من مندوبين عن مدن الإغريق يقسم أعضاؤها على أن يعملوا على حماية أي مدينة عضو في تلك العصبة من أي محاولة لغزوها. وقد حاول الإغريق عن طريق عصبتهم تلك وبما تملكه من وسائل القوة أن يعملوا على

إيجاد توازن في القوى بين مدنهم حتى لا تهدّد إحداها الأخرى ولم تنجح مساعيهم بسبب النزعة الإقليمية التي كانت تسيطر على الإغريق فتجعلهم يقدمون المصلحة الخاصة لمدنهم على المصلحة الجماعية للإغريق، فنشبت بينهم الحروب التي كان أشهرها حرب أثينا ضد أسبرطا والتي مهدت لمقدونيا تحت حكم فيليب من السيطرة عليهم جميعاً وإقامة إمبراطورية الإسكندر بعد ذلك.

ثم هوت الأمبراطورية الرومانية تحت أقدام الآسيويين حين أغلقت عليهم الصين مراعيها الشرقية بأسوارها العظيمة فاتجهوا غرباً. وظلت القسطنطينية عاصمة بيزنطة تسيطر على آسيا الصغرى وشبه جزيرة البلقان حتى تحطمت قلاعها أمام الأتراك. ثم اختفت السلطة المركزية في غرب الأمبراطورية الرومانية. وكانت القوة والخديعة ديدن هذه المنطقة الأمر الذي يعبر عنه أحد المؤرخين فيما قصّه من أن غازياً لومبارديا جعل من جمجمة المهزوم كأساً ليشرب فيها. ثم جاءت لتغلف عنصر القوة بستار أيديولوجي سرعان ما تمزق، لما كان بين البابا والأمبراطور من مشاحنات ومنافسة أفسدت أطماعها الدنيوية الكنيسة.

والدولة الاتحادية تتكون من ولايات تخضع لحكومات محلية أو لامركزية سياسية تديرها إدارة محلية بينما تخضع جميع الولايات لجنسية واحدة بالدولة في مواجهة العالم الخارجي،

وجهازها القضائي واحد، ودستورها الاتحادي واحد مع وجود دساتير بالولايات تعمل المحكمة العليا على قيام التناسق بينها وبين الدستور العام للاتحاد. وفي بعض البلاد نجد إلى جانب مجلس النواب الذي ينتخب أعضاؤه من قبل السكان جميعاً على أساس النسبة العددية مجلساً للشيوخ الذي تمثل فيه كل ولاية بشيخين بصرف النظر عن حجمها أو عدد سكانها أو وزنها الاقتصادي فسكان نيويورك أكثر من خمسة عشر مليوناً ويمثلها شيخان بينما ألسكا ونيفادا لا يزيد عددهما في كلٍّ عن مليون نسمة ويمثل كل واحدة منهما شيخان أيضاً.

أما بالنسبة للاختصاصات فإن عقد المعاهدات والتمثيل الدبلوماسي والجيش وسك العملة كلها أمور لا تتصور تجزئتها أو ممارستها إلا من خلال السلطة الاتحادية أو بواسطتها.

وشكل الدولة الاتحادية أو الفيدرالية يناسب الوحدات الدولية ذات المساحات الشاسعة الممتدة كالسودان وذات الأعداد الضخمة من السكان كنيجيريا، كما أن الاعتبارات التاريخية والسياسية والاجتماعية تكمن وراء اختيار الشكل الفيدرالي للدولة. وكما ذكرنا فالولايات المتحدة كانت قبل الاستقلال وحدات منفصلة خاضعة للحكم البريطاني ثم خاضت حرب تحرير ضد بريطانيا، ولما استقلت دخلت في نوع من الاتحاد الضعيف الروابط ـ اتحاد تعاهدي ـ لم يحولها إلى دولة واحدة، ثم بعد

ذلك اختارت شكل الدولة الاتحادية، ثم أصبحت بشكلها الحالي بفضل الاتحاد الفيدرالي.

والاتحاد السوفيتي ذو المساحات الشاسعة من الأراضي والقوميات المختلفة واللغات المتعددة أيضاً يربطه اتحاد فيدرالي من نوع آخر يسيطر فيه الحزب الواحد كما ذكرنا من قبل تفصيلاً. والهند ذات اللغات المتعددة والمساحات الشاسعة والعدد الكبير من السكان اختارت الشكل الاتحادي اختياراً موفقاً. ونجد أن أنجح اتحاد فيدرالي بإفريقيا هو في نيجيريا التي كادت تمزقها الحرب الأهلية ومحاولات انفصال إقليم بيافرا؛ إلا أنها وجدت في الاتحاد الفيدرالي أنجح طريق لجمع الشمل والتئام الجرح وتوحيد الدولة بمواردها المتعددة وديانتيها الرئيسيتين الإسلام الغالب بشمالها والمسيحية بجنوبها.

وهكذا فإن للعوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية وحتى الجغرافية أثر كبير في اختيار الشكل الفيدرالي وليس أمراً تفرضه الإرادة دون وجود أسبابه ومقوماته.

وتميل الوحدات الدولية اليوم إلى التجمع والتكتل إحساساً منها بالخطر الذي يتهددها من الكتل الأخرى فهي تخشى منها كما تخشى الأسماك الصغيرة الحيتان الضخمة بأعماق البحار. ولكي تجد الدول الصغيرة في هذا الخصم من جبل يعصمها من الماء وما فيه، فإنّ فعل ذلك الجبل هو الاتحاد الذي يجمع بينها ويعطيها

قوة ووزناً راجحاً في موازين القوى الدولية فتستقل بمعاييرها الخاصة بها للأمور ليكون لها كيانها الخاص في المجتمع الدولي. فكان أن تعزّز الاتجاه المتزايد نحو التكتل في وحدة دولية تأخذ الشكل الاتحادي بالاختصاصات والسلطات الأوسع من الدويلات المكونة له وذلك لمواجهة الضغوط الخارجية والمشاكل الاقتصادية من أجل توزيع الخدمات بين سكان جميع الولايات ومن أجل التقدم التكنولوجي الذي يجاري أو ينافس التقدم التكنولوجي الحديث في بقية أقطار العالم المتقدمة وبتكاليفه المرهقة. وقد زاد من تركيز السلطات في يد الاتحادات كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ورغم أن الدولة قد تأخذ شكلاً بسيطاً تنفرد فيه حكومتها بتدبير شئونها الداخلية والخارجية إلا أن هنالك أشكالاً أخرى مثل الدولة المتحدة اتحاداً شخصياً وهي التي تتم في وحدة الأسرة الحاكمة للدولتين فقط بينما تستقل كل منهما بشئونها الداخلية والخارجية وكامل سيادتها على إقليمها. وقد كان هذا النوع في الماضي متمثلاً في هولندا ولكسمبورج عام ١٨١٥ م والذي انتهى في سنة ١٨٩٠ م.

وهنالك دول متحدة اتحاداً فعلياً حيث تخضع في هذا النوع دولتان أو أكثر لأمير واحد وتمثلهما بالخارج هيئة دبلوماسية واحدة رغم استقلالهما الداخلي كالاتحاد بين السويد والنرويج

١٨١٥ م - ١٩٠٥ م وأمبراطورية النمسا والمجر ١٨٦٧ م - ١٩١٨ م المستقلتان عن بعضهما في كل شيء إلا في الملك الواحد والشئون الخارجية التي تتولاها لهما وزارات مشتركة[1].

وهنالك اتحاد تعاهدي مصدره ميثاق يشمل الآتي:

أ - اتحاد استقلالي: تتمخض عنه هيئة مشتركة من عدة دول تنوب عنها في بعض الأمور كالخارجية والدفاع المشترك. ولكل منها شخصيتها الدولية القائمة بذاتها كالاتحاد الجرماني المتكون من الدول الألمانية الأصل ١٨١٥ م - ١٨٦٦ م بأواسط أوربا، واتحاد أمريكا الشمالية من ١٧٧٦ م - ١٧٨٧ م، والاتحاد السويسري قبل ١٨٤٨ م واتحاد الدول العربية مارس ١٩٥٨ م باسم «الدول العربية المتحدة» والذي ضم الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والمملكة المتوكلية اليمنية. والاتحاد العربي الهاشمي الذي قام بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية في فبراير ١٩٥٨ م والذي انتهى بقيام ثورة العراق ١٤ تموز والإطاحة بالملكية هناك[2].

ب - وهنالك الاتحاد المركزي: والذي تتلاشى فيه شخصية الدولة العظمى ليحل محلها نظام دولي جديد هو الدولة الاتحادية

(١) انظر كتاب دراسات سياسية وقومية - د. محمد طه بدوي، ود. محمد طلعت الغنيمي ص (٨٠).

(٢) انظر نفس المرجع السابق ص (٨١).

والتي لها السيادة الخارجية دون الداخلية التي يحتفظ بها كل عضو؛ ومن أمثلته الاتحاد السويسري من ١٨٤٨ م والولايات المتحدة الأمريكية من ١٧٨٧ م واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية من ١٩٢٤ م والمملكة الليبية المتحدة في دستور ١٩٥١ م إذ تتكون وفق ذلك الدستور من ثلاث ولايات هي طرابلس الغرب وبرقة وفزان ويوزع هذا الدستور السلطات بما يقرب شكل المملكة الليبية المتحدة من شكل الولايات المتحدة الأمريكية وفيها ينفرد الاتحاد بالشئون الخارجية.

ونجد أن رقابة السلطة المركزية على الهيئات اللامركزية هي من أهم ما يفرق اللامركزية الإدارية عن اللامركزية السياسية وهي الاتحاد الفيدرالي.

الباب الأول

قضية أرتريا

الفصل الأول

نبذة عن أرتريا
وظهور الوعي السياسي فيها

المطلب الأول
نبذة عن أرتريا

يعتقد بعض المؤرخين أن أول من سكن السواحل الأرترية هم الكوشيون نسبة إلى كوش بن حام بن نوح والذين سكنوا فيما بعد مملكة اكسوم المعروفة[١].

وقد حكم بطليموس الثاني مصر في القرن الثالث قبل الميلاد وعندما ازدهرت التجارة في عهده توغلت سفنه إلى السواحل الغربية للبحر الأحمر حيث استخدم هؤلاء البطالسة (ميناء عدوليس) وهو أحد الموانىء الأرترية القديمة فاتصلت أرتريا

---

(١) كتاب تاريخ أرتريا ـ عثمان صالح سبي ـ الطبعة الثانية والثالثة ١٩٧٧، ص (١٣).

بمصر الفرعونية في عهده وعهد بطليموس الثالث واتصلت بجنوب الجزيرة العربية في عهد دولة حمير وهذا يوضح صلة العرب القديمة بسكان أرتريا، وقد ظل ميناء عدوليس مصدراً للعاج والجلود والرقيق حتى انتهى بزلزال أرضي ٦٣٠ ـ ٦٤٠ م.

وقد كانت الهجرة الإسلامية الأولى إلى مدينة اكسوم الواقعة بأرتريا والتي تأسست بعدها مراكز لنشر الدعوة الإسلامية بأرتريا والصومال جنوباً وأسلم النجاشي على أيدي الوفد كما أرسل الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة ٦٤١ م (٢٠ هـ) حملة لأرتريا بقيادة علقمة بن مجزرة الكناني كما حاول فتحها عبد الله بن أبي السرح سنة ٦٥٢ م (٣١ هـ) والذي عقد صلحاً مع أهل أرتريا. وقد اضطر الأمويون في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان للدخول إلى جزيرة دهلك وميناء مصوع بجيوشهم في القرن الثامن الميلادي إثر غزو القراصنة لميناء جدة والذي دمروه في ٧٠٤ م (٨٣ هـ) وقد كان قصد الأمويين في ذلك تأمين الطريق التجاري الذي يمر بالبحر الأحمر وهذا يوضح الأهمية الاستراتيجية لأرتريا وموقعها عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي منذ فجر التاريخ. وفي عهد سليمان بن عبد الملك بن مروان تم تعيين مالك بن شداد حاكماً على جزيرة دهلك الأرترية فأصبحت ملاذاً للمهاجرين من الشيعة والأمويين، وفي العهد العباسي أصبحت منفى سياسياً لرداءة مناخها. وقد توغل المد العربي غرباً

بأرتريا حتى وصل أرض البجة وهم قبائل تسكن بغرب أرتريا وشرق السودان حيث تم إبرام عهد مع زعيمهم كنون بن عبد العزيز يقضي بتبعيتهم للدولة العباسية وذلك في عهد الخليفة المأمون ابن هارون الرشيد.

وقد قامت في الساحل الشرقي لإفريقيا بما في ذلك منطقة أرتريا شمالاً سبع إمارات إسلامية كان أكبرها وأقواها سلطنة كلوة التي أسسها علي بن حسن الشيرازي سنة ٩٧٥ م والتي ضُمّت إليها الإمارات الإسلامية السبع وهي دوارو، أوفات، رابين، هدية، شرخا، بالي، ودارة؛ ولكن ملك الحبشة كان يلزم تلك الإمارات الإسلامية بدفع ضرائب سنوية هي عبارة عن قماش وحرير وكتان كان يجلب إليها من مصر واليمن والعراق. وقد كان الملك وراثياً في هذه الإمارات التي كانت تدين بالمذهب الحنفي فيما عدا إمارة أوغات فغالبية أهلها شافعية وهي أصبحت أقوى هذه الإمارات الصغيرة ومسيطرة على الطريق التجاري المار بميناء مصوع الذي كان يسمى (زيلع) وقد أسس هذه الإمارة قوم من قريش من بني عبد الدار أو بني هاشم ولد عقيل بن أبي طالب ومنهم عمرو الذي اعترف بحكم النجاشي وحكم مدينة أوفات وأورث الحكم لأولاده الخمسة عام (٧٠٠ هـ) الموافق ١٣٠٠ م[1].

---

(١) انظر كتاب تاريخ إفريقيا ـ للصف الثاني الثانوي القسم الأدبي بالمدارس الثانوية السودانية ـ تأليف شعبة التاريخ وزارة التربية، ص (١٣).

وتزعمت إمارة أوفات حركة الجهاد ضد الحبشة وانطوى تحت لوائها عدد من الولايات الإسلامية المجاورة بهدف الاستقلال عن الحبشة والتوسع لضم مواطن العاج والمنتجات الإفريقية فتقدم السلطان حق الدين وغزا الولايات الحبشية المسيحية وأحرق كنائسها وأدخل المسيحيين في الإسلام؛ ولكن ملك الحبشة هجم على إمارة أوفات من جميع جوانبها وهزم حق الدين واستولى على أوفات ولكن شقيق حق الدين وهو (بر الدين) كوّن حلفاً إسلامياً من إمارتي هدية ودوارو وغزا الحبشة وهذا يوضح مدى أهمية الاتحاد والتحالف والتكتل في دفع الخطر الخارجي من جانب وتكوين قوة ضاربة من أجل إلحاق الهزيمة بالعدو من جانب آخر؛ هذا بالإضافة إلى الحوار السلمي الذي ينشأ بين الولايات المتحالفة أو المتحدة. وقد استمرت الحروب بين الطرفين والتي هزت العرش الحبشي كما جعلت أموال الإمارات الإسلامية مضطربة رغم مساعدات (قلاوون) وغيره من سلاطين المماليك بمصر لهذه الإمارات دعماً للقوى العربية والإسلامية وتوطيداً لأركان الإسلام هناك حتى ظهرت القوّة التركية العثمانية الزاحفة نحوهم من الشمال قبل زحف البرتغاليين على المنطقة من الجنوب. والجدير بالذكر أنه من الغرب أيضاً قد جاءهم المد الإسلامي من سلطنة الفرنج الإسلامية القوية بمدينة سنار بأواسط السودان ١٥٠٨ م حيث بسط سلطانها عمارة دنفس نفوذه على

القاش وبركة وسنتيت وهي وديان لأنهار تنحدر من مرتفعات أرتريا في سهول السودان الشرقية وتسكنها قبائل بني عامر الذين أصبح لمشايخهم كساوى الشرف من الدمور والسيوف لهم وللعمد والزعماء.

واستعان الأحباش بملك البرتغال جون الثاني لمساعدتهم في القضاء على المسلمين وملاقاة أحمد بن إبراهيم الصومالي أمير هرر ولكن المسلمين استطاعوا أن يحققوا انتصارات ساحقة على الأحباش فأرسلت ملكة أثيوبيا (هلينا) وصية العرش في عهد الملك (لبنا دنقل) خطابها لملك البرتغال موضحة دور أثيوبيا في الحروب الصليبية ضد المسلمين فأرسل إليها البرتغاليون مكافأة على ذلك أسطولاً قام بتحطيم قلاع ساحل أرتريا في (زيلع) وبربرة في الصومال ومصوع في أرتريا وسواكن في السودان وجزيرة سقطرة اليمنية بقيادة (كرستون داجاما) حفيد (فاسكو داجاما) فنزلت أول قوة برتغالية سنة ١٥٤١ م وكانت تتكون من أربعمائة وخمسين محارباً تقريباً لمساعدة الأحباش في القضاء على المسلمين. فتحالف العثمانيون مع أمراء الساحل الأرتري وأعدوا جيشاً للقضاء على أسطول البرتغال وتمكنت القوة التركية والمتطوعون الأرتريون بقيادة سنان باشا قائد الأسطول التركي أن يلحقوا بالأسطول البرتغالي الذي يقوده (دون جوان دي كاسترو) هزيمة منكرة واحتل الأتراك مصوع سنة ١٥٥٧ م وأصبح البحر

الأحمر من السويس حتى باب المندب بحيرة عثمانية وظل الحكام المحليون يحكمون بلادهم نيابة عن السلطان العثماني فحصل حكام مصوع وحرقيقو على لقب نائب واستعان الأتراك بالنواب لإدارة إقليم سمهار، وعندما انتصر إبراهيم بن محمد علي باشا على الوهابيين عينه السلطان العثماني محمود الثاني على باشوية جدة في سنة ١٨٢٠ م ولقب والي إيالة الحبش ومتصرف سنجق جدة[1].

وفي سنة ١٨٢٦ م احتل محمد علي باشا جزيرة مصوع ثم سحب قواته عندما طلبت منه الدولة العثمانية التخلي عنها.

وأرادت الحبشة في هذه الفترة أن تجد لها متنفساً إلى البحر الأحمر وحاولت التعاون مع فرنسا التي رفضت مساعدتها لتشككها في دعاوى الحبشة.

ورد الأتراك جيش الراس (أوبي) على أعقابه ١٨٤٤ م واستطاعت قبائل البلاد أن تعيد الأتراك للوراء إلى مصوع ١٨٤٥ م بينما احتل المصريون جزءاً من محافظة بركة وهي هالنجة الفيدن وسبدرات. ووافق السلطان العثماني على تأجير مينائي سواكن السوداني ومصوع الأرتري إلى محمد علي باشا مدى حياته.

وفي عام ١٨٥٥ م أعلن ثيودورس ملك الحبشة نيّته لتوسيع

(١) كتاب تاريخ أرتريا ـ عثمان صالح سبي ـ الطبعة الثانية والثالثة، بيروت ص (٦٨).

رقعة الحبشة فرفضت بريطانيا مشروعه في البداية ثم وافقت عليه سنة ١٨٥٦ م حين نصحت السلطان العثماني بالتنازل عن مصوع للحبشة ولكنه لم يستمع لنصحها فرفعت الراية العثمانية في ١٨٦١ م من زولا إلى جنوب ايد وعلى جزيرة «دهلك» و «رتسندر» بقبول حاكم مصوع «بورتو أفندي» والأميرة «عليب ادو» حاكمة «أمفيلا» للسلطان العثماني وكذلك بسلطان «أيد» وفي ١٨٦١ م صدر فرمان «الوراثة الصلبية» والذي منح إسماعيل باشا حكومة وراثية في مصر وملحقاتها حتى قائمقاميتي «رأس علية» شمالاً و «رحيطة» جنوباً مقابل سبعة آلاف جنيه تدفعها مصر للسلطان العثماني.

وكانت مصر تهدف إلى وصل أرتريا بالسودان لتجعل منها إقليماً واحداً آنذاك.

ومنح جعفر باشا مظهر حكمدار السودان رواتب شهرية لشيوخ المدن الأرترية مصوع، أمفيلا، أيد، ديلول، رحيطة. وكان يحثهم على الاعتراف بسيادة الحكومة المصرية ويوزع الأعلام المصرية على الأهالي الذين كانوا يحتضنونها اعتقاداً منهم بأنها تمثل رمزاً للإسلام واتحاد المسلمين تحت السيادة المصرية.

وطوّرت مصر ميناء مصوع فتمسك السلطان بتبعيته لمصر. وطلب الإنجليز من الحكومة العثمانية السماح لهم بمرور قواتهم على الأراضي الأرترية لأن الحبشة تسمح لهم بالمرور بأراضيها

والنزول في ميناء زولا أيضاً. وانتصرت القوات البريطانية على قوات أمبراطور الحبشة عام ١٨٦٨ م، ثم انسحبت. فوحّدت الحكومة المصرية أملاكها في السودان الشرقي بضم «محافظة كرن» احتلها قائدهم منزنجر في ١٢٠٠ مقاتل سنة ١٨٧٢ م واشترى إقليم «عاليت» من حاكمه الشيخ محمد وعين له راتباً سنوياً تدفعه له الحكومة الخديوية. ثم أسس منزنجر حكومة محلية في كرن وحرر عدداً من العبيد وسوّى الخلافات بين القبائل، وكان هدفه السيطرة أيضاً على قلوب السكان ليضمن استمراره في السلطة لأطول فترة ممكنة. وأرسل سكان «حماسين» للقائد المصري يبدون رغبتهم في أن تظلهم الراية المصرية وأن تحرر أراضيهم من تعسف الأحباش فأرسل الخديوي حملة من أربعة آلاف مقاتل لتأديب الأحباش ولكنها فشلت وقتل قائدها عام ١٨٧٥ م بسبب حصول الأحباش على معلومات عن عددية الجيش المصري من القنصل الفرنسي العام بمصوع والذي كان يتاجر في الأسلحة.

ثم أرسل منزنجر في حملة أخرى ولكنه قتل قرب بحيرة «أسال» عند غارة الدناكل قبل تحرك الحملة فأرسل «راتب باشا» سردار الجيش المصري ومعه حسن باشا ثالث أبناء الخديوي والضابط الأمريكي «لورينج» الذي كان رئيساً لأركان الحملة ١٨٧٦ م ووصل إلى شمال شرقي «اكلي قوزي» في أربعة أيام إلا

أن الأحباش هجموا عليهم وهم منهمكون في حفر الخنادق ودارت المعركة التي خسر فيها الفريقان مما جعل يوحنا الرابع يطلب الهدنة والتي تراجع بعدها جيشه إلى «عدوة» والمصريون إلى «مصوع». ثم أرسل وفداً للقاهرة للتفاوض فلم تكلل مساعيه بالنجاح فاضطرت بريطانيا بالاعتراف بالسيادة المصرية على أراضيها. وبعد سقوط الخديوي في أحضان بريطانيا في ١٨٨٢ م أجبرت بريطانيا مصر على توقيع معاهدة ١٨٨٤ م. وعينت إيطاليا بموجبها كحارس لأملاك بريطانيا في كل أقاليم أرتريا ١٨٦٩ م.

وفي شهر يونيو ١٨٨٤ م وضعت الأطماع التوسعية الأثيوبية في عقدها لمعاهدة مع بريطانيا بين الملكة «يوهنس» ملكة أثيوبيا وبين بريطانيا التي اتفقت على اقتحام مصوع وكرن نظير مساعدة أثيوبيا لبريطانيا في الحرب ضد الثورة المهدية في السودان. . . ولكن ملكة أثيوبيا «يوهنس» انتهت على أيدي جيوش المهدية ١٨٨٩ م فأرسل الإمبراطور منليك الثاني إمبراطور «شوا» ١٨٨٩ م - ١٩١٣ م وثيقته المشهورة إلى ملوك ورؤساء أوربا يطلب فيها مساعدته في توسيع حدود الأمبراطورية على أن يتم استقطاع أراضٍ من أرتريا والصومال وجزء من كينيا والسودان. وتقول وثيقته: تمتد حدود أثيوبيا مبتدئة من الحدود الإيطالية على البحر الأحمر وحتى ملتقى نهر «مرب» «نهر عطبرة» حالياً الذي تنحدر منه الحدود جنوباً حتى سهل القضارف لتضم الأراضي الطينية في

شرق السودان والتي تضم القضارف وكسلا.

وقد قال «جيمس بروس» مكتشف منابع النيل الأزرق «بحيرة تانا» إن نهر مرب يفصل مملكة النجاشي عن أراضي البحر الأحمر «أريتريا» وهي نفس الحدود التي اتفق عليها منيليك سلف الأمبراطور هيلاسلاسي. وقد اتفق منيليك مع إيطاليا في معاهدة «أونشيالي» عام ١٨٨٩ م. وقد أكدت المعاهدة أن أرتريا لم تكن جزءاً من أثيوبيا في يوم من الأيام وقد دعت تلك المعاهدات إيطاليا إلى حسم عملية ضمها للحبشة إذ تنص المعاهدة على ما يلي:

١ ـ يعترف ملك إيطاليا بالملك منيليك أمبراطوراً على أثيوبيا.

٢ ـ يعترف الملك منيليك بسياسة ملك إيطاليا على المستعمرة المعروفة باسم الممتلكات الإيطالية في البحر الأحمر.

٣ ـ يكون الميثاق الراهن ملزماً ليس للأمبراطور الأثيوبي الحالي فحسب وإنما لورثته المباشرين وخلفائه بالنسبة للسيادة على جميع المنطقة الخاضعة لسيادة الملك منيليك.

وقد أبرمت هذه المعاهدة في مدينة نابلي في إيطاليا في أول أكتوبر عام ١٨٨١ م ووقّعها كالغييري ف جرييسي عن ملك إيطاليا، وديجاز ماخ ماكويني «والد الأمبراطور هيلا سيلاسي» عن الأمبراطور منيليك أمبراطور أثيوبيا وتبدو فيها الوصاية واضحة من جانب أثيوبيا على جيرانها من الدول الإفريقية الأخرى. كما باع

منيليك عام ١٩٣٠ م عدداً من القرى لسكانها ليستلم الثمن عندما أراد الإيطاليون توسيع ممتلكاتهم في منطقة أرتريا مقابل خمسة ملايين ليرة وبعض المهمات الحربية. وفي ع م ١٩٠٤ م أعلن موسليني الحرب على بريطانيا وخرج الأرتريون بذلك آملين في الخلاص من بريطانيا. وباندحار إيطاليا عام ١٩٤١ م دخلت قوات الحلفاء أرتريا وبقيت أرتريا تحت إشراف الإدارة البريطانية حتى عام ١٩٤٧ م عندما أبرمت معاهدة بين إيطاليا والحلفاء حول تقرير المصير لأرتريا ومستقبلها. وبسبب اختلاف وجهات النظر بينهم فقد فشل الحلفاء في حل القضية الأرترية، فقدمت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٥٠ م والتي أوصت بإقامة اتحاد فيدرالي بين أثيوبيا وأرتريا بناء على مشروع قرار أمريكي وأن يكون لأرتريا حكومة داخلية لها مميزاتها الخاصة من علم ودستور وشارات وأختام كما تتمتع بالسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وهي مقومات الحكومة. وهذا اعتراف صريح من الأمم المتحدة بحق الأرتريين في إقامة حكومة داخل أراضيهم بأرتريا تتمتع بسلطاتها في كل ما لا يدخل ضمن اختصاصات الحكومة الفيدرالية التي تنحصر في الدفاع والشئون الخارجية ويتكون مجلس فيدرالي أعلى بالتساوي بين الأريتريين والأثيوبيين برئاسة الأمبراطور، والذي قام بإلغاء القرار من طرف واحد في ١٤ نوفمبر ١٩٦٢ م وجعل أرتريا إقليماً ضمن إقليم أثيوبيا وجزءاً لا

يتجزأ عنها وهو السبب الذي أدى لانفجار الثورة الأرترية.

علماً بأن أرتريا التي نالت اسمها من الاسم اليوناني القديم للبحر الأحمر «سينوس أرتيروس» في ١/١/١٨٩٠ م وأصبحت من قبل تحت الحكم التركي في ١٨٥٧ م عند دخولهم لمصوع بقيادة «سنان باشا» الذي هزم قائد البرتغاليين «دون جوان دي كاسترو» فتحول البحر الأحمر كله إلى بحيرة عثمانية بعد انتزاعه من البرتغاليين الذين احتلوه منذ ١٥٢٠ م إثر وصول بعثة «دي ليما».

وعند شق قناة السويس ١٨٦٩ م ظهرت أهمية البحر الأحمر كطريق بحري تجاري فتحرك المصريون ليرفعوا علمهم المصري بمصوع ١٨٧٢ م بمدينة كرن مفتاح المرتفعات الشمالية وهضبة أرتريا وأثيوبيا. وانتهى الحكم المصري لأرتريا باندلاع الثورة المهدية في السودان والتي سيطرت على السودان واضعة القوات المصرية عام ١٨٨٢ م بينهم وبين قوات الأمبراطور يوحنا أمبراطور الحبشة المعادي لهم والذي واجه المهديين ليخفف الضغط على المصريين والإنجليز الذين كافؤوه بتشجيعهم للطليان على احتلال أرتريا عام ١٨٨٥ م بهدف إقامة معادلة للوجود الفرنسي في جيبوتي عن طريق توسيع النفوذ الإيطالي في البحر الأحمر.

وجاء الوقت الذي عرضت فيه بريطانيا اقتراحاً بضم ولايات

أرتريا الشرقية والوسطى لأثيوبيا والولايات الغربية للسودان لاعتبارات دينية وجغرافية، وهي المنطقة التي فيها مدن أغوردات وكرن ونقفة وهي ثلاث محافظات، تضم للسودان حتى ساحل البحر الأحمر عند مدينة نقفة أي المناطق السهلية كامتداد لسهول السودان الشرقية بما في ذلك القبائل التي تسكنها وهي قبائل البني عامر وغيرها من فروع البجة الذين يعيش أغلبهم بشرق السودان. بينما يتم ضم الهضبة الأرترية بما فيها العاصمة أسمرا وميناءي مصوع وعصب لأثيوبيا كامتداد لهضبة أثيوبيا بالإضافة إلى أنه تغلب الديانة المسيحية فيها كغلبة الديانة الإسلامية في السهول الأرترية السالفة الذكر. ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراح بريطانيا بالتقسيم. بينما جندت فرنسا الحلول من أجل إرضاء أثيوبيا من الناحية الإقليمية وحصولها على منفذ بحري. وقد لعب «اكليلو ابتي وولده» وزير خارجية أثيوبيا آنذاك دوراً مستميتاً في المناقشات التي دارت في الجمعية العامة للأمم المتحدة إذ طرح أن «أرتريا كانت جزءاً متمماً لأثيوبيا منذ آلاف السنين وكانت تربط سكان الهضبة الشرقية بأثيوبيا أواصر الدين والعادات والتقاليد». ورد عليه «كارلو سفورزا» وزير خارجية إيطاليا منادياً باستقلال أرتريا بقوله: «إن شعب أرتريا قد برهن على النضج والوعي القومي وأنه قد عقد العزم على أن يقيم الدليل على ذلك في الميدان الدولي». وقد راعت في

ذلك إيطاليا مصالحها في الشركات الاحتكارية وحالتها هي في الحرب.

وفي أوائل عام ١٩٤٦ م وصل إلى الخرطوم وفد أريتري مؤلف من اثنين وعشرين فرداً من الأعيان وشيوخ العشائر. وقد استقبل هذا الوفد استقبالاً شعبياً كبيراً وكان في طليعة المستقبلين السيد علي الميرغني زعيم الطائفة الختمية بالسودان وقد كان يدين له بالولاء الديني عدد كبير من المسلمين بأرتريا. ولا تزال أغلب قبائل البني عامر وغيرها من مسلمي أرتريا على الطريقة «الختمية» وقد أعلن الوفد عن رغبته في ضم أرتريا إلى السودان لأن أرتريا لا تستطيع أن تستقل بنفسها اقتصادياً.

ورغم أن السودانيين كانوا يقدرون أن بأرتريا ثلاثة اتجاهات سياسية: الاستقلال، الانضمام لأثيوبيا، والانضمام للسودان ونتج عن ذلك ما يلي:

أ ـ **المسلمون**: ويطالبون بالاستقلال التام أو الانضمام إلى السودان.

ب ـ **المسيحيون**: وينادون بالانضمام إلى الحبشة ويوجههم في ذلك حزب الاتحاد والذي عرف باستخدامه لأساليب العنف والإرهاب.

إلا أن للسودانيين آراء متباينة تجاه المناطق الواقعة بين أثيوبيا والسودان والتي كانت تابعة للسودان فظهرت تلك الآراء على

صفحات الصحف السودانية آنذاك وهي[1]:

أولاً: المطالبة بإعادة الأقاليم التي اقتطعت من جهات السودان الشرقية وهي الإقليم الذي يسكنه جزء من قبيلة البني عامر السودانية وإقليم شرق القلابات ومنطقة المتمة الواقعتان داخل الحدود الأثيوبية الحالية واللتان يسكنهما جزء من قبيلة الجعليين السودانية منذ عهد دخول إسماعيل باشا للسودان ١٨٢١ م وامتداد الانقسنا في الإقليم الذي كان يقطنه الهمج والذين كونوا مملكة إسلامية في قلب السودان وهي السلطنة الزرقاء في مطلع القرن السادس عشر الميلادي. وإقليم بني شنقول الخصب والغني بمناجم الذهب.

ثانياً: وقد ظهر أيضاً اتجاه للتنازل عن منطقة بني شنقول هذه والتي استولت عليها أثيوبيا في ظروف غامضة والمساومة على استبدالها معها بمنطقة بحيرة تانا.

هذا فيما يختص بالوعي السياسي لشعوب المنطقة تجاه النوايا الأثيوبية التوسعية. ولم يبق اليوم أحد يؤيد الانضمام إلى أثيوبيا من الأرتريين حتى زعيم أقوى حزب يدعو لذلك الاتحاد مع أثيوبيا وهو تدلا بايرو أول رئيس للوزراء في أرتريا. وقد أعلن سفير أثيوبيا في السويد عام ١٩٦٧ م انضمامه إلى جبهة التحرير

(١) انظر كتاب أرتريا شعباً وكفاحاً ـ تأليف عبد الباري عبد الرازق النجم، ص (١٧٨).

الأرترية في مؤتمر صحفي عقده في جنيف، وكان حتى تاريخ إعلانه الالتحاق في صفوف الثورة عضواً في مجلس الشيوخ الأثيوبي، وأعلن لكل الصحفيين ووكالات الأنباء بأن التجارب المريرة التي مرت في حياته السياسية أثناء توليه المناصب الرسمية في الحكومة الأثيوبية قد دفعته لأن يحول تفكيره نحو الاستقلال التام لأرتريا وأن يعلن انضمامه لجبهة التحرير الأرترية، وألقى بعد ذلك بياناً رسمياً تحدّث فيه عن النضال البطولي الذي يخوضه الشعب الأرتري ضد الطغيان الأثيوبي، وأعلن عن ضرورة تدخل الأمم المتحدة السريع لوقف الاضطهاد الذي تمارسه أثيوبيا ضد الشعب الأرتري[١].

علماً بأن أرتريا هي دولة تقع بين ثلاث دول: جيبوتي من الجنوب الشرقي، والسودان من الغرب والشمال، وأثيوبيا جنوباً. ولها حدود طبيعية حيث يطل لسانها الجنوبي على باب المندب وتشمل ١٢٦ جزيرة أهمها جزيرة دهلك الغنية بالبترول، ومن ناحية الشرق يحدها ساحل البحر الأحمر الذي يمتد من خط عرض ١٢ ١/٢ درجة ش إلى خط عرض ١٨ درجة ش. ويحدها من الشرق خط طول ٤٣ درجة ق تقريباً وغرباً خط عرض ٣٦ ١/٢، درجة ق. ويحدها من الجنوب نهر «مارب» والذي

(١) انظر كتاب أرتريا شعباً وكفاحاً ـ تأليف عبد الباري عبد الرازق النجم، ص (٢٩٢).

يسمى «القاش» عند دخوله السودان، و «ستيت» الذي يسمى «نهر عطبرة» عند دخوله للسودان، واللذان يكونان حدوداً طبيعية بينها وبين أثيوبيا؛ وقد ذكر ذلك «جيمس بروس» الرحّالة البريطاني ومكتشف منابع النيل الأزرق وبحيرة تانا في القرن الثامن عشر، حين أعلن بأن مملكة الحبشة (أثيوبيا) هي الأراضي الواقعة جنوب نهر «مارب» أما التي تقع شمال هذا النهر فقد سماها «مدرى بحري» الحالية. ولم تعرف أرتريا بحدودها السياسية الحالية إلا بعد عام ١٨٨٥ م حينما احتلها الإيطاليون. وتشبه أرتريا في شكلها «قمعاً» ينتهي آخره بمدينة «درعيو» عند الصومال في الجنوب الشرقي وطرفاه من ناحية الشمال الشرقي رأس قصار ومن الجنوب الغربي مدينة أم حجر بل يكون نهر عطبرة حدوداً جنوبية غربية طبيعية، فإن فوهة هذا القمع متجهة نحو العالم العربي والإسلامي حيث تمر من خلالها حضارة وأصالة العالم العربي والإسلامي بموقعها الاستراتيجي الممتاز فهي تشرف على معظم ساحل البحر الأحمر الغربي وتسيطر على باب المندب المنفذ الثاني لهذا البحر مما يظهر أهميتها التجارية أيضاً واستراتيجية المنطقة العسكرية من ناحية أخرى فيمتد ساحلها من خط عرض ١٢ ١/٢ درجة ش في جنوب أرتريا إلى خط عرض ١٨ ش وتعزل بذلك أثيوبيا من أن تطل على البحر الأحمر.

ومما يغري أثيوبيا على الاستمرار في التمسك بأرتريا أن أرتريا

التي نجد مرتفعاتها تتراوح بين ألفين إلى عشرة آلاف قدم فوق سطح البحر نجد أن ثلاثة أرباع مساحتها سهول تشبه السهول الشرقية للسودان؛ إلا أن الإقليم الجنوبي الشرقي منها وهو إقليم دنكاليا الموازي لساحل البحر الأحمر لا تصلح فيه الزراعة لملوحته وقد قال عنه موسليني بأنه «مهد قديم لبحر جف ماؤه فلا تنمو فيه الأعشاب الخضراء». ولأرتريا حدود طبيعية مع جارتها أثيوبيا حيث يفصل بينهما نهر مارب والذي يسمى القاش في السودان وستيت وقد أثرت هذه الأنهار وخور بركه في انجراف الطمي من تربة أرتريا إلى سهول السودان.

ويقل المدى الحراري في مرتفعاتها التي تحتفظ بجوها الربيعي طول العام بينما تزداد درجة الحرارة صيفاً حتى تبلغ ٨٠ درجة ف في السهول الغربية و ٩٠ درجة ف عند الساحل. ورغم أن الأمطار تتراوح بين ٥ إلى ٥٠ بوصة سنوياً ومع وجود الأنهار التي يكون ارتفاعها شديداً بما لا يمكن من زراعة مساحات واسعة نجد أن المساحة المزروعة بأرتريا فعلاً هي ٢٦ ٪ من المساحة الكلية.

وأرتريا فيها ثروة حيوانية تمثل جزءاً من النشاط البشري وهو الرعي. وتغطي الغابات ١١ ٪ من مساحتها. وفيها ثروة معدنية تتمثل في الذهب في وادي عنسبا وكرن وهضبة حماسين ووادي حمالا جنوب أسمرا ووادي القاش وأوقارو قرب أغوردات ومنطقة

«مارب» ثم وادي «جاسك» أما الحديد فيوجد في جبال جادم وفي «عجمدا» و «افعبندل» و «تولوي» و «أجاميتا» وإقليم حماسين وسراي. وقد تم استغلال المنجنيز والحديد والمايكا خلال فترة محدودة. ومناجم الذهب رغم ما بذله الإيطاليون من جهد لاستخراجها إلا أن إنتاجها لا يزيد عن مائة كيلوجرام سنوياً. أما الأملاح الصخرية فإنها في جبال «ألب الدناكل» والأملاح الساحلية «الصودا» «البوتاسيوم» وغيرها. كما يوجد البترول في جزيرة «دهلك» شرقي ميناء مصوع وتمتد منطقته إلى المنطقة الممتدة لشبه جزيرة «بوري» بينما يتم استخراج «المايكا» من جبال «جادم» وسلكى، ويوجد الرخام في «يمدي بنو». ونجد أن ٩٠ ٪ من رأس المال المستخدم في الصناعة هو رأسمال أجنبي. والصناعات الموجودة بأرتريا هي صناعة السجاير والملح والزراير واللحوم والمواد الغذائية والإسمنت وغزل القطن وصناعة الزجاج والخمور والكرتون.

ويوجد بأرتريا ثلاثمائة قبيلة أغلبهم بدو رحل غير مستقرين وهنالك أصحاب الأرض الذين ورثوها عن أجدادهم ويسمون «الرستينيا» وعددهم أقل من أولئك الذين يستأجرون الأرض لزراعتها ويسمون «الماكلاي عيلت» وقد كانت أغلب المشاريع الزراعية الضخمة ملكاً للإيطاليين والشركات الاحتكارية كشركة

«سيما» في تسني وعلى «قدر» وأنشأها الجنرال كسنباريني وتحتل عشرين ألف فدان مزروعة بالقطن. وقد كانت هنالك شركة أنكودا الإسرائيلية والتي سيطرت أيضاً على شركة «سيا» الزراعية الكبرى وأصبحت حينذاك تزرع حتى داخل الحدود السودانية الشرقية في مساحة قدرها خمسين ألف فدان.

وأرتريا بها عدد كبير من القبائل النازحة إليها من الجزيرة العربية ابتداءاً من قبيلتي حبشت وسحرت إلى قبائل الدناكل المسلمة وقبائل «الترويا» التي بسطت نفوذها على قبيلتي المسع وماريا وقبيلة الجبرتة القرشية ورقبات وايتمة وكلها قبائل عربية بالإضافة إلى قبائل البلين «البوغوص» والكوناما والباريا وغيرها من القبائل الإفريقية.

المطلب الثاني

ظهور الوعي السياسي بالمشكلة

كان خمس الشعب الأرتري يسكن المدن[1] بينما يعمل أغلبيته في الريف في مجال الزراعة، كما أن بعض الأرتريين تجاراً وأصحاب حوانيت كانوا يعملون بالمدن كعمال وحرفيين بالإضافة

(١) انظر كتاب أرتريا مستمرة في مرحلة الانتقال ١٩٤١ ـ ١٩٥٢ م، تأليف ج.ك.ن تريفاكس دار المسيرة بيروت ـ نشر هذا الكتاب باللغة الإنجليزية برعاية المؤسسة الملكية للشؤون الدولية عام ١٩٦٠ م.

إلى الأعداد الكبيرة من الرعاة في السهول الغربية والشرقية والمرتفعات، وقد أصبح الدين والعرق من العوامل التي تحدد النشاط البشري للإنسان الأرتري أحياناً كثيرة. وقد اتبع الإيطاليون سياسة ملء بطون الأرتريين وإبقاء عقولهم فارغة مما أدّى إلى إطالة أمد بقائهم بأرتريا، بينما أدت ليبرالية الإدارة البريطانية ووجود السودانيين الذين كانوا يخدمون في صفوف الجيش البريطاني إلى فتح عقول الأرتريين[1].

وقد زيدت المرتبات بنسبة ٦٠٪ مما أدى إلى ارتفاع كافة تكاليف المعيشة بنسبة ستة أضعاف ما بين ١٩٤٠ ـ ١٩٤٤ م وكان لذلك أثر في ازدياد الوعي السياسي فكانت تلك المشاكل الاقتصادية توحد الفلاحين وأبناء المدن ضمن حلف تجمعهم وحدة آمالهم وبؤسهم وطموحاتهم[2].

إن عدداً من الذين كانوا يعملون بالمدن كانت لهم أراضي زراعية بقراهم قاموا بتأجيرها للغير مقابل نسبة من إنتاج الأراضي وبعضهم باع أرضه وعملوا في الإدارات الحكومية والجيش كعمال وحرفيين «وكان الأرتري المتحضر ظاهرياً شديد الحساسية، كثير الشكوك مبتلياً بالعقد، وكان التعامل معه بدون إثارة مخاوفه يتطلب إحساساً وخلفيات ثقافية لم تكن موجودة إلا عند عدد قليل

(١) نفس المرجع السابق ص (٨٥) إلى (٨٧).

(٢) نفس المرجع السابق ص (٢٢).

من صغار الضباط الإنكليز، كما أنه كان لدى القليل منهم التجربة الكافية لتخولهم التصرف الذي يجمع بين الليونة والحزم عند التعامل مع الأنتلجنسيا الأرترية»[1] ذلك لأنهم وبقدر إقبالهم على الإنجليز وتشبعهم بالروح الإنجليزية لم يجدوا نفس الإقبال من الإنجليز نحوهم بإعطائهم الوضع المريح الذي كانوا يتطلعون إليه. بيد أن الفلاحين الذين عملوا بالمدن أمدّوا أهلهم بالريف بالمساعدات التي أبعدت عنهم شبح الفقر والجوع. ورغم أن بعضهم كانوا من أبناء «الرستينيا» أي ملاك الأراضي ورغم العادات التي كانت منتشرة بينهم والقاضية بأن لا يفقدوا أراضيهم إلا أن الفراغ الذي أحدثوه في الريف الأرتري اضطر المستثمرين للأرض من طليان وغيرهم إلى استجلاب عمال لفلاحة الأرض بدلاً عنهم بالإضافة إلى الهجرات الطبيعية من أماكن المزارعين الأكثر اكتظاظاً وأقل أرضاً وأمام شبح البطالة المقنعة في مناطقهم نزح من التجواي أعداد هائلة ليحلوا محل أولئك الأرتريين الذين هجروا أراضيهم ليستقروا بالمدن ومن هؤلاء العمال «الماكلاي عايلت» أي الفلاحون المأجورون، وقد استقر هؤلاء في هذه القرى وزرعوا الأرض واستقروا فيها، هذا بالإضافة إلى الأراضي المجاورة للأنهار بأرتريا والتي وزعها الضباط الإنجليز على صغار المزارعين الإيطاليين ليفلحوها ولكن الإنجليز لم يكونوا يعرفون

(١) نفس المرجع السابق ص (٩٤).

أهمية هذه الأراضي بالنسبة للأهالي من الرعاة الأرتريين إذ أنها تمثل ممراً لماشيتهم نحو مورد المياه وهو النهر، وهو الأمر الذي سبّب التوتر بين المواطنين الأرتريين وبين الإيطاليين المستثمرين لتلك الأرض، وذلك باتهام الأخيرين لهم بالاعتداء على محاصيلهم أو سرقتها وأدخلوا بهائمهم في الزرع.

وأدى ذلك إلى نشوب ثورات عديدة من الأهالي على هؤلاء الإيطاليين ففي عام ١٩٤٢ م خرب الأهالي مزارع الفاكهة الغنية والتي عهد بها شخص يسمى «كانتباي تسطماريم» من المزارعين الطليان وتخريب الأرتريين لمزرعتين إيطاليتين عام ١٩٤٤[1] ومن جانب آخر نجد أن المزارعين «الرستينيا» عندما عادوا من المدن لقراهم لم ينقص ذلك من عدد «الماكلاي عايلت» الذين كانوا يستثمرون الأرض منذ القديم، ورغم ما برز من تغيرات في غيابهم وهي إحلال هؤلاء المهاجرين مكانهم في أراضيهم وتزايد أعدادهم وتوالدهم الأمر الذي أدى إلى التناقص المستمر في مساحات الأراضي المزروعة تبعاً لزيادة عدد المزارعين «وفي أغلبية الهضبة كانت الأرض تمتلك جماعياً من قبل العائلات الممتلكة أو «الأندا» ولما بدأت الأراضي تنقص راحوا يسطون على أراضي بعضهم بعضاً فبدأت المشاكل تظهر وتوصلوا أحياناً إلى القتل من أجل قطعة أرض فعمدت السلطات الإيطالية من أجل

(١) نفس المرجع السابق ص (١٠٠).

تخفيف حدة الصدام إلى تحويل نظام ملكية الأرض من عائلي إلى قروي، واضعةً حداً لامتيازات العائلات وموزعة الأرض على مجتمع القرية بالتساوي بقدر الإمكان»[1] ولما ضاقت الأراضي على المزارعين بالهضبة من المواطنين الأصليين الذين لم يجدوا بداً من التفكير في إيجاد حل لهذا المأزق، لم يكن أمامهم إلا أحد حلين، أحدهما الاصطدام بالإيطاليين والمستثمرين الأجانب، وهذا ما لم يكن في وسعهم، والثاني هو النزوح إلى أراضٍ أخرى فأرض الله واسعة.

ولما كانت أراضي أرتريا تتكون من الهضبة وسهول الغرب وسهول الشرق وقد ضاقت عليهم الهضبة بما رحبت لم يجدوا بداً من النزول إلى السهلين أو أحدهما؛ ولكن تلك السهول كانت ذات درجة حرارة عالية كما ذكرنا من قبل وكان ينتشر بها أيضاً مرض الملاريا الذي جعلهم يتجنّبونها ويكتفون فقط بإرسال ماشيتهم لترعى فيها أيام الصيف وهو الوقت الذي تغطي فيه الزراعة أراضي الهضبة والتي يخشون عليها من تخريب الماشية لها. ثم اتجهوا تدريجياً نحو الأراضي المجاورة للهضبة من أراضي السهلين وكانت النتيجة هي اصطدامهم بأكبر قبيلتين تقطنان تلك السهول وهما الساهو في الشرق والبني عامر في الغرب. ولم يكن العبء الضريبي موزعاً توزيعاً عادلاً بين مواطني أرتريا، إذ

(١) نفس المرجع السابق ص (٩٧).

نجد أن مزارعي المدن والقرى الكبيرة هم الذين كانوا يدفعونها بانتظام وهم الذين ازدادت تعاستهم وفقرهم بزيادة الضرائب المضطردة، بينما كان يسهل على البدو التهرب منها، وبينما نجد أن الإدارة البريطانية في أرتريا اهتمت بزراعة القطن بين عامي ٣٥ ـ ١٩٣٦ م حيث بلغ إنتاجه ثلاثمائة ألف طن قطن وإنتاج الحبوب، نظراً لأن أرتريا كانت تستورد سنوياً خمسة وعشرين ألف طن من الحبوب، نجد أن الإيطاليين لم يبذلوا جهداً في تعليم الأهالي أساليب الزراعة الحديثة.

علماً بأن بريطانيا كانت قد تسلمت مقاليد الحكم في أرتريا بعد هزيمة الطليان في مارس ١٩٤٢ م، وتنازلهم عن أرتريا للحلفاء في معاهدة لوكسمبرج والذين سلموها لبريطانيا التي عيّنت البريجادير «لونكرك» حاكماً عليها ومديراً لشئونها. واستخدمت أرتريا أسرى الطليان في إدارة أرتريا كما عُيِّن بعض السودانيين أفراداً في قوة الشرطة، ولقد كانت هذه الفترة دقيقة وخطيرة بالنسبة للشعب الأرتري بعد عودة هيلا سيلاسي للحبشة وإعلان الحرب على إيطاليا وألمانيا بنية ضم أسلاب إيطاليا وهي أرتريا والصومال إلى مملكته حتى البحر الأحمر والذي تم حرمان دولته من النفاذ إليه بحكم موقعها داخل القارة. وقد استغل هيلا سيلاسي النزعات الدينية المسيحية في أرتريا لتحقيق أطماعه التوسعية وكان يسيره في تحقيق أهدافه عداؤه التقليدي

للمسلمين[1] فأرسل أسقفاً يدعو الطوائف المسيحية في أرتريا منادياً بدمج وطنهم مع الحبشة وقد وعد الكنيسة القبطية بأرتريا بإعادة إقطاعياتها لها والتي كانت قد أممتها إيطاليا أثناء الاحتلال وذلك لأن نظام هيلا سيلاسي كان يقوم على نظام الإقطاع. ودعمته أمريكا وبريطانيا في مطالبته بأرتريا ووعدته الأخيرة بذلك عندما دعته أيام تشرده للجوء إليها وقد عملت الحبشة آنذاك وباتفاق مسبق مع بريطانيا على إيجاد واجهة سياسية موالية للحبشة في أرتريا عام ١٩٤٤ م فتكونت الأحزاب الأرترية ولعبت أثيوبيا دوراً كبيراً في خلق الأحزاب الموالية لها والمطالبة بالاتحاد مع أثيوبيا، وشهدت أرتريا صراعات واقتتالاً بين المسلمين والمسيحيين أثناء فترة الاحتلال الإيطالي (١٩٣٦ ـ ١٩٤١ م) الذي عمل على تأجيج الصراع الديني. وفي أعقاب اتخاذ الحلفاء قراراً بتحديد مصير المستعمرات الإيطالية احتدمت الحرب الأهلية بين المسلمين والمسيحيين، وقد أدى الصراع والحرب الأهلية إلى انقسام القيادات السياسية والزعماء في ظل غياب الوعي الوطني إضافة إلى السياسة الاستعمارية التي كانت تدفع باتجاه انقسام الأرتريين لخدمة المطامع الاستعمارية المنقسمة بين إيطاليا من جهة وبريطانيا وأمريكا وأثيوبيا من جهة أخرى، فوزعت بريطانيا المنشورات التي تؤكد فيها بأنها ستعيد أرتريا لأثيوبيا مستغلة

(١) كتاب أرتريا والحبشة، تأليف محمود شاكر، ص (١٠).

الصراعات الدينية وأخذت ترغِّب وتدفع المسيحيين الأرتريين لهذا الانضمام وإلى هذا الاقتتال الدامي والذي نقلته لجنة الأمم المتحدة للجمعية العامة مما أسفر عن قرارها باتحاد أرتريا فيدرالياً مع أثيوبيا[1].

وفي عام ١٩٤٥ م اقترح البريجادير «كندي كوك» حاكم كسلا بالسودان إنشاء نظام ثنائي «إنجليزي ـ إيطالي» لإدارة أرتريا بعد القيام بتعديلات إقليمية في الأراضي المجاورة للسودان وإذا استحال تنفيذ هذا الاقتراح فإنه يقترح ضم مستعمرات أرتريا كلها للسودان على أن يفرض عليها نظام شبيه بنظام الانتداب، أما البريجادير «أونكرك» مدير شئون أرتريا فقد اقترح ضم الأراضي المرتفعة في أرتريا إلى السودان وفرض الوصاية البريطانية أو الأمريكية أو الدولية على المنطقة الساحلية.

وقد تلا ذلك وعي سياسي بالمشكلة من قبل الأرتريين رغم خلافاتهم وتباين طبقاتهم تبعاً لنشاطهم الاقتصادي وفرصهم في الحياة. فقد ظهر ذلك الوعي السياسي بين الرعاة كما ظهر بين المزارعين والحرفيين والتجار من الجبرتة وغيرهم بسبب زيادة وطأة الديون والجوع والحرمان على المزارع الأرتري وما يراه أمام عينيه من ثروات بلاده التي لم تعد ملكاً له وإنما أصبحت ملكاً

(١) كتاب أرتريا على أبواب النصر ـ تأليف سعيد أحمد الجناحي، ص (٤٠).

للمسلمين[1] فأرسل أسقفاً يدعو الطوائف المسيحية في أرتريا منادياً بدمج وطنهم مع الحبشة وقد وعد الكنيسة القبطية بأرتريا بإعادة إقطاعياتها لها والتي كانت قد أممتها إيطاليا أثناء الاحتلال وذلك لأن نظام هيلا سيلاسي كان يقوم على نظام الإقطاع. ودعمته أمريكا وبريطانيا في مطالبته بأرتريا ووعدته الأخيرة بذلك عندما دعته أيام تشرده للجوء إليها وقد عملت الحبشة آنذاك وباتفاق مسبق مع بريطانيا على إيجاد واجهة سياسية موالية للحبشة في أرتريا عام ١٩٤٤ م فتكونت الأحزاب الأرترية ولعبت أثيوبيا دوراً كبيراً في خلق الأحزاب الموالية لها والمطالبة بالاتحاد مع أثيوبيا، وشهدت أرتريا صراعات واقتتالاً بين المسلمين والمسيحيين أثناء فترة الاحتلال الإيطالي (١٩٣٦ - ١٩٤١ م) الذي عمل على تأجيج الصراع الديني. وفي أعقاب اتخاذ الحلفاء قراراً بتحديد مصير المستعمرات الإيطالية احتدمت الحرب الأهلية بين المسلمين والمسيحيين، وقد أدى الصراع والحرب الأهلية إلى انقسام القيادات السياسية والزعماء في ظل غياب الوعي الوطني إضافة إلى السياسة الاستعمارية التي كانت تدفع باتجاه انقسام الأرتريين لخدمة المطامع الاستعمارية المنقسمة بين إيطاليا من جهة وبريطانيا وأمريكا وأثيوبيا من جهة أخرى، فوزعت بريطانيا المنشورات التي تؤكد فيها بأنها ستعيد أرتريا لأثيوبيا مستغلة

(١) كتاب أرتريا والحبشة، تأليف محمود شاكر، ص (١٠).

الصراعات الدينية وأخذت ترغّب وتدفع المسيحيين الأرتريين لهذا الانضمام وإلى هذا الاقتتال الدامي والذي نقلته لجنة الأمم المتحدة للجمعية العامة مما أسفر عن قرارها باتحاد أرتريا فيدرالياً مع أثيوبيا[1].

وفي عام ١٩٤٥ م اقترح البريجادير «كندي كوك» حاكم كسلا بالسودان إنشاء نظام ثنائي «إنجليزي - إيطالي» لإدارة أرتريا بعد القيام بتعديلات إقليمية في الأراضي المجاورة للسودان وإذا استحال تنفيذ هذا الاقتراح فإنه يقترح ضم مستعمرات أرتريا كلها للسودان على أن يفرض عليها نظام شبيه بنظام الانتداب، أما البريجادير «أونكرك» مدير شئون أرتريا فقد اقترح ضم الأراضي المرتفعة في أرتريا إلى السودان وفرض الوصاية البريطانية أو الأمريكية أو الدولية على المنطقة الساحلية.

وقد تلا ذلك وعي سياسي بالمشكلة من قبل الأرتريين رغم خلافاتهم وتباين طبقاتهم تبعاً لنشاطهم الاقتصادي وفرصهم في الحياة. فقد ظهر ذلك الوعي السياسي بين الرعاة كما ظهر بين المزارعين والحرفيين والتجار من الجبرتة وغيرهم بسبب زيادة وطأة الديون والجوع والحرمان على المزارع الأرتري وما يراه أمام عينيه من ثروات بلاده التي لم تعد ملكاً له وإنما أصبحت ملكاً

(١) كتاب أرتريا على أبواب النصر - تأليف سعيد أحمد الجناحي، ص (٤٠).

للشركات الإيطالية والإسرائيلية وكبار المحتكرين والرأسماليين.

وقد أثّر الجنود السودانيون الذين كانوا بأرتريا على نقل الوعي السياسي للسكان هنالك وإثر مطالبة الهدندوه السودانيون بالأراضي الرعوية الممتدة حتى داخل سهول غرب أرتريا مما أدى لإثارة الشعور بالتمسك بالأراضي الأرترية حتى لدى الراعي الأرتري بالإضافة إلى حرمان العامل الأرتري من حقه وجعله أداة تدور مع عجلة المصانع لينتج للمستغلين غير الأرتريين، وما صاحب ذلك من قيام أثيوبيا بعمليات إحلال مزارعين أثيوبيين محل المزارعين الأرتريين بعد طردهم من أراضيهم ثم جعل الشعب الأرتري كله بالتالي شعباً لاجئاً متنقلاً، فأصبح المزارعون مشردين من أراضيهم كتشرد الصنّاع الذين كانوا بالمدن الأرترية وتنقل الراعي الأرتري بين تلك الوديان الأرترية الموسمية.

وبإضفاء ذلك الطابع على الشعب الأرتري ادعت أثيوبيا بأنه شعب لا يستطيع القيام بحكم نفسه بنفسه وإدارة شئونه في ذلك الوقت، وما سبق ذلك من إرسال الأمم المتحدة لجنة لتقصي الحقائق بأرتريا، وقد تباينت آراء أعضائها فمنهم من رأى أن من حق أرتريا نيل الاستقلال الكامل ومنهم من ارتأى وجوب وضعها تحت اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا وهذا ما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢/١٢/١٩٥٠ م. وقد انقسمت الأحزاب السياسية الأرترية أيضاً إلى معارضين للقرار وكانوا يطالبون بالاستقلال التام

لأرتريا وعددها ثمانية أحزاب، وأحزاب أخرى طالبت بالاتحاد مع أثيوبيا وعددها أربعة أحزاب أي نصف عدد الأحزاب المطالبة بالاستقلال، بالإضافة إلى حزب واحد هو حزب الرابطة الإسلامية للمديرية الغربية كان يدعو لاستقلالها بعد المرور بفترة وصاية بريطانية.

ولما كان لأثيوبيا دور كبير في توجيه البرلمان الأرتري فقد أسفرت النتيجة عن تغلب اقتراح الاتحاد مع أثيوبيا على اقتراح الاستقلال وكانت النتيجة قيام الاتحاد الفيدرالي والذي كانت الشخصية الأثيوبية فيه طاغية على الشخصية الأرترية وذلك لأن الإمبراطور هيلا سيلاسي هو الذي كان يرأس الحكومة الاتحادية ويوجهها أيضاً حسب إرادته وسياسته الرامية إلى جعل أرتريا إقليماً لا يختلف عن بقية أقاليم أثيوبيا، الشيء الذي اتضح جلياً في ١٤/١١/١٩٦٢ م حين ألغى البرلمان الأرتري، وما صاحب ذلك من كفاح سلمي لم يجدِ مع الحكومة الأثيوبية فاضطر الشعب الأرتري لإعلان الكفاح المسلح والذي استمرّ واحداً وعشرين عاماً حتى اليوم، فهل يستطيع الشعب الأرتري أن يقرر مصيره بعد أن بلغ كفاحه سن الرشد؟؟؟

الفصل الثاني

الاتحاد الفيدرالي
وفترة الحكم الذاتي في أرتريا

المطلب الأول
التدخل الأثيوبي في أرتريا

قام الإمبراطور هيلا سيلاسي بقص الشريط بين نقطتي الحدود بين الحبشة وأرتريا عند وادي (نهر العرب) إيذاناً بدخوله لمستعمرة أرتريا في ٤ تشرين الأول ١٩٥٢ م. ثم دخل العاصمة أسمرا واستعرض سلاح الطيران الأثيوبي في سماء أسمرا معلناً بداية الإرهاب للشعب الأرتري ثم وصل إلى مصوع التي أوضح فيها نواياه التوسعية صراحة معلناً سيادته على هذا المنفذ البحري، ثم ورثت حكومة أثيوبيا كل ممتلكات الأرتريين من السلطات البريطانية. ورغم تكوين مجلس فدرالي متساوي الأعضاء من الأرتريين والأثيوبيين إلا أن الأمبراطور جعل هذا المجلس عاجزاً عن إبداء رأيه في الشئون الخارجية والدفاع والمالية، وقد كانت

تقارير المجلس الفيدرالي مرفوضة دائماً من قبل حكومة أديس أبابا تبعاً لنظرية التفويض الإلهي[1] التي يحكم فيها هيلا سيلاسي الحبشة وأرتريا نظراً لأن الحكم الملكي المطلق الذي يمارسه الأمبراطور لا يسمح برفع أية مقترحات إليه. وتطبيقاً لهذه النظرية فقد أقال هيلا سيلاسي أعضاء المجلس الأرتريين عندما تقدموا بتقرير للبرلمان بعدم تمكنهم من أداء واجباتهم وأنشأت حكومة الحبشة المحاكم الفيدرالية التي أذاقت الشعب الأرتري معنى كبت الحريات وأودعتهم في السجون وحلت الاتحاد العام لنقابات العمال الأرترية وحلت جميع الأحزاب ما عدا الحزب الاتحادي الذي يدور في فلك ذلك الأمبراطور. ولم تستجب الأمم المتحدة لنداءات قادة الأحزاب السياسية الأرترية التي تم حلها في ١٩٥٢ م.

ومنعت حكومة الحبشة كل الاجتماعات وحرية التعبير وعطّلت الصحافة بتعطيلها لجريدة صوت أرتريا الناطقة باسم الكتلة الاستقلالية عام ١٩٥٢ م، وزجت بمحرريها في السجون لمدد تتراوح بين ثلاث إلى ست سنوات بحكم من المحاكم الأثيوبية تحت قناع المحاكم الفيدرالية، وقد نقضت هذه المحكمة حكم

(١) وهي نظرية قديمة تجعل الحاكم مفوضاً من الإله لحكم الشعب أي يستمد سلطته من الإله فيكون حكمه باسم الدين ولا يقبل رأياً من أحد لأنه مفوض من الإله.

المحاكم الأرترية القاضية ببراءة الصحفيين ووقف تعطيل جريدة صوت أرتريا بتهمة الدعوة لقلب نظام الحكم ونشر أسرار للدولة، والأسرار هي أن هذه الصحيفة كتبت مطالبة بحق أرتريا في حصتها من دخل الجمارك بمقتضى الفقرة الرابعة من قرار الأمم المتحدة فسجنت حكومة أثيوبيا محرر صحيفة «صوت أرتريا» إلياس تكلو ست سنوات ولم يعرف عن مصيره شيء بعد دخوله السجن[1].

المطلب الثاني

دور الكنيسة في تفرقة الشعب الأرتري واستخدام الحبشة لأساليب الإرهاب

لجأت حكومة الحبشة لاستخدام سلاح الدين والطائفية والإرهاب بتكوينها لحزب سياسي صغير كل أعضائه من كهنة الكنيسة الأرثوذكسية بزعامة القس ديمتروس جبر مسقل وعينت الحكومة الحبشية هذا القس كنائب لرئيس البرلمان الأرتري لتجمع في يده السلطة السياسية إلى جانب السلطة الدينية على غرار الحكم الكنسي في العصور الوسطى بأوربا ولكي يستخدم سلاح السلطة الدينية مع المسيحيين الأرتريين توطئة لموافقتهم على دمجها مع الحبشة. ونظراً لعدم ارتكاز هذا الحزب على أية دعامة فكرية أو سياسية، استخدمت أثيوبيا أسلوب الإرهاب حيث

(١) أرتريا شعباً وكفاحاً ـ عبد الباري عبد الرازق النجم، ص (٥٥).

أنشأت عام ١٩٥٤ م عصابات الشفتا التي قامت بأعمال إرهابية ضدّ المواطنين الأرتريين، فتنبه تدلا بايرو رئيس الحكومة الأرترية ـ وهو أرتري الأصل ـ فقام بتنظيم قوات الشرطة وتقسيمها لأربع قيادات استطاعت القضاء على نشاط العصابات ولكن الأمبراطور سرعان ما أمر بإلغاء تنظيمات الشرطة وعزل الضباط الأرتريين فخلا الجو للسلاح الإرهابي الحبشي كما أجبر هيلا سيلاسي باستخدام أسلوب الإرهاب تدلا بايرو على الاستقالة بتهمة العمل على استقلال أرتريا. ولما اشتدت موجة الإرهاب الحبشي أصدر البرلمان الأرتري في جلسته الثلاثين في ٢٢ أيار ١٩٥٤ م قراراً بأغلبية ساحقة طلبت فيه من رئيس الوزراء الأرتري أن ينذر الحكومة الحبشية بوجوب إعطاء الضمانات اللازمة لسيادة الدستور الأرتري في خلال عشرين يوماً كما أصدروا ملحقاً لهذا القرار سلموه لمندوب الأمم المتحدة في ١٠ حزيران ١٩٥٤ م، ليتم تسليمه للأمين العام للأمم المتحدة يطلبون فيه وضع حد لاعتداءات الحبشة؛ ولكن ممثل الأمبراطور دفع بعدم اعتبار القرار، لأن أعضاء البرلمان لم يكونوا يمثلون الأغلبية. كما استعمل الأمبراطور أساليب شتى لإغراء أعضاء البرلمان في سبيل الحصول على تأييدهم للاتحاد مع أثيوبيا مستخدماً معاونيه أمثال اسفها ولد ميكائيل الذي اختارته أثيوبيا رئيساً للوزارة الأرترية، والذي قام بشراء ضعاف النفوس إلى جانبه.

تم إصدار قانون الطوارىء رقم ١١ لسنة ١٩٥٥ م. كما تم وضع قانون يتيح سلطة اعتقال أي مواطن أرتري وسجنه لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى ثمانية عشر شهراً بدون محاكمة. «وبموجب الأمر رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ م وسع الأمبراطور الأثيوبي مفعول الدستور الأثيوبي والقوانين الأثيوبية الأوتوقراطية بحيث أصبحت تشمل أرتريا. أما الإعلان رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢ م فقد وسّع صلاحيات المحاكم الأثيوبية في أرتريا»[1].

وقد استخدمت الكنيسة سلاحاً يشبه «صكوك الغفران» التي كانت في العصور الوسطى، في سبيل الضغط على الشعب الأرتري المسيحي من أجل قبول الاتحاد مع أثيوبيا.

المطلب الثالث

تعديل الدستور الأثيوبي توطئة لضم أرتريا وتكوين برلمان أرتري صوري

وانطلقت أثيوبيا جادة في مساعيها من أجل إلغاء الاتحاد مع أرتريا وضمها إليها نهائياً، فعدّلت دستورها عام ١٩٥٥ م، لتنص على أن الأمبراطورية تشمل جميع الأراضي والجزر والمياه

(١) من كتاب تاريخ أرتريا ـ ملف السبعينات ـ عثمان صالح سبي، ص (٢١٦).

الإقليمية وجميع الرعايا هم يكوّنون الشعب الأثيوبي، متناسين تماماً وجود أرتريا.

فأصبح لأثيوبيا ساحل ومياه إقليمية وموانىء بحرية، وكذلك سهول زراعية خصبة في أراضي أرتريا التي أصبح المزارعون الأثيوبيون هم الذين يفلحونها بعد تشرد المزارعين الأرتريين.

وقد بلغت عمليات التشريد للشعب الأرتري حداً وصل إلى إخراج أحد أعضاء البرلمان الأرتري ـ وهو ممثل مدينة عصب محمد محمد اكتو ـ من داخل البرلمان الأرتري مطروداً؛ وذلك لكتم أنفاس كل صوت يرفض الاتحاد مع أثيوبيا، كما استخدمت الحكومة الأثيوبية قوة الشرطة للسيطرة على البرلمان الأرتري وطرد كل من تسول له نفسه معارضتها؛ وكان ذلك من أجل الوصول إلى الإجماع أو الحصول على أغلبية تؤيد الاتجاه الاتحادي الفيدرالي. ورغم كل تلك الظروف استطاعت كتلة النواب الأحرار أن تفرض أحد أعضائها البارزين وهو إدريس محمد آدم على الحكومة الأثيوبية والذي تم تعيينه رئيساً للبرلمان الأرتري بدلاً من علي موسى راداي الذي كان متعاوناً مع الحكومة الأثيوبية والتي كانت تقوم بمحاولة لتعديل الدستور ليتم بناء على ذلك التعديل إلغاء اللغة العربية والتجرينية وإلغاء العلم الأرتري وتعيين رئيس الوزراء من قبل الأمبراطور مباشرة وذلك قبل اكتمال الدورة البرلمانية الأولى في أيلول ١٩٥٦ م. ولكن رئيس البرلمان

إدريس محمد آدم كشف النقاب عن تلك المؤامرة، فثارت حفيظة الشعب الأرتري على الحكومة الأثيوبية وكانت تلك بداية لانطلاقة الجماهير الأرترية لتنفك من قيود التبعية، فتضاعفت نقمة الأمبراطور على إدريس محمد آدم، وأبعده عن رئاسة البرلمان الأرتري، ليعيّن مكانه رجلاً أمياً لا يعرف القراءة أو الكتابة هو «حامد فرج».

واستطاعت الحكومة الأثيوبية شراء بعض النفوس الضعيفة لتزيد من عدد المؤيدين للمبدأ الاتحادي والذي يزيد من شدّ وثاق أرتريا مع أثيوبيا، وكان كثير من أعضاء البرلمان الأرتري من المرتشين الذين يتسابقون نحو الثراء الفاحش السريع وامتلاك المزارع الواسعة والمنازل الفخمة والسيارات الفارهة بينما يئن الشعب الأرتري تحت وطأة الجوع والحرمان.

وتحولت حكومة أرتريا إلى مجرد دمية يحركها الأمبراطور كيفما شاء مما دفع الشعب الأرتري إلى إرسال وفد إلى الأمم المتحدة عام ١٩٥٧ م برئاسة المحامي الأرتري محمد عمر قاضي والذي مكث ستة أسابيع بنيويورك يشرح فيها لممثلي وفود الدول الأعضاء المختلفة حقيقة مأساة الشعب الأرتري.

الفصل الثالث

دور الأحزاب الأرترية
والمنظمات الدولية تجاه القضية

المطلب الأول
دور الأحزاب السياسية الأرترية

إن ظهور الوعي السياسي الذي يسبق نشوء أحزاب سياسية يجب أن تسبقه نهضة ثقافية تمحو أمية الشعوب. وقد دفعت الحاجة إلى صغار الكتَبَة والموظفين الحكومة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية إلى فتح عدد كبير من المدارس الابتدائية والإعدادية في مستعمراتها لتسد من خلالها حاجتها لأولئك الموظفين ليساعدوا في إدارة المستعمرات، فعكف الكلونيل استيل مدير المعارف البريطاني على تأسيس المدارس الابتدائية والإعدادية، وأقامت إدارة المعارف معهداً للمعلمين في أسمرا

واستعانت بمدرسين من السودان وجعلت العربية والإنكليزية بالنسبة إلى المناطق الإسلامية والتجرينية والإنكليزية بالنسبة إلى المناطق المسيحية لغات للتعليم وكان الهدف من ذلك تقسيم أرتريا على أساس ديني[1]. وطلب الحاكم العام البريطاني من الشعب الأرتري بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق الزعماء والأعيان أن يقرروا مصير بلادهم. وكانت هنالك جمعية قد تكونت في أسمرا من اثني عشر شخصاً وسميت (جمعية حب الوطن) «محبر فقري هجزه» وكان عدد أعضائها المسلمين مساوياً للأعضاء غير المسلمين وتعاهدوا على خدمة قضايا وطنهم دون تمييز، وركزت هذه الجمعية على العمل الاجتماعي والثقافي. وبعد عودة هيلاسيلاسي أنشأت أثيوبيا حزباً موالياً لها هو (حزب الاتحاد مع أثيوبيا) ارتكز على قاعدة مسيحية وكان سكرتيره العام هو تدلابايرو الذي برز بدلاً عن جبر مستقل الذي هدد المجتمعين في بيت جرجس سنة ١٩٤٦ م باستعمال القوة إن لم ينفض هذا الاجتماع والذي يحضره أيضاً جماعة (حب الوطن) دون أن يبدوا أية مقترحات تدعو للاستقلال وإنما المطلوب فقط هو التحالف الكونفدرالي مع أثيوبيا. ويقول ولد أب ولد طريام معلقاً: ولو لم تتدخل أثيوبيا في اجتماع بيت جرجيس لضمنا وحدة شعب أرتريا

(١) كتاب: تاريخ أرتريا ـ تأليف عثمان صالح سبي، الطبعة الثانية والثالثة ١٩٧٧ م ص (١٨٣ و ١٨٤).

واستقلاله وعلاقة حسن الجوار مع أثيوبيا ولما حدثت الحروب الراهنة ومآسيها المفجعة[1]. وبسبب نشوء حزب موالٍ لأثيوبيا فإن ذلك أدى إلى تجمع زعماء المسلمين في كرن في ديسمبر ١٩٤٦ م. في اجتماع تمخض عن تكوين حزب الرابطة الإسلامي في مطلع ١٩٤٧ م. والذي ينادي بالاستقلال التام، واختير السيد (محمد أبو بكر بن جعفر الميرغني) زعيم الطائفة الختمية في أرتريا رئيس شرف للرابطة بينما تولى إبراهيم سلطان سكرتاريتها العامة، كما ظهرت أحزاب صغيرة مثل الحزب التقدمي بزعامة تسناي وهو من الأسر الحاكمة قديماً في اكلي قوزاي وكان أعضاء هذا الحزب مسيحيين، وقد شكل تحالفاً مع حزب الرابطة الإسلامية وستة أحزاب أخرى صغيرة هي حزب أرتريا الجديدة، الجمعية الأرترية الإيطالية، حزب المحاربين القدماء، حزب المثقفين، حزب أرتريا المستقلة، الأرترية عام ١٩٤٩ م[2].

كما كانت لأثيوبيا أحزاب موالية لها تقوم هي بدعمها وهذه الأحزاب تطالب بالاتحاد مع أثيوبيا وهي:

حزب الاتحاد، حزب الاتحاد الحر، حزب أرتريا المستقلة المتحدة مع أثيوبيا، حزب الرابطة الإسلامية المستقلة (مصوع).

بالإضافة إلى حزب واحد هو حزب الرابطة الإسلامية للمديرية

(١) نفس المرجع السابق ص (١٨٦).

(٢) نفس المرجع السابق من ص (١٨٥) إلى (١٨٧).

الغربية وهو يدعو لاستقلال تلك المديرية بعد مرورها بفترة وصاية بريطانية، وقد تم وضع لجنة لتقصي الحقائق في أرتريا حيث أجرت لقاءات مع ممثلي مختلف الجماعات بالعاصمة أسمرا وغيرها وجابت القرى لتتأكد من الحقائق الآتية والتي تنقلها للجمعية العامة للأمم المتحدة وهي استقلال القطر ووضعه تحت الوصاية ليتم ضم القطر كلياً إلى أثيوبيا:

تقسيم أرتريا بضم الجزء الشرقي منها إلى أثيوبيا والجزء الغربي إلى السودان[1] والنتيجة هي أن قبائل المناطق السهلية المسلمة كانت تدعو للاستقلال بالإضافة إلى قبائل أخرى في الهضبة بينما كانت بقية الهضبة والتي هي امتداد طبيعي لهضبة أثيوبيا تؤيد ضم أرتريا إلى أثيوبيا بنفس القدر الذي كانت تؤيد به المناطق السهلية التي تمثل امتداداً طبيعياً لسهول السودان الاستقلال التام، وقد كان أكبر المعارضين للانضمام لأثيوبيا مهما كانت الظروف سكان السهول الغربية من أرتريا إلا أنها لا تملك سبلاً للاتصال بالساحل بخلاف قطار السكك الحديدية والذي يمر بالمرتفعات أيضاً، وكما أن سكان هذه السهول كان لهم روابط عرقية وتاريخية مع قبائل شرق السودان إذ أنهم جميعاً ينتمون لأصل واحد وهو البجة فإن قبائل المرتفعات أيضاً تجمع بينها أيضاً لغة واحدة مع سكان

(١) كتاب موجز تاريخ أرتريا الحديث ـ جبهة التحريرة الأرترية ثورات التحرير الشعبية، ص (٨١).

أثيوبيا الشمالية وهم التجراي، إذ يتحدث الجميع اللغة التجرينية مثلما يتحدث سكان غرب أرتريا وسكان شرق السودان اللغة البجاوية ولذلك فلكل منهما جزء من الرابطة القومية مع الجزء الآخر وهي اللغة بينما يربط سكان الغرب بالبجة في السودان الرابطة الثانية وهي الأصل ـ الجنس كما تربطهم الرابطة الثالثة وهي الدين الإسلامي إذن فتتوفر روابط ومقومات القومية الثلاث في الشعبيين البجاويين بشرق السودان وغرب أرتريا وهي روابط الأصل الواحد أو الجنس واللغة والدين ومع ذلك فإن السودانيين لا يرون ذلك مبرراً لانضمامهم للسودان ويعترفون بحقهم في تقرير مصيرهم كدولة منفصلة ما داموا كذلك من قديم الزمان فليس هنالك مبرر لأثيوبيا أكثر من هذا المبرر يجعلها تتمسك بسكان المرتفعات فقط أو الدناكل بجنوب أرتريا ناهيك عن تمسكها بكل القطر، هذا بالإضافة إلى الجذور التاريخية التي تدلل على تبعية أرتريا للسودان والتي اعتمدت فيها على ما جاء به كتاب تاريخ أرتريا إذ يقول[1]: «ثم واصل قائد الفوينج وهو من العبدلان نحو غرب أرتريا وشمالها حتى أخضع أقاليم البجة وممالك الدجن وغيرها للسلطنة الزرقاء واستمرت فتوحات الفوينج نحو الجنوب حتى وصلت إلى مصوع» علماً بأن مصوع

(١) من كتاب تاريخ أرتريا ـ نفس المرجع السابق ص (١١١)، لمؤلفه عثمان صالح سبي وهو أرتري الأصل ورئيس البعثة الخارجية لجبهة تحرير أرتريا.

هي آخر مدينة شرقاً تقع على ساحل البحر الأحمر أي أن كل هذه المنطقة كانت تابعة لسلطان الفوينج السوداني في عهد السلطنة الزرقاء الإسلامية والتي كانت في حكمها وطريقة إدارتها تتضح أفقيًا[١] «وتبين من تاريخ سلطنة الفوينج أن اللامركزية المطلقة كانت طابع الحكم في المناطق المختلفة تمارسه وفق عاداتها وتقاليدها المحلية. وقد تميز الاتحاد بين المجموعات الإقليمية الذي تزعمه السلطان السناري بتقاليد (الجمهورية التجارية) على النحو الذي كان متعارفاً عليه في الجزيرة العربية. ويستطرد في ذلك ليوضح ما ساقته الروايات المحلية المتداولة عن الوجود السوداني إن صح التعبير في الأراضي الأرترية أو تبعية أرتريا للسودان[٢] «أن فارساً من بيت الفوينج قتل بأيدي أحد سلاطين اليلو في بلاد الدجن في حوض بركة لكنه خلف طفلاً من أم بلوية» ويستمر في روايته ليقول[٣]: «وعين الفتى حاكماً من قبل الفوينج لمناطق خوربركة وظلت ذريته التي عرفت بعشيرة (النابتاب) وزعيمها (الدقلل) تحكم قبائل البني عامر ومن جاورها مدى القرون الثلاثة الأخيرة» وقد ظلت تلك المناطق من أرتريا تابعة للسودان حتى عهد أحمد عوض الكريم أبو سن أول مدير سوداني

---

(١) من نفس المرجع ص (١١٢).

(٢) من نفس المرجع ص (١١٤).

(٣) من نفس المرجع ص (١١٤، ١١٥).

على الخرطوم حيث كانت تدفع في عهده الضرائب مثلها مثل القبائل السودانية وقد عبر عنها الشاعر البدوي السوداني من قبيلة الشكرية موضحاً تبعية تلك المنطقة للسودان. ولسنا الآن بصدد إثبات تلك التبعية ولم يهدف السودانيون في يوم من الأيام إلى تفتيت وحدة ذلك التراب الأرتري هدف غيرهم من الدول المجاورة والتي لم تدَّع ملكية جزء منه فحسب بل جعلته جميعه جزءاً منها حسب ادعائها. ولم يقف الشعب الأرتري مكتوف الأيدي فقد احتدم الصراع السياسي من عام ١٩٤٦م إلى عام ١٩٥٢م بين الأحزاب الأرترية في صحفها الناطقة بآرائها المختلفة كصحيفة الاتحاد والتي توضح رأي الذين يريدون الاتحاد مع أرتريا أو تنصب نفسها ناطقاً لمن لم يقل بذلك وهنالك صحيفة صوت الرابطة الإسلامية التي تدعو إلى الاستقلال، وهنالك صحيفة الاتحاد والتقدم وجريدة الوحدة وغيرها من الصحف المأجورة والموجهة من قبل أثيوبيا دعماً للرأي القائل بالاتحاد مع أثيوبيا، هذا فضلاً عن التعبير الجماهيري في شكل مظاهرات تعبّر عن الرأي العام الأرتري وما يصدر من منشورات ويعقد من ندوات ومحاضرات إلى جانب الصحف التي تصدرها الأحزاب الأرترية وكلها توضح رأي الشعب الأرتري فيما يختص بالخيار بين الاتحاد مع أثيوبيا أو الاستقلال، أو تلك الأصوات التي لا ترى غضاضة في انضمام سهول أرتريا الغربية إلى السودان. ولم

تَخْلُ تلك الصراعات من استعمالٍ لعنفٍ تسيل فيه الدماء أحياناً كل ذلك ناتج عن السياسة البريطانية في إباحة الحريات العامة في التعبير إذ أن سياسة البريطانيين هي كما عبر عنها أحدهم في المرجع السابق بسخرية قال فيها[1]: فالطليان عملوا بسياسة «اشبع واسكت» والإنجليز «تكلم وجع» والأثيوبيون «جع واسكت» علماً أن أثيوبيا عقدت عام ١٩٤٤ م اتفاقاً مع بريطانيا على إيجاد واجهة سياسية موالية للحبشة في أرتريا نتج عنها تكوين أحزاب توالت الواحد تلو الآخر بدأت أولاً بتكوين ما يعرف بجمعية حب الوطن وهي موالية لأثيوبيا وتلتها ثلاثة أحزاب أرترية كلها موالية لأثيوبيا أي المجموع أربعة أحزاب تنادي بالاتحاد مع أثيوبيا ثم تكونت أحزاب معاصرة لفترة تكوين الأحزاب الموالية لأثيوبيا ترفض الاتحاد مع أثيوبيا وعددها ثمانية أحزاب أرترية وأقواها (حزب الرابطة الإسلامية) وهي تنادي جميعها بالاستقلال وإن أجبرت أرتريا من قبل الأمم المتحدة على الاتحاد فبعض هذه الأحزاب ترى أن ذلك يكون مع السودان ولا يكون مع أثيوبيا. وإلى جانب هذه الأحزاب تكونت أحزاب ومنظمات تؤيد الوصاية الإيطالية على أرتريا وهذه الأحزاب تضم ألفين وخمسمائة إيطالي ينتظمون في أحزاب مماثلة لتلك الموجودة بإيطاليا وهي الحزب الشيوعي، الاشتراكي الليبرالي، الجمهوري، الديمقراطي، وحزب العمل

(١) كتاب تاريخ أرتريا ـ نفس المرجع ص (١٨٩).

الاشتراكي. وإذا أخذنا كل قسم على حدة من هذه الأقسام الثلاثة: أحزاب مؤيدة للاتحاد مع أثيوبيا وأخرى معارضة لذلك ومؤيدة للاستقلال التام عنها وثالثة كانت تدعو لوضع أرتريا تحت الوصاية الإيطالية ولا ننسى أن كل مجموعة لها دوافعها فيما تدعو إليه ولها من يدفعها أيضاً من الجهات السياسية والدول ذات المصلحة في ذلك فلنبدأ أولاً بالأحزاب التي تنادي بالاتحاد مع أثيوبيا:

هذه الكتلة تتكون من أربعة أحزاب تدعمها أثيوبيا انتهى الأمر بها إلى أن يدعو زعيم أقوى حزب فيها إلى الاستقلال التام عن أثيوبيا وتأييده لنضال الشعب الأرتري المتمثل في الكفاح المسلح لجبهة التحرير الأرترية وإعلان انضمامه إليها.

أ ـ الحزب الوحدوي: بدأ نشاطه عام ١٩٤١ م. ولم ينتظم في العمل السياسي إلا في السنوات الأخيرة وهو يسعى إلى تحقيق وحدة غير مشروطة بين أرتريا وأثيوبيا لذلك فهو يعارض معارضة شديدة عودة السيطرة الإيطالية ويرفض إقامة وصاية أجنبية على أرتريا، وأكثر أعضاء هذا الحزب فعالية هم سكان المدن المستيجيون ممن تفرنجوا، ويسود الاعتقاد في أرتريا بأن الحكومة الأثيوبية هي التي تمول الحزب بينما تبذل له الكنيسة القبطية الدعم والتأييد[1].

(١) ربط المسلمين بالغزوة الإسلامية التي لا انفصام لها والاهتمام بجمع شؤونهم في جميع الميادين.

وأكتفي بهذه العبارات التي قصدت اقتباسها وغيرها في هذا المجال حتى أوضح رأي اللجنة التي شكلتها الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في أرتريا وحتى تكون الحقيقة صادرة عن تلك المنظمة العالمية والتي إليها يلجأ الأرتريون في حل مثل هذه القضية، وحتى يسلك البحث مسلك الحياد والأمانة الأكاديمية، فمن هذا النص المقتبس يتضح لنا مدى التدخل الأثيوبي في الإرادة الشعبية لجماهير الشعب الأرتري منذ أول لحظة ودعنا نرى: والمعروف عن هذا الحزب استعمال العنف والسلوك الإرهابي[1].

ب ـ حزب حب الوطن: وقد ضم هذا الحزب إرهابيين مختصين في ارتكاب جرائم القتل ضد العناصر الوطنية الأرترية ويقود هؤلاء الإرهابيين القس ديمطروس بتوجيه من الأمبراطور هيلا سيلاسي وقد كان (ديمطروس) جبران ماسكال هذا الزعيم الروحي للحزب قبل قرار الأمم المتحدة ويمارس نشاطه بصفته المزدوجة كرجل دين ونائب الجمعية في دفع الأرتريين للوحدة.

ج ـ حزب الاتحاد: وتكون هذا الحزبّ للدعوة لضم أرتريا إلى الحبشة. في هذه الفترة ظهرت أحزاب سياسية لها أهداف متباينة واتجاهات متعددة وولاءات مختلفة وأصدر حزب الاتحاد الحبشي

(١) انظر المرجع السابق أيضاً.

جريدة (أثيوبيا) ونشر فيها كبير الأساقفة إنذاراً وتحذيراً لجميع المسيحيين الأرتريين الذين يطالبون باستقلال أرتريا بحرمانهم من الحقوق الدينية، وهذه الأساليب التي أجّجت بها الكنيسة المشاعر الدينية لدى المسيحيين وحرّكتهم بها كالدمية في يد الإمبراطور كانت أساساً لتمكين الأمبراطور هيلا سيلاسي في السلطة ولجعل أرتريا جزءاً من أثيوبيا وكانت الكنيسة الأرترية بذلك حجر عثرة للأرتريين في سبيل الحصول على استقلالهم الكامل من أثيوبيا وقد ظلت الكنيسة تزيد من وثاق الشعب الأرتري مع الحكومة الأثيوبية مما جعل سبيل الاستقلال صعباً وشائكاً بالنسبة لأرتريا لا سيما والولاء الديني كان لا يزال كبيراً الشيء الذي جعل معظم المسيحيين ينصاعون لأوامر الكنيسة.

هذا فضلاً عن الحزب الوطني الإسلامي لمصوع وهو يتألف من عناصر انشقت عن حزب الرابطة الإسلامية بسبب خلافات حول زعامة وقيادة الحزب مما جعل هذه المجموعة تتهم حزب الرابطة الإسلامية بعنف برنامجه السياسي، وقد أخذوا عليها ما أخذه الداعون للاتحاد مع أثيوبيا وهي أنها من صنع بريطانيا برغم عدم صحة هذا القول لأن نفس هذا الحزب هو الذي يرغب في إدارة بريطانية لأرتريا تستمر لمدة عشر سنوات تحت إشراف الأمم المتحدة ثم يتم بعد ذلك الاستقلال الكامل لأرتريا وحق الأرتريين في تقرير مصيرهم.

ثم ننتقل بعد ذلك لعرض الأحزاب التي تنادي بالاستقلال التام والتي تعارض معارضة شديدة انضمام أرتريا إلى أثيوبيا وقد تجمعت في كتلة واحدة سميت الكتلة الاستقلالية وهي:

أ ـ حزب الرابطة الإسلامية: والتي أسست في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٤٦ م. من أجل الاستقلال. وقد كان زعيمها الفخري هو زعيم الطائفة الختمية بأرتريا وتولى إبراهيم سلطان سكرتاريتها وقد تم إعلانها كحزب سياسي في ٢١ يناير ١٩٤٧ م، ببرنامج سياسي يطالب بحدود أرتريا ما قبل ١٩٣٥ م وإن كان ذلك يؤدي لضم مناطق من الدناكل في جنوبها ومن الهضبة الأثيوبية كما لا تمنع أيضاً من ضم بعض الأجزاء الشرقية من السودان والمتاخمة لأرتريا، وهذا بالطبع فيه نوع من فتح جبهات جديدة أجد أن الأرتريين في غنى عنها ما داموا لم يستطيعوا الاحتفاظ بالمناطق المفتوحة قبل أكثر من ربع قرن من الزمان وإلى الآن، كما ينادي حزب الرابطة الإسلامية بالاستقلال التام لأرتريا ولو تحت الوصاية البريطانية أو إشراف الأمم المتحدة المباشر كما يرفض جميع الاقتراحات التي تدعو للاتحاد مع أثيوبيا، وقد وجدت الرابطة مؤيديها في القبائل التي تقطن السهول وبعض المرتفعات.

ب ـ الحزب الليبرالي التقدمي: أسس في ١٨ فبراير ١٩٤٧ م. ويلتقي هذا الحزب مع الرابطة الإسلامية في الأهداف التوسعية في المساحة الأرترية لما قبل ١٩٣٥ م. بضم أجزاء من أثيوبيا هي

منطقة قبائل التجراي والتي تتحدث اللغة التجرينية مثل بقية أرتريا وهم يقطنون شمال أثيوبيا وفي الجزء المتاخم لأرتريا، كما يدعو أيضاً لضم منطقة شرق السودان والتي بها امتداد لقبائل البني عامر التي يقطن جزء منها بأرتريا وجزء بالسودان. ويرفض هذا الحزب إلحاق أرتريا بأثيوبيا كما أنه يطالب بالاستقلال التام لها، ويتزعم هذا الحزب زعيم من الهضبة هو رأس تسما أبرهة وبعض الزعماء من مديرية أكلي قوزاي وسراي؛ وقد ساعدت عمليات النهب والغارات التي يقوم بها الأثيوبيون عليهم من المناطق المجاورة على تأييد اتجاه الاستقلال ورفض الاتحاد مع أثيوبيا؛ هذا فضلاً عن الأحزاب الستة الأخيرة والمؤيدة للاستقلال رغم أنها أحزاب صغيرة نسبياً: حزب أرتريا الجديدة وهو ينادي باستقلال أرتريا كما تنادي الجمعة الأرترية الإيطالية أيضاً وكذلك حزب المحاربين القدماء وحزب المثقفين أيضاً والحزب الوطني الذي ينادي باستقلال أرتريا كمناداة حزب أرتريا المستقلة، وهنالك حزب يدعو لاستقلال المديرية الغربية من أرتريا والمتاخمة للسودان والتي يقطنها قبائل البني عامر وغيرها من فروع البجة بعد فترة وصاية إيطالية، وهذا الحزب هو حزب الرابطة الإسلامية بمديرية الغربية. وهنالك من هو مُوالٍ لإيطاليا يطالب بالوصاية الإيطالية على أرتريا نظراً للتجربة التي اكتسبتها إيطاليا أثناء إدارتها للإقليم [١]

(١) كتاب وثائق الأمم المتحدة عن أرتريا، ص (٣٢).

=

وهذا رأي اللجنة الممثلة لإيطاليي أرتريا (C.R.I.E).

ونجد الحزب الموالي لإيطاليا قد سمح له بالعمل في ٢٩ سبتمبر ١٩٤٧ م. وقد بدأ مجموعة من الجنود القدامى والذين عملوا مع الطليان ولا زالت تربطهم بهم روابط من بعد الخدمة ولذلك امتاز هذا الحزب بتأييد من بعض المسلمين وبعض المسيحيين على حد سواء كما أنه لم يكن له طابع ديني ولا ارتباطات قبلية بالزعامات التقليدية الموجودة، ولم يخل عمله من مضايقة البريطانيين.

ثم حزب الاتحاد الإيطالي الأرتري ويضم الإيطاليين المولودين بأرتريا أو المقيمين فيها وكل من له صلة بالإيطاليين من جهة الأب أو الأم أو الزوج أو الزوجة وهو يؤيد الاستقلال الفوري لأرتريا تحت إشراف دولة تختارها الدول الأربع العظمى أو الأمم المتحدة وتكون إيطاليا ضمنهم بالطبع[(١)].

المنظمات الإيطالية الأخرى: وكلها تطالب بالوصاية الإيطالية وهي الجاليات الأجنبية، واتفقت الجاليات الأجنبية على أنها لا تريد تقرير مصير أرتريا وإنما تريد ضمان مصالحها الخاصة وجماعتها.

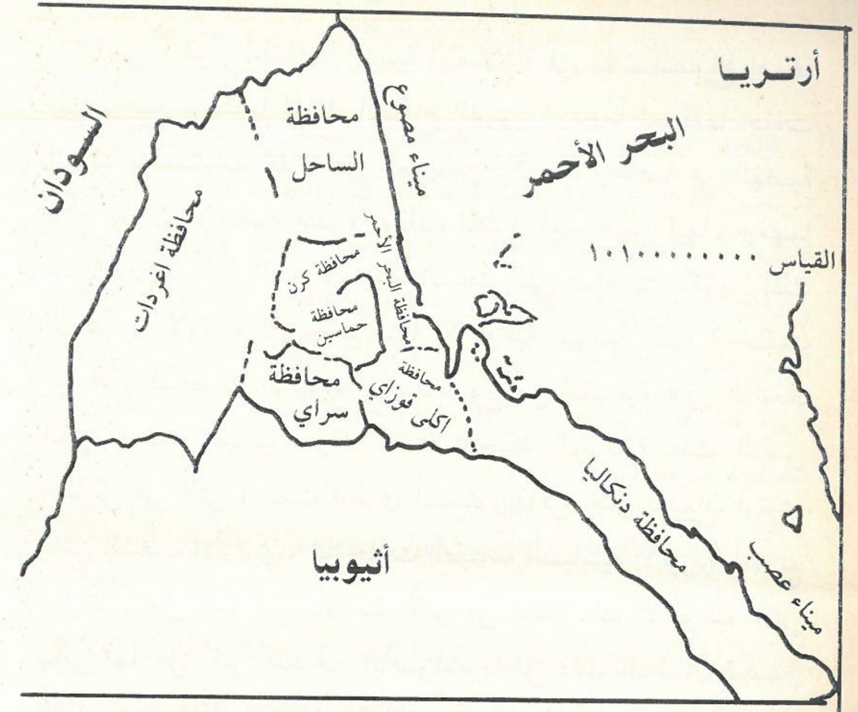
المنظمات الدينية: وهي تتمثل في النفوذ الكنسي في الصراع

---

(١) وثائق الأمم المتحدة عن أرتريا، ص (٣٣).

السياسي ونفوذ الطوائف الدينية الإسلامية في ذلك الصراع إضافة إلى تأجيج بريطانيا لذلك الصراع الديني. ودعماً لموقفها جاءت أثيوبيا بإحصاءات كثيرة عن المؤيدين للاتحاد وخاصة في الهضبة لكي يكون الإحصاء متقولاً وذلك لكثرة المسيحيين فيها. ومهما يكن من أمر فإن الظروف والملابسات التي صاحبت تكوين تلك الأحزاب الأرترية لا يجعل منها إلا أوعية سياسية صورية خلقت من قبل السلطات الأثيوبية لإضفاء نوع من الشرعية على الاتحاد الذي فرضته أثيوبيا. وقد كانت الحنكة السياسية ذات النفس الطويل هي التي رسمت الطرق الدستورية في خلق برلمان أرتري يمثل الشعب الأرتري، ثم جاءت الصناعة السياسية الأثيوبية لتصنع أحزاباً داخل هذا البرلمان ثم تكثر من عدد تلك الأحزاب حتى يتأتى لها نيل أكبر عدد من الأصوات داخل ذلك البرلمان فيصدر القرار بصورة قانونية وشرعية لا يتبادر إلى ذهن من يأخذ بالشكل دون الموضوع أن هنالك عيباً من العيوب قد شاب هذا الشعب الأرتري في قراره من داخل البرلمان والذي نال فيه تأييد الاتحاد مع أثيوبيا وقد كانت النتيجة دخولها في ذلك الاتحاد.

خريطة توضح أرتريا



هذه أرتريا والتي أخذت اسمها من الاسم القديم ـ اليوناني ـ للبحر الأحمر «سينوس ارتريوس» وهي تحتل مساحة قدرها ١١٩ ألف كيلومتر مربع تقريباً، سكانها ثلاثة ملايين نسمة، عاصمتها أسمرا، يمتد ساحلها على البحر الأحمر مسافة ١٠٠٠ كيلومتر، أهم موانئها «مصوع» و «عصب» اللغة العربية هي اللغة الرسمية حسب المادة ٣٨ من الدستور الأرتري إلى جانب اللغة التجرينية.

وتنقسم أرتريا إدارياً إلى ٨ محافظات هي: حماسين، وعاصمتها أسمرا وهي عاصمة القطر، وعدد سكانها ٣٠٠/٠٠٠ نسمة. والبحر الأحمر، وعاصمتها مصوع وهي الميناء الرئيسي لأرتريا وعدد سكان مصوع ٥٠/٠٠٠ نسمة. دنكاليا، وعاصمتها ميناء عصب وسكانها ٣٠/٠٠٠ نسمة. أما عواصم كل من الساحل، نقفة وكرن وسراي وعدي وقرى واكلي قوزاي وعدي قيح وبركة فهي اغردات.

المطلب الثاني

دور المنظمات الدولية في حل القضية

على الرغم من أن الأمم المتحدة قد اهتمت بالقضية الأرترية منذ عام ١٩٤٨ م حين صدر تقرير لجنة الدول الأربع الكبرى بصددها، تم تقرير بعثة الأمم المتحدة لأرتريا سنة ١٩٥٠، والتقرير الدوري لمندوب الأمم المتحدة في أرتريا سنة ١٩٥١ م وحتى التقرير النهائي لمندوب الأمم المتحدة في أرتريا سنة ١٩٥٢ م والذي بموجبه دخلت أرتريا في اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا، إلا أن القضية الأرترية بقيت بعد ذلك غير مدرجة بجدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن.

وقد كانت قضية أرتريا في الدورتين الثالثة والرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة كما يلي[1]:

في ١٥ سبتمبر ١٩٤٨ م وجهت حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي رسائل بخصوص مسألة تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة وهي (أرتريا ـ الصومال ـ ليبيا) والتي تم بحثها في النصف الثاني من الدورة النظامية الثالثة «U.N.O» بواسطة اللجنة الأولى لذلك والتي

(١) انظر وثائق «UNO» عن أرتريا ـ سبتمبر ١٩٧٦ م ـ إعداد جبهة التحرير الأرترية ص (١١٧).

قررت في ١٣ مارس ١٩٤٩ بعدد ٣٤ صوتاً ضد ١٦ وامتناع ٧ أن تكون أرتريا ما خلا المنطقة الغربية مندمجة مع أثيوبيا.

وفي الدورة النظامية الرابعة عينت اللجنة الأولى، اللجنة الفرعية ١٧ والتي بسبب عدم وجود معلومات كافية عن أرتريا، أوصت بتشكيل بعثة «U.N.O» إلى أرتريا والتي تتلخص في الآتي:

١ ـ أن لا تضم البعثة أكثر من ممثلين عن خمس من الدول الأعضاء وهي: بورما، غواتيمالا، النرويج، باكستان، اتحاد جنوب إفريقيا.

٢ ـ يجب على البعثة أن تفي بكل الوقائع المتعلقة بالموضوع وأهمها:

أ ـ تحقيق رغبات سكان مختلف مناطق أرتريا ورفاهيتهم ومقدرتهم على الحكم.

ب ـ تأمين مصالح السلام والأمن في شرق إفريقيا.

جـ ـ تأمين حقوق أثيوبيا المشروعة وادعاءاتها القائمة على أسباب عرقية وتاريخية واقتصادية وجغرافية بما في ذلك الممر إلى البحر الأحمر.

٣ ـ يجب على البعثة أن تأخذ في اعتبارها مختلف المقترحات عن تقرير المصير.

٤ ـ تسافر البعثة على وجه السرعة إلى أرتريا لتعود بتقريرها ومقترحاتها للأمين العام للأمم المتحدة.

فقررت البعثة فيما قررت دعوة حكومات مصر وأثيوبيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة لتعبر عن آرائها فيما يتعلق بمستقبل أرتريا وزودت البعثة بالمعلومات اللازمة.

وحسب منطوق القرار ٢٨٩ أ(٤) أنه يجب أن يكون تقرير البعثة بين يدي الأمانة العامة في موعد لا يتجاوز ١٥ يونية ١٩٥٠ م. ولكن البعثة حتى ١٩ مايو من نفس العام لم تكن قد أنجزت سوى القراءة الأولى للقضية للفصلين الافتتاحيين في التقرير. كما ظهرت الخلافات بين أعضاء البعثة الخمسة. ولم يكن أمام البعثة غير ثلاثة أسابيع لتقديم تقريرها، لذلك وجدت بعثات بورما والنرويج واتحاد جنوب إفريقيا نفسها مضطرة إلى تأييد قرار البعثة في ١٩ مايو ١٩٥٠ بأن تقدم الفصلين الأول والثاني على أنهما تقرير اللجنة الذي يبين الوقائع التي تلابس مشكلة أرتريا والتي رأوا فيها أن أغلبية السكان المسيحيين الأقباط بالهضبة وعدداً قليلاً من المسلمين يفضلون اتحاد أرتريا مع أثيوبيا. كما وجدوا فئات كبرى تعارض الاتحاد مع أثيوبيا وأغلبهم مسلمون. وقد كانت مقترحات وفدي بورما واتحاد جنوب إفريقيا أن حل مشكلة أرتريا يجب أن يقوم على اتحاد سياسي وثيق واتحاد اقتصادي كامل مع أثيوبيا، ومن الطبيعي أن

يكون قرار أي نظام عنصري يقوم على أساس غير شرعي هو مثل ذلك. وقد شاركهما وفد النرويج نفس المقترحات والذي يرى أن أفضل ضمان لمثل هذا الاتحاد ولمصلحة القطرين المتبادلة هو أن يتم فوراً.

«واقترح مندوبا جواتيمالا وباكستان أن تصبح أرتريا دولة مستقلة بعد فترة وصاية تستغرق عشرة أعوام مع قيام الأمم المتحدة نفسها بالسلطة القائمة بالإدارة»[1] ولم يؤيدا المشروع الأنجلو - أمريكي الخاص بضم الجزء الشرقي منها لأثيوبيا وإبقاء الغربي بيد بريطانيا.

وقد اقترح واضعو المذكرة مقترحات تعبّر عن المبدأ الفيدرالي وهي[2]:

«١ ـ أن يكون الكيان الحكومي لدولتي أثيوبيا وأرتريا فيدرالياً ويتألف من حكومة فيدرالية منهما معاً يرأسها الأمبراطور الأثيوبي.

٢ ـ أن يكون هنالك هيئة تنفيذية وهيئة تشريعية فيدرالية ومحكمة فيدرالية.

٣ ـ أن تتألف الهيئة التشريعية من مجلسين.

---

(١) من كتاب أرتريا ضحية قرار الأمم المتحدة والعدوان الأثيوبي - جبهة التحرير الأرترية، ص (١٩).

(٢) من نفس المرجع السابق، ص (٢٠ و ٢١).

٤ ـ أن تجري الانتخابات للمجلس الأول على أساس التمثيل النسبي للسكان ككل.

٥ ـ وللمجلس الثاني على أساس التمثيل المتساوي للشعبين الأثيوبي والأرتري.

٦ ـ أن تقوم الهيئة التشريعية الفيدرالية بالتشريع للحكومة الفيدرالية.

٧ ـ يجب الموافقة على التشريعات بأغلبية أصوات مجلس الهيئة التشريعية الفيدرالية.

٨ ـ للحكومة الفيدرالية السلطات التالية: الدفاع، الخارجية، المالية، التجارة، الداخلية، الضرائب، المواصلات.

٩ ـ يكون الجهاز التنفيذي للحكومة الفيدرالية مسؤولاً أمام الهيئة التشريعية الفيدرالية.

١٠ ـ تكون المحكمة الفيدرالية محكمة الاستئناف النهائية بالنسبة للمسائل الدستورية.

١١ ـ يتولى الإمبراطور تعيين أعضاء المحكمة الفيدرالية.

١٢ ـ تتمتع الدولتان بسلطاتهما المحلية الكاملة في كل ما يخرج عن اختصاصات الحكومة الفيدرالية».

فأوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة ـ بناءاً على التقارير التي

أوصت بها هذه اللجنة ـ بما يلي[1] :

«١ ـ تشكّل أرتريا وحدة تتمتع بحكم ذاتي ومتحدة مع أثيوبيا تحت سيادة التاج الأثيوبي.

٢ ـ يكون للحكومة الأرترية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية في حقل الشئون الداخلية».

ونحن إذ نسوق تلك الحجج التي استندت إليها أثيوبيا تجاه القضية الأرترية وهي تنحصر في أربع نقاط: قومية، أنتروبولوجية وتاريخية واقتصادية قبل عام ١٩٥٢ م لا لشيء إلا لأنها كانت لا تزال تمثل وجهة نظر أثيوبيا بالإضافة إلى التعرض إلى وجهة نظر جبهة التحرير الأرترية في الرد عليها فيما يلي[2] :

أ ـ من الناحية القومية: تقول الحكومة الأثيوبية إن الأرتريين جزء من الأمة الأثيوبية، بينما لا تعترف جبهة التحرير الأرترية بأثيوبيا كأمة وإنما كدولة تضم قوميات متعددة تأسست بعد أن فرض ملوك الأمهرا سلطانهم على القوميات المجاورة.

ب ـ من الناحية الأنتروبولوجية: تقول الحكومة الأثيوبية إن سكان الأجزاء الجنوبية من أرتريا يتفقون في لغتهم وتقاليدهم مع سكان الأجزاء الشمالية من أثيوبيا، بينما ترى الجبهة أن هذا

(١) نفس المرجع السابق، ص ٢٥.

(٢) من مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٢٤ السنة السابعة، أبريل ١٩٧١ م، قضية أرتريا بين الحكم الذاتي والانفصالية، أحمد يوسف.

التشابه هو نتيجة لتحدّر لغتيهما من أصل واحد، هو «الجئز»، كما تتحدّر اللغات الأوربية الحديثة من اللغة اللاتينية.

جـ ـ من الناحية التاريخية: تقول الحكومة الأثيوبية إن الاستعمار الإيطالي اقتطع أرتريا من أمها أثيوبيا وترد «الجبهة» على ذلك بأن الإمارات الأرترية كانت بوجه خاص خاضعة لحماية الدولة العثمانية حتى تنازل السلطان العثماني عن مدن مصوع وعصب وزيلع للخديوي المصري وظلت هذه المدن خاضعة للدولة المصرية حتى انتزعها منهم الإيطاليون. وإن ما يعرف بأثيوبيا الآن كان خاضعاً لعديد من الإمارات المستقلّ بعضها عن بعض، حتى جمعها أخيراً ملوك الأمهرا بحد السيف. ومن ثم فإن أرتريا لم تكن جزءاً من أثيوبيا في يوم من الأيام..».

د ـ ومن الناحية الاقتصادية: تقول الحكومة الأثيوبية إنّ أرتريا لا تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتي اقتصادياً وأنها المنفذ الوحيد لأثيوبيا على البحر بينما ترى الجبهة أن أرتريا في موقع اقتصادي ممتاز وتسيطر على أكبر جزء من الساحل الجنوبي للبحر الأحمر، كما أن الأراضي الأرترية صالحة للزراعة والرعي، وباطنها مليء بالثروات المعدنية.

ولم يكن الهدف من هذا الربط الفيدرالي عام ١٩٥٢ م بين أثيوبيا وأرتريا هو مصالح الشعبين أو خلق نوع من التكامل بينهما، بل كان نتيجة للخوف من المد العربي والإسلامي من الشمال

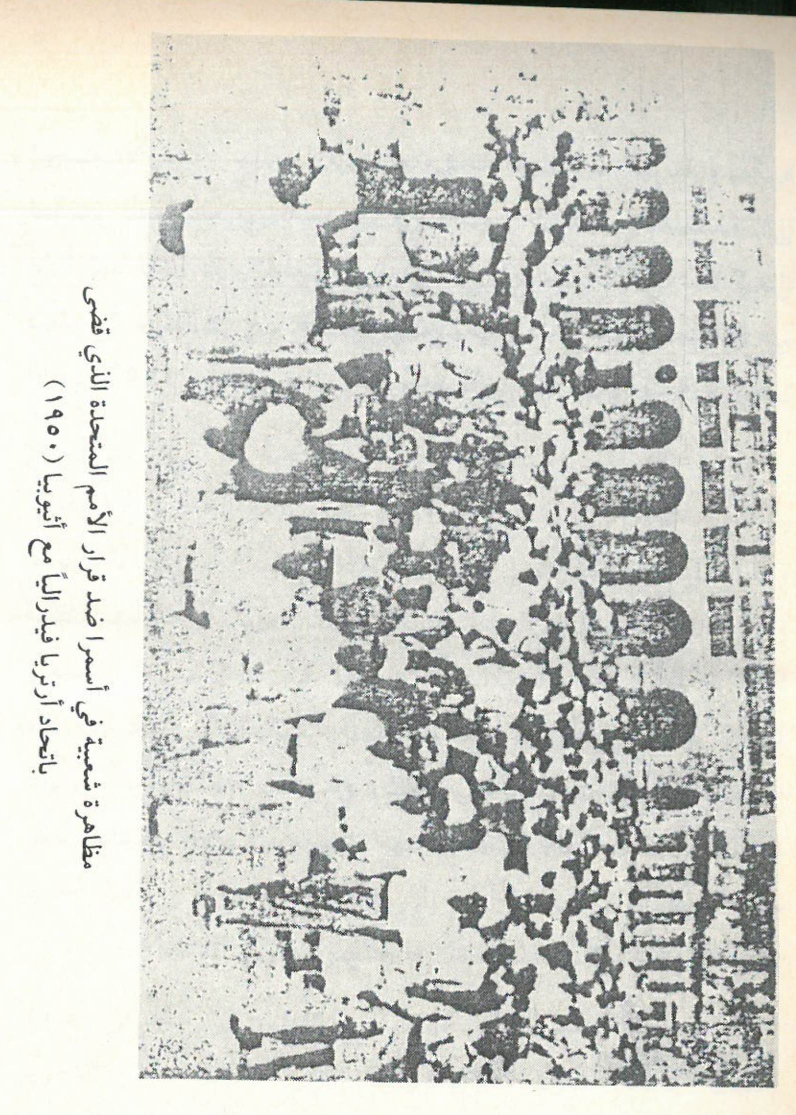
إضافة إلى أطماع أثيوبيا في الموقع الاستراتيجي لأرتريا وحاجتها للمنفذ البحري؛ وقد قال هيلا سيلاسي عام ١٩٥٠ م مقولته الشهيرة: إني لا أستطيع أن أعيش وراء قوة مسلمة عربية تحرمني من البحر الأحمر أو تساوم بموقعها الممتاز على شواطئه من أجل توطيد صلاتها بالمسلمين في بلادي[1].

وعلى الصعيد الإفريقي نجد أن القضية الأرترية لم تدرج بجدول أعمال أي مؤتمر من مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية، وذلك لقيام المنظمة على أساس الوحدة الإقليمية للدول الأعضاء، وعلى احترام الحدود السياسية القائمة لكل منها. وحاولت منظمة التحرير الأرترية عرض القضية عليها في الخامس من سبتمبر ١٩٦٥ م حين وجهت رسالة مطولة لديالوتيللي سكرتير عام المنظمة عند زيارته للصومال آنذاك. وشرحت فيها القضية الأرترية وطالبت المنظمة بالاعتراف بجبهة التحرير الأرترية ودعتها لنقل مقر المنظمة من أديس أبابا إلى عاصمة أية دولة إفريقية أخرى لضمان نزاهة مناقشة قضايا أرتريا والصومال في المنظمة.

أما على الصعيد العربي فلم تدرج القضية الأرترية في جدول أعمال جامعة الدول العربية رغم تكرّر نداءات جبهة التحرير الأرترية بذلك كما حدث في المؤتمر الثاني للملوك والرؤساء العرب في ١٤ سبتمبر ١٩٦٤ م. وفي ٢٣/١٠/١٩٦٥ م أرسلت

(١) انظر كتاب عارنا في أرتريا، سيد أحمد خليفة ص (١١٤ و ١١٥).

الجبهة الأرترية رسالة للأمين العام لجامعة الدول العربية ومذكرة لمؤتمر القمة العربي بالمغرب في ديسمبر ١٩٦٩ م، مستندة إلى أن أرتريا دولة عربية ولغتها الرسمية هي العربية وفقاً للمادة ٣٨ من دستور أرتريا الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٥٢ م. مشيرة إلى أنه يوجد بأرتريا ثلاثمائة قبيلة عربية.



مظاهرة شعبية في أسمرا ضد قرار الأمم المتحدة الذي قضى باتحاد أرتريا فيدراليًا مع أثيوبيا (١٩٥٠)

الفصل الرابع

المسألة الدستورية
وانطلاقة الجماهير الأرترية

المطلب الأول
المسألة الدستورية

قامت لجنة التحقيق الدولية التي زارت أرتريا عام ١٩٥٠ م بصياغة تقريرها ورفعه للسكرتير العام للأمم المتحدة في ٨ يونيو من نفس العام وتضمن التقرير ثلاثة آراء وثلاثة مقترحات مختلفة، ذكرناها في المطلب الثاني من الفصل السابق.

وعندما درست الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرير اللجنة الخماسية اعترض مندوب الولايات المتحدة بقوة على التوصية المشتركة التي قدمها وفدا باكستان وجواتيمالا بشأن منح أرتريا الاستقلال على أساس أن التوصية لم تَفِ بمطالب أثيوبيا فألقى بياناً قال فيه:

«إن استقلال أرتريا مشروع غير عملي سواء الآن أو في المستقبل لأنه يغفل مصالح أثيوبيا الشرعية وهو خليق أن يزيد التوتر في شرق إفريقيا». وقوبل ذلك بمعارضة شديدة أثناء المناقشة المستفيضة. على أن الولايات المتحدة التي كانت نافذة إذ ذاك استطاعت أن تحصل على ٤٦ صوتاً مؤيداً لمشروع قرارها واعترض على المشروع ١٠ أعضاء وامتنع أربعة عن التصويت، فأوصت بما يلي:

١ ـ إقامة اتحاد أثيوبي أرتري تحت التاج الأثيوبي تتمتع فيه أرتريا بحكم ذاتي.

٢ ـ للحكومة الأرترية السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في الشئون الداخلية.

٣ ـ تختص الحكومة الفيدرالية بالدفاع والشئون الخارجية والنقد والمالية والتجارة الخارجية والداخلية والمواصلات الخارجية والداخلية بما فيها الموانىء.

٤ ـ إلغاء التعريفة الجمركية بين البلدين.

٥ ـ يتكون مجلس فيدرالي أمبراطوري متساوي الأعضاء بين الحكومتين لإسداء النصح والمشورة.

٦ ـ توحيد الجنسين في كامل الاتحاد الفيدرالي.

أ ـ إن جميع السكان مواطنين في الاتحاد.

ب ـ المولودون في أرتريا من أب وأم أو جد أرتري هم مواطنون بالاتحاد.

جـ ـ ولمن أقام عشر سنوات في أرتريا قبل تاريخ القرار الحق في الحصول على الجنسية ـ جنسية الاتحاد.

٧ ـ تكفل حكومة الاتحاد لجميع المواطنين دون تمييز من حيث الجنس والعنصر واللغة والدين.

أ ـ التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية كحق المساواة أمام القانون حتى بالنسبة للمؤسسات الأجنبية بأرتريا.

ب ـ حق الحياة والحرية والأمن لجميع المواطنين.

جـ ـ حق تملك الأراضي حتى بالتعاقد بدون قانون أو دفع تعويض عادل.

د ـ حق حرية الرأي والتعبير واعتناق أي دين أو ملّة وممارستها.

هـ ـ حرية التعليم.

و ـ حرية التجمع السياسي.

ز ـ حق صيانة حرية المواصلات وأماكن السكن إلا في الحالات التي لا يقرها القانون.

حـ ـ حق ممارسة أي مهنة في حدود القانون.

ط ـ عدم اعتقال أو احتجاز أي فرد أو إبعاده بدون أمر صادر

من سلطة مختصة أو طبقاً للقانون.

ي - حق المحاكمة العادلة وتقديم الالتماسات للإمبراطور والاستئناف له من أجل تخفيف أحكام الإعدام.

ك - استبعاد العمل بقانون العقوبات بأثر رجعي.

٩ - تكون هناك فترة انتقال لا تتجاوز ١٥ سبتمبر من عام ١٩٥٢ م ويعد خلالها الدستور الأرتري ويوضع موضع التنفيذ.

١٠ - يكون هناك مندوب للأمم المتحدة في أرتريا تعينه الجمعية العامة ويساعده خبراء يعينهم السكرتير العام لها.

وبصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٥٠ م بوضع أرتريا في اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا، تم وضع المبادىء التي يقوم عليها الدستور الذي ينظم ذلك الاتحاد الفيدرالي، وتحت إشراف الأمم المتحدة أجريت في يومي ٢٥، ٢٦ مارس ١٩٥٢ م الانتخابات على أساس حزبي لتأسيس جمعية نيابية أرترية فقدمت الأحزاب مرشحيها ومنها الحزب الاتحادي وحزب الرابطة الإسلامية الغربية والتي أجمعت على الاتحاد. فتقاسمت مقاعد المجلس بالتساوي طائفتا المسلمين والمسيحيين. وكان أول رئيس للجمعية مسيحياً وكان وكيل المجلس من المسلمين. وأقرت الجمعية النيابية في ١٤ مايو ١٩٥٢ م قانون الاتحاد ووافقت في ١٠ يوليو من نفس العام على دستور الاتحاد، والذي ينص على اعتبار أرتريا ولاية اتحادية

مستقلة تتمتع حكومتها بكامل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي الشئون الداخلية؛ أما الخارجية والنقد والتجارة الخارجية فمتروكة للحكومة الاتحادية.

«ولكن في ظل تطبيق النظام الاتحادي «١٩٥٢ - ١٩٦٢» شعرت العناصر الوطنية بتقليص «الكيان الأرتري» وذوبانه تدريجياً داخل الإمبراطورية الأثيوبية بالمراسيم والقوانين التي أصدرتها الحكومة الأثيوبية»[1].

وافتقرت الحكومة الاتحادية إلى جهاز وساطة بين الحكومتين في أرتريا وأثيوبيا يسوّي الخلافات ويقرب وجهات النظر في مختلف المسائل لضمان استمرارية الاتحاد الفيدرالي وعدالة توزيع السلطات بين الإقليمين لضمان عدم استحواذ أي طرف منهما على السلطة دون الطرف الآخر.

هذه الخلافات أدت إلى تقديم رئيس أول حكومة أرترية «تدلا بايرو» لاستقالته احتجاجاً على تدخلات ممثل الإمبراطور في الشئون المحلية الخاصة بأرتريا، والتي شملت إلغاءه للأحزاب الأرترية ومنعه لاستعمال اللغة العربية في الدواوين الحكومية ومنع تدريسها في المدارس. ثم وصل الأمر إلى إصدار مرسوم

---

(١) من مجلة السياسة الدولية - العدد ٢٤ - السنة السابعة - أبريل ١٩٧١ م - قضية أرتريا بين الحكم الذاتي والانفصالية - أحمد يوسف القرعي، ص (١٣٩).

إمبراطوري جعل بمقتضاه الدستور والقوانين الأثيوبية سارية على أرتريا وألغى هذا المرسوم عملياً الدستور الأرتري، ووصلت التدخلات من قبل السلطات الأثيوبية إلى درجة الإشراف الكامل على الشئون الإدارية الداخلية لأرتريا عام ١٩٥٦ م.

وفي عام ١٩٦٢ صادق المجلس التشريعي في أرتريا على مشروع الانضمام، وقام الإمبراطور هيلا سيلاسي بإلغاء وثيقة الاتحاد الفيدرالي والنظام الذي بني عليها واعتبر أرتريا المديرية الرابعة عشرة لمديريات أثيوبيا[1] فكانت المسألة الدستورية، وخرق قرار منظمة الأمم المتحدة وخرق الدستور الاتحادي بل إلغاؤه تماماً ليتم الاحتلال الأثيوبي لأرتريا والذي تم في ظروف كانت تحيط بأثيوبيا وظروف أخرى داخلية فالأولى هي نيل كل من السودان والصومال لاستقلالهما وتكوين الجيش السوداني ومفاوضاته مع موسكو بخصوص حصوله على مساعدة عسكرية وطالب بالمناطق الشرقية لأثيوبيا ١٩٦٠ م. كما تعرضت حكومة الإمبراطور بالداخل لانقلاب عسكري قاده بعض الضباط أثناء غياب الإمبراطور في زيارة للبرازيل، وكذلك دعم الحكومة المصرية للحكم الثوري في اليمن وقيام جبهة التحرير الأرترية في

(١) مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٤٣ ـ السنة الثانية عشرة يناير ١٩٧٦ م، ص (٨) مقال أثيوبيا من الأمبراطورية إلى الجمهورية الفيدرالية ـ د. عبد الملك عودة ص (٨٤).

أول سبتمبر ١٩٦١ م. كل تلك الأحداث شكلت عاملاً ضاغطاً جعل الإمبراطور يتخذ قراره بدمج أرتريا داخل الإمبراطورية الأثيوبية.

وكان الانهيار العظيم للإمبراطورية الأثيوبية يوم إعلان عزل الإمبراطور في ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ م على أيدي «الدرج» رغم الآمال الوهمية التي كانت لدى بعض بقايا الطبقات القديمة في أن يعود ولي العهد الأمير «اصفاوصن» ليجلس على العرش. ولكن تم إلغاء كل ما يمت إلى العهد الإمبراطوري بصلة حتى شعار الدولة الإمبراطوري «أسد يهوذا» استبدل بـ«أسد أثيوبيا». وهكذا تم وضع نهاية لارستقراطية الحسب والنسب. وقد أكدت ثورة «الدرج» تمسكها بمبادىء عدم الانحياز وعدم التدخل في شئون الدول الأخرى والإيمان بمبادىء منظمة الوحدة الإفريقية وتأييد حركات التحرر الوطني الإفريقي والدعوة إلى اتحاد كونفدرالي مع كينيا والصومال والسودان.

وبالنسبة لأرتريا فإن الحكومة الأثيوبية الجديدة أخذت تفكّر في إيجاد حل نهائي للقضية مثل محاولات مؤتمر أكرا الذي تم فيه اللقاء بين القيادتين السودانية والأثيوبية من أجل الدعوة لحل حاسم للقضية ولكن المؤتمر لم يحقق الأهداف والآمال التي علقت عليه. فالحكومة الأثيوبية اعتبرت أن ما يحدث في أرتريا هو عبارة عن حركة انفصالية، وأن أرتريا لا تعدو في نظرها أكثر

من واحد من الأقاليم الأربعة عشر التي تتكون منها أثيوبيا، تماماً كما كان يعتبرها الإمبراطور. وعلى الرغم مما قامت به الثورة الأثيوبية من إصلاحات داخلية فقد حددت الملكية الزراعية بعشرة هكتار للمزارع الواحد، وبالنسبة للرعاة فهم يمتلكون مراعيهم التقليدية كما ألغت الالتزامات السابقة على المناطق التي كانوا يزرعونها بجوار مهنة الرعي. كما أممت الممتلكات من الأراضي التي كان يمتلكها أفراد الأسرة المالكة وهي ٨/٨ مليون متر مربع والكنيسة ١٩/٨ مليون متر مربع، إلا أن كل تلك الإصلاحات تظل في مصلحة أثيوبيا وحدها، ويظل السؤال قائماً ما هو مصير أرتريا الدستوري؟.

المطلب الثاني

انطلاقة الجماهير الأرترية

ورغم أن الخيار العسكري المسلح الذي انتهجته جبهة التحرير الأرترية لإيجاد حلّ من أجل وضع صيغة ترضي الأرتريين من جانب والأثيوبيين من الجانب الآخر إلا أن الشعب الأرتري كان قد بدأ حركة الرفض للاحتلال من جانب أثيوبيا لبلاده واحتكار السلطة في إدارتها بإغلاق البرلمان الأرتري والذي يعتبره الأرتريون ممثلاً لآرائهم وإرادتهم، بتكوين ما سمي بـ«حركة تحرير أرتريا» وكان هنالك سبعة أشخاص يكونون اللجنة التي تدير شئونها فسمي بالتنظيم السباعي، وكان لتلك الحركة ثلاثة أهداف هي:

١ ـ استقلال أرتريا وإقامة نظام ديمقراطي فيها.

٢ ـ العمل على وحدة الأراضي الأرترية بحدودها المعروفة.

٣ ـ تحقيق أماني الشعب الأرتري القومية.

بالإضافة إلى هدفين آخرين هما:

أ ـ إثارة القضية في المحافل الدولية.

ب ـ انتهاج أسلوب الكفاح السياسي وصولاً إلى الاستقلال.

واتسمت الحركة بالطرح النظري دون التنفيذ العملي، لذلك ظهرت فكرة تكوين جبهة تنتهج أسلوب الكفاح المسلح دون الكفاح السلمي الذي بدأ بالاحتجاجات. فتم اجتماع الأرتريين المكونين لما سمي بحركة التحرير فيما بعد، أولاً عام ١٩٦٠ م بالسعودية حيث اتجهت أنظار الأرتريين إلى إدريس محمد آدم ليتزعم تنظيماً يقود كفاحاً مسلحاً. وبعد عودته للقاهرة تبلورت الفكرة في تأسيس جبهة التحرير الأرترية برئاسته. ثم قام رقيب سابق بالجيش الإيطالي واسمه حامد إدريس عواتي بحركة تمرد مسلح ضد الاحتلال الأثيوبي. وكان يمتلك بنادق إنجليزية عيار ٣٠٣ مرخصة وبعض البنادق الإيطالية، فلجأ إلى الجبال معلناً الثورة المسلحة في ١/٩/١٩٦١ م. ثم في عام ١٩٦٢ م انضم إليه بعض الجنود الأرتريين الذين كانوا يعملون في الجيش السوداني معتمدين في تسليح أنفسهم على مصدرين هما:

١ ـ سلب سلاح الأثيوبيين بشن هجمات على دورياتهم ومراكزهم الصغيرة.

٢ ـ شراء السلاح والذخيرة بكميات قليلة من الدول المجاورة[١].

وأصبحت هنالك جبهة أرترية مقاتلة تضم مائتين وخمسين مقاتلاً عام ١٩٦٤ م. ثم انقسمت المراكز العسكرية للجبهة إلى خمس مناطق تحت قيادة ما عرف بالمجلس الأعلى وهي:

١ ـ مديرية اغردات.

٢ ـ مديريتا كرن والساحل.

٣ ـ أكلي قوزاي.

٤ ـ البحر الأحمر ودنكاليا.

٥ ـ سراي وحماسين.

إلا أنه تم إلغاء هذه المناطق في مؤتمر أدوبحا عام ١٩٦٩ م من أجل الوصول إلى صيغة توحد الصف الأرتري.

وتوالت الاجتماعات وصولاً إلى اجتماع كسلا عام ١٩٦٥ م الذي انبثق عنه ما سمي بالقيادة الثورية ونظام المناطق العسكرية الخمسة والذي تفكّك في عام ١٩٦٧ م نتيجة لانعدام القيادة العليا المنتخبة[٢] إلا أن منظمة وحدة الصف الأرتري أعلنت انضمامها

(١) انظر جذور الخلافات الأرترية وطرق معالجتها ـ عثمان صالح سبي ص (٤٠).

(٢) انظر المرجع السابق ص (٤١).

لجبهة التحرير الأرترية في ١٩٦٦/٢/٢٤ م. وكذلك أعلن «تدلا بايرو» انضمامه للجبهة رغم أنه كان رئيساً لحزب الاتحاد مع أثيوبيا.

ورغم ما كان من اتجاه نحو الوحدة إلا أن مؤتمر «ادوبحا» انبثقت عنه قيادة سميت «القيادة العامة» والتي أعلنت حل المجلس الأعلى الذي كان يعتبر أعلى قيادة موجودة للأريتريين. وطلبت من أعضاء المجلس الأعلى الدخول للميدان لتتم محاسبتهم، فرفض عثمان صالح سبي الدخول، وهرب مع عدد من الجنود إلى مدينة عدن ثم استطاع الدخول بهم عن طريق دنكاليا جنوب أرتريا ليكوّن فصيلاً آخر سماه قوات التحرير الشعبية. واستمر ذلك الفصيل حتى مؤتمر الخرطوم حيث انشقت عنه عناصر كانت ترفض الالتقاء مع جبهة التحرير الأرترية والتي كان يرمي المؤتمر إلى ضم قوات التحرير معها لتوحيد الصف الأرتري. فتكون بعد ذلك فصيل آخر سمي الجبهة الشعبية لتحرير أرتريا. ولم يقف الحد عند وجود ثلاث جبهات مقاتلة، بل قام عثمان عجيب بالانفصال عن قوات التحرير الأرترية مكوناً فصيلاً رابعاً هو «اللجنة الثورية». ولكن تم اغتيال عثمان عجيب في أحد شوارع الخرطوم في الوقت الذي كانت فيه حركته لا تزال في المهد، ولكنها استمرت حتى اليوم.

الخلاصة

تكونت أرتريا في القرن الرابع الميلادي من ثلاثة أقاليم تشمل اكلي قوزاي وحماسين وسراي، بالإضافة إلى إقليم الشرق والغرب، وكان يقطنها بدو متنقلون.

ثم دخلت تلك الأقاليم في تحالف كونفدرالي في القرن الثامن الميلادي لحماية نفسها من سطوة البجة من الشمال والأحباش من الجنوب حتى أخضع البجة معظمها فاضطر بعضها للهجرة للجنوب. وتكونت بأرتريا ثلاث ممالك هي (بقلين وجارين وقطاع).

وخضعت للاستعمار البرتغالي الذي انتقل فيما بعد إلى الحكم العثماني حتى احتلال إيطاليا لميناء عصب في ٢٥ يناير ١٨٨٥ م ثم ميناء مصوع في ٣ فبراير من نفس العام ثم أصدر ملك إيطاليا همبرت الأول مرسوماً ملكياً في أول يناير ١٨٩٠ م يقضي بتأسيس مستعمرة «أرتريا» بعد توحيد الأقاليم المختلفة على البحر الأحمر والمرتفعات.

أما أثيوبيا فقد اعترف إمبراطورها منليك في ١٠ يوليو ١٩٠٠ م بأن اكلي قوزاي وسراي هي جزء من أرتريا وهي الأقاليم المحاذية للحدود الأثيوبية.

ثم أحيلت إدارة أرتريا لبريطانيا بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية.

وفي عام ١٩٤٨ م أحيلت قضية أرتريا مع ليبيا والصومال إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية الثالثة بناء على طلب من دول الحلفاء للنظر في تقرير مصير المستعمرات الإيطالية. فأقرت الجمعية مشروعاً يقضي بمنح الاستقلال لكل من ليبيا والصومال وأجلت القضية الأرترية للدورة العادية التالية بسبب اشتداد النزاع على أرتريا.

ثم تقدمت بريطانيا بمشروع لتقسيم أرتريا بين السودان وأثيوبيا بينما طالبت أثيوبيا بضم أرتريا بكاملها إليها. فأيدت الولايات المتحدة مشروع أثيوبيا بعد أن وعدها الإمبراطور هيلا سيلاسي بمنحها الحق في إقامة قواعد وتسهيلات عسكرية على الأراضي الأرترية.

وفي الدورة الثانية للجمعية العامة سنة ١٩٤٩ م اقترح الاتحاد السوفيتي أن تصبح أرتريا مستقلة بعد خمس سنوات تحت إشراف الأمم المتحدة. واقترح مندوب بولونيا استقلال أرتريا، بينما اقترح مندوب نيوزيلندة تقسيمها بين السودان وأثيوبيا. وبعد مداولات طويلة توصلت الجمعية العامة لإقرار مشروع يقضي بتكوين لجنة من خمس دول تزور أرتريا وتطلع على رغبات السكان. وأصدرت بهذا الشأن القرار رقم ٢٨٩/ أ/ ٤.

وفي عام ١٩٥٠ م ناقشت الجمعية خمسة مشاريع حول مصير أرتريا وانتهت بإصدار القرار رقم ٣٩٠/ أ/ ٥ الذي يدعو إلى قيام

اتحاد فدرالي بين أرتريا وأثيوبيا. ودخل القرار حيز التنفيذ عام ١٩٥٢ م تحت إشراف الأمم المتحدة.

ولكن الإمبراطور أصدر الأمر رقم ٦ لعام ١٩٥٢ م الذي جعل القوانين الأثيوبية تشمل أرتريا، ثم بموجب الإعلان رقم ١٣٠ ١٩٥٢ م شملت المحاكم الأثيوبية أيضاً أرتريا ضمن دوائر اختصاصها.

وفي الفترة ما بين ١٩٥٢ إلى ١٩٥٨ م استمرت عملية تقليص سلطات الحكومة الأرترية ونقل اختصاصاتها للعاصمة الأثيوبية أديس أبابا ـ ونقل حتى المصانع من أسمرا عاصمة أرتريا إلى أديس أبابا. مع التجاهل التام لصرخات البرلمان الأرتري والذي أرسل وفداً للأمم المتحدة في عام ١٩٥٧ م ليوضح كل مخالفات أثيوبيا لقرار الأمم المتحدة الفيدرالي. ولكن الأمم المتحدة تجاهلت شكوى الأرتريين.

وفي عام ١٩٥٨ م أنزلت أثيوبيا العلم الأرتري وتم إلغاء الشارات الأرترية. وفي ١٤/١١/١٩٦٢ م أصدر الإمبراطور الأثيوبي قراراً ألغى بموجبه البرلمان الأرتري وأعلن أرتريا ولاية تابعة للإمبراطورية. وفي اليوم التالي ١٥/١١/١٩٦٢ م أذاع راديو أديس أبابا أن أرتريا أصبحت الولاية الرابعة عشرة من الإمبراطورية الأثيوبية.

وقد عبّر الشعب الأرتري عن رفضه التام لضم أرتريا لأثيوبيا في

١٢ يوليو ١٩٦٢ عندما تم إلقاء قنبلتين يدويتين في حفل أقامه ممثل الإمبراطور في مدينة «اغردات» للدعوة إلى ضم أرتريا إلى الإمبراطورية الأثيوبية فلقي ٢٢ شخصاً من كبار موظفي وضباط الحكومة الأثيوبية مصرعهم. علماً بأن الإمبراطور كان قد ألقى خطاباً في أسمرا بتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٢ م ونشرته جريدة «الزمان» الحكومية نصّ على (أن أثيوبيا لن تتخلى عن أرتريا التي جاءنا الغزاة دوماً عبرها).

وتعتبر القضية الأرترية تبعاً لذلك حالة فريدة رغم عدالتها المطلقة فهي لم تجد تأييداً إفريقياً لعدم تصور الأفارقة لوجود استعمار إفريقي، خاصة وتمارسه أثيوبيا، تلك الدولة التي قاومت الاستعمار الفاشيستي الإيطالي عام ١٩٣٥ م.

ونتيجة لذلك فإن معظم الدول الإفريقية تدرج المشكلة الأرترية ضمن مشاكل الانفصال كقضايا (بيافرا وجنوب السودان وكاتنقا) وتمتنع تبعاً لذلك عن تأييدها خشية أن يؤدي قبولها مبدأ الانفصال إلى بلقنة القارة وانقسامها ذلك لأن الحدود التي صنعها الاستعمار لم تراعِ الاعتبارات العرقية والقبلية والجغرافية حتى إننا نجد اليوم القبيلة الواحدة تنتشر في أكثر من قطر.

ونسبة لعدم وجود صلة تربط بين القضية الأرترية وبين قضيتين أخريين في دولتين إفريقيتين تقعان في نفس خطّ عرض الإقليم المداري الذي تقع فيه أرتريا في القارة الإفريقية، أي ما بين

المدارين، علماً بأن الدول الثلاث تقع بين خط الاستواء ومدار السرطان بشمال إفريقيا، وهما: قضية بيافرا وقضية جنوب السودان، كما يوجد تشابه بين السكان في هذه الدول الثلاث؛ غير أنه يفرق بينها النزاع الذي اشتركت فيه جهات دينية من مسيحية وإسلام.

إلا أن أرتريا ظلت كدولة مجاورة لأثيوبيا حتى دخلت في اتحاد فدرالي بموجب قرار صدر من الأمم المتحدة نفسها ونفذ تحت إشرافها.

ولما كان الأثيوبيون يؤيدون وجهة نظرهم بقضية جنوب السودان الانفصالية في شأن القضية الأرترية، فإننا سنلقي الضوء على قضية جنوب السودان حتى يتضح الفرق بين محاولة إقليم أو جزء من الدولة السعي للانفصال عن الدولة الأم، وبين دولة بأكملها دخلت في اتحاد فدرالي بموجب قرار صادر من أعلى جهة دولية في العالم ثم تجد نفسها بمرور الأيام جزءاً لا يتجزأ من الدولة التي دخلت معها في ذلك الاتحاد والتي سلبتها جميع سلطاتها وحلت أجهزتها الحكومية لتجعلها إقليماً من أقاليمها.

وبعد إلقاء الضوء على قضية جنوب السودان سيتضح لنا أن السودانيين الجنوبيين يؤيدون وجهة نظرهم أيضاً بقضية أخرى مشابهة وتقع في نفس المنطقة المدارية بإفريقيا، فنتعرض تبعاً لذلك لتلك القضية ـ وهي قضية بيافرا ـ ليتضح الفرق بين

القضيتين، فبينما تقوم قضية جنوب السودان على الجانب العنصري أيضاً إلى جانب العامل الديني وغيره، فإن نيجيريا لا يوجد فيها عرب في الشمال وأفارقة بالجنوب، بل تركز للمسلمين في الشمال وللمسيحيين في الجنوب، وهو الشيء الذي تتشابه فيه المشكلات الثلاث.

الباب الثاني

قضية جنوب السودان
بين الحكم الذاتي والفيدرالية والانفصالية

تمهيد

استخدم المؤرخون تعبير «السودان» للدلالة على الأراضي الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء. واستعمله الجغرافيون للدلالة على حزام السافنا غير الممطرة والمناطق شبه الصحراوية الممتدة عبر القارة من الشرق إلى الغرب والتي تشغل جمهورية السودان جزءاً منها بالأراضي التي خضعت من قبل للحكم الثنائي المصري البريطاني منذ عام ١٨٩٨ حتى ١٩٥٦ م. ويعد السودان كياناً إدارياً حديث العهد في نظر البعض ترجع أصوله لبداية القرن التاسع عشر ويعبّرون عنه بأنه دولة تضم شعبين مختلفين وطبيعتين مناخيتين مختلفتين إحداهما بالشمال والأخرى بالجنوب يربط بينهما وادٍ فسيح يشقه النيل وروافده من الجنوب إلى الشمال.

ورغم أن سكان السودان أغلبهم عرب أصيلون حتى إن بعض قبائله حافظت على نقاء دمها العربي كـ«قبيلة الرشايدة» في الشرق و «الكبابيش» في الغرب وغيرهما. وبينما ظلت قبائل عربية أخرى على سحنتها العربية ولم تمتزج امتزاجاً كاملاً بالعناصر الحامية كقبائل الشايقة والمناصير والرباطاب والميرفاب والجعليين

بالشمال وقبائل أرض البطانة مثل الشكرية والبطاحين وغيرهم وحتى قبائل الحلاوين والبديرية والوكواهلة بأواسط السودان نجد أن هنالك قبائل عربية أخرى غلبت عليهم السحنة الزنجية كقبائل غرب السودان مثل الرزيقات والتعايشة المتاخمين لقبائل الدينكا بالإقليم الجنوبي وغيرهم من قبائل البقارة. كما اختلط البجة في الشرق بالعرب وامتزجوا معهم، وكذلك امتزج العرب مع النوبيين بالشمال وظهرت السحنة الزنجية على قبائل الانقسنا وترتب على ذلك أن أصبح اليوم بالسودان جميع درجات الامتزاج بين السمر والزنوج. كما أدت عمليات الهجرة بين الشمال والجنوب والتاريخ المشترك على امتداد آلاف السنين إلى امتزاج السكان بحيث لم يعد ثمة عنصر عربي خالص أو عنصر زنجي خالص. «ومن هنا يتفق السودانيون على أنهم خليط من العنصرين»[١] وقد أثبت التاريخ ذلك التمازج حيث وجد أن شعباً زنجياً كان يسكن منطقة الخرطوم ويمتد شمالاً حتى مملكة كوش القديمة؛ بل ذكر هيرودوت عام ٤٦٠ ق.م الذي لم يصل جنوباً إلى أبعد من أسوان وصفاً عن منابع النيل. كما ذكر اليهودي دافيد روبيني بأن ملك سنار أسود اللون وذلك عند زيارته لها سنة ١٥٢٢ م. ويرى المؤرخ الإنجليزي توينبي أن السودان هو الساحة التي تجري فوق

(١) من كتاب جنوب السودان ـ دراسة لأسباب النزاع ـ الطبعة الثالثة ١٩٧١ تأليف محمد عمر بشير ص (٢٧).

أرضها اختبار حاسم للتعايش والتعاون بين العناصر العربية والعناصر الأخرى المتحدرة من أصول سوداء.

فالسودان بمساحته التي تبلغ مليون ميلاً مربعاً، يضم عدداً كثيراً من القبائل العربية في الشمال والتي دخلت من الشرق والغرب والشمال مع دخول الإسلام للسودان على يد عبد الله بن أبي السرح أو قبيل ذلك بيسير، وامتزجت مع القبائل التي كانت موجودة أصلاً بالسودان مثل البجة في الشرق والذين يضمون فروعهم المتمثلة في البشاريين والأمرار شمالاً إلى الهدندوة في الوسط والبني عامر والحلنقة وغيرهم جنوباً عند مدينة كسلا حيث نجد أن جزءاً من قبيلة البني عامر بالسودان وجزءها الآخر بأرتريا في سهولها الغربية والتي تكون امتداداً لسهول السودان الشرقية.

أما القبائل الحامية في الجنوب فإن لها ارتباطاً وثيقاً بقبائل جنوب أثيوبيا وغربها كالبازا والباريا الذين يمتدون حتى أرتريا. ويرجع أصل قبائل الفونج إلى بعض تلك القبائل.

وبالنظر إلى أصل الحضارات التي قامت بالسودان نجد أن هنالك حضارات الممالك الإسلامية بغرب السودان وغيرها. ولكننا إذا نظرنا إلى حضارات ما قبل ميلاد المسيح عليه السلام وجدنا أن هنالك دولة قوية حكمت السودان الشمالي ومصر والشام في فترة ازدهارها ثم جعلت من مدينة طيبة بصعيد مصر الجنوبي عاصمة لها لتسهل عليها إدارة تلك الأقطار الثلاثة،

وحكمت أرض النيل من بلاد كوش إلى الشام وطرد حكامها الآشوريين ولكنهم احتفظوا بالعاصمة الدينية في بلادهم عند سفح جبل البركل حيث أقام ترهاقا معبده الذي لا تزال أطلاله قائمة حتى اليوم.

وقد أرجع بعض علماء الآثار تلك الحضارة إلى أصول غير سودانية فمنهم من زعم أنها ليبية الأصل ومنهم من زعم أنها مصرية الأصل. ودعنا نقف على ما ادّعاه البعض من أصل تلك الحضارة عندما قرأ أحد علماء الآثار عبارة مكتوبة باللغة الهيروغلوفية تشير إلى ما يلي: «الملكة أخيقا ابنة الملك بعانخي سيدة التمح» وبما أن التمح قبيلة بجنوب ليبيا آنذاك، فقد أشار ذلك المؤرخ إلى أن أصل تلك الحضارة ليبية وليست سودانية. فجاء غيره من علماء الآثار ليصححوا تلك القراءة بقولهم: «الملكة اخيقا ابنة الملك بعانخي سيدة الخاسيت» وليس التمح. والخاسيت معناها سكان الصحراء فهم ليسوا بالضرورة ليبيي الأصل بل هم سكان صحراء شمال السودان وبذلك فالحضارة سودانية الأصل[1].

كما حاول البعض التدليل على أنها حضارة فرعونية مصرية الأصل مستدلين على ذلك بوجود الأهرامات عند معبد ترهاقا

(١) انظر كتاب أصول الحضارات. للأستاذ/ عبد العزيز عبد الغني أستاذ الآثار والتاريخ ببيت الرضا سابقاً ص (١٧).

بالبركل ووجودها في مقابر كل من حكموا نبتة بنوري والكرو فهي تشبه الأهرامات المصرية. ولكن نردّ عليهم بأن الأهرامات المصرية أضخم حجماً، ويتم دفن الميت بداخلها في حجرة يؤدي إليها طريق متعرج تتفرع عنه طرق أخرى متعرجة تؤدي إلى نهايات غير صحيحة لا توصل إلى حجرة الميت لكي توهم اللصوص فلا يصلون إلى ما يُدفن مع الميت من ذهب وجواهر وغيرها من أملاكه النادرة الصغيرة. بينما نجد أن تلك الحجرة بالأهرامات السودانية ليست داخل الهرم، ويؤدي إليها سلم أرضي إلى أسفل مباشرة وتدريجياً. كما أن الميت بالحجرة داخل الأهرامات السودانية يوضع على سرير من الحجر أما الميت داخل الأهرامات المصرية فيوضع داخل تابوت له غطاء وكله من الحجر الجرانيت.

ونجد أن الرسومات على جدران الغرفة داخل الهرم المصري تختلف عن الرسومات على جدران الغرفة داخل الهرم السوداني والتي لها ألوان متنوعة زاهية. كما تختلف بعض وسائل الصيد المرسومة على جدرانها. ونجد أن المخلفات التي تترك مع الميت داخل الهرم المصري هي القمح والذي لم يوجد بداخل الغرفة تحت الهرم السوداني بل وجد فيه سن الفيل وريش النعام التي لم توجد بالهرم المصري، هذه الأشياء المرتبطة بخط الاستواء وما بين المدارين وترتبط بشمال السودان. إذن فالحضارة سودانية الأصل وليست مصرية الأصل.

ومما يوضح ارتباط تلك الحضارة بالحضارتين السابقتين انتقال الأسرة الثانية والعشرين من ليبيا إلى مصر والتي حكمت مصر. كما أن بعانخي أحد ملوك النوبة بشمال السودان في عهد مملكة «نبتة» حكم مصر والشام أيضاً ولكنه تميز بالشفقة والرحمة حيث أوقف جيوشه المنتصرة ووضع سلاحه جانباً ليسقي خيولاً عطشى لأهل مدينة طيبة وقد أمر جيوشه قبل التحرك من عند سفح جبل البركل بشمال السودان قاصدين مصر بعبارته المشهورة «لا تقطعوا شجرة ولا تقتلوا عجوزاً ولا طفلاً» موضحاً شهامة وشفقة الإنسان السوداني منذ قبل الميلاد. والسوداني المسلم مسالم بطبعه لا يحب الحروب إلا إذا أُجبر عليها فكيف يطيق وجود حروب أهلية بين شماله وجنوبه اليوم من أجل مطالب بعضها انفصالي، مؤسس على ادّعاء فوارق بين الشعبين الشمالي والجنوبي أو على ادّعاء انتماء جنوب السودان إلى ما يسمى بدولة أزانيا التي شملته وشملت أوغندا والكنغو وغيرها في القرن الخامس عشر الميلادي؟! وسنرى إن كانت لقبائل الجنوب مجتمعة كل العناصر التي تجعل منها قومية قائمة بذاتها ومختلفة عن بقية شعب السودان أم لا. كما أننا سنوضح صلة كثير من القبائل المكونة لدول مجاورة للسودان أيضاً وهل تصلح تلك الصلة لربط تلك القبائل بالسودان أو غيره كجزء منه أم أن الدولة السودانية وبحدودها المعروفة منذ عام ١٨٣٩ لا يجوز لأي مجموعة من

القبائل الخروج عليها أو الانفصال عنها؟

فنجد أن لأرتريا روابط وثيقة بالسودان تكاد تجعلها جزءاً لا يتجزأ منه منذ أقدم العصور. فإنّ بعض المؤرخين يعتقدون بأن العنصر المعروف باسم «كوش» ـ نسبة لكوش بن حام بن نوح والذي سميت مملكة «كوش» السودانية القديمة باسمه ـ أنهم أول من سكن سواحل البحر الأحمر الأرترية. ويرجّح أنهم انتقلوا إليها من جنوب الجزيرة العربية قبل أكثر من عشرة آلاف عام[1] في طريقهم إلى وادي النيل.

كما انتقلت بعض القبائل النيلية إلى واديي بركة والقاش المنحدرين من مرتفعات أرتريا وأقاموا حضارة زراعية في غرب أرتريا حتى أجلاهم البجة الحاميين منذ حوالي ألفي سنة من السهول ليتوغلوا في هضبة بارنتو بأرتريا بحثاً عن مأمن وتنسب إليهم قبيلتا الباريا والبازا.

«وقد ظلت المجموعات الكوشية في سواحل أرتريا ومرتفعاتها تعتمد على الرعي والصيد حتى امتزجت بالنازحين الجدد من جنوب الجزيرة العربية الذين نقلوا منذ القرن الخامس قبل الميلاد حضارتهم الزراعية وأقاموا ممالك مستقرة في أنكلي قوزاي وسراي اندمجت فيما بعد لتشكل مملكة اكسوم المعروفة»[2].

(١) تاريخ أرتريا ـ عثمان صالح سبي (ملف السبعينات) ص (١٣).
(٢) تاريخ أرتريا ـ عثمان صالح سبي (ملف السبعينات) ص (١٣ و ١٤).

وفي القرون الوسطى نزح البجة إلى أرتريا شرقاً وأقاموا في سهولها الغربية وأهمهم البني عامر الذين ينقسمون إلى جزئين، جزء منهم يقيم في أرتريا، والجزء الآخر في السودان، وهم قبائل عربية امتزجت مع البجة تسكن السهول الشرقية للسودان والغربية لأرتريا وتعتمد على الرعي وقليل من الزراعة وقبائل البجة الرعوية أصلاً قدمت لأرتريا من شرق السودان بعد الفتح الإسلامي لمصر في القرن الثامن الميلادي. كما كان لميناء «عدوليس» الأرتري على البحر الأحمر أهمية تجارية بالنسبة لمملكة مروى بالسودان والتي كان يربطها أيضاً بسواحل إفريقيا الشرقية واليمن والهند وفارس. وانتهى ميناء «عدوليس» في ما بين ٦٣٠ إلى ٦٤٠ م.

والبجة هم فرع الشعوب الحامية الشرقية استوطنوا منذ أكثر من أربعة آلاف سنة قبل الميلاد في المنطقة الممتدة جنوب أسوان وكل شرق السودان حتى الهضبة الأرترية والسهل الساحلي للبحر الأحمر حتى ميناء مصوع وإلى أعماق السودان حتى مدينة عطبرة. وقد ذكرهم هوميروس في إلياذته، كما تعرض لهم المؤرخ اليوناني هيرودتس. ولم تخل لوحات المصريين القدماء وكتب الرومان وسجلات (عيزانا) ملك أكسوم من ذكر اسم البجة لما تميزت به علاقتهم مع جيرانهم من حروب واتفاقات[١] وكانوا يغيرون على وادي النيل فيعودون بالأسلاب والمغانم، حتى جرّد

---

(١) نفس المرجع ص (٧٤).

عليهم سنفرو حملة أخضعتهم عام ٢٧٢٠ ق.م وعاد بسبعة آلاف أسير من رجالهم ونسائهم ومائتي ألف رأس من الضأن والبقر.

كما أن ملكهم مسمسوح قد استعان بخمسين ألف مقاتل بينهم عدد كبير من الرومان ضد العرب إلا أن عمرو بن العاص استطاع أن يتغلب عليهم جميعاً بسبب الإمدادات التي كان يرسلها له الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ودخلت مملكة النوبة المسيحية السودانية في هذا التحالف. ونزح البجة في القرن الثامن الميلادي لوادي بركة وسفوح الهضبة الأرترية ولم تضعف سيطرتها على تلك المرتفعات إلا بعد نزوح قبائل أجو (Ago) من (لاستا) في الهضبة الأثيوبية وبعد انتقال الملك من أسرة (زاقوي) الأخوية في الحبشة إلى الأسرة السليمانية في عام ١٢٧٠ م حيث تمكنت قبائل البلين من فرض هيمنتها على الأجزاء التي كانت تخضع لقبائل البجة في المرتفعات الأرترية[١].

والجدير بالذكر أن جماعة زاقوي كانوا يهادنون العرب بصفة عامة والمسلمين منهم خاصة أما البيت السليماني والذي انتزع منهم الملك في حوالي منتصف القرن الثالث عشر فقد عرف بعدائه للعرب وللممالك الإسلامية في الحبشة باعتبارهم كانوا سنداً للبيت الزاقوي فقام ملك البيت السليماني «يكونو» بغارات عسكرية على قبائل حوض الدجن بغرب أرتريا وهي عربية بيجاوية

---

(١) انظر تاريخ أرتريا ـ عثمان صالح سبي (ملف السبعينات) ص (٧٧).

مختلطة بزعامة «البلو» ونزحت إلى غرب إفريقيا فاستقر جزء منهم في مالي شرق بلدة «بانه ياجارا» وتحرفت هذه التسمية في نيجريا لتقرأ (جيكون)[1] ونقل هؤلاء القوم الكثير من عاداتهم وتقاليدهم من مناطق شرق إفريقيا إلى غربها.

ويُرجّح بعض المؤرخين نزوح الهجرات غرباً من حوض الدجن وشرق السودان إبان اضطرابات مملكة مروى في القرن الثالث عشر والرابع عشر حيث انتهت بخراب المملكة بعد غزو عيزانا ملك اكسوم لها.

ومنطقة الدجن تشمل معظم أرتريا الحالية واستمرت عبر التاريخ عرضة لهجرات حبشية وسودانية، وعند محاولتها احتلال كسلا ألحقها الخديوي بمديرية التاكا في السودان.

وبينما يرجع البعض أصل الفونج إلى قبيلة الشلك، يرى البعض الآخر بأنهم جاؤوا من غرب السودان، ويرجح الشاطر بصيلي عبد الجليل المؤرخ المصري بأنهم جاؤوا من أرتريا حيث أسّسوا فيها مملكتهم قبل أو حوالي القرن الرابع عشر الميلادي ثم عقدوا اتفاقاً مع زعيمهم العبدلاب الذي كان يسيطر على الطريق التجاري بين وادي النيل والأقاليم المتاخمة، وكانت عاصمتهم «قرى» بين الخرطوم وشندي حيث بسطوا نفوذهم على المنطقة الواقعة بين النيل الأزرق جنوب سوبا وأرض البطانة حتى مناطق الانقسنا.

---

(١) انظر تاريخ أرتريا ـ عثمان صالح سبي (ملف السبعينات) ص (٩٣).

وفي زمن المهدية فشلت محاولات يوحنا إمبراطور أثيوبيا في الاستيلاء على ميناءي مصوع وكرن بعد أن تخلت بريطانيا عن وعدها له بهذه المناطق مقابل اشتراكه إلى جانبها في حربها الاستعمارية ضد الثورة المهدية في السودان وقتل يوحنا بأيدي المهديين في معركة المتمة على الحدود السودانية الأثيوبية في عام ١٨٨٩ م. وقد خضعت المناطق السهلية من أرتريا للسودان وكانت تدفع العشور إلى السودان في عهد أحمد عوض الكريم أبو سن أول مدير سوداني على الخرطوم.

الفصل الأول

جذور الحركة السياسية والإدارية السودانية

المطلب الأول

الإدارة منذ سلطنة الفونج إلى ما بعد المهدية الفيدرالية

إن النظام الفيدرالي هو نظام سياسي إداري يشمل هيكلية الدولة ويمنح السلطة للأقاليم أو الولايات المكونة لها بشكل يجعلها تدير شئونها بنفسها.

ولما كانت هنالك إدارة قائمة بالسودان وعلى أيدي السودانيين في دولة قوية كسلطنة الفونج الإسلامية والدولة المهدية الإسلامية وتجربتها الفيدرالية في الإدارة في عهد المهدي وخلفائه حيث كانت الدولة مقسمة إلى عمالات يقوم على كل عمالة منها عامل مثل النظام الإسلامي وما تلا ذلك من إدارة إنجليزية بعد دخول الاستعمار الإنجليزي تمّ إشراك المواطنين في السلطة ولكن من خلال الهياكل الإدارية الأهلية والقبلية القديمة والتقليدية الشيء

الذي عزل الصفوة من المتعلمين عن إدارة شؤون وطنهم وحصر تلك الإدارة بأيدي زعماء القبائل والعشائر والتوطيد للإدارة الأهلية تحت شعار تدريب المواطنين على إدارة شئونهم ذلك الشعار الذي كانت تدعو له الإدارة البريطانية في مستعمرة لها مثل السودان بينما نجدها تعمل على تمزيق القطر الواحد وجعل البلد الواحد بلدين: جنوبي وشمالي، وتزرع بذور الفرقة والبغضاء بين أبناء البلد الواحد مستغلّة سلاح الدين تارة وسلاح إثارة النعرة القبلية والعنصرية تارة أخرى. فدعنا نقف على نظم الإدارة التي سادت السودان باختصار بادئين بدولة كانت عاصمتها في وسط السودان وهي مدينة سنار التي بحكم موقعها الجغرافي تستطيع أن تملك زمام الأمر في البلاد كلها شمالاً وجنوباً من ذلك الموقع الوسط ـ لننتهي بالإدارة البريطانية وما خلقته من مشاكل بين أبناء الوطن الواحد جنوبه وشماله.

فبين عامي ١٥٢٣ م ـ ١٥٢٥ م قامت دولة اطلق عليها اسم سلطنة الفونج أو السلطنة الزرقاء وكان أول ملوكها عمارة دنقس الذي تقع عاصمته سنار في ملتقى الطرق التجارية ودامت مملكته ثلاثة قرون[1]، قامت على أسس دينية وعادات اجتماعية موروثة وبعض التقاليد القبلية. وكان الزعيم يسمى شيخاً وزعيم القبائل

(١) من كتاب تاريخ السودان من أقدم العصور للآن العام ١٩٥٧ م الناشر مكتبة مصر، تأليف د. حسن سليمان محمود، ص (٤٨).

«شيخ المشائخ» وزعيم أقوى القبائل «مانجلك» ويضاف إليه لقب التكريم والرفعة «الأرباب» وكان يمارس مسؤولياته في مجلس «الأجاويد»[1] وذلك خارج سلطاته التقليدية كتوزيع الأراضي الزراعية على رؤساء البيوتات والمحافظة على حقوق القبيلة، وإذا كانت القبيلة بدوية فشيخها يأمر بالرحيل والنزول في مواطن الرعي الموسمية ولكل قبيلة مرعى خاص بها وقد تتداخل المراعي أو تغير بعض القبائل على مراعي القبائل الأخرى.

وقد ضعفت تلك السلطنة نتيجة لقيام نظام ولاية العرش وضعف سياسة الحكم وعجزها عن خلق عناصر جديدة ومقومات تهدف إلى قيام وحدة قومية وحياة اقتصادية بعيدة عن الاعتماد على التجارة التي تمر بذلك الموقع الوسط كما لم تقم أية صناعة فيها، ولم تستطع إقامة حكومة مركزية أو وحدة هدف. وعدم إشراك المواطنين في السلطة وإبعاد أهل الشورى والخبرة. وخلقها للتذمر والقلق بين المواطنين نتيجة سوء توزيع الأراضي التي كانت حكراً على الزعامات المحلية دون غيرهم. وإسرافهم في حياة الترف والملذات[2].

ثم بعد دخول الأتراك للسودان عام ١٨٢١ م، عملوا على

(١) انظر نفس المرجع السابق ص (٥٠).

(٢) محمود، حسن سليمان ـ تاريخ السودان من أقدم العصور إلى الآن (الفجالة، مكتبة مصر ١٩٥٧ م) ص (٦١، ٦٢).

القضاء على العصبية القبلية ذلك لأن السلطة كانت مركزية. كما أنهم اتبعوا سياسة عمرانية جيدة ورفعوا من جودة وكمية الإنتاج الزراعي والحيواني. ولكن سرعان ما ظهرت الرشوة والاختلاس وانتشرت هذه الممارسات بين السكان. وفي عهد عباس الأول تم جلب الخبراء للدولة، ودخل المبشرون المسيحيون السودان. وتم إنشاء عدد من المدارس وتوقف العمل بمنجم الذهب بجبيت لتفادي خسارته. كما اهتم سعيد باشا بالجندية السودانية وترقيتها. وألغى الجمارك بين مصر والسودان. وخلع الحكمدار المرتشي وعيّن عبد الحليم باشا أخاه حاكماً للأقاليم السودانية. وجعل جباية الضرائب بواسطة الشيوخ الذين ينتخبهم الأهالي ثم كوّن جيشاً قوياً لقمع الثورات بالسودان ومنعه من التسلط على الأهالي. كما قام بعد ذلك إسماعيل باشا بتعيين موسى حمدي باشا حكمداراً للأقاليم السودانية وعين أول مدير سوداني على الخرطوم وهو الشيخ أحمد عوض الكريم أبو سن أحد مشايخ قبيلة الشكرية. وليمنع تجارة الرقيق جعل ميناء مصوع الأرتري تابعاً للسودان. ووضع في عهد جعفر باشا نظاماً فيدرالياً حيث فصل محافظتي سواكن ومصوع ومديرية التاكا وجعل إدارتهما ذاتية وذلك لبعدهما عن الخرطوم ومكن ذلك من تعمير ذلك الإقليم بما فيه ميناء سواكن. كما نهض بزراعة القطن في طوكر وكسلا وأنشأ له المحالج ليتم حلجه هنالك. وقد زرعت أكبر

مساحة وحفرت الترع في عهد حسين بك مدير السودان البحري. وقام إسماعيل باشا بربط السودان بمصر بخطوط تلغرافية حتى أسوان. وفي ١٢٨٦ هـ تم وصل الخرطوم بالقاهرة وربط دارفور بكسلا وسولكن ومصوع وفازوغلي جنوباً وشمالاً حتى القاهرة. وبدأ في إنشاء السكك الحديدية عام ١٢٩١ هـ. وخصصت لها إيرادات مديريتي دنقلا وكردفان.

ثم جاءت المهدية لتبني المساجد وتصكّ النقود وتحاول توحيد السودان على طريقة دينية واحدة. بينما كان الأتراك يحاولون توحيده في شكل مجتمع مدني كبير له إدارة موحدة وحكومة موحدة. وقد أمر المهدي بجمع الزكاة من المسلمين وتوريدها لبيت المال وكون مجلساً من الأمناء للنظر في الشئون الإدارية تحت رياسة الخليفة عبد الله، فكانوا بمثابة مجلس للوزراء يرأسه الخليفة عبد الله. «فالرسائل والقرارات ـ بعد موافقة أعضاء المجلس عليها ـ تختم بخاتم المهدي وترسل إلى جهاتها المختصة»[1].

وبعد وفاة المهدي عين الخليفة عبد الله أخاه يعقوب رئيساً للوزارة ووزيراً لكل الوزارات مثله تماماً أيام وجود المهدي. علماً بأن المهدي كان قد فصل بين السلطات بخطابه الذي أرسله

---

(١) محمود، حسن سليمان ـ تاريخ السودان من أقدم العصور إلى الآن (الفجالة، مكتبة مصر ١٩٥٧ م) ص (٩٧).

للخليفة عبد الله كما وضح فيه الإجراءات الجنائية والمحاكمة والتنفيذ بقوله للخليفة: «أنت لك السيف وليعقوب الجيش وللقاضي الكتب»[1]. وقد وضع المهدي أيضاً نظاماً فيدرالياً وكذلك خلفاؤه من بعده حيث نجد أن البلاد كانت مقسمة في عهودهم إلى عمالات لكل منها عامل مثل النظام الإسلامي والعامل هذا يهيمن على الجيش والإدارة وهو المرجع في الشئون المحلية وهو الصلة بين الأهالي والخليفة. والعمالات الكبرى كانت دنقلا ـ بربر ـ كسلا ـ وغرب السودان. أما السودان الأوسط فكان يقع تحت إدارة العاصمة أم درمان الفيدرالية وتحت رقابة يعقوب. وللمحافظة على كل إقليم أو عمالة نجد في حدود كل منها أمراء عملهم هو حماية ما يسمى بالثغور «البواغيز»[2] ولكل عامل عدد من المندوبين يساعدونه في أعماله الإدارية وتدار كل عمالة إدارة ذاتية في حدود إمكانياتها ومواردها وحسب تقاليدها مما يخفف العبء على العاصمة وهذا هو النظام الفيدرالي الذي لا يزال السودانيون يدعون له حتى اليوم والذي دعا له حزب «سانو» كحل لمشكلة جنوب السودان. وقد تحقق لجنوب السودان الآن إدارة شئونه ذاتياً عن طريق الحكم الذاتي الإقليمي، والذي ارتؤي بعد ذلك تعميم تجربته على كل السودان مع تفادي

(١) نفس المرجع السابق ص (٩٨).

(٢) نفس المرجع السابق ص (٩٩).

الأخطاء التي ظهرت في تجربة جنوب السودان.

ولكي نقف على أثر الاستعمار الإنجليزي في خلق مشكلة جنوب السودان فإننا يجب أن نتعرض للإدارة البريطانية منذ تعيين كتشنر أول حاكم إنجليزي على السودان وإلى أن نقف على أهداف الإنجليز في السودان وما وضعته إدارتهم من تفرقة عن طريق النظم الإدارية وإثارة النعرات العشائرية وما خلقته من طائفية دينية وما وضعته من قانون المناطق المقفلة لفصل الشمال عن الجنوب.

وقد تمتع كتشنر بسلطات إدارية مطلقة فقسم البلاد إلى مديريات ومأموريات ثم مراكز وسلمها لضباط الجيش المصري ـ إنجليز ومصريين ـ وترك المواطنين أحراراً فيما يعبدون وشجع تشييد المساجد بالمدن ولكنه منع الزوايا والتكايا والمساجد الخاصة إلا بتصريح خاص من السلطة المركزية وهذا في نظري عمل جيد من شأنه منع التمذهب والطائفية. كما أصدر قوانين تضمن حق ملكية الأراضي بالمدن الكبيرة الخرطوم، بربر ودنقلا، ولوائح تنظيم الضرائب ثم القوانين الجنائية والمدنية. وأخيراً تم نقل كتشنر نفسه ليحارب البوير في جنوب إفريقيا. فخلفه ونجت باشا وسار على نهجه غير أنه أحضر شباناً إنجليز من خريجي الجامعات ومنحهم سلطة إدارية شبه إقطاعية بالسودان. واستخدم الخبراء في إدارة الشئون المالية والقضائية والإدارية وسماهم سكرتيرين وهم يشرفون على المديريات بخصوص تلك الشئون

كل في دائرة اختصاصه. «وظل ذلك النظام حتى عام ١٩١٠ ثم أنشىء مجلس الحاكم العام ليشاركه في تحمل عبء الإدارة وليدخل نوعاً من التنظيم في مناقشة السياسة العامة مع معاونيه في النواحي المختلفة ويكون رأي المجلس نهائياً في سن القوانين والموافقة على عمل الميزانية واستشارياً فيما يتعلق بالسياسة العامة»[1].

وقد تمثّلت سياسة الإنجليز في السودان بما يلي[2]:

أولاً: طبقت الإدارة البريطانية في السودان سياسة «فرّق تسد» والتي بموجبها بذرت التفرقة والشقاق بين أبناء القطر الواحد شماله وجنوبه وبين كل قبيلة وأخرى حتى شمل ذلك النواحي الاجتماعية والتعليمية والإدارية وامتد إلى النواحي النفسية والعنصرية والعصبية بين أبناء الشعب الواحد.

ثانياً: بعد دخول القوات الإنجليزية والمصرية بقيادة كتشنر عام ١٨٩٨ م وقضائها على الحركة المهدية قامت ثورة السودان المسلحة بقيادة جماعة اللواء الأبيض علي عبد اللطيف وعبد الفضيل الماظ عام ١٩٢٤ م والتي أصاب السودانيين بسببها القتل والسجن والتشريد والتعذيب والنفي إلى مستنقعات بحر الغزال بجنوب السودان ليموت الضباط بالأمراض والأوبئة

---

(١) المرجع السابق ص (٩٩).

(٢) نفس المرجع السابق ص (١٠٠).

القاتلة. ثم بث الإنجليز الدعاية بين العامة ورجال القبائل بأن المصريين يريدون استعباد السودانيين واستغلالهم والاستئثار بمياه النيل والوقوف في وجه التقدم الزراعي في السودان لغرس شعور الكراهية للمصريين عند جميع أفراد الشعب. وانتهزوا تلك الفرصة ليجتثوا الثقافة العربية الإسلامية التي كان يدرسها الأساتذة المصريون بكلية غردون وغيرها من المعاهد واستبدلوها بالثقافة الإنجليزية منذ عام ١٩٢٥ م. وقد وصل بهم الحال والجرأة والاستهتار بتدريس اللغة العربية إلى أن كلفوا إنجليزياً هو المستر «سكوت» بوضع كتاب للمطالعة العربية كان يدرس لطلاب المدرسة الابتدائية كما وضع عراقيل أمام إنشاء مدرسة فاروق الثانوية بالخرطوم والتي تحولت اليوم إلى مباني جامعة القاهرة فرع الخرطوم.

كما أنهم ودون مراعاة للاختلاف في العادات والتقاليد نقلوا ما طبقوه من النظم الإدارية والتشريعية من نيجيريا إلى السودان عندما كلفوا المستر «ديفيز» الذي وصل فيما بعد إلى منصب سكرتير الاقتصاد بالذهاب إلى نيجيريا في عام ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ م ودراسة نظام الإدارة الأهلية هناك تمهيداً لإدخالها إلى السودان. وقد قدم تقريراً للحكومة في السودان نفذته بعد ذلك.

ثالثاً: التفرقة عن طريق النظم الإدارية: حين فصلت الإدارة البريطانية تطبيق الإدارة الأهلية عام ١٩٢٦ م عن اللامركزية في

الإدارة والتي قرر تطبيقها مجلس الحاكم العام المنعقد في لندن إبان قيام الحركة الوطنية في السودان ١٩٢٤ م وذلك بتأسيس مجالس للمدن وللمديريات تمهيداً لإدخال نظام اللامركزية الإدارية ولكن تمت معارضة هذا الإصلاح الإداري بزعامة مدير المعارف آنذاك ١٩٢٥ م المستر كروفرت وقد جاء في منشوء الإلغاء السري ما يلي: «وظاهر أن أكثر رجال المديريات لا يؤيدون فكرة إنشاء مجالس رسمية بينما نجد موافقة عامة على الأخذ بمبدأ المشاورات مع كبار الوطنيين في اجتماعات مجردة عن الرسميات كما نجد أيضاً موافقة على زيادة نفوذ هؤلاء الرجال وسلطتهم القضائية والإدارية لذلك قرر مجلس الحاكم العام في جلسته في يوم ٩/ ٥/ ١٩٢٦ م عدم تنفيذ مشروع المجالس البلدية والإمضاء ماكمايكل السكرتير الإداري».

كما تهكم السير هارولد ماكمايكل أيضاً بقوله: «لقد لعبت في بعض الأذهان فكرة إنشاء مجالس استشارية من المشايخ منفصلة تمام الانفصال عن المحاكم القروية فقد كان السير جوفري آرثر الذي خلف السير لي ستاك في ١٩٢٥ م يفكر جدياً في اتخاذ خطوة في هذا السبيل مع إدخال مشروعات أخرى على نسق ما يجري في يوغندة قبل أن تضطره دواعي المرض للاستقالة».

وفي عام ١٩٣٧ م اضطرت الإدارة البريطانية للرجوع إلى سياسة ١٩٢٤ م فأصدرت قانون الحكومة المحلية كأساس للحكم

الذاتي حيث جاء في اجتماع المديرين لعام ١٩٣٩ م أن الشعور المصري والدعاية المصرية أخذت تنشط في السودان فأجاب السكرتير الإداري بما نصه «إن دار الثقافة في الخرطوم وقانون الحكومة المحلية كفيلان بأن يوقفا هذه الدعاية عند حدها ويجعلاها عديمة الأثر». وبموجب هذا القانون أقامت الإدارة المجالس في المدن والمديريات كما أن الحركة الوطنية تطورت بفضل مؤتمر الخريجين الذي بدأ نشاطه بـ«الأعمال الاجتماعية والمصلحة العامة» والذي طالب فيما بعد بمجلس تمثيلي يقر الميزانية والقوانين مما اضطر الإدارة البريطانية لإصدار قانون ١٩٤٣ م الخاص بتأسيس المجلس الاستشاري لشمال السودان ولكنه قوبل بالرفض والمعارضة على أساس أنه يرمي إلى تفتيت وحدة البلاد بكونه يختص بالشمال دون الجنوب. وأمام اشتداد حملة الرأي العام المعارضة، اضطر السكرتير الإداري للاعتراف بأن الحكومة ترمي إلى إقامة «حكم ذاتي محلي في الجنوب منفصل عن الشمال».

رابعاً: إثارة النعرة القبلية: إن وجود كل من النوبة وأبناء الجنوب والبجة والانقسنا والبقارة والقبائل العربية الكثيرة كل في مكانه وعدم الاتصال الوثيق بينهم أدى إلى شيوع النعرة القبلية والتفاخر بالأنساب. ورغم أن الحركة المهدية أزالت كثيراً من هذا الخلاف إلا أن الحكم الثنائي عمل مرة أخرى على إثارته وقد قال

«السير جون مافي» حاكم السودان عام ١٩٢٦ م: إنّ من الأهمية «ضرورة جعل سياستنا بإزاء الإدارة الأهلية واضحة المعالم وقائمة على أسس صريحة ومفهومة». ووضح أن هذه السياسة هي التي أوصت بها لجنة اللورد ملنر في عام ١٩١٩ م - ١٩٢٠ م. ثم تطرق إلى عامل الزمن فقال: «أما فيما يختص بعامل الزمن فيجوز القول بأن السودان الآن يجتاز «عصره الذهبي» على أن هذه الفرصة لن تبقى طويلاً لذلك ينبغي علينا أن نتخذ الخطوات العملية قبل فواتها وأن نضع الأسس التي يقام عليها بناء ثابت مستديم من أجود المواد التي بين أيدينا إذ لا يزال لدينا بالبلاد نظم وأوضاع قبلية وقوانين محلية وتقاليد قديمة وإن اختلفت في أثرها بين إقليم وآخر. لكن جميع أولئك سائر إلى الزوال والفناء أمام موجة الأفكار العصرية وقيام الجيل الجديد إن لم نحطها بسياج منيع من التحصينات»[1].

ولقد كان من الأغراض الأساسية في إنشاء مؤتمر الخريجين العام محاربة هذه النعرة القبلية التي كانت تهدد وحدة البلاد بالانقسام.

خامساً: الطائفية الدينية: معظم سكان السودان مسلمون متمسكون بتعاليم دينهم لذا ركزت الإرساليات المسيحية على

(١) من كتاب السودان الإنجليزي المصري للسير هارولد ماكمايكل ص (٢٥١) عن المرجع السابق مآسي الإنجليز في السودان ص (٢٠).

جنوب السودان وقد ذكر المستر رودفير مدير المعارف عام ١٩٤٥ م في الاجتماع السنوي للمديرين ما نصه «إن من العبث الفصل بين التعليم والدين ولما كانت المسيحية أصلح لأهالي الجنوب من الإسلام فإنه ينبغي والحالة هذه أن تكون اللغة الإنجليزية هي لغة التعليم في الجنوب كما أنه يتحتم إرسال النجباء من الطلبة في الجنوب إلى مدارس وكليات يوغندة حيث ترسخ عقيدتهم المسيحية»[1].

سادساً: فصل الشمال عن الجنوب «المناطق المقفلة»: وهي سياسة فصل المناطق عن بعضها البعض وجعل كل منها تتقوقع ضمن حدودها منعاً للتمازج ونقل الثقافة العربية والإسلامية بالذات حيث منعت الشماليين المقيمين بالجنوب مثلاً من إنشاء المدارس وحق العبادة العلنية عملاً بسياسة الـ «Anti Arabican» «ومن النوادر المضحكة المبكية أن أحد الموظفين الشماليين والذي تم نقله للجنوب ثم حاول الرجوع منقولاً للشمال مرة أخرى وفشلت كل الطرق التي تذرع بها فهداه تفكيره إلى حيلة بسيطة حيث ذهب إلى السوق وأخذ يؤذن للصلاة فما كاد الحاكم الإنجليزي يسمع بذلك حتى نقله على الفور من الجنوب إلى الشمال»[2].

(١) من المرجع السابق مآسي الإنجليز في السودان ص (٢٣).
(٢) انظر كتاب مآسي الإنجليز في السودان (القاهرة في ١٤/ أكتوبر/ ١٩٤٦ م وفد السودان للقاهرة) ص (٢٨) هامش ص (٢٥).

كما أن الإدارة البريطانية منعت الشمالي الذي تزوج جنوبية من أخذ أطفاله معه إلى الشمال خوفاً من التزاوج بين العرب في الشمال والزنوج في الجنوب. كما ألغى الإنجليز المحاكم الشرعية بالجنوب بعد ١٩٢٤ م ويقوم مقامها المفتش الإنجليزي في الأحوال الشخصية. كما نجد الإنجليز أثاروا أحقاد الجنوبيين ضد الشماليين وذلك بالترديد على أسماعهم بأن الشماليين كانوا يستعبدونهم ويبيعونهم رقيقاً في الأسواق، وكانوا يوهمونهم بأن الإنجليز وحدهم هم الذين وقفوا أمام الشماليين ومنعوهم من تجارة الرقيق كما أدخلوا ذلك في المناهج الدراسية لمادة تاريخ السودان هم ومن نقل عنهم. والمناطق المقفلة كانت مساحتها ٥٠٠/٩٦٧ ميلاً مربعاً. وجردت بذلك الإدارة البريطانية السودانيين من حرية الانتقال إلاّ ضمن ما يوازي ثلث بلادهم وحرمت عليهم ثلثيها فحرمت دخول المديريات الآتية كاملة إلا بترخيص خاص وهي:

دارفور ـ ردفان ـ أعالي النيل ـ الاستوائية بينما سمحت بالتنقل في جزء كبير من الشمالية والنيل الأزرق ومنعت التنقل في جزء قليل منها موضح بالجدول أدناه[1]:

(١) انظر نفس المرجع السابق ص (٢٨).

المديرية	المساحة المقفلة بالميل المربع	مساحة المديرية
الشمالية	١٦٦/٢٠٠	٣٦٢/٢٠٠
النيل الأزرق	٠١٥/٠٠٠	٠٥٤/٧٧٥

كما نجد أن السياسة الاستعمارية الإنجليزية عملت على زيادة التخلف في الجنوب وإبقائه على تخلفه بما يلي:

١ ـ منع الأهالي من ارتداء الثياب ومحاكمة من يقوم بلبسها فالكل يسيرون عراة ولا يصرف للشخص إلا ربع متر من القماش لا يكفي إلا لعمل طاقية للرأس ولا يكفي حتى لستر العورة. والكمية المخصصة عام ١٩٤٦ م لمركز واوكلة هي عشرون بالة من القماش فقط.

٢ ـ إن الضريبة على جمع العسل والشطة وثمن الأبقار وغيرها من الثروات تساوي خمسة أضعاف ثمنها ولا تترك مجالاً لربح التاجر السوداني في الجنوب.

٣ ـ حددت الحكومة الإنجليزية في الأربعينات أجر العامل بالجنوب بخمسة عشر مليماً في اليوم أي قرش ونصف فقط لا تكفي إلا لشراء حفنة من الذرة ليأكلها هو وأسرته دون إدام[1].

(١) انظر المرجع السابق ص (١٧٦ ـ ١٧٨).

٤ ـ يرسل الإنجليز أبناء الجنوب إلى كلية ماكريري بيوغندة وعند عودتهم للعمل ببلادهم يكون مرتبهم مائة وعشرين قرشاً في الشهر ومن يحتج يتم طرده من العمل.

٥ ـ مرتب الجنوبي يساوي فقط أحد البدلات ـ كبدل السايس ـ الذي يمنح علاوة على مرتب الشمالي لذلك لا يمكن نقل الموظف الجنوبي للشمال رغم أن الدولة واحدة.

٦ ـ وصلت سياسة تفتيت وحدة البلاد وفصلها التام الكامل عن بعضها البعض وعن العالم بالمستر «موزز» حاكم منطقة كتم بدارفور أن استطاع فصلها لمدة ربع قرن عن العالم فلم يقم فيها هاتف ولا بريد ولا مدرسة وكان يدافع عن سياسته بقوله: «إن المدنية شر والخير لنا نحن سكان كتم أن نبتعد عن مظاهر المدنية الأوربية»[1].

ويمكن أن نسمي اللامركزية الإدارية التي يفخر الإنجليز بأنهم وضعوها في السودان في عهدهم تحقيقاً للحكم الصالح وبعيداً عن تجربة المركزية البيروقراطية التي عانت منها مصر وفرنسا، يمكنني أن أسميها تقنيناً للنظام القبلي في السودان؛ ذلك لأنها بنيت أساساً على التمكين للنظام القبلي المتمثل في الإدارة الأهلية والتي لم

(١) من كتاب مآسي الإنجليز في السودان (القاهرة في ١٤/ أكتوبر/ ١٩٤٦ م وفد السودان للقاهرة) نهاية ص (١٧٨).

تكن تتبع الوضع الجغرافي والاقتصادي للمناطق. حيث أنشأوا ستة مجالس مدن بالأبيض ومدني وكوستي وبربر وشندي وعطلوا مجلس عطبرة مجاملة لموظفي السكة الحديد الإنجليز هنالك. كما أقاموا المجالس البلدية بالعاصمة المثلثة وبورتسودان وأنشأوا ستة وعشرين إدارة ريفية قبلية والتي لم تنشىء ديموقراطية إقليمية واستقلالاً محلياً وإشراكاً فعلياً للمواطن في السلطة؛ بل كانت تلك المجالس أبواقاً لمدراء المديريات؛ ولم تقم بخدمات لدافع الضريبة بل عمدت إلى إنشاء الخمارات وإلى محاربة عادة الخفاض الفرعوني مثلاً والتي أضاع الإنجليز وقتهم في محاربتها وأوعزوا لسفيرهم في العالم الإسلامي الأمير أغا خان بأن يدعو ضدها[1].

كل ذلك يدل على عدم اهتمامهم بغير ما لا يعتبر شيئاً أساسياً لحياة الناس وتعليمهم وتدريبهم ورفع كفاءتهم لإدارة بلادهم رغم أن تقبل الإنسان السوداني لذلك كان ممكناً وبدرجة عالية جداً، حيث قرر مؤتمر المديرين ١٩٣٩ م ما يلي: «إن المستوى الاجتماعي في السودان أعلى منه بكثير من بعض أمم الشرق الأوسط ولا يقل عنه في العراق»[2].

(١) انظر المرجع السابق من ص (٩٢) إلى (٩٤).

(٢) من المرجع السابق نهاية ص (٩٤).

المطلب الثاني

سلطة الشعب بين الطائفية والحزبية

لم يحظَ السودان منذ استقلاله في يناير ١٩٥٦ م باستقرار سياسي بالقدر المعقول. ففي أقل من ربع قرن تمت عدة تغييرات لأنظمة الحكم القائمة في الخرطوم أولها إنهاء حكم الأحزاب التقليدية في نوفمبر ١٩٥٨ م وبداية عهد الحكم العسكري حتى قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤ م والتي احتدم بعدها الصراع السابق أي ما قبل ١٩٥٨ م بين الأمة والوطني الاتحادي واليسار الشيوعي القليل الأهمية والاتجاه الإسلامي. ورغم أن واقع الصراع كان يشوبه صراع بين القطاعات المختلفة ذات الأحجام الكبيرة في الريف والقطاعات المتقدمة ذات النوعية المتميزة في المدن، فالأنصار كانوا تقريباً ثلاثة ملايين نسمة يتركزون في الريف الغربي من السودان. كما ضم الوطني الاتحادي عدداً من البرجوازية بالمدن وأسس جذوره في الريف على طائفة الختمية؛ إلا أن الانشقاقات التي تمخضت عن تكوين «حزب الشعب الديموقراطي» ممثلاً لهذه الطائفة في يونية عام ١٩٥٦ م جعلت من الوطني الاتحادي لا يمثل إلا المدينة؛ حيث مثل حزب الشعب الديموقراطي الريفين الشرقي والشمالي وسعى إلى تحالف مع الأمة صاحب الريف الغربي ليسقطا معاً وزارة الوطن الاتحادي ويستوليا على الحكم في يوليو

١٩٥٦ م حتى حدوث الانقلاب العسكري في نوفمبر ١٩٥٨ م.

وقد تقوقع المثقفون في المناصب الإدارية التي ورثوها من المستعمر حتى نشأ التحالف بينهم وبين حزب الأمة. بيد أن المثقفين أنفسهم كانت لهم انتماءات طبقية. وتحوّل الصراع أخيراً إلى صراع بين المدينة والريف في الفترة ما بعد ١٩٦٤ م علماً بأن ما قبل ذلك التاريخ رجوعاً إلى سنة ١٩٥٦ م نجد أن عدد المثقفين قد ازداد نتيجة لتحويل كلية غردون إلى جامعة وقبول أكبر عدد من الطلاب فيها وافتتاح جامعة القاهرة فرع الخرطوم ١٩٥٥ م حيث خرّجتا أجيالاً تميزت بالإيجابية السياسية واتصفت بالراديكالية المتطرفة التي رفضت قبول الأوضاع المتخلفة القائمة في البلاد[1] كما قال عنها مراسل السكوتسمان في الخرطوم. وقد تغير ميثاق بعض الأحزاب كالوطني الاتحادي تبعاً لتغير المفاهيم للمثقفين حيث جاء فيه «التوسع في الأخذ بالاشتراكية معتمداً على أوضاع السودان وبيئته»[2] ولم تكن تلك الاشتراكية تعني إعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وإنما كانت تعني توسيع قاعدة هذه الثروة وزيادتها لتكون قادرة على توفير الحقوق المشروعة للمواطنين. وقد حاول الوطني الاتحادي تغطية شعاراته الاشتراكية بإعلانه عن نيته «على تأميم سبل المواصلات براً وجواً وبحراً»

(١) السكوتسمان. ٨ أكتوبر ١٩٦٤ م.

(٢) نص الميثاق المذكور في التلغرافات السودانية في ١٣/١١/١٩٦٤ م.

بينما كانت هذه السبل يديرها القطاع العام أساساً وتشرف عليها الدولة إشرافاً كاملاً. وأشار أيضاً إلى فرض الرقابة على البنوك الشيء الذي كان موجوداً أصلاً من قبل ومتمثلاً في رقابة البنك المركزي عليها. ولما كان الحزب الوطني الاتحادي مرتبطاً بقاعدته البرجوازية فإنه لم يكن يريد التعرض لرأس المال الخاص. وبما أن الوطني الاتحادي كان ممثلاً لأصحاب الأعمال في المدن فإن كل محاولاته لاحتواء الحركة العمالية النامية لم تلق إلا الفشل وأدّت إلى نفور الزعماء النقابيين. فتم جمود الحزب واستمراره على تشكيله القديم من البرجوازية والمثقفين القدامى يجمعهم حول زعامة الحزب تاريخ وطني قديم أكثر مما يجمعهم مصالح مشتركة، فلم يستطع الحزب القيام بدور فعال في السياسة السودانية مما اضطره للتنازل عن عدائه القديم لحزب الأمة حتى أدّى به الأمر إلى محاولات لتشكيل الحكومة الائتلافية من الحزبين. كما أنه ظل يحاول جذب جماهير قاعدة الختمية الطائفية إلى صفوفه لتكون سنداً وقاعدة له حتى نجحت مساعيه تلك وتكون «الحزب الاتحادي الديمقراطي» باندماج الحزبين في ١٢ ديسمبر ١٩٦٧ م.

وكانت نتيجة تلك المحاولات أن انشقت عن زعامة الوطني الاتحادي جماعات المثقفين من أعضائه والذين رفضوا التحالف مع طائفية الغرب أو الانضمام إلى طائفية الشرق حيث انسلخ عن

الحزب عشرون من المحامين خريجي الجامعات الذين اتهموا قيادة الحزب بالتواطؤ مع الأمة والإخوان المسلمين لإنشاء وزارة سر الختم الخليفة وذلك في فبراير ١٩٦٥ م[١] وهاجم عدد من أقطابه اندماج الحزب مع «الشعب الديمقراطي» واعتبروا ذلك انحرافاً عن مبادئه القاضية بالابتعاد عن الطائفية وأعلنوا أنهم بناءً على ذلك لا يعترفون به[٢].

وكان نتيجة لذلك أن فقد الحزب نهائياً وضعه كممثل للمدينة في الصراع السياسي حيث رفض المثقفون والحركة العمالية الانضمام إليه. كما أن أصحاب الأعمال السودانيين وهم أحد أعمدة الحزب قد فشلوا في الاستيلاء على زمام المبادرة من رأس المال الأجنبي لذلك فإن أغلب المشاريع الاقتصادية الحكومية التي أنجزت فعلاً في العهد العسكري تمت برؤوس أموال أجنبية كمصنع النسيج الأمريكي بالخرطوم بحري الذي أنشىء برأس مال أمريكي قدره مليونين من الدولارات، ومصنع السكر الجنيد برأسمال ألماني غربي قدره ستة وأربعين مليون مارك. وقد عبّر اليساريون السودانيون عن ذلك بأن «البرجوازية السودانية الممثلة في الوطني الاتحادي اكتفت بدور الوكيل للشركات الأجنبية»[٣]

(١) انظر صحيفة الجماهير بتاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٦٥ م.

(٢) وهم: إبراهيم جبريل، ومحمد توفيق، والتيجاني عامر.

(٣) من مقال لمحمد إبراهيم نقد - جريدة الميدان ٢٢/ ٦/ ١٩٦٥ م.

وكانت النتيجة فشلهم في الانتخابات في يونية ١٩٦٥ م فلم يفوزوا إلا بدائرتين فقط من دوائر الخريجين التي كانت حكراً على الحزب الوطني الاتحادي.

وكان من أهم النتائج لضعف ذلك الحزب في المدن والحواضر أن القوى العقائدية في أقصى اليمين وهم الإخوان المسلمون الذين ورثوا ذلك النفوذ إلى الآن بالإضافة إلى الشيوعيين في أقصى اليسار ما قبل يوليو ١٩٧٢ م.

«ولا يعني ذلك أن تلك القوى التي انتزعت السيطرة السياسية على المدينة من الوطني الاتحادي قد نبتت على أرض السياسة السودانية دون جذور سابقة فهذه القوى كانت موجودة حتى قبل حكم عبود فإن الاتجاه اليساري نشط منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما كان هناك عدد كبير من الطلَبَة السودانيين يتلقون العلم في الجامعات المصرية وتعرفوا لأول مرة على الآراء والأفكار والنظريات الماركسية»[١] ثم تجمعوا في السودان تحت اسم «الجبهة المعادية للاستعمار». كما أن إعلان تكوين جماعة الإخوان المسلمين رسمياً تم في مايو ١٩٥٢ م وقد تشكلت أساساً من الجماعات الطلابية[٢]. ورغم أن الجماعات السياسية العقائدية

(١) انظر صحيفة الأوبزيرفر البريطانية بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٥ م.

(٢) انظر مقال الثورة والصراع الحزبي في السودان ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ م د. يونان لبيب رزق.

كانت قليلة الأهمية والتأثير قبل ١٩٥٨ م ولكنها خلال حكم «العساكر» استطاعت أن تستقطب أعداداً كبيرة من السودانيين المثقفين وأبناء المدن ولعل ذلك يعود أساساً إلى تيقن هذه القطاعات السودانية من أن الأحزاب القديمة باتت غير قادرة على مواجهة حكم عبود أو تغييره رغم كل الفشل الذي لاقاه هذا الحكم ورغم ما وصلت إليه الحالة بجنوب البلاد من تدهور وما لاقاه أبناء جنوب القطر من تعسّف وقتل وتشريد على أيدي الحكام العساكر.

فمشكلة جنوب السودان وما دعا إليه المتطرفون من أبناء الجنوب إلى إقامة دولة «أزانيا» المسيحية على أنقاض مديريات السودان الجنوبية وعلاقة هؤلاء المتطرفين مع الفاتيكان التي كانت تقدم لهم كل الدعم من أجل إقامة دولة مسيحية منفصلة عن السودان كل ذلك حدا بالمدنيين المسلمين في الشمال للانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين «باعتبار هذه الجماعة وما تنادي به من دستور إسلامي إنما تمثل القوة الحقيقية التي ستتمكن من الحفاظ على إسلام السودان»[١].

ومن ناحية أخرى رأى اليساريون أن الجنوب يمكن أن يضمّه وطن واحد اشتراكي مما حدا بهم إلى السعي لضم بعض الجنوبيين

(١) مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٢١ السنة السادسة ـ مقال الثورة والصراع الحزبي في السودان ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ م د. يونان لبيب رزق ص (٧١).

إلى حزبهم بل إن بعض هؤلاء الجنوبيين وصل إلى عضوية اللجنة المركزية للحزب مثل «جوزيف قرنق» والذي وصل أيضاً إلى عضوية الجمعية التأسيسية عن الخريجين.

وقد عضد من قوة الإخوان المسلمين التقاؤهم مع حزب الأمة والذي دعمته العلاقات الأسرية بين زعيم الإخوان المسلمين الدكتور حسن الترابي وبين بيت آل المهدي الشيء الذي له قيمته وتأثيره في بلد كالسودان ونجد أن برنامجهما يلتقيان في تطبيق الدستور الإسلامي في السودان وهو ما ينادي به كلاهما. كما قدم الحزبان معاً مذكرة لحكومة سر الختم الخليفة في ١٨/ يناير ١٩٦٥ تطالب باستقالتها قبل نهاية مارس إذا لم تجرِ الانتخابات حتى ذلك الشهر[١].

ونجد أن المهدية تنزع إلى تبسيط مظاهر الحياة الاجتماعية لأقصى حد فالمهدي خفض المهور إلى عشرة ريالات ومنع النساء من لبس الذهب والفضة. والمهدي يرى وجوب العودة للقرآن والسنة؛ ولكن فكرة المهدية لم ترد في القرآن ووردت في السنة. وهي فكرة إفريقية لإيمان الأفارقة بوجود كائن أعلى يقترن دائماً بالسموات ووجود قوى خفية غامضة تسيِّر حياة البشر وتقترن بطريقة ما بأرواح الأجداد الراحلين والذين ينبغي استرضاؤهم وتكريمهم عن طريق تكريم رب الأسرة والزعيم والكاهن. وقد

(١) صحيفة الأيام بتاريخ ١٩/١/١٩٦٥ م.

ظهرت أيضاً حركة مهدي الصومال والذي سماه الإنجليز بالملا المجنون، والذي قامت حركته خلال نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وهنالك المتطرفون من الإفريقيين مثل سيمون كيانجو في الكنغو والذي ادعى أنه المسيح نفسه عام ١٩٢١ م. كما ادعى رجل بأم درمان أنه النبي محمد ﷺ في مارس ١٩٠٤ م واسمه علي دقدق[١].

وظهر في السودان ظاهرة الولاء الذي يستتبع التضحية بالأرواح فداء للزعيم الديني وهو الشيء الذي لم يعهده أي بلد عربي آخر وذلك نظراً لامتداد الجذور الإفريقية في أصالة الكيان السوداني. وتتفاقم هذه الظاهرة كلما اتجهنا غرباً وهي ظاهرة لا تخلو منها كل زعامات الطرق الصوفية إلى جانب الطائفية بأواسط وشرق وشمال السودان. ونجدها لزعيم القبيلة في جنوب السودان، ولاءاً وتقديساً.

ونجد الإمام المهدي دائماً يربط نفسه بالنبي محمد ﷺ وحضرته وأنه قال: «من شك في مهدية المهدي فقد كفر» فعملية ترسيخ مكانة المهدي في نفوس أصحابه على هذه الأسس الدينية، حملت معها احتمالات توريث هذه المكانة مما جعل قوات الفتح ١٨٩٨ م تعمد إلى تدمير قبة قبر المهدي للإقلال من

(١) مجلة السياسة الدولية العدد ٢١ السنة السادسة يوليو ١٩٧٠ م مقالة قيام وسقوط المهدية، السودان المعاصر ـ د. يونان لبيب رزق، ص (١٠).

احتمالات ذلك التوريث[١].

ولم يظهر بين صفوف الأنصار زعيم سياسي واحد بارز في تاريخ السودان حتى أن حزب الأمة ظهر من تحالف الأنصار من جهة وكبار موظفي الإدارة الاستعمارية من جهة أخرى والذين نبتت منهم العناصر التقليدية التي قادت الحزب مثل عبد الله خليل ومحمد أحمد محجوب.

وقد حرصت الإدارة البريطانية على توفير الركائز المادية ووسائل الثروة والزعامة لقيادات المهدية، ورغم أن مدير الزراعة البريطاني قد صرح عام ١٩٠٤ م بتدخل الحكومة لمنع زعماء القبائل من الاستيلاء الفعلي على الأراضي خشية أن يطردوا العاملين فيها إلا أنه مع مطلع العشرينات ظهرت رغبة الإنجليز في التمكين لكبار ملاّك الأراضي من أجل استقطاع مساحات كبيرة لهم لزراعتها بالقطن الذي تعتمد عليه الأسواق في إنجلترا، وما يصحب ذلك من زيادة في الحاجة إلى مياه الري بالسودان مما يؤثر على مياه النيل التي تصل إلى مصر وتهدد مصر بذلك وبمنافسة القطن السوداني طويل التيلة الذي يتم إنتاجه بالسودان منافساً للقطن المصري من نفس النوع. «وقد وزعت الحكومة البريطانية أراضي المشاريع الزراعية الصغيرة والكبيرة على الأثرياء والوجهاء والمشايخ على رأسهم أبناء بيت المهدي ولم يقتصر

(١) انظر نفس المرجع ص (١١).

ذلك على الأراضي غير المستصلحة أو «الكاروا» بل تعداه إلى مساحات أخرى من الأراضي نزعت من أصحابها بحجة ضمها لمشاريع الطلمبات لضرورات المصلحة العامة وذلك كما نص قانون الاستيلاء على الأراضي الصادر عام ١٩٣٠ م وكان أصحاب تلك الأراضي يعوضون تعويضاً اسميًّا ويعطون أفضلية عند اختيار المزارعين العاملين بالمشروع الذي يقوم على أرضهم وأما صاحب المشروع فكان يظفر بمساحات شاسعة تعد بآلاف الأفدنة بحكر طويل الأجل وأحياناً كثيرة بإيجار اسمي، فمن ذلك نزع ملكية أكثر من ١٧ ألف فدان من أراضي «الكاروا» في منطقة شندي وتوزيعها على أصحاب المشاريع بإيجار سنوي قدره مليم واحد للفدان في العام»[١].

كما يعترف تقرير الحاكم العام الصادر في ١٩٥٤ م بأراضٍ سكنية منحت لآل بيت المهدي والخليفة في أم درمان. وقد استخدمت المشاعر القبلية في ترسيخ وتثبيت مكانة المهدية الاجتماعية. وبينما عملت المهدية في القرن التاسع عشر على تدمير الكيانات القبلية بهدف صهر الجميع داخل نطاقها، أتت مهدية القرن العشرين لتعتمد هذه الكيانات التي بذل رجال الإدارة

(١) د. يونان لبيب رزق ـ قيام وسقوط المهدية في السودان المعاصر ـ مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٢١ السنة السادسة يوليو ١٩٧٠ م ص (١٢ و ١٣).

البريطانية جهوداً كبيرة من أجل إعادتها للحياة. وانطلاقاً من هذا التقرير الذي أعده اللورد ملنر عن السودان بأن «من الواجب إلقاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية، واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع لقضاء الأعمال الإدارية البسيطة التي تحتاج البلاد إليها»(١) وصدر عام ١٩٢٢ م مرسوم خاص بسلطات مشايخ البدو وكان هدفه تقنين الصلاحيات التي كان يتمتع بها بالفعل الكثير من مشايخ البدو كما مارسها أيضاً مشايخ القبائل والذين صدر بخصوصهم عام ١٩٢٥ م قانون محاكم القرى الذي منح مشايخ القرى صلاحيات تغريم الأهالي مبلغاً من المال في حدود جنيهين. ثم صدرت قوانين لاحقة ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ م وكونت منهم محاكم منحتها صلاحيات الحبس أيضاً. وأمام هذا الدعم لسلطات المشايخ والزعماء القبليين تم فرض نوع من العزلة على الريف السوداني الذي ترك تصريف أموره للمشايخ، وكانت حجّة الإدارة البريطانية في ذلك هو النقص الحاد في عدد الموظفين بعد طرد الموظفين المصريين في أعقاب حادثة السردار ١٩٢٤ م.

وقد كونت الإدارة البريطانية طبقة من «الأرستقراطية المحلية» التي اعترف بها الناس وشجعتها الحكومة ـ كما يرى أحد الكتاب الإنجليز ـ وقد رفعت المهدية شعار «السودان للسودانيين» وهذا ما

(١) انظر المرجع السابق ص (١٣).

كان يريده الإنجليز بعيداً عن التبعية لمصر التي كان يسعى إليها طائفة الختمية للسودان ـ كما يظن البعض ـ تلك الطائفة التي احتضنتها مصر احتضان الإنجليز لحزب الأمة. وكان المهديون يرون في كلمة «أمة» أنها تعني الأمة الإسلامية بينما يراها المثقفون السودانيون أنها تعني الأمة السودانية وهم الذين كونوا الشق الثاني والعمود الفقري لبناء حزب الأمة المتكون من الائتلاف بينهم وبين الأنصار. والدليل على عمومية وإسلامية المهدية قبولها لعناصر غير سودانية بل غير عربية أحياناً كالأب اهرو الدر وسلاطين باشا وكارل نيو فلو. هذا بالإضافة إلى تطلّعاتها لضم مصر والحبشة وتهديدها للسلطان العثماني في استنبول والملكة فكتوريا في لندن، ومحاولة أبناء المهدي بشرى وفضيل تزعم ثورة في ١٨٩٩ م بالشكابة جنوب مدني ضد الاستعمار. وثورة عبد القادر ود حبوبه ١٩٠٨ م أيضاً بالجزيرة. وقد حطمت المهدية النظام القبلي حيث شكا حاكم قبائل البقارة ١٩٠٧ م من اضطراب التنظيم القبلي فيها وعزاه لسنوات الحكم المهدي. وقد حارب الإنجليز الإمام المهدي خوفاً من أن ينشر فكرة الجامعة الإسلامية. ولكن في عهد الإمام عبد الرحمٰن المهدي يونية ١٩١٩ م قام الإمام بزيارة لندن لتهنئة الملك جورج الخامس بانتصار بريطانيا في الحرب وقدم له سيف والده، إعراباً عن إخلاصه لهم وفاتحة لتعاون طويل معهم.

وفي عام ١٩٣٨ م تكون مؤتمر الخريجين من الانتلجنسيا السودانية من خريجي كلية غردون والمدارس الوسطى وبلغ عددهم ١١٨٠ عضواً. وتلا هذا المؤتمر الإعلان عام ١٩٤٣ م عن مولد أول حزب سياسي في السودان برئاسة إسماعيل الأزهر وهو حزب الأشقاء الذي نادى بشعار الوحدة مع مصر، ثم تلاه تكوين حزب الأمة من طبقة موظفي الإدارة البريطانية المتحالفة مع الأنصار ١٩٤٥ م والذي استقطب العصبيات الطائفية لمصلحة المثقفين داخل الحزب الذين تصدوا لقيادة الحركة الوطنية في السودان وذلك بعد أن نجح الأشقاء باستقطاب وتأييد طائفة الختمية، وتحول الموقف السياسي بذلك إلى صراع طائفي بدلاً من أن يستمر كصراع أيديولوجي حول القضايا السياسية المصيرية.

وتكون عام ١٩٤٤ م المجلس الاستشاري لشمال السودان من الحاكم العام والسكرتير المالي، الإداري، القضائي وثلاثين مواطناً آخر منهم ١٨ من مجالس المديريات الذين أتوا من الزعامات القبلية والمحلية التي خلقتها الحكومة الاستعمارية وساندتها الطائفية. أما العشرة الباقون فيعين الحاكم العام منهم ثمانية من أصحاب المصالح الاجتماعية والاقتصادية عادة.

وفي عام ١٩٤٧ م تم عقد مؤتمر إداري تفرعت عنه لجنة لدراسة مسألة السودنة. كما طالب المؤتمر بإنشاء جمعية تشريعية

ومجلس تنفيذي يحل محل مجلس الحاكم العام. وعندما أجريت الانتخابات ١٩٤٨ م لإنشاء هذه الجمعية حصل حزب الأمة على الأغلبية. وساعد على ذلك تصلب موقف الحكومة المصرية والأحزاب السودانية الوحدوية ومقاطعة حزب الأشقاء للانتخابات وانقسامهم على أنفسهم، فتكونت منهم ١٩٤٩ م الجبهة الوطنية تساندها جماهير الختمية والتي بذلك تكون قد سحبت دعمها للأشقاء.

وفي عام ١٩٤٦ م تكونت جمعية شئون العمال بعطبرة وتلاها تكوين اتحاد نقابات عمال السودان في الخرطوم ١٩٥٠ م. كما تكون ما يسمى بالحزب الجمهوري الاشتراكي ١٩٥١ م من بعض الزعماء القبليين والمثقفين وكان ذلك على حساب قاعدة حزب الأمة، وكانت النتيجة أن حصل الحزب الوطني الاتحادي في انتخابات سنة ١٩٥٣ م على الأغلبية المطلقة، فحول الأنصار فرحة الناس آنذاك بافتتاح أول برلمان سوداني في مطلع مارس ١٩٥٤ م إلى صدامات دموية. ثم كرروها لردع القوى اليسارية ١٩٦٥ م التي حاولت احتواء الموقف بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ م، كما كرروها لمجابهة الحكومة في حادثة ودنوباوي، وفي الجزيرة أبا في مارس ١٩٧٠ م.

ونجد من ناحية أخرى أن الأساس الهش الذي قام عليه التعاون بين حزب الأشقاء وطائفة الختمية قد انهار نتيجة لعدم تحقيق

الوحدة المصرية السودانية ورفض زعامات الختمية للبرنامج العلماني الذي رسمه الأزهري لوزارته. وانشق طائفيو الشرق عن الاتحاديين وكوّنوا حزب الشعب الديموقراطي فانهارت الأغلبية التي تمتع بها الوطني الاتحادي داخل البرلمان وخرج من الحكم لتتشكل وزارة طائفية من الأمة والشعب الديموقراطي، وقد مثل حزب الأمة دور الشريك الأرجح في وزارة عبد الله خليل التي اتجهت للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. ثم كان التهديد العسكري المصري للسودان في أزمة حلايب. ثم يطلّ عام ١٩٥٨ م ليتم انقلاب نوفمبر العسكري الذي اتهم عبد الله خليل بتدبيره أو مباركته، وكان الرجل الثاني فيه بعد عبود هو محمد أبو رنات كبير القضاة والذي كان ينتمي في يوم من الأيام إلى الحزب الجمهوري الاشتراكي. ويعود حزب الأمة لحيويته بحشد جموع الأنصار في الخرطوم في فبراير ١٩٦٥ م لتتكون وزارة ائتلافية من حزب الأمة الشريك الأقوى والوطني الاتحادي بعد سقوط وزارة سر الختم الخليفة.

واستمرت هذه الوزارة الائتلافية حتى مايو ١٩٦٩ م، حيث ظهرت اتحادات المزارعين التي بدأت تطالب بتحويل مشاريع الطلمبات - أساس الثورة المهدية - إلى تعاونيات بإنهاء كل رخصة في موعدها القانوني[١] وبالحفاظ على قوة المزارعين كقوة طبقية

(١) انظر صحيفة: أنباء السودان ٢٠/١١/١٩٦٤ م.

«بعيدة عن الأحزاب السياسية ولا دخل لها بالطوائف الدينية»[١] ثم تم «وضع جميع مشاريع الإصلاح الزراعي في منطقة النيل الأبيض تحت إشراف مؤسسة حكومية باسم مؤسسة النيل الأبيض للإصلاح الزراعي سواء اكتملت مدة الترخيص لهذه المشاريع أم لم تكتمل».

كما عمدت الحكومة في بداية عهد «مايو» إلى نزع أراضي الطائفة الختمية بشمال السودان وتحويلها إلى ميادين عامة ونزع الكثير من «جناين» السيد علي الميرغني بشمال السودان وكذلك بالخرطوم وتحويلها إلى وزارات كما صادرت أملاكه في كثير من مدن وقرى شمال وشرق السودان. ولم تحرك الطائفة الختمية ساكناً، ولم تطالب برد تلك الأملاك. وتم بذلك تحطيم تلك الأسطورة الطائفية، وظهرت تلك الطوائف أمام جمهور الشعب السوداني كمستغلّ لثروة وسلطة الشعب السوداني.

ويتضح من عرضنا السابق لمواقف الأحزاب السياسية تجاه القضايا الملحة بالسودان، أنها لم تكن تضع تلك القضايا المصيرية لمستقبل السودان السياسي وكذلك مستقبله الدستوري نصب عينيها، بل كان كل همها هو الحصول على الأغلبية داخل البرلمان السوداني الشيء الذي يضمن لها الغلبة والسيطرة على الموقف وحكم البلاد. فأضحت قضية جنوب السودان أمام ذلك

(١) انظر صحيفة السودان الجديد ١٦/١١/١٩٦٤ م.

الصراع السياسي البيزنطي الأجوف والذي لا يكاد يصب ما بدلوه حتى يعود ليملأه من نفس البئر تماماً كما تفعل دلي الساقية، أضحت قضية الجنوب كمّاً مهملاً، واكتفت تلك الحكومات فقط باستخدام المسكنات تجاه تلك القضية. وقد عمدت بعض حكومات الأحزاب أيضاً لاستخدام أسلوب القمع المسلح لكتم أنفاس حركة الجنوب.

ولا نقول إن عهد الأحزاب كان يخلو تماماً من بارقة أمل للجنوبيين، بل شهدت فترة حكم الصادق المهدي أروع فترات الأمل في ظلام القمع الذي ساد تلك الفترة؛ ذلك لأن القادة السياسيين الجنوبيين بالخارج، نتيجة للاضطهاد السياسي والقمع العسكري رأوا في منفاهم ذاك بأن حكومة الصادق أبدت من النوايا الحسنة ما يجعلهم يصلون معها إلى حل. ولكن هذه الحكومة لم تدم طويلاً حيث تم سحب الثقة منها وعمرها لم يتعد السبعة أشهر. ثم جاءت حكومة مايو ١٩٦٩م لتعلن عن حل لقضية الجنوب، وتجسد ذلك في اتفاقية أديس أبابا ٢٧ فبراير ١٩٧٢م والتي سنفرد لها مطلباً خاصاً، فهل أدت هذه الاتفاقية إلى الحل المطلوب؟؟ وهل أدت إلى إنهاء الخلاف وحل المشكلة؟ هذا ما أفردنا له فصلاً كاملاً.

الفصل الثاني

نشأة قضية جنوب السودان

المطلب الأول

الموقع الجغرافي والمزاعم القومية الانفصالية

يقع الإقليم الجنوبي السوداني بين خطي عرض ١٠ ش إلى حدود السودان الجنوبية شمالي بحيرة البرت بيوغندة، ومساحته ربع مليون ميل مربع وهي ربع مساحة السودان كله، ويحتل إقليمين جغرافيين هما إقليم الفيضان والإقليم الاستوائي ذو الغابات والمستنقعات والسدود، وتتراوح أمطاره بين أربعمائة إلى ألف وستمائة مليمتراً مكعباً حيث تكثر ويزداد طول فترة هطولها كلما اتجهنا جنوباً ويزداد تبعاً لذلك طول الأعشاب وغزارتها حتى تتحول البيئة إلى غابات كثيفة ذات أمطار غزيرة ومدى حراري قليل في منطقة الركود التي نجد فيها الفرق بسيطاً بين أعلى درجة للحرارة وأقلها وهنالك تصعب الحياة في بيئة تكتظّ بالحيوانات المفترسة والحشرات الضارة وتكثر فيها الأمراض وتتنوع حتى

يظهر منها ما هو غريب عن البيئة السودانية مثل الحمى التي ظهرت في جوبا ١٩٧٨ م.

ويتركز النشاط البشري في صيد الأسماك واقتناص الحيوان وجمع الفواكه والنبات، ورعي الأبقار لدى قبائل الدينكا والنوير والشلك وغيرها من قبائل شمال الإقليم بينما يصعب الرعي كلما اتجهنا نحو الغابات جنوباً حتى ينعدم في المنطقة الاستوائية عند الزاندي الذين سبقوا غيرهم في مجالات التصنيع بالإقليم الجنوبي بعد إنشاء مشروع الزاندي وإقامة مصانع الزيوت والصابون والنسيج فيه معتمدة على القطن وبذرته. كما نجد أن هنالك الكثير من قبائل الجنوب انتشر العلم بين أبنائها واحتلوا المناصب الإدارية بالإقليم وبالدولة أيضاً وتدرجوا في الهرم الوظيفي حتى بلغوا أقصاه وتقلد بعضهم مناصب قيادية وعسكرية هامة بالدولة.

والإقليم الجنوبي غني بثرواته وموارده التي لا تنضب، فتجود فيه زراعة المرتفعات حيث يزرع البن والشاي على منحدرات مرتفعاته، وتجود زراعة الأرز بمستنقعاته، كما يسهل فيه رعي الأبقار لغزارة أمطاره وبالتالي نبات أعشابه ودوام خضرتها طول العام. وتوجد بتربته المعادن والبترول والنحاس والذهب كما يحتل الحديد ثمانين ألفاً من الكيلومترات المربعة من مساحة الإقليم الجنوبي.

ولما كانت الأرض ملكاً مشاعاً لدى قبائل جنوب السودان،

فقد بقيت أرضه كلها ملكاً للدولة وحدها ولم تظهر ملكيات فردية للأرض فيه. فخلصت بالتالي للدولة ملكية جميع ثرواته بباطن أرضه وعلى ظهرها وعلى مرتفعاتها ما عدا المنقولات المملوكة للأفراد. كما نجد أن استعمال النقود لديهم «قد تأخر ظهوره لأمد طويل نتيجة للمسافات الشاسعة التي تفصل مديريات الجنوب عن الأسواق الرئيسية ولانعدام وسائل المواصلات الجيدة والتسويق المناسب ونقص رؤوس الأموال والأيدي العاملة وعدم وجود تقسيم للعمل واستثمار أمثل للموارد المتاحة بالإقليم فقد ظلت الحالة الاقتصادية على ما هي عليه من تخلف بالإقليم الجنوبي»[١].

والإقليم الجنوبي يعتمد على إنتاج الفول السوداني والسمسم والفلفل والجلود والعسل والخشب والصمغ والقطن المحلوج. وأهم ما يحتاج إليه هو الملح للطعام ولتمليح الأسماك المجففة التي تعتبر إحدى منتجاته المهمة والتي يقايضها بعض التجار بالبن والشاي من يوغندة. كما يحتاج الإقليم للمواد الغذائية المعلَّبة وغير المعلَّبة، وقد أنشىء فيه مصنع لتعليب الفواكه والخضروات بمدينة واو، ويحتاج الإقليم للمنسوجات أيضاً رغم أنه نشأت فيه صناعة الغزل والنسيج «بانزارا» منذ حوالي الربع قرن من الزمان، كما يحتاج أيضاً لمواد البناء والوقود. وتجدر الإشارة إلى أن

(١) انظر كتاب جنوب السودان ـ الطبعة الثالثة ١٩٧١ م ـ محمد عمر بشير ص (٢٠).

جنوب البلاد لا يستغني عن شمالها بتاتاً، حيث تأتيه من الشمال التمور والقمح والفول المصري والثمرة الرفيعة والبهارات التي تجود زراعتها بالشمال دون الجنوب وكثير من منتجات الشمال التي تمثل غذاءاً رئيسياً على مستوى السودان كله ولا توجد إلا في شماله ولا تجود زراعتها بجنوبه، ولا يستطيع السوداني أن يستغني عنها كثيراً.

والإقليم الجنوبي هو الامتداد الطبيعي للشمال وزاد من ذلك تمازج قبائلهما معاً. وبجنوب السودان خمسمائة واثنان وسبعون قبيلة أكبرها قبيلة الدينكا، و ٣٩ ٪ من سكانه أصلهم عربي، كما أن أكثر من نصف سكانه يتحدثون العربية[١] كلغة أصيلة.

ويقول الأستاذ ايفانز ريتشارد «إنه من المشكوك فيه أن يكون في السودان أناس يمكن اعتبارهم زنوجاً حقيقيين، فطبائع سكان السودان غير زنجية، وممارستهم للرعي بل وتركيب لغتهم إلى حد ما إنما ترجع إلى التأثير الحامي والاختلاط به»[٢].

ولما كان السودان يتكون من قبائل عديدة متباينة لا ترجع

(١) انظر كتاب جنوب السودان ـ الطبعة الثالثة ١٩٧١ م ـ محمد عمر بشير ص (٢٣).

(٢) انظر المرجع السابق ص (٢٢) من كتاب السودان الإنجليزي المصري ـ لهاميلتون ١٩٣٥ م لندن.

جميعها لأصل واحد مشترك، ما عدا القبائل العربية، فإنه لا يستطيع أي منها الادعاء وليس له الحق في الادعاء بأي رابطة عنصرية وعرقية معينة تمنحها الحق في البقاء بأي جزء من أجزاء السودان دون غيرها من القبائل والأفراد السودانيين.

ولما كنا بصدد توضيح بعض جذور الخلافات التي أدت بالجنوبيين المتطرفين الانفصاليين للمطالبة بانفصال جنوب السودان عن شماله، فإننا سنتعرض لتأثير الاستعمار في ذلك وما غرسه من فرقة بين أبناء الوطن الواحد. كما أننا سنتعرض لأصول القبائل الجنوبية بالسودان موضحين عدم رجوعها إلى أصل واحد يجمع بينها، وعدم انتمائها لدين واحد يربط بينها، كما لا توجد لها لغة واحدة، وهذه هي أهم العناصر التي تكوّن قومية واحدة تجمع بين ذلك الشتات من القبائل الجنوبية المختلفة، وهي رابطة اللغة، الدين، والجنس. وسنوضح أنها لا تلتقي في أي منها جميعاً. وبالتالي فهي لا تختلف عن غيرها من قبائل السودان إلا في موقعها الجغرافي ولكل موقعه الجغرافي بالطبع، بيد أن ذلك الموقع الجغرافي لا ينهض دليلاً على الاختلاف والتميز الذي يترتب عليه الانفصال عن الدولة الأم.

وقبائل الجنوب لا تنحصر كلها داخل حدود السودان بل يصل بعضها إلى البلاد المجاورة متخطين الحدود وهم الزاندي والأشوري والأتوكا وطرقانا والأنواك «ولا تسود بين قبائل

الجنوب حضارة متجانسة»[١] ولا يجمع بينهم أصل واحد ولا هم ينحدرون من سلالة واحدة، وأدت هذه الفوارق في السلالات بين القبائل إلى استخدام كل منها لغة مختلفة، كما أنه ليس من بينها قبيلة واحدة قوية بحيث تستقطب بقية القبائل وتحتويها.

وهنالك اثنتا عشرة لغة محلية بالجنوب يتحدث بكل منها ثلاثون ألف نسمة على الأقل[٢]. علماً بأن اللغة الوحيدة المشتركة بينها جميعاً والسائدة الآن بالجنوب هي اللغة العربية الدارجة.

وقد قسم علماء الأجناس القبائل السودانية الجنوبية تبعاً للغة والتكوين الجسدي والأصل التاريخي إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي[٣]:

أ ـ النيليون: ويتألفون من الدينكا وهم أكثر القبائل حضارة رغم تخلفها بالنسبة لبقية أغلب قبائل السودان المتحضرة. والنوير وهم أكثر مراساً وبأساً. بالإضافة إلى قبائل الأنواك والشلوك وهي تقطن بمديريتي بحر الغزال وأعالي النيل حسب التقسيم السابق للمديريات. ويعتمدون على الماشية في ألبانها وجلودها وتمدهم بالوقود من أرواثها، ويدفعون منها عدداً معيناً مهراً للزواج، كما

---

(١) نفس المرجع ـ جنوب السودان ـ محمد عمر بشير، ص (٢٣).
(٢) انظر جنوب السودان ـ محمد عمر بشير ـ المرجع السابق، ص (٢٤ و ٢٥).
(٣) انظر نفس المرجع السابق، ص (٢٣ و ٢٤).

يعتقدون بأنها تصلهم بأرواح الأسلاف.

ب ـ النيليون والحاميون: ويتألفون من المورلي والديدينجا والبوبا والتوماسا واللاتوكا. ويقيم أغلبهم بالاستوائية. وبعضهم يقيم بيوغندة وكينيا.

جـ ـ القبائل السودانية: وهم بالاستوائية كقبيلة الزاندي.

د ـ وهنالك قبائل خليط من تلك المجموعات مثل البالي والمنداري واينا جورا وفاجولو ومورو ولولوبا.

وكل قبائل السودان الجنوبي لم تنشأ أساساً فيه ولم تقض حياتها كلها فيه وفي هذا يقول سيلجمان: «إن الشلوك جاؤوا إلى الجنوب من شرقي بحيرة فكتوريا» ويحدد مجيئهم لهذه المنطقة المقيمين فيها الأستاذ وسترمان بأنهم حلوا فيها قرب نهاية القرن الخامس عشر[١]. والمعتقد أن الدينكا قدموا من منطقة البحيرات العظمى في شرق إفريقيا، وجاء الزاندي من وسط إفريقيا في القرن التاسع عشر، وجاء السودانيون من قرب بحيرة تشاد في القرن السابع عشر «وبذا فليس لهذه القبائل أن تزعم أن أبناءها هم سكان السودان الأصليون إلا بقدر ما يحق للقبائل العربية التي هاجرت إلى الشمال»[٢].

---

(١) هاميلتون المرجع السابق ـ عن كتاب جنوب السودان ـ المرجع السابق، ص (٢٤).
(٢) نفس المرجع والصفحة (٢٤).

فهي إذن مجموعات لا تربط بينها لغة واحدة ولا دين واحد ولا تراث مشترك ولا روابط قومية واحدة بقدر ما يربطها بالسودان الموحد كله بقبائله المختلفة المتباينة اللهجات والعادات والأنشطة الاقتصادية والبيئات الجغرافية والتكوينات الجسمانية والأصول العرقية ودرجات التأثر بالجوانب الحضارية وانعكاس ذلك على حياتهم الاقتصادية والاجتماعية «وقد أدت الفوارق في السلالة بين القبائل المختلفة إلى استخدام لغات مختلفة ونشوء فوارق في المؤسسات السياسية والدينية»[1] وإذا كانت بعض اللغات لا تزال مجهولة فإن المجموعات اللغوية الرئيسية هي اللغات النيلية واللهجات المتفرعة عنها ومجموعات اللغات البارية المرتبطة بها مثل الباري واللاتوكا، ومجموعة اللغات الديدنجية وتشمل ديدنجة وتوبوسا، واللغات المادية وتشمل مادي ومورو، واللغات الأزندية والغربية وتشمل موبني وكريش[2] وقد قدر عام ١٩٥٦ م أن اللغات الرئيسية الشائعة في جنوب السودان تبلغ اثنتي عشرة لغة يتحدث بكل منها ثلاثون ألف نسمة على الأقل ولا تجمع بينهم لغة واحدة.

أما الرابطة الثانية وهي الدين فإن أغلبهم وثنيون ولا دينيون ولا

(١) نفس المرجع والصفحة (٢٤).

(٢) انظر مطبوعات حكومة السودان ـ مؤتمر الرجاف ١٩٢٦ م ص (٥١ و ٥٢) عن المرجع السابق ص (٢٤).

يعتنق الأديان السماوية منهم سوى الربع تقريباً، وقد كانت التقديرات لها ١٠٪ عام ١٩٥٥ م يتكونون من المسلمين والمسيحيين البروتستانت والكاثوليك وبالتالي فسكان الجنوب لا يجمع بينهم دين واحد فبعضهم مسلمون وبعضهم مسيحيون بروتستانت وآخرون مسيحيون كاثوليك وهلم جرًا، كما أن أغلبهم لا دينيين ووثنيين، فالدينكا يسمي الوثنيون منهم إلههم «دينجديت» أو «نياليخ» ويسميه الشلوك «جودك» ونجد أن هذه القبائل تعتقد أن أرواح الأسلاف تلعب في حياتها دوراً أعظم من آلهتها ويسود بينها الاعتقاد بأن أرواح الأسلاف تتجسد في الأجيال المتعاقبة من صانعي الأمطار وهم قد يكونون الرؤساء الذين يجمعون بين السلطتين الروحية والدينية والسياسية والإدارية كما عند اللاتوكا وأكولي. وهم يجمعون بين تلك السلطات على مستوى القبيلة وهو نوع من التفويض الإلهي في الحكم، فللرئيس الديني بقبائل أكولي واللاتوكا قدسية خاصة.

وتختلف التنظيمات السياسية في الجنوب بين قبيلة وأخرى فلدى الشلوك نظام مركزي يرأسه ملك يقدسه أتباعه. ويضع الدينكا والباري السلطة العليا بين يدي صانع الأمطار. وعند النوير «يمارس السلطة أشخاص يستندون إلى أساس ديني أكثر مما يستندون إلى أساس سياسي»[1].

(١) ج. أ. هاميلتون ـ السودان الإنجليزي المصري من الداخل ـ لندن عام ١٩٣٥ م، ص (٨٧) عن المرجع السابق ـ جنوب السودان، ص (٢٧).

وكانت السلطة السياسية لدى الزاندي «في أيدي طبقة من النبلاء يتوارثون مكانتهم ولا يمكن لأحد من أبناء العامة أن ينضم إلى صفوفهم»[١].

ومن ذلك نخلص إلى أن جنوب السودان لا يشكل جماعة بشرية متجانسة وما زالت تنقصه العوامل التي تؤدي إلى نشأة أمة واحدة. وهذا لا يمكن أن يقال عن الشمال حيث أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وانتشار الإسلام كعامل فعال في الوحدة الثقافية إلى إيجاد جماعة بشرية متجانسة، ولم تعد هنالك فوارق عنصرية كما كان يظن البعض في الماضي فقد أدت الهجرة الداخلية والتاريخ المشترك على امتداد آلاف السنين إلى امتزاج السكان بحيث لم يعد ثمة عنصر عربي خالص أو عنصر زنجي خالص. «ومن هنا يتفق السودانيون على أنهم خليط من العنصرين»[٢].

المطلب الثاني
دولة أزانيا وجذور المشكلة

يدعي الانفصاليون من الجنوبيين بأنهم ينتمون أصلاً إلى حضارة سميت بحضارة أزانيا وهي تقع في الجنوب حسب اعتقادهم ولا تمتد شمالاً لتتصل بحضارات السودان الأصيلة

---

(١) انظر نفس المرجعين السابقين - عن كتاب جنوب السودان، ص (٢٧).
(٢) انظر نفس المرجع السابق ص (٢٧).

القديمة كحضارة مروى. ويمكن القول بأن تلك الحضارة ترتبط بالتراب السوداني أكثر من غيره ارتباطاً وثيقاً وبأقصى شمال السودان حيث الحضارة المروية. فارتباط تلك الحضارة بحضارة مروى في شمال السودان وأخذها عنها وتأثرها بها، جعل الانتماء الأصلي لتلك الحضارة الأزانية إلى أصول مروية من شمال السودان. وتنفي هذه الحقيقة الاغتراب المفتعل لتلك الجماعة التي تعيش بجنوب القطر السوداني الحالي ومحاولتهم ربط أنفسهم بحضارة جبال كلمنجارو وما يليها جنوباً وهي حضارة أزانيا القديمة. فما هي حضارة أزانيا؟

كما استمدّت أرتريا تسميتها من الاسم القديم للبحر الأحمر وهو اسم إغريقي قديم (سينوس ارتيوس) فإن Huting ford هتنجفورد قد أطلق اسم أزانيا على هذه الحضارة إعادة لتسمية إغريقية قديمة وجعل عام سبعمائة ميلادية أو قبلها بقليل هي بداية هذه الحضارة الزراعية المعمارية والتي استخدمت الحديد في كينيا وتنجانيقا والتي ما زالت بعض مظاهرها حية يمارسها أهل كنسو وكافا بجنوب أثيوبيا، ولكن «معظم معالمها قد اندثرت في فترة ما بين القرنين الرابع عشر والخامس عشر ولا ريب أن هذه الحضارة التي يصفها هتنجفورد أخذت الكثير عن سبأ وعن الأكسوميين، كما أخذت عن حضارة مروى وعن النيل الأوسط والتاريخ القبلي لهذا الإقليم فلا يجد ما يجادل به

ضد هذا الذي يؤكده المؤرخ المنقب»[1].

والأزانيون كانوا حضراً وليسوا من سكان البوادي وامتهنوا الزراعة وأجادوها في عصر لم يزرع غيرهم فيه مساحات شاسعة كالتي زرعوها فقد وصلت مساحاتهم المزروعة إلى ثمانية آلاف فدان زرعها سكان أنقاروكا وهي مدينة ازدهرت حضارتها لكثرة عدد سكانها الذين كان من بينهم عمال وصنّاع مهرة أجادوا الصناعة وفاضت هي والزراعة عن حاجتهم فصدّروها للخارج عن طريق الساحل، وقد كانت مهمتهم هي بيعها للساحل ثم من هنالك تغزو بقية العالم القديم، وكانت مدينة راقية الطرق متسعة، والقرى المجاورة لها كانت ذات عدد ضخم من المنازل حسب الآثار التي وجدت ويشير «فربروك ز» إلى أن الفخار الذي وجد يدل على رقيهم في الصناعة واستخدام حتى الحديد الذي اختفى بين الآثار بطول الزمن وقد كانت الفترة ما بين عام ٥٠٠ م وحتى عام ١٥٠٠ م هي من أزهى عصور التجارة وأنعشها في شرق القارة على الساحل فشهدت نمواً اجتماعياً واقتصادياً صحبه انتشار لاستعمال الحديد وتجارة الذهب، علماً بأن أول حضارة في إفريقيا استخدمت الحديد كانت حضارة نبتة قبل الميلاد عند مدينة كريمة الحالية وكذلك الحضارة المروية عند كبوشية الحالية قرب

(١) انظر كتاب إفريقيا تحت أضواء جديدة ـ تأليف باذل دافدسن، ترجمة جمال محمد أحمد.

شندي ثم انتشر استعمال الحديد جنوباً بعد ذلك حتى وصل إلى حضارة أزانيا في القرن السابع الميلادي.

وبين الأمور التي لعبت دوراً كبيراً في الحياة السياسية عملية التنظيم الجماعي في الحرب «أكيكا» والتي كان يتحرك بها المساي والقالا والصومال نحو الأهداف بينما ينظم الأزانيون مثل تنظيم البانتو حالياً لأنفسهم في الحرب على أساس «الأسرة الواسعة» وهو نظام كما قلنا وجد عند الزنوج وكان عند الأزانيين من قبل وسمي «أوروقواندا».

وقد مارست القبائل الأقوى نوعاً من الاضطهاد والتفرقة على تلك المغلوبة على أمرها، فحينما تغلبت باهيما البدوية على بايو الحضرية المعتمدة على الزراعة بغرب يوغندة صاحبة إمبراطورية كتوارا، أنشأوا سبع طبقات حرفية للقبائل المغلوبة وكان الحدادون أعلى طبقة، وجعلوهم ينتجون، بينما تفرغ أهل باهيما للترف والملذات والغناء وتنمية المواهب والعمل السياسي فقد كانوا شجعاناً وتميزوا بالجمال ووسامة الشكل. ولم يشركوا قبيلة بايرو في العمل السياسي. وكان أهل قبيلة بايرو هؤلاء يدفعون لهم جزية من طعام وعمل[1] مثلهم في ذلك مثل العبيد في أثينا والذين يعملون وليس لهم حظ من الاشتراك في العمل السياسي

(١) انظر كتاب إفريقيا تحت أضواء جديدة ـ ترجمة جمال محمد أحمد ـ طبعة دار الثقافة بيروت، ص (٣١٨).

بينما يتفرغ السادة للعمل السياسي بأثينا القديمة. وقد تغلب رعاة باهيما على زراع بايرو في الحرب نتيجة لتنظيمهم الجماعي «أكيكا».

وكتب ربمان المبشر الألماني عام ١٨٤٨ م يصف قبيلة «شاقا» في إقليم كلمنجارو بأنهم كانوا يحرصون على قنوات الري ووصف حياتهم الاجتماعية التي كانت تتميز بسلطة مركزية قوية. كما وصف «بايك» عام ١٩٣٨ م شعب ماتنقو في جنوب غربي تنجانيقا وزراعتهم على المنحدرات التي سبقوا فيها غيرهم والموجودة حالياً بجنوب السودان لزراعة البن والشاي. وقد وصلت هذه الحضارات جنوباً إلى الترانزفال.

وفي السودان الغربي كان أهل صناعة الحديد لا يمتلكون أرضاً، بل يتفرغون لتلك الصناعة التي ارتبطت بالنشاط الزراعي حيث لا يأخذ الصانع أجراً عما يقدمه من محاريث حديدية وغيرها من أدوات الزراعة للزراع بل يتقاضى جزءاً من المحصول مقابل ذلك.

والثابت أن شرق إفريقيا قد تعرض في القرن الرابع لغزوات من الشمال وهجرات أتت من القالا والصومال والمساي وهم رعاة، واستمرت هجرات الرعاة التي سبّبت فيما بعد نهاية حضارة أزانيا الحضرية على أيدي البدو «وعزز هذه الصدمات الغليظة الوحشية من الشمال تدخل الأوربيين في تجارة المحيط المجاور سنة

١٥٠٠ م فاختفت معالم الحضارة الأزانية بل تيسر لبعضعهم أن ينكروا حتى وجودها فالذي خلفته من أثر بعدها قليل يحوطه الغموض»[١].

ومهما تكن هنالك من رابطة ربطت قبائل جنوب السودان بدولة أزانيا في القرن الخامس عشر الميلادي فإن تلك الرابطة لا تفوق تلك الروابط التي تجعلهم جزءاً لا يتجزأ من السودان جغرافياً وتاريخياً وعرقياً وما آلت إليه أحوالهم بعد التمازج مع قبائل الشمال ولو بأثر الاحتكاك الحضاري وتأثرهم بالحضارة العربية والإسلامية أيضاً من احتفاظهم بطابعهم الخاص وعاداتهم القبلية والتي تخلت أجيالهم الجديدة عن الكثير منها وأخذت بالكثير عن الحضارة العربية في الشمال وتشربت بروح الإسلام السمحة في معاملاتها مع بقية شعوب السودان قاطبة.

المطلب الثالث

الحرب الأهلية ومحاولات الحل السلمي للمشكلة

كان السودان بلداً واحداً منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر بحدوده الحالية. ولكن بعد عام ١٩٢١ م واعتماد حكومة ملنر على الإدارة الأهلية، كان عام ١٩٢٢ م والذي

(١) انظر المرجع السابق، ص (٣١٦).

استحدثت فيه الإدارة البريطانية لمسألة «المناطق المقفلة» تلك المناطق التي يمتنع على السودانيين التنقل منها أو إليها إلا بتصريح من السلطات، وهي مديرية دارفور وبحر الغزال ومنقلا والسوباط ومركز بور ومسافة ٣٠ ميلاً من النهر بين وادي خلقا والدبة بالمديرية الشمالية وجميع مديرية كردفان ما عدا المنطقة بين أبو حراز إلى الأبيض ثم إلى بارا ـ كجمار، وجبل حراز إلى حد المديرية الشمالي ومن أبي حراز إلى باروكر ثم إلى الشركيلة. ووضعت الإدارة البريطانية أساساً للإقليمية كان أخطرها اشتمال المناطق المقفلة على كل من جبال النوبة وجنوب السودان، حيث منعت الحكومة البريطانية الإقامة فيها إلا بترخيص يحدد مدة الإقامة والغرض منها. وتم إلغاء المحاكم الشرعية بجنوب السودان عام ١٩٢٤ م. وشجعت الروح القبلية حيث أصبح من الضروري ذكر اسم القبيلة في المكاتبات الرسمية.

وفي عام ١٩٢٧ م اتبعت الإدارة البريطانية سياسة تستهدف استقلال الجنوب كقومية زنجية مختلفة عن الشمال العربي، فطبقوا من أجل ذلك عام ١٩٣٠ م سياسة إقصاء المتحدثين بالعربية عن الجنوب ومنع هجرة الجنوبيين للشمال وجعل اللغة الإنجليزية هي لغة التخاطب. وكانت هذه هي سياسة «ماكمايكل رايت» التي تحارب الإسلام وتجلي المسلمين حتى القبائل المسلمة غير العربية مثل الفلاتة والهوسا عن الجنوب وتمنع

التخاطب باللغة العربية وحتى ارتداء الزي العربي بالجنوب، وقام المبشرون بتربية الأطفال تربية انفصالية مؤسسين ذلك على وجود دولة تسمى أزانيا منذ أربعمائة عام في القرن الخامس عشر الميلادي وأنها كانت تضم جنوب السودان وأوغندة والكنغو.

وفي الثالث من إبريل عام ١٩٤٢ م رأى مؤتمر الخريجين السودانيين في مذكرته التي قدمها للحاكم العام إصدار الحكم الثنائي لتصريح بحق السودان بحدوده الجغرافية في تقرير مصيره، وإلغاء قانون المناطق المغلقة ووضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية ووقف الهجرة وإعطاء السودانيين الحق في الاشتراك الفعلي في الحكم والإدارة واستثمار الموارد ووقف إعانات الإرساليات ووضع ١٢ ٪ من الميزانية للتعليم وتأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية وفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

ثم جاء مؤتمر جوبا في ١٢ يونية ١٩٤٧ م لدراسة وسائل التعاون بين الشمال والجنوب، واتفق الجميع على تأهيل الجنوبيين ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً. واعترض أغلب زعماء الجنوب على مشروع «السير جيمس روبرتسون» الاستعماري الذي كان يهدف لفصل الجنوب وإلحاقه بكينيا وأوغندة. ولكن الانفصاليين مثل وليم دينج وجوزيف أدوهو فسّروا نصوص قرارات ذلك المؤتمر على أنها تدعم ما سموه بمطالب الشماليين،

مرددين مزاعم الاستعمار في أن للشماليين نزعات للسيطرة والتحكم في الجنوب، ورغم ذلك أشركت الإدارة البريطانية الجنوبيين عام ١٩٤٨ م في الجمعية التشريعية بالشمال.

وما إن حل الثاني عشر من فبراير ١٩٥٣ م حتى أصبح السودان دولة موحدة بحدوده الحالية تحت برلمان سوداني يتكون من الشماليين والجنوبيين وهم تسعة نواب من سبع وتسعين عضواً، ونالوا ثلاثة مقاعد بمجلس الشيوخ من عدد ثلاثين عضواً منتخبين ولهم عضوان من عشرين عينهم الحاكم العام. ثم وقع الاختيار على إسماعيل الأزهري في الاجتماع البرلمان السوداني في السادس من يناير ١٩٥٤ م ليكون رئيساً للوزراء، وقد شكل وزارته في التاسع من يناير وتضم اثنا عشر وزيراً بينهم ثلاثة جنوبيين.

وبعد يومين من قرار البرلمان السوداني في ١٩ أغسطس ١٩٥٥ م بتقرير المصير تمردت قوات الفرقة الجنوبية بتوريت في المديرية الاستوائية حيث كسرت مخازن الأسلحة واستولت على محتوياتها، واعتدت على الضباط الشماليين وكان التمرد مخططاً له لاتصاله بأوغندة والتي التجأ إليها عدد من «المتمردين» في ٢٧ أغسطس أمام عمليات «القمع» التي قام بها الجيش السوداني وفي ٣ نوفمبر بلغ عدد القتلى من الشماليين أكثر من أربعمائة قتيل وقد كانت معظم حوادث القتل والنهب تنسب إلى «البوليس» الجنوبي

نفسه. فقرر البرلمان السوداني الاستجابة لمطالب الجنوبيين في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ م التي تتلخص في إقامة حكومة فيدرالية وقد أيد ذلك أعضاء من شمال السودان، فتم استقلال السودان في أول يناير ١٩٥٦ م في جوّ من الاتفاق والرضا بين الشمال والجنوب.

وقد بعثت الإدارة البريطانية حكاماً إداريين إنجليز للمناطق المجاورة لجنوب السودان مثل أوغندا وكينيا حيث دعموا صلاتهم بالعناصر الانفصالية. وظلت حالة الجنوب على ما هي عليه من عزلة وتخلف حتى قيام انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ م العسكري الذي ألغى قانون المناطق المقفلة شكلياً ثم في عام ١٩٦٢ م صدر قانون تنظيم عمل الهيئات التبشيرية بالجنوب وضم مدارس الإرساليات للمعارف. ولكن تسلل المبشر الجنوبي رسا ترنينو ووليم دينج السياسي الجنوبي ليصورا الوضع بالدول الإفريقية المجاورة على أنه اضطهاد للزنوج. ونشطت عمليات التمرد بقتل ونهب وسلب الشماليين الموجودين بالجنوب. ثم تطورت إلى استخدام الأسلحة مما جعل الحكومة العسكرية تواجههم بالسلاح أيضاً. وكادت مدينة واو أن تقع في أيدي المتمردين، فقامت الحكومة العسكرية بإبادة المتمردين، وطالبت باسترداد من هرب منهم للدول المجاورة كما طردت المبشرين المسيحيين مما أثار حفيظة الفاتيكان وإيطاليا وبريطانيا وزاد المشكلة تعقيداً. وقد فر حوالي

المائة وخمسين جندياً جنوبياً إلى أوغندة والكنغو وكينيا وأثيوبيا.

وما إن زحف الشعب السوداني كله في شوارع المدن والقرى في ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ م ليضع نهاية للحكم العسكري بالسودان، حتى فتح السياسيون الجنوبيون صدورهم وأذرعتهم ليحتضنوا إخوانهم الشماليين آملين في حل سلمي بعيد عن العنف وكان ذلك بعد شروط وتحفظات يرجعون بعدها من أوغندة والكنغو وكينيا وأثيوبيا إلى داخل السودان.

وكان مؤتمر المائدة المستديرة من ١٦ مارس إلى ٢٩ مارس ١٩٦٥ م والذي مثل الجنوبيين فيه الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني «سانو» وجبهة الجنوب، ولكن لم يحضره حزب جبهة الجنوب الحرة ولا حزب الوحدة مما لفت إلى أن سانو وجبهة الجنوب لا يمثلان كل الجنوبيين. وقد وضح رئيس المؤتمر في كلمته المؤامرة الإنجليزية طوال نصف قرن لخلق وتعميق الخلاف بين الشمال والجنوب مستخدمين الإرساليات التبشيرية تحت شعار الدين.

وقد تم التمرد بتحريض الجهات الأجنبية التي أمدته بالمال ومحاولات إرسال فرقة من الجيش البريطاني لمساعدة المتمردين بالجنوب، بينما ألقى «اقري جادين» رئيس الكتلة الانفصالية في حزب سانو خطاباً وضح فيه شرطاً لقبول الحزب لحل المشكلة وهو إعطاء الجنوبيين حق تقرير المصير.

بينما ألقى «وليم دينج» سكرتير الحزب وزعيم الكتلة التي

تطالب بالفيدرالية خطاباً نفى فيه وجود التدخل الأجنبي في المشكلة وأعلن أنه يؤيد فكرة قيام اتحاد فيدرالي بين الشمال والجنوب كما حدث في نيجيريا والكميرون، وكان رد الشماليين على حق تقرير المصير يتمثل في خطابات الشيخ «علي عبد الرحمن» رئيس حزب الشعب الديمقراطي الذي وضح أن تقرير المصير لا يكون بين أبناء البلد الواحد ولكن يكون لشعب يحكمه شعب آخر وأن من يردد ذلك إنما يتعامل مع عميل الاستعمار بقلب إفريقيا والمساند لعمليات العنف والاضطرابات بالجنوب، وقال «إسماعيل الأزهري» إن هذا الطلب هو محاولة لإشعال حرب صليبية جديدة وسط إفريقيا يختفي وراءها الاستعمار.

وقدمت الأحزاب السياسية اقتراحاً بتطبيق نظام الحكم الإقليمي في الجنوب كخطوة أولى ثم تعميمه على بقية أجزاء القطر السوداني. بينما اقترح حزب سانو استفتاء شعب الجنوب حول ثلاث مسائل هي الفيدرالية، الانفصالية والوحدة، على أن يقوم بالاستفتاء هيئة مستقلة من المراقبين. وتعهد حزبا الجنوب بإنهاء العدوان والكف عن القتال. ولكن ظهر انقسام حزب سانو واضحاً في المؤتمر؛ ورغم أن الانفصالين اعتمدوا على عروبة الشمال واستغلوا عملية تجارة الرقيق متناسين التاجر الحقيقي وهو الاستعمار عدو الطرفين فقد اختتم المؤتمر بتمني الجميع بحسم الخلافات سلمياً وتقرر تكوين لجنة من اثني عشر عضواً لتتولى

بحث الوضع الدستوري والإداري الذي يضمن مصالح الجنوب الخاصة ومصالح البلاد عامة.

ورغم أن هذا المؤتمر يؤخذ عليه اعتراض الجنوبيين على طريقة تمثيلهم فيه وعجزه عن الوصول إلى قرار جماعي بالنسبة للوضع الدستوري والإداري الذي ينظم صلة الجنوب بالشمال إلا أنه أتاح فرصة نادرة لتحقيق الاحتكاك الفكري بين الشماليين والجنوبيين كما أتاح فرصة لعرض مشكلة جنوب السودان.

ولما كان بين الجنوبيين رجال أمثال «أقرى جادين» الانفصالي فإن تلك النتائج الحسنة لم تعجبه مما جعله ينظم مؤتمر كمبالا في ٣٠ مايو ١٩٦٥ م والذي تمخض عنه رفض الاعتراف بالجمعية التأسيسية المكونة بالخرطوم ما لم يتمثل فيها الجنوبيون. وهو نفسه يدعو بذلك لربط الجنوب بالشمال بينما يدعو من جانب آخر لانفصال الجنوب عن الشمال أي عن بقية القطر السوداني. كما نجد أن سلاطين الجنوب لا يثقون بجدية أحزاب الجنوب وبالحكومة أيضاً في حل المشكلة. واستمر نشاط المتمردين مستفيداً من الأحراش والغابات كمخابىء له ولأسلحته في حرب دامت سبعة عشر عاماً قبل اتفاقية أديس أبابا في ٢٧ فبراير ١٩٧٢ م والتي أبرمت مع المتمردين في جنوب السودان تمثلهم قيادتهم العسكرية الموحدة لأول مرة في تاريخ السبعة عشر عاماً من الحرب الأهلية حيث تزعم تلك القيادة جوزيف لاقو وهو أحد

الضباط العسكريين ذوي الكفاءة العسكرية في الجيش السوداني والذي استغلّته إسرائيل فترة من الزمن بدعمها العسكري من أجل خلق مشكلة بجنوب الوطن العربي لتشغل دولة عربية كالسودان عن مساهمتها الفاعلة في القضية العربية بفلسطين المحتلة. وقد كان لخلق إسرائيل لقيادة جوزيف لاقو الموحدة من أجل ضرب السودان نتيجة عكسية تمثلت في جمع شتات قوة المتمردين تحت لواء قيادة واحدة يخضعون لقراراتها ويرتضون ما تتوصل إليه من حل لقضية الجنوب دون إبداء معارضة مثل تلك التي كانوا يبدونها بالنسبة للحلول التي يصل إليها السياسيون الجنوبيون من قبل والذين كان بينهم وبين العناصر المتمردة هوة سحيقة لا تجعل لقرارهم جذوراً تربطه بالقاعدة الشعبية ولا تجعل لرأيهم دوراً حاسماً في حل القضية لأنه لا يمثل إلا وجهة نظر أولئك السياسيين فتصبح بالتالي قراراتهم فوقية.

ونقف على أهمية جمع جوزيف لاقو لتلك السلطة السياسية والعسكرية في يده بحيث أنه سهل عملية التوصل إلى حل يرضي الطرفين الجنوبي وحكومة الخرطوم في اتفاقية أديس أبابا في ٢٧ فبراير ١٩٧٢ م بشأن منح الإقليم الجنوبي الحكم الذاتي الإقليمي. ثم نقف على إيجابيات وسلبيات تلك التجربة دستوريًا وقانونياً، ونوضح بعد ذلك ما أعلنته حكومة السودان من مبررات لتطبيق الحكم الذاتي الإقليمي، ثم تعميم التجربة على نطاق السودان كله.

الفصل الثالث

الحلول السلمية بين الحكم الذاتي والفيدرالية

المطلب الأول

نحو وحدة القيادة الجنوبية والتوصل إلى اتفاقية أديس أبابا السلمية ٢٧/ ٢/ ١٩٧٢ م

إن الشعوب مهما كانت اختلافاتها، إذا عاشت سوياً على بقعة أرض واحدة من هذا العالم فإنها ستجد نفسها قد أصبحت أمة واحدة. ويتم ذلك بأخذ كل واحدة منها من لغة الأخرى وعاداتها وسرعان ما يصبحان جسداً واحداً «إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر» وقد اختلطت الدماء لتكوّن ملامح تجعل تلك الشعوب تجد في نفسها ميلاً طبيعياً لكل من يحمل تلك الملامح. فتبحث عن وحدة تجمعها لتكوّن منها قوة ضاربة، تلك هي الوحدة القومية.

ولما كانت الطبيعة بأشجارها الوارفة أحياناً والجافة أخرى وبمياهها الوفيرة أحياناً والمعدومة أخرى وبما يكتنف الحياة

البدائية من مصاعب يسيطر فيها الحيوان على غيره وتكون له السطوة والقوة بينما لا يكون للإنسان أمامه حول ولا قوة، فإن مجتمعاً كهذا يفرض على الإنسان مهما تكن درجة تحضره أن يتأقلم مع ذلك المجتمع البدائي. فإن أراد أن يطور أساليب حياته فليبدأ بالوسائل التي يستعملها ذلك المجتمع لكسب قوته، فيبدأ بها ثم يطورها من خلال ما اكتسب من خبرات سابقة، فإن من لم يبنِ على القديم الموروث فلن يستطيع بناء جديد مدروس.

ودرجة الرقي والتقدم لا تقاس بمستوى الرفاهية التي وصل إليها الأفراد وإنما العبرة بالمستوى الفكري والثقافي والحضاري الذي تبلغه الشعوب وإن إحراز أي تقدم في هذه المجالات أو إحداث أي تغيير اجتماعي لم يكن ممكناً أمام القوى الاستعمارية التي عملت على فصل جنوب السودان عن شماله ودعمت النظم القبلية والإدارة الأهلية وأحيتها. ثم قادت وراءها العناصر الانفصالية بجنوب السودان رافعة راية الإقليمية، وهي لا تعلم أنها بعملها هذا إنما تقوم بعزل وطنها الأصلي وفرض حصار عليه يجعله كزهرة فصلت عن شجرتها لا يكون مصيرها إلا إلى الذبول والموت بينما كان الأجدر بهم الدعوة إلى الانصهار القومي في ظل سودان واحد يعمل يداً واحدة من أجل رفعة شماله وجنوبه ليتطلع إلى الأخذ بأسباب التقدم والرقي. وقد ورد في البيان الذي أصدره الضباط الأحرار والجنود في عام ١٩٦٦ م أن الاستعمار

هو أساس مشكلة الجنوب حيث قالوا: «إننا عندما نحارب في الجنوب إنما نحارب الاستعمار مستتراً وراء هؤلاء المواطنين السذج، فهو يخلق الأزمة ويعمق جذورها ويخطط لهم ويمدهم بالسلاح والإمدادات ويدربهم»[1] وقد تم اعتقال جاسوس بريطاني[2] يدعى سمز عام ١٩٦٥ م والذي كان يعمل تحت ستار سودان كمباني آنذاك ويبعث تقارير سريعة عن تحركات القوات المسلحة وعن المساعدات اليت تقدم للأنيانيا يراسل بها المخابرات البريطانية.

وقد كان لنجاح الجيش في قمع التمرد بالجنوب أثر كبير في استمرارية الحكومات المتلاحقة في نفس الوسيلة القمعية كحل أو كتهدئة لحركة الجنوبيين حتى يتأتى لها التفرغ لإدارة شئون الدولة في جو يسوده السلام موهمة الآخرين بأن هنالك وئام وسلام واستقرار. ولم يكن هذا الهدوء الذي يحدث بعد كل عملية قمع سوى الهدوء الموقّت للطفل الذي تضع أمه في فمه قطعة موز لتسكته عن الصراخ، ولكنه لا يلبث أن يعود للصراخ عندما يجوع من جديد.

---

(١) انظر كتاب الثورة والثورة المضادة في السودان ـ الطبعة الأولى أغسطس ١٩٦٩ م ـ دار الطليعة بيروت ـ محمد أبو القاسم حاج علي، ص (٤٩).

(٢) انظر نفس المرجع السابق ص (٩٧).

ولكن الحرب الأهلية استمرت منذ تمرد قوات الفرقة الجنوبية في أغسطس ١٩٥٥ م في عهد أول حكومة وطنية عندما كانت البلاد تتأهب لنيل استقلالها وحتى توقيع اتفاقية أديس أبابا في ٢٧ نومبر ١٩٧٢ م، أي أنها دامت حوالي السبعة عشر عاماً استنزفت فيها الأرواح والموارد وأحرقت قرى بكاملها وقتلت النساء والأطفال وشردت الجنوبيين عن ديارهم، واستنزفت من ميزانية السودان الشيء الكثير مما عطل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسودان.

وفي عام ١٩٥٥ م تقدم بعض النواب الجنوبيون إلى الحكومة ومجلس النواب بطلب الموافقة على إجراء استفتاء في الجنوب لتقرير مصيره تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن تقوم هيئة الصليب الأحمر بدراسة الأوضاع وتقديم تقرير للأمم المتحدة بذلك. ورأت الحكومة أن ذلك يتنافى مع اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ م والتي تقضي بأن السودان وحدة لا يتجزأ فرفضت الطلب واكتفت بالموافقة على أن قيام حكومة اتحادية بين الجنوب والشمال سيكون موضع بحث شامل [1].

وقد كان الهدف الرئيسي من ثورة أكتوبر ١٩٦٤ م هو إقصاء العسكريين الذين تجاهلوا قضية الجنوب هذه واستعملوا العنف

---

(١) انظر مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٨ ـ أبريل ١٩٧٢ م ـ مقال التصالح الوطني ووحدة التراب السوداني ـ نبيه الأصفهاني، ص (١١١).

كوسيلة لتهدئة الموقف وإنهاء التمرد بالجنوب. وما كانت الأحزاب أحسن حالاً من الحكم العسكري إزاء حل تلك القضية حتى إبان عهود أكثر المهتمين بقضية الجنوب من سياسيي الأحزاب. ولم تكن هناك إلا فترات قصيرة بعثت الأمل في نفوس الجنوبيين كبارقة أمل لحل مشكلتهم. وقد كانت الأحزاب بغالبيتها تتجاهل الحل الحاسم للقضية أو على الأقل لا تسعى له السعي المطلوب. ولكن كانت هنالك خطوة على طريق اللقاء الشمالي الجنوبي تمثلت في مؤتمر المائدة المستديرة الذي ضم ممثلين من الجنوب وآخرين من الشمال في عهد الحكومة الانتقالية لأكتوبر في عهد سر الختم الخليفة. وقد كان مؤتمر إقناع وتفاوض رغم ما بدا فيه من خيبة أمل لبعض الشماليين الذين وجدوا أن بعض الجنوبيين لم يكونوا يرون فيهم غير أحفاد لتجار الرقيق. وقد اتضح من أول وهلة انقسام حزب سانو إلى جناحين أحدهما انفصالي كما وضح من خطاب أقرى جادين الذي دعا فيه للانفصالية والآخر فيدرالي النزعة. وقد ظل حزب الوحدة الذي كان ضمن الحكومة العسكرية السابقة خارج مؤتمر المائدة المستديرة، فبدا المؤتمر وكأنه لا يمثل آراء كل الجنوبيين. فهل يا ترى تمتعت بتلك المزية المهمة اتفاقية أديس أبابا في ٢٧ فبراير ١٩٧٢ م وكانت ممثلاً حقيقياً للجنوبيين بحيث يتم وضع السلاح إلى الأبد في تلك الحرب الأهلية؟

لقد تم الوعد بالحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية في التاسع من يونيه ١٩٦٩ م ولقد كانت هنالك عوامل مهمة ساعدت على التوصل إلى تسوية سليمة لمشكلة جنوب السودان منذ عام ١٩٦٧ م وسوف نتعرض لوجهة نظر الحكومة المركزية ثم نوضح حالة التمزق التي كانت تعانيها المقاومة الجنوبية. وقد كانت الفترة ما بين ١٩٦٧ إلى ١٩٦٩ م هي مرحلة اليأس من المفاوضات والتي تخلى فيها مجلس الكنائس عن متابعة الأمر وأبدت الحكومة السودانية موقفاً أقل مرونة حيال القضية وفشلت محاولات «سير روبرتسون» آخر حاكم عام بريطاني بالسودان في التوسط لدى الحكومة السودانية من أجل حل يرضي الطرفين لأنه لم يكن الوسيط المناسب كما أن حركة المقاومة الجنوبية كانت تعاني تمزقاً عنيفاً بين صفوفها بسبب انقسامات حزب سانو «SANU» واختلاف وجهات النظر بين قادة الغابة من الأنيانيا والصفوة السياسية من الجنوبيين. وبينما كانت جبهة الجنوب تقف مع التيار الانفصالي نجد أن حزب سانو كان يتبنى موقفاً أقل تطرفاً وانقسم في المنفى عام ١٩٦٥ م إلى جناحين أولهما «جبهة تحرير أزانيا» بقيادة «جوزيف أدوهو» والثاني «جبهة تحرير السودان الإفريقي» تحت قيادة «أقرى جادين» ولكنهما اتحدا قبل نهاية العام ١٩٦٥ م في جبهة موحدة باسم «جبهة تحرير أزانيا» رئيسها «جوزيف أدوهو» ونائب رئيسها هو «أقرى جادين» ولكن الأنيانيا

بالغابة لم ينضموا إليها بل كانوا يناصبونها العداء والدليل على ذلك اعتقال[١] قائدهم «جوزيف لاقو» لزعيم «جبهة تحرير أزانيا» «جوزيف أدوهو» عند عودته من يوغندة للعمل من داخل الأراضي السودانية بالجنوب والتي كانت تخضع للأنيانيا. كما تم اعتقال وزير دفاع جبهة تحرير أزانيا «ALF» «أزيوني منديرى» بواسطة الأنيانيا. ومن هنا يتضح مدى الهوة السحيقة التي كانت تفصل بين قرار الصفوة من السياسيين الجنوبيين وإمكانية تنفيذه التي تملكها القاعدة الشعبية والتي لا تخضع إلا للأنيانيا في الغابة الشيء الذي حدا ببعض الشباب المثقف من السياسيين الجنوبيين إلى محاولة تقريب تلك الشقة بالوصول إلى صيغة تنظيم تجمعهم مع الأنيانيا.

فكان مؤتمر انقدري الذي ضم سياسيي المنفى والأنيانيا فشكلوا «حكومة مؤقتة لجنوب السودان برئاسة «أقرى جادين» وأقسم لها قادة الأنيانيا في الغابة يمين الولاء والطاعة وتم الاعتراف بـ «إميليو تافنق» كقائد عام للأنيانيا ولكن سرعان ما تمزق ذلك الاتفاق نتيجة للاختلافات والصراعات الشخصية والقبلية والدينية»[٢].

---

(١) انظر آفريكا كونفرنشنال ـ لندن ١٥/ ١٠/ ١٩٧١ م عن مجلة السياسة الدولية ـ تجربة الحل السلمي لقضية جنوب السودان ـ تموتي. سي. نبلوك ـ أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم، ص (١١٩).

(٢) نفس المرجع السابق، ص (١٢).

وحاولوا خلق قيادة موحدة في مارس ١٩٦٩ م في مؤتمر باقوبندي والذي تكونت فيه «حكومة النيل المؤقتة» برئاسة «غردون ماين» ونائبة «ماركو رومي» ولكنها لم تكسب تقدير الأنيانيا لها. وقد شكل ذلك المؤتمر نقطة تحول في حركة المقاومة الجنوبية عندما أعلن فيه جوزيف لاقو اعتراضه على إميليو تافنق كقائد عام للأنيانيا ثم برز هو بعد عامين من ذلك كقائد سياسي وعسكري أفاد من خبرته كضابط سابق بالجيش السوداني.

وعقب المؤتمر أعلن عن تكوين «منظمة الأنيانيا الوطنية» وفي يوليو ١٩٦٩ م زار «جوزيف قرنق» وزير شئون الجنوب آنذاك أوغندا ليقنع السياسيين الجنوبيين بالتعاون مع النظام الجديد. ثم زارهم «ابيل الير» وزير الأشغال في فبراير ١٩٧٠ م أيضاً بالمنفى وقد فشل كلاهما في تقديم عروض لتحقيق تسوية سلمية. كما قام مؤتمر كنائس عموم إفريقيا بتلك المحاولة أيضاً.

وقد اختارت إسرائيل القسم الذي يتمتع بقيادة فعالة فأمدّته بالأسلحة في سبتمبر ١٩٦٩ م وما بعده. واعترف تافنق بقيادة لاقو في أبريل ١٩٧٠ م وانتهى تأييد الأنيانيا لحكومة النيل في يونية ١٩٧٠ م عندما سحب «عمانويل أبير» القائد الأول للأنيانيا ببحر الغزال تأييده وولاءه للقيادة المؤقتة. وتم الأمر بإعلان «صمويل أبو جوهن» قائد الأنيانيا بالاستوائية اعترافه بقيادة لاقو في نفس العام وفي أغسطس منه أصبح لاقو القائد الأعلى للأنيانيا، فوضح

إمكانية وجود دور سياسي للأنيانيا بإمكانية توحيد قرارها والوصول معها إلى حل عن طريق اقتناع قائدها الأعلى جوزيف لاقو والذي كوّن قيادة سياسية بالفعل متمثلة في حركة جنوب السودان «SSLM» التي كونها في يناير ١٩٧١ م تعمل تحت قيادة قوات الأنيانيا المسلحة. وكوّن في يونية من نفس العام مجلساً استشارياً لا يدخله بالطبع إلا من ترتضيه الأنيانيا.

وبدأت حكومة الخرطوم تتحرك نحو تلك القيادة الموحدة محاولة إرساء نقاط التقاء في وجهات النظر من أجل حل سلمي للقضية وبدأت بلقاء «مادينق دي قرنق» بلندن و «لورنس وول» بفرنسا مرحبة بإجراء مفاوضات لتسوية سلمية وقد كان للاثنين صلة بالأنيانيا. كما تم لقاء بين «كاون بيجس كار» مندوب مؤتمر كنائس عموم إفريقيا «A.P.C.C» وثلاثة من ممثلي حركة تحرير جنوب السودان وثلاثة مفوضين من قبل جوزيف لاقو في كمبالا. ومن أبرز مفوضي «لاقو» «أنجلو فوقا» و «باري وانجي» ثم كان أن استقر الاتفاق في أوساط جميع من استشيروا بخلاف مجموعة زائير على ضرورة إجراء المفاوضات في أحد الأقطار الإفريقية التالية: أثيوبيا، زامبيا، زائير، غانا، الكاميرون، أو تنزانيا. وما إن رأى مجلس الكنائس العالمي «W.C.C» استعداد حركة تحرير جنوب السودان «S.S.L.M» للتفاوض حتى اتصل بحكومة السودان في منتصف أكتوبر ١٩٧١ م وحصل على ضمان بقبول

حركة «S.S.L.M» لمفاوضات تمهيدية بأديس أبابا في وقت مبكر من شهر نوفمبر وبحضورهم وحضور «A.A.C.C».

ثم قام مادينق دي قرنق من «S.S.L.M» بالاتصال بمؤسسة محامين في لندن لإسداء النصح حيث طلب من «هتشت جونز وشركاه» وضع خطوط عامة لدستورين أحدهما يقوم على أساس ولايتين يقوم بينهما اتحاد فيدرالي «شمال وجنوب السودان» والآخر على أساس أربع ولايات يجمع بينها اتحاد فيدرالي شمال، جنوب، شرق، وغربي السودان. ولكن لم تكن عروضاً ذات أهمية عند عقد الاتفاق النهائي بأديس أبابا في ٢٧ فبراير ١٩٧٢ م والذي سبقته محادثات تمهيدية بأديس أبابا في الثامن من نوفمبر ١٩٧١ م وقد كان وفد الحكومة المركزية برئاسة ابيل الير الذي كان أميناً عاماً سابقاً قبل عام ١٩٦٦ م ووثيق الصلة بالمجرى الرئيسي للسياسة الجنوبية ويتمتع بخلق سياسية وسمعة طيبة وقليلون هم الذين يرتابون في إخلاصه وجديته وقد كان لتعيين الحكومة المركزية له في منصبه وتكليفها له برئاسة الوفد، دليلاً على حسن نواياها. وترأس في المحادثات التمهيدية مادينق دي قرنق وفد حكومة تحرير جنوب السودان «S.S.L.M» والتي عرضت شروطاً أربعة هي اعتبار «S.S.L.M» نداً مساوياً في المفاوضات، وتكون المفاوضات في إطار دولي، ويسري خلالها وقف إطلاق النار، وتلزم خلالها القوات المسلحة السودانية

ثكناتها. ولم يكن ثمة خلاف إلا على الشرطين الأخيرين ولكن أجمع الرأي على حصر وتخفيف حدة العمليات العسكرية من كلا الجانبين خلال فترة المفاوضات. ولم يظهر دور مندوبي مجلس الكنائس العالمي إلا عندما احتدم النزاع وثارت الخلافات أخيراً بين الطرفين فتوسطوا لإيجاد حلول وسط واتفاق بين الطرفين.

وقد استغرقت عملية توصيل الرسائل لمركز قيادة «S.S.L.M» ومشاورة قادة الأنيانيا وقتاً طويلاً حتى أبلغ الطرفان «W.C.C» مع نهاية شهر يناير ١٩٧٢ م استعدادهما للمفاوضات الرسمية وكان الخامس عشر من فبراير هو تاريخ بدئها بأديس أبابا حيث ترأس الوفد السوداني ابيل الير واختار جوزيف لاقو ازبوني منديري رئيساً لوفده وعضوية آخرين منهم مادينق دي قرنق ولورنس وول وجوزيف ادوهو.

وتوصل الطرفان لوقف إطلاق النار، واستيعاب الأنيانيا بالجيش السوداني رغم أنهما كانا من أصعب المواضيع في المؤتمر. وفي السابع والعشرين من فبراير ١٩٧٢ م وقّع الطرفان ثلاث اتفاقيات أولية مختلفة وهي:

١ ـ مسودة هيكل قانون تنظيم الحكم الذاتي الإقليمي، مع مسودة الأوامر الخاصة بمواضيع الدخل.

٢ ـ بروتوكولات تختص بتنظيمات مؤقتة في الإدارة والشئون العسكرية والقضائية والتوطين وإعادة التوطين.

٣ ـ اتفاقية وقف إطلاق النار.

ولم يكن هنالك من عارض التسوية السلمية غير الرئيس السابق لحكومة النيل المؤقتة غردون ماين ورغم أن وفد «S.S.L.M» قد وقع الاتفاقية إلا أنه قد تجاوز حدود الصلاحيات الممنوحة له من جوزيف لاقو الذي كان يرى وجوب مناقشة كل ما دار في المؤتمر بأديس أبابا وما تم التوصل إليه قبل التوقيع عليه. ولولا تدخل «W.C.C» و «A.A.C.C» لنجحت جهات خارجية مضادة لاتجاه التوصل لاتفاق سلمي.

وتنفيذاً لهذا الاتفاق صدر قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية في ٣/٣/١٩٧٢ م حيث يكون للإقليم أجهزته التشريعية والتنفيذية وماليته المستقلة وتمارس تلك الأجهزة اختصاصات محددة داخل الإقليم تشمل جميع المسائل المتصلة بإدارة الإقليم وحكمه. كما حدد القانون المسائل القومية التي لا تخضع للاختصاص التشريعي والتنفيذي للإقليم والتي تتصل بالسيادة كالدفاع والشئون الخارجية والجنسية والعملة والنقد والجمارك والتجارة الخارجية والتخطيط والتنمية والنقل الجوي والنقل النهري داخل القطر والتخطيط التربوي والمراجعة.

ويخول القانون السلطة التشريعية في الإقليم لمجلس الشعب الإقليمي الذي ينتخبه المواطنون الذين يقيمون بإقليم جنوب السودان عن طريق الاقتراع السري المباشر. وبالنسبة للإطار العام

لقانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية فهنالك أجهزة إقليمية هي:

أ ـ الجهاز التشريعي:

وهو يختص بالإنشاءات في ميادين خدمات التعليم والصحة والصناعة والبناء والتجارة واستثمار الموارد والسياحة وفرض ضرائب ورسوم إقليمية وله أن يطلب بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه من رئيس الجمهورية إعفاء الرئيس أو أي عضو من أعضائه.

ب ـ الجهاز التنفيذي:

وهو المجلس التنفيذي ويعين بقرار من رئيس الجمهورية وتوجيه من مجلس الشعب وهذا المجلس ينوب عن رئيس الجمهورية بالإقليم وأعضاؤه مسؤولون أمام رئيس الجمهورية وهو يعينهم ويعفيهم، وهم مسؤولون عن الإدارة الرشيدة للإقليم. وللمجلس اقتراح قوانين وإنشاء خدمات عامة إقليمية، ولهم حق حضور جلسات مجلس الشعب دون إعطاء حقّ التصويت لهم، فحق التصويت لا يكون إلا لأعضاء مجلس الشعب فقط.

وفي الشئون المالية: يستمد الإقليم ماليته المشار إليها بقانون ١٩٧٢ م من الإيرادات، الضرائب، الرسوم، المساهمات والإعانات المالية والأموال التي تعتمدها الخزانة المركزية وتلك التي يعتمدها مجلس الشعب القومي وميزانيات التنمية الخاصة بالإقليم وأي مصادر أخرى.

وبالنسبة للعلاقة بين الأجهزة القومية والأجهزة الإقليمية: يجوز لمجلس الشعب الإقليمي بأغلبية ثلثي أعضائه أن يطلب من رئيس الجمهورية تأجيل العمل بأي قانون يمس في نظر الأعضاء رفاهية ومصالح المواطنين بالإقليم. وله أن يطلب منه سحب مشروع قانون معروض أمام مجلس الشعب القومي أيضاً إذا رأى تعارضه مع رفاهية ومصالح المواطنين بالإقليم الجنوبي. وقد استجاب رئيس الجمهورية للطلب، فعلى المجلس الإقليمي أن يبدي وجهة نظره خلال خمسة عشر يوماً ليقوم رئيس الجمهورية بإبلاغها إلى مجلس الشعب القومي مصحوبة بملاحظاته.

وينظم القانون العلاقة بين المجلسين الإقليمي والقومي وتبادل مشروعات القوانين، والقوانين الصادرة بينهما. كما يمثل الإقليم بعدد من الجنود والضباط وصف الضباط في القوات المسلحة السودانية من الإقليم الجنوبي بنسبة عدد سكان الإقليم الجنوبي. وبالطبع يكونون من قوات الأنيانيا والتي تم استيعابها في الجيش السوداني على دفعات متلاحقة ولا ننسى أن النوعية المدربة والكفاءة داخل الجيش هي أهم من الكثرة العددية لجنود وضباط لم يتلقوا تدريباً كافياً على الأسلحة الحديثة فليست العبرة بالتمثيل النسبي داخل الجيش لكل إقليم بقدر ما هي بالكفاءة والقدرة الذاتية للمقاتل نفسه.

ورغم أن اتفاقية أديس أبابا قد تمخضت عن منح المديريات الثلاث بجنوب السودان «حكماً ذاتياً إقليمياً» وتعهداً بالنهوض بالتنمية الاقتصادية بها، إلا أن جزءاً من الحاضرين لذلك المؤتمر من الجنوبيين كان في جعبتهم (مقترحات أخرى مضمونها إقامة نظام فيدرالي للسودان يشمل الجزئين الجنوبي والشمالي ويكون لكل منهما حكومة إقليمية مستقلة بما فيها جيش خاص، على أن تترأس الإدارة المركزية في الخرطوم هذه الفيدرالية ولا يتولى رئيس الجمهورية رئاسة الجيش الجنوبي والشمالي إلا في حالة حدوث «عدوان خارجي»)[1] وجاءت اتفاقية أديس أبابا لتوقف إطلاق النار وتنظم عودة اللاجئين وتضع مؤسسات تشريعية وتنفيذية للجنوب ومجلساً شعبياً منتخباً ومجلساً تنفيذياً يعينه الرئيس السوداني على أن يحظى بتأييد المجلس الشعبي. ويمارس المجلس التنفيذي اختصاصات وسلطات التنمية في جميع القطاعات بالجنوب ومسئولية البوليس والأمن به. وتعتبر الإنجليزية اللغة الأولى والعربية الثانية. وتخصص مقاعد بمجلس الأمة للجنوبيين بنسبة عدد السكان وتنضم الأنيانيا للجيش بهذه النسبة أيضاً خلال خمس سنوات. فاتضح أن الخلاف لا يكمن في تعارض القوميات بين الشمال والجنوب. كما اتضح المفهوم

(١) من مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٢٨ ـ أبريل ١٩٧٢ م ـ مقال التصالح الوطني ووحدة التراب السوداني ـ نبيه الأصفهاني، ص (١١٢).

الإفريقي في حق الدول الإفريقية تقرير مصيرها دون تعديل في حدودها وقت استقلالها.

المطلب الثاني
إيجابيات وسلبيات التجربة

إن لكل عمل جوانبه الحسنة وجوانبه السيئة وقد قال الشاعر:

لكل شيء إذا ما تم نقصان   فلا يغر بطيب العيش إنسان

ولقد كان لاتفاقية أديس أبابا جوانبها الإيجابية مثلما كان لها جوانبها السلبية.

أولاً - إيجابيات التجربة[1]:

١ - لقد عملت الاتفاقية على تكريس الوحدة الوطنية وتقدم وازدهار الإقليم حتى أصبحت معلماً بارزاً في البنيان الإداري السوداني.

٢ - كما أنها طورت من مفهوم اللامركزية الإدارية وانتقلت بها من مجرد تفويض السلطات من الحكومة المركزية بالعاصمة فقط إلى انتقال السلطات للمستوى الإقليمي.

٣ - خلقت أجهزة إقليمية تشريعية وتنفيذية تتمتع بالإدارة الذاتية والاستقلال الإداري والمالي.

---

(١) انظر المرجع Study on consolidation of dicentrelization, page 34.

٤ - توزيع الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات والمنشآت والخدمات العامة بدلاً من تركيزها.

٥ - المحاولة الجادة لتحقيق الطموح المشروع لسكان الجنوب.

ثانياً - سلبيات التجربة[1]:

١ - عدم الاستجابة للمطلب الفيدرالي بصورته التي تجعل من النظام كله اتحاداً فيدرالياً تنتج عنه لا مركزية سياسية فعلية وليس نظاماً لامركزياً إدارياً فقط.

٢ - نقل نصوص اتفاقية أديس أبابا حرفياً لتشكل دستوراً للحكم في الولايات الجنوبية بحكم النص الصريح الوارد بالمادة الثامنة من الدستور من تأكيد لتلك الصفة وللقيود التي تحول دون تعديله فأصبح بالتالي دستوراً جامداً، ولما كانت مواد هذا الدستور لا تتعدى الأربع وثلاثين مادة فإنها لا يمكن أن تضمن كل الأحكام الدستورية المألوفة في الرقابة التشريعية على الأجهزة التنفيذية والرقابة المالية المتعلقة بالميزانية وبيان مشتملاتها وكيفية تحصيل وصرف الأموال العامة المقررة فيها، ونسبة لقلة أحكام قانون الحكم الذاتي الإقليمي حيث أن الدستور يشتمل على مائتين وخمسين مادة منها ثمانية وثلاثون للسلطة التنفيذية وأربعة وستون

---

(١) انظر المرجع السابق من ص (٣٥) إلى (٣٨).

للسلطة التشريعية. ولما كان قانون الحكم الذاتي ينشىء أجهزة تشريعية وتنفيذية فإنه ينبغي ألا تقل الأحكام المنظمة لهذه الأجهزة عن تلك الواردة في الدستور فلذلك تولد فراغ قانوني واجه القائمين بالأمر عند بداية تطبيق نظام الحكم الذاتي، فلم يكن من الممكن معالجة هذا الفراغ القانوني بالتعديل في القانون نفسه لأن القانون كان في بداية عهد إصداره ولا يعقل ترقيعه. وبالاستعانة بلائحة تنظيم أعمال مجلس الشعب الإقليمي ١٩٧٥ م حاول المسؤولون سد النقص ولكن الاختيار الأصوب ينبغي أن يكون بصدور قوانين قومية مكملة للنقص في قانون الحكم الذاتي الإقليمي.

٣ ـ إن قانون الحكم الذاتي الإقليمي قد صدر قبل إجازة الدستور الدائم، فقد تضمن أحكاماً تختلف اختلافاً تاماً عما نص عليه فيما بعد بالدستور وإذا ما تعلق هذا الاختلاف بأسس النظام السياسي أو المبادىء الأساسية لنظام الحكم فإنه يقود إلى الاضطراب القانوني والبلبلة السياسية:

أ ـ فبينما يؤسس الدستور نظاماً جمهورياً رئاسياً في السودان تؤول فيه السلطة التنفيذية إلى رئيس جمهورية وله أن يعين وله أن يعفي أعوانه من الوزراء، فإنه لا ينسجم مع ذلك أن تكون السلطة التنفيذية بالإقليم الجنوبي منه مؤسسة على النظام البرلماني، حيث تسند المادة السادسة عشر من قانون الحكم الذاتي ولاية السلطة

التنفيذية للمجلس التنفيذي العالي مجتمعاً.

والمادة الثانية عشرة من الفقرة الثانية تقضي باعتبار المجلس التنفيذي العالي مستقيلاً تلقائياً في حالة استقالة رئيسه أو إعفائه من منصبه وكذلك المادة الثامنة عشرة منه تنص على تعيين وإعفاء رئيس المجلس التنفيذي العالي بناء على توصية من مجلس الشعب الإقليمي.

ب ـ ونجد أنه بينما يقيم الدستور الدولة السودانية على أساس تحالف قوى الشعب العاملة المنضوية تحت لواء التنظيم الواحد الاتحاد الاشتراكي السوداني. ونصت المادة ١١٩ على إشراك قوى الشعب العاملة في الحكم باختيارها (بالانتخاب) لعضوية مجلس الشعب. ونجد أن المادة ٨ من قانون الحكم الذاتي الإقليمي تنص على أن أعضاء مجلس الشعب الإقليمي يتم اختيارهم بالاقتراع السري المباشر، ولم يشر للاختيار وأغفل تمثيل تحالف قوى الشعب العاملة. فقد نشأ تضارب بين النصوص القانونية والممارسات العملية وذلك لانتخاب مجلس الشعب الإقليمي بنفس قواعد وقانون وطريقة الانتخاب لمجلس الشعب القومي على أساس الاختيار التمثيلي في دوائر تحالف قوى الشعب العاملة، رغم عدم الإشارة إليها في قانون الحكم الذاتي الإقليمي.

جـ ـ لم يتم تطبيق قانون الإيرادات والضرائب والرسوم والإعانات والإيرادات المخصصة للإقليم الجنوبي لسنة ١٩٧٢ م. ومن الأصوب توحيد الوعاء الضريبي في جميع أنحاء القطر، وأن

تلتزم الحكومة المركزية بتغطية الفرق بين الإيرادات الذاتية للإقليم الجنوبي وبين جملة المصروفات المصدقة بميزانيته.

وبالطبع هذا لا يتأتى بفعالية أكثر إلا تحت لواء النظام الفيدرالي، ولا يتأتى أيضاً إلا حيث يتم توزيع الضريبة توزيعاً عادلاً ويتم نقل العبء الضريبي من الأماكن الأقل إنتاجاً للأماكن الأكثر إنتاجاً. كما تتحمل الحكومة الاتحادية تغطية الفرق الناتج عن شح الموارد وعدم تناسب إيراداتها مع مصروفات الإقليم بتقديم إعانات للإقليم من الحكومة المركزية.

د ـ وبينما تقرر المادة ١٨٤ من الدستور بأن تكون مجالس الحكم الشعبي المحلي قواعد لتنظيم الحكم الذاتي الإقليمي بالمديريات الجنوبية، لم يرد هنالك أي نص بخصوص تلك المجالس في قانون الحكم الذاتي الإقليمي الذي افتقر بذلك إلى نقاط الالتقاء والتناسق بينه وبين نظام الحكم الشعبي المحلي. كما أن الحكم الإقليمي بطبيعته يأخذ العديد من اختصاصات المجالس الشعبية الواردة في أوامر التأسيس الصادرة بقانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٧١ م.

ومهما كان الأمر فإنه لا يمكن اعتبار الحكم الذاتي الإقليمي هو نفسه المطلب الفيدرالي الذي سعى له الجناح المحافظ في حزب سانو والذي كان يمثل البديل الأفضل أمام الطرح الانفصالي للجناح الثاني من حزب سانو والذي يقوده «أقرى جادين» وكذلك

أمام رغبات الكثير من زعماء الانفصال أمثال «غردون ماين» الرئيس السابق لحكومة النيل المؤقتة.

المطلب الثالث

بين مبررات تطبيق الحكم الذاتي الإقليمي والفيدرالية

لقد ظلت الفكرة الفيدرالية حلماً يراود عدداً ليس بالقليل من السياسيين الجنوبيين ولم يجد أولئك الساسة تحقيق ذلك الحلم بين طيات أوراق اتفاقية أديس أبابا، مما جعل «غردون ماين» وغيره يرفضون ذلك الحل السلمي على أساس أنه لم يحمل حتى مجرد الحد الأدنى من رغبات الجنوبيين وهو الاتحاد الفيدرالي.

فالدولة الموحدة هي التي تنفرد بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية حكومة واحدة وتظل سلطتها السياسية واحدة حتى ولو طبقت نظام اللامركزية الإدارية الذي يؤدي إلى إشراك المواطن إشراكاً جزئياً في السلطة وفي نطاق ضيق.

ولما كان الخطر المشترك يدفع الشعوب تلقائياً وغريزياً لمجابهته سوياً، فإن هنالك نوعين من التضامن: تضامن القربى، ووحدة الماضي والمصير. وتضامن المصالح وتوزيع العمل[1].

---

(١) انظر مذكرات في النظام الجماهيري ـ ألقيت على طلاب الصف الثاني بكلية القانون بجامعة قاريونس للعام الدراسي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ م ص (١١ و ١٥).

وهنالك فيدرالية بالتجاذب، وفيدرالية بالتنافر. فالأولى تكون بالسير نحو المركز والتجمع. والأخرى بالابتعاد عن المركز والتفكك وحكم كل إقليم لنفسه ذاتياً، مستقلاً عن الدولة الاستعمارية مثل المملكة المتحدة رغم ارتباطه بها لفترات زمنية ثم استقلاله عنها تدريجياً استقلالاً داخلياً ثم خارجياً، وسميت بالدوميونات ومجموعها «الكمنولث» حتى أصبح الدوميون دولة قائمة بذاتها رغم ارتباطها بالمملكة المتحدة مثل الهند، سيام، ماليزيا، أستراليا، نيوزيلندة، كندا، تنجانيقا، نيجيريا، سيراليون، وغانا سابقاً[1].

وبما أنه من المستبعد قيام اتحاد في ظل سياسة متناقضة فإن الاتحاد يتناسب تناسباً طردياً مع التجانس وعكسياً مع الاختلاف. بيد أن الدولة الاتحادية أو الفيدرالية تتطلب نظماً سياسية متقاربة؛ فالاتحاد يلبي حاجتين أساسيتين هما:

١ ـ الحاجة إلى الحكم الذاتي في حرية تنمي المواهب الذاتية والمحلية لكل فرد حسب طريقته الخاصة.

٢ ـ الحاجة إلى الأمن بتضافر قوى الجماعة المتحدة.

ولا بد في كل اتحاد من مبدأ المشاركة بحيث أن الوحدات المحلية تقوم بوظيفتين هما:

(١) انظر نفس المرجع السابق ص (١٧).

أ ـ حكم ذاتها محلياً.

ب ـ إقامة الهيئات الاتحادية والمشاركة في قراراتها.

وهنالك فيدراليتان، ومنهما فيدرالية المؤسسات والهيئات التي تضع الأنظمة القانونية موضع التنفيذ. ورغم أن المجتمع الفيدرالي مجتمع متراكب، والتراكب يعني أن النظام القانوني الاتحادي يكون فوق القانون المحلي. وقد «يحيط» النظام الاتحادي بالنظام المحلي إحاطة كاملة حيث يراقب الاتحاد شرعية عمل الهيئات المحلية والتي تلتزم بدورها بالقانون الاتحادي، وتكون هنالك نصوص دستورية تضمن للدولة الداخلة في الاتحاد احترام نظامها القانوني واستقلالها الذاتي[1]. بيد أن قانون الحكم الذاتي معدل لقانون التراكب، حيث نجد أن الرقابة الاتحادية في حالة الحكم الذاتي لا تكون رقابة ملائمة للواقع القائم، وتختلف طبيعة ذلك عن وحدات الحكم المحلي في نظام اللامركزية الإدارية. وقانون التراكب وقانون الحكم الذاتي متعارضان، ففي الأول نجد القانون الاتحادي يحيط إحاطة كاملة بالقانون المحلي علماً بأن الحكم المحلي هو لامركزية إدارية، بينما الحكم الذاتي هو لامركزية حكومية. ويجب مساهمة أقاليم الاتحاد بتمثيلهم في إقامة هيئات الاتحاد والتي يجب أن تقوم على تمثيل نسبي للدول المشتركة في الاتحاد وتراعى فيه أهمية كل إقليم وعدد السكان فيه وتطور

(١) انظر المرجع السابق ـ مذكرة النظام الجماهيري، ص (٢٣).

الصناعة وثقافة الشعب وكمية الموارد الطبيعية المستثمرة فيه. وليست العبرة بالعددية المطلقة بقدر ما هي بالنوعية، مع عدم حرمان أي من الأقاليم في الاشتراك في تكوين هيئات الاتحاد.

وقد اختلف الناس في الأساس النسبي الذي يجب أن يتخذ لتمثيل الدول المنضمة للاتحاد في الهيئات الاتحادية وعدد أصوات كل دولة بالتالي في الهيئة الاتحادية؛ فرأى البعض أن يكون ذلك حسب عدد السكان ورأى البعض الآخر أن يكون حسب درجة التطور التكنولوجي أو الثقافي بينما رأى آخرون أن يكون حسب درجة الثروة والغنى الطبيعي. والمبدأ الذي توصلت إليه تجارب الأمم هو مبدأ التمثيل على قدم المساواة في مجالس الدولة (مثلاً في مجلس الشيوخ ومجلس أقاليم الاتحاد) وعلى نسبة عدد السكان (في مجالس الشعب ومجلس النواب) وذلك في الدولة الاتحادية. وهنالك ثلاثة قوانين في كل بناء اتحادي:

الأول: قانون التراكب أو التدرج في السلطة ومعناه وجود مؤسسات فيدرالية فوق مؤسسات الدولة الداخلة في الاتحاد.

الثاني: قانون الاستقلال الذاتي والحكم الذاتي ومعناه الصفة الحكومية لممثلي الدولة الداخلة في الاتحاد وهو نوع من الاستقلال لحكومات أقاليم الاتحاد.

الثالث: قانون المشاركة ومعناه الاشتراك في إقامة الهيئات

الاتحادية وفي اتخاذ مقرراتها[١].

وقد قال روكفلر إن الفيدرالية هي فكرة جامعة لأنها تفسح المجال لطاقات ومعتقدات ومبادرات كثيرة وتجندها لمصلحة الشعب، وهي تشجع تعدد الأفكار والثقافات والمعتقدات. ويؤمن النظام الفيدرالي لكل من التنويع والإبداع مجالات لا حدود لها في جميع قطاعات الحياة القومية. وتتميز الفكرة الفيدرالية بتوازن يحول دون التجاوزات ويدعو إلى انطلاق حر كامل في التجديد والمبادرة ويتحقق هذا التوازن بتوزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وانعدام الأحزاب الجامدة وتشجيع الإدارات البلدية لتحقيق قسط من الحكم الذاتي[٢].

وعلى طريق تحقيق قسط من الحكم الذاتي وضعت الحكومة السودانية بعد اتفاقية أديس أبابا ٢٧ فبراير ١٩٧٢م تخطيطاً للمرحلة التالية بعد إقامة حكم ذاتي إقليمي بجنوب السودان من أجل تطبيق الحكم الذاتي الإقليمي على نطاق السودان كله كما يلي:

فبالنسبة للسلطة التنفيذية:

---

(١) انظر نفس المرجع السابق من ص (٢٤) إلى (٢٧).

(٢) انظر كتاب مستقبل الفيدرالية ـ الطبعة الثانية العربية ـ نلسون أ. روكفلر ص (١٣).

١ ـ يتم تخفيض الوزارات المركزية ونقل بعض اختصاصاتها للمجالس الشعبية التنفيذية.

٢ ـ تقوية قيادة وأجهزة رئاسات المديريات.

٣ ـ إنشاء لجنة تنفيذية من الشعبيين والديوانيين كجهاز تنفيذي للمجالس.

٤ ـ انتخاب المجالس الشعبية بالاقتراع السري.

٥ ـ تخويل المجالس الشعبية التعيين والتعاقد.

٦ ـ نقل شاغلي الوظائف القيادية العليا إلى المجالس الشعبية التنفيذية.

٧ ـ الاستفادة القصوى من الكوادر المدربة مركزياً وإقليمياً.

٨ ـ تعميم نظام فوائد ما بعد الخدمة على جميع العاملين بالقطاعين العام والخاص.

وفي مجال السلطة التشريعية:

١ ـ إنشاء لجان فرعية للّجان المتخصصة بمجلس الشعب.

٢ ـ استحداث إجراءات للتشريع المستعجل.

٣ ـ تدعيم لجنة الرقابة الإدارية بالكفاءات والإمكانات.

٤ ـ تدعيم مكتبي الرائد والرقيب.

وبالنسبة للسلطة القضائية:

١ ـ تعميم محاكم الاستئناف بالمديريات وإحداث منصب رئيس محكمة استئناف المديرية.

٢ ـ زيادة مجالات اختصاص محاكم الاستئناف.

٣ ـ حصر اختصاصات المحكمة العليا في تفسير ونظر الاستئنافات في المسائل الجوهرية.

٤ ـ إنشاء دوائر متخصصة للنظر في الطعون والقرارات الإدارية.

٥ ـ اعتبار الطعن في القرارات الإدارية قضاءً مستعجلاً.

٦ ـ شغل جميع الوظائف القضائية الشاغرة.

وهنالك مبررات لتوصيات ومقترحات بشأن تطبيق الحكم الذاتي الإقليمي على نطاق السودان وهي:

١ ـ إن مساحة السودان الشاسعة المترامية وتعدد أطره الاجتماعية وأعراقه يجعل من إدارة شئونه عبر أجهزة مركزية تحتكر التخطيط والتنفيذ والمتابعة أمراً مستحيلاً.

٢ ـ اتساع مشاركة المواطنين وإسهامهم في الحكم وفي التنمية.

٣ ـ خلق مرحلة وسيطة بين المجالس الشعبية التنفيذية والسلطة المركزية للإشراف وتنظيم المشاركة الشعبية والتنسيق والإنابة عن السلطة المركزية في الرقابة والمتابعة والترشيد.

٤ ـ إرضاء طموحات أبناء الأقاليم المختلفة والقضاء على النعرات القبلية والعنصرية وإزكاء روح المواطنة ودفع المواطنين للإسهام في العمل العام لتنمية مناطقهم وتقدمها.

٥ ـ إزاحة الأعباء الإقليمية عن كاهل الحكومة المركزية وتوفير وقتها وجهدها للتخطيط للمسائل القومية وحدها وتنفيذها ومتابعتها.

٦ ـ تقريب مواقع القرارات من الجماهير وضمان معالجة المشاكل الإقليمية لأن الأقاليم أدرى بأحوالها وأحوال سكانها ومشاكلهم ومتطلباتهم واحتياجاتهم. وقديماً قيل «أهل مكة أدرى بشعابها».

٧ ـ خلق وحدات أكبر من المديريات الحالية مما يوفر إمكانيات اقتصادية وموارد بشرية وطبيعية ويكفل كفاءة إدارية أعلى ويرفع من مستوى الأداء فيزيد الإنتاج بالتالي.

٨ ـ الإيجابيات التي حققتها تجربة الحكم الذاتي الإقليمية بجنوب السودان دفعت الحكومة المركزية إلى تعميم التجربة على نطاق السودان كله وبدأت بتقسيم السودان إلى أقاليم على رأس كل إقليم حاكم. وقد تم ذلك بالفعل على الرغم مما واجهه من مصاعب في التطبيق مثل رفض أهالي إقليم دارفور ـ الغربي ـ لحاكم هو في الأصل ليس منهم فتمت تنحيته ليصبح حاكم الإقليم هو أحد أبناء إقليم دارفور نفسه وأحد رجال المعارضة في عهد الأحزاب.

٩ ـ خلق بوتقة تنصهر فيها المؤثرات القبلية والعنصرية والسياسية والدينية مما يكرس الوحدة الوطنية ويخلق الشخصية القومية السودانية.

١٠ ـ إزالة أسباب الهجرة من الريف إلى المدن وخاصة العاصمة وتفادي أخطار ومضار تلك الهجرة.

ولا يكون ذلك إلا بإقامة مشاريع زراعية وصناعية وتجارية ورعوية بالأقاليم المختلفة تستوعب الأيدي العاملة المعطلة بالأقاليم وتمنع الهجرة منها إلى العاصمة وتخلق نوعاً من أسباب الحياة العصرية بالريف مثل وصول الإرسال «التلفزيوني» لجميع أنحاء السودان بالأقمار الصناعية كما هو موجود الآن، ليشعر الريفي بارتباطه اليومي بالعاصمة ويستطلع على ما يجري في بلاده من أحداث ويغنيه عن النزوح للعاصمة والمدن الكبيرة كذلك من أجل خدمات الكهرباء والماء وغيرها والتي يجب أن تسعى الدولة جاهدة من أجل تأمينها في كل الأرياف حتى لا تحرم سكانها من التمتع بوسائل الحياة الحديثة السهلة ولتضمن استقرارهم بأقاليمهم كما ينبغي أن توفر لهم السلع التموينية وتقيم قدراً من الرفاهية يمنعهم من النزوح من أريافهم.

١١ ـ التشجيع على تطوير الخدمات الأساسية على المستوى الإقليمي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.

والجدير بالذكر أن الاتحاد الفيدرالي كمطلب للجنوبيين يتفوق على تجربة الحكم الذاتي الإقليمي في أنه نقل فعلي للسلطة السياسية من العاصمة إلى الأقاليم وتمكين فعلي للمواطنين من إدارة شئونهم بأنفسهم في داخل إقليمهم بعيداً عن هيمنة الحكومة المركزية أو حتى الحكومة الاتحادية، ونظام سياسي يحول دون تسرب وصاية الحكومة المركزية التي تعطل الاشتراك الفعلي للمواطن في السلطة وتعطي السيادة للحكومة لا للشعب.

الخلاصــة

رغم الاختلاف في الأجناس والأعراق بين الشمال والجنوب وما يرى البعض أنه من أقوى أسباب مشكلة الجنوب إلا أن علماء الأنثروبولوجيا يرون أن العناصر والأجناس تتداخل في السودان وتختلط الدماء بين السكان وتتمازج. وقد تأكد لنا وجود فوارق بين قبائل الجنوب أنفسها أكثر مما يوجد من فوارق بين قبائل الشمال والجنوب كما لا توجد بينهم قبيلة واحدة قوية بالجنوب يمكن أن تستقطب بقية القبائل.

وينادي الجنوبيون بتكوين دولة أزانيا المسيحية بالجنوب واضعين «الدين» كأساس لدعوتهم الانفصالية وهذه الدعوة مرفوضة في هذا العصر الذي نعيش فيه. علماً بأن مسيحيتهم بالجنوب نفسها غير خالصة فهي تختلط في كثير من جوانبها ببعض

مظاهر الديانات الوثنية إلى جانب أن هذه الديانات ما زالت تسود في مناطق أخرى بالسودان غير الجنوب. كما اتضح أنه لا يجمع سكان المديريات الجنوبية وحدة دينية بالمعنى المفهوم بل يتوفر ذلك في الشمال دون الجنوب.

وكما لا يتمتع الجنوبيون بـ«وحدة دينية» واضحة فهم لا يتمتعون أيضاً بـ«وحدة لغوية» محددة فهم يتخاطبون باثنتي عشرة لهجة محلية لا تجمع بينها صلة. فمشكلة الجنوب إذن سياسية ذات أصول تاريخية وهي مشكلة من صنع ظروف خلقتها إرادة الإنسان. ويمكننا إلقاء بعض التبعة على سنوات الحكم البريطاني وما قامت به من تفرقة بين الشمال والجنوب ووضع حدود فاصلة وحواجز تمنع اتصال أبناء الوطن الواحد بعضهم ببعض. مما خلق انزواءاً تبعته جفوة ثم ادعاء بعدم وجود الصلة التي تربط بين أبناء طرفي القطر السوداني الواحد، فما قام به البريطانيون من مقاومة للتعريب ونشر الإسلام ومن منع لتواجد الشماليين بالجنوب إلا في أضيق الحدود قد ساهم بالنصيب الأكبر في وجود المشكلة.

ثم انصراف الأحزاب السياسية إلى المعارك السياسية الطاحنة وإهمال مطالب الجنوبيين بعد الاستقلال رغم وعودهم بتحقيقها عند بداية استقلال السودان، وما أصاب الجنوبيين من خيبة أمل في حكومة الخرطوم أدى إلى ظهور التمرد في جنوب السودان.

وبدلاً من معالجة الوضع بحكمة وكياسة لجأت الحكومات

المتعاقبة إلى فرض نوع من الاضطهاد على شعب أعزل بجنوب السودان، جعلهم يتشردون داخل الغابات والأقطار المجاورة للسودان.

ثم كلما حاولت الفئات المضطهدة التعبير عما تعانيه زادت الحكومة المركزية بالخرطوم من الضغط المسلح عليهم، حتى تفاقمت المشكلة.

وتعاقبت الحكومات دون جدوى في حل مشكلة جنوب السودان، وذلك لظهور قوات الأنيانيا المسلحة داخل الغابات الجنوبية والدول المجاورة المتاخمة للجنوب، وهم أصحاب الأثر الحقيقي في استمرار التمرد بالجنوب؛ إلا أن عدم وجود قيادة موحدة لهم جعل من الصعب التوصل معهم إلى اتفاق معين نحو حل لمشكلة الجنوب.

كما أن السياسيين الجنوبيين كانت الشقة بينهم وبين تلك القاعدة من الأنيانيا بعيدة مما جعل كل اتفاقات الحكومة المركزية معهم لا تعدو أن تكون قرارات فوقية، لا يصل أثرها إلى قوات الأنيانيا وبالتالي لم يتوقف التمرد بالجنوب.

ولما حاولت إسرائيل الاستفادة من قوة شخصية جوزيف لاقو كضابط جنوبي سابق بالجيش السوداني وأمدته بالأسلحة ودربت جنوده فخلقت منه أداة قوية تسعى بها إلى فصل الجنوب تماماً عن الشمال لخلق مشكلة بجنوب الوطن العربي تعيق دولة عربية مثل

السودان عن المساهمة الفعلية في القضية العربية وتصرفه عنها تماماً وتؤثر على الوطن العربي بمشكلة في جنوبه تشغله عن شماله. ولكن أتت الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد أصبح جوزيف لاقو بالفعل قائداً استقطب كل قيادات الأنيانيا مما سهل على الحكومة المركزية في الخرطوم إيجاد قيادة موحدة للجنوبيين وذات أثر فعال يمكن التوصل معها إلى حل لمشكلة الجنوب.

وتم بالفعل اللقاء معهم خارج السودان بواسطة مندوبين من الحكومة السودانية منهم جوزيف قرنق وابيل الير. وقد توصلت الحكومة السودانية بناءً على تلك اللقاءات إلى وعد بعقد اجتماع بأديس أبابا يجمع بين الطرفين.

وبالفعل تم اللقاء الذي توصلوا فيه لاتفاقية أديس أبابا في ٢٧ فبراير ١٩٧٢ م والتي بموجبها وضع الأنيانيا السلاح إنهاءً لمشكلة الجنوب وتم استيعابهم في الجيش السوداني، كما قام بجنوب السودان حكم ذاتي إقليمي.

ولكن كان لاتفاقية أديس أبابا إيجابياتها وسلبياتها التي وضحناها في بحثنا، كما وضحنا عدم توصل الجنوبيين إلى هدفهم وهو الاتحاد الفيدرالي بالنسبة للجناح المعتدل والانفصال بالنسبة للجناح المتطرف.

علماً بأن الجناح المعتدل يرى في تجربة نيجيريا وحل مشكلة بيافرا مثالاً يحتذى به، فهل لنا أن نقف على ما حدث في مشكلة

بيافرا بنيجيريا وما كان من نجاح لتجربة الاتحاد الفيدرالي في التوصل إلى حل مشكلة بيافرا وتعايش الديانتين المسيحية بالجنوب والإسلامية بالشمال في سلام ووئام بدولة نيجيريا الفيدرالية.

ولكن ظهور الخلافات الدينية التي دفعت بنيجيريا إلى مهاوي الحرب الأهلية التي استمرت عدة سنوات واستنزفت الأرواح والموارد في قطر نام مثل نيجيريا، جعلت التجربة الفيدرالية تبدو أول الأمر غير ناجحة. فهذه التجربة قد تمت تحت حكم عسكري ركز السلطة في يد الحكومة المركزية بلاجوس وجعل حكام الأقاليم العسكريين مجرد وكلاء للحكومة العسكرية الفيدرالية، والذين يقومون بإدارة الأقاليم حسب سياسة الحكومة المركزية الفيدرالية وبالنيابة عنها، الشيء الذي يمكن قوله في معرض المقارنة بين النظام الفيدرالي الذي يمنح الأقاليم سلطاتها الكاملة بالداخل، وبين الحكم الذاتي الإقليمي الذي قد يتحول إلى مجرد قناع لممارسة الحكومة المركزية لسلطتها عبر الحكام الإقليميين.

الباب الثالث

قضيّة بيافرا

الفصل الأول

النبذة التعريفية والوعي السياسي الوطني

المطلب الأول

لمحة جغرافية ونبذة تاريخية

إن موقع نيجيريا على خليج غينيا في المنطقة المدارية بين خطي عرض ٤ و ١٤ ش يجعلها وسطاً بين داهومي والنيجر شمالاً وبحيرة شاد والكمرون شرقاً بينما يكون المحيط الأطلسي حدوداً طبيعية جنوبية لها.

وتحتل نيجيريا مساحة قدرها ٣٥٦,٦٦٩ ميلاً مربعاً منقسمة إلى أربعة أقسام:

أ ـ وادي النيجر والذي يعتبر تاسع نهر في العالم وثالث أنهار إفريقيا من حيث الطول.

ب ـ السهل الذي يتراوح ارتفاعه بين ألفين وأربعة آلاف قدم فوق سطح البحر.

جـ ـ وفوق هذا السهل ترتفع مرتفعات الكمرون ألفي قدم.

د ـ الأراضي الجبلية للكمرون تكوّن حدوداً طبيعية لنيجيريا شرقاً ويصل ارتفاعها إلى ثمانية آلاف قدم.

ومناخ نيجيريا الجنوبية استوائي تصل درجة الحرارة فيه إلى ٨٠ درجة فهرنهايت كمعدل على مدار السنة وأمطارها بين ٢٠ إلى ٣٠٠ بوصة عند الساحل. ويتأثر مناخها بثلاثة عوامل هي الارتفاع، والبعد عن مصادر المياه، واتجاه سرعة الرياح.

وأهم معادنها: القصدير الذي يكوّن ٩٠ ٪ من ثروتها المعدنية كما يوجد فيها الذهب والزنك والحديد والرصاص. وقد تم اكتشاف اليورانيوم بأرض الشمال كما تم استخراج البترول في الجنوب بواسطة شركتي شل وموبيل أويل ١٩٥٩ م.

وفيما يختص بالحاصلات الزراعية فيحتل الكاكاو مركز الصدارة وهو يكثر عند قبيلة اليوروبا ويمثل ١٣ ٪ من الإنتاج العالمي من الكاكاو يليه في الأهمية الذرة والأرز والقمح والسمسم وقصب السكر والموز والفول السوداني والقطن والتبغ وغيرها. وتعتبر مدينة أبادان أكبر مدينة لتجميع الحاصلات الزراعية بنيجيريا.

وقد كان تعداد السكان عام ١٩٦٥ م حوالي ٥٥,٦ مليون نسمة وكثافتهم تصل إلى ٨٥ فرد للميل المربع في ذلك الوقت. ونجد أن إقليم الشمال يحتل ٧٥ ٪ من مساحة القطر ونجد فيه ٦٠ ٪ من سكان القطر كله وأهم قبائله هي الهوسا ١٩ ٪ والفولاني وهم ١٠ ٪ ثم نيوب وتيف وكانوقي. ومعظم سكان الشمال مسلمون. بينما يحتل الإقليم الشرقي ٣٠ ألف ميل مربع وبه ٢٥ ٪ من سكان نيجيريا ومن أكبر قبائله الايبو التي تمثل ١٩ ٪ من سكانه يليها «ايبيبو». أما الإقليم الغربي فمساحته ٤٥ ألف ميل مربع وهو أقل الأقاليم سكاناً ١٥ ٪ من سكان نيجيريا ومن أكبر قبائله اليوروبا التي تمثل حوالي ١٨ ٪ من سكانه. ويقول بعض المؤرخين إن سكانه من صعيد مصر أصلاً، ويقول آخرون إنهم جاؤوا من شرق إفريقيا أو الجزيرة العربية وهم في الواقع خليط من كل هذه الدماء[1].

ويوجد إلى جانب السكان الأصليين جاليات من الإنجليز واليونانيين واللبنانيين والسوريين.

وفيما يختص بالديانات التي يعتنقها السكان في جميع أقاليم نيجيريا فإنه من الجدول أدناه يمكن أن يتضح مركز كل منها من خلال النسب المئوية لتوزيع الأديان وهي:

---

(١) من كتاب نيجيريا عملاق إفريقيا التائه ـ الطبعة الأولى، القاهرة، نوفمبر ١٩٦٩ م، د. سامي منصور ص (١٤ و ١٦).

مسلمون	مسيحيون	أديان أخرى	الإقليم
٦٩,٣	٣,١	٢٧,٦	الإقليم الشمالي
٠,٣	٥٠,٠	٤٩,٧	الإقليم الشرقي
٣٢,٣	٣٦,٢	٣١,٥	الإقليم الغربي والغربي الأوسط
٤١,٨	٥٥,٠	٣,٢	لاجوس
٤٤,٣	٢١,٩	٣٣,٨	جملة اتحاد نيجيريا

ويتضح من الجدول أعلاه أن المسلمين يتركزون في الشمال ويكثرون في العاصمة لاجوس وفي الإقليم الغربي والغربي الأوسط. ويكثر المسيحيون في العاصمة لاجوس أيضاً وفي الإقليم الشرقي والغربي والغربي الأوسط، بينما يكادون ينعدمون في الإقليم الشمالي لبعده عن الإرساليات وتركز الإسلام فيه. كما نجد أن نسبة الأديان المختلفة غير السماوية تكاد تنعدم بالعاصمة لاجوس كما يقل المسلمون في المناطق المختلفة بالشرق ذات الغابات والأدغال. والمعروف أن مناطق الغابات والأدغال والمرتفعات هي المناطق التي وقف عندها المد الإسلامي الذي انتشر في السهول. ونجد أن المسيحية والإسلام في انتشارهما بنيجيريا اتخذا محوريين متضادين فبينما ينتشر الإسلام من الشمال إلى الجنوب يكون العكس في المسيحية. مما خلق منطقة وسطاً

تعادلتا فيها بما حملاه معهما من غارات خيالة الفولاني من الشمال وغارات صيد الرقيق من الجنوب مما خلق «أزمة ثقة» لدى سكان الوسط. ولقد تكونت في غرب إفريقيا ممالك إسلامية مثل التي تكونت في شرقها وشملت منطقة أرتريا. ففي غرب القارة تكونت ممالك قوية جداً وذات ثراء عريض كان دينها الإسلام ونظامها على نهج الإسلام ومن تلك الدول[1]:

أ ـ «دولة المرابطين» والتي تأسست بالقرن الثالث الهجري ثم أصبحت قسمين أحدهما شمالي انطلق من مدينة مراكش بالمغرب العربي ليغزو إسبانيا، وآخر جنوبي لم يدم أكثر من قرن لتعرضه للحروب الدينية مع قبائل الزنوج والتي قتل فيها أميره أبو بكر بن عمر ١٠٨٧ م علماً بأن دولة المرابطين بدأت عام ١٠٣٣ م.

ب ـ «مملكة مالي» وقامت على أنقاض دولة غانة بعد نهاية ملكها عثمان غورو فبدأت دولة مالي في أوائل القرن الثالث عشر بزعامة سندياتا الملقب بماري جاتا ومعناها الأمير الأسد الذي قام بتشجيع العلماء في نشر الإسلام. وتعاقب على الملك بعده غيره من الملوك أشهرهم منسا موسى الذي كان من أغنى الملوك وفي عهده انتشر الإسلام في نيجيريا.

جـ ـ «دولة سنغي» تقع أرضها اليوم شمال داهومي. وكانت

(١) انظر كتاب موجز تاريخ نيجيريا ـ ٣٠ أكتوبر ١٩٦٢ م دار الحياة بيروت، تأليف عبد الله الألوري من ص (١٥٢) إلى (١٦٠).

عاصمتها تسمى «غاو» وشعبها من الفولانيين والتوارك وغيرهم. وكان أشهر ملوكهم «عليا» الملقب بـ «سوني» والذي عاش ما بين ١٤٦٤ ـ ١٤٩٣ م وفي عهده انتعشت الدولة.

د ـ «المملكة البرنوية الكانمية» والتي قامت حول بحيرة شاد عام ٨٠٠ م وكان قد أسسها برابرة سود ثم تم انتزاعها منهم بواسطة العرب الكانميين وبلغت أوج عظمتها في القرنين الثاني والثالث عشر الميلادي وكانت على اتصال وثيق بمصر وتونس وغيرهما من البلاد العربية. واستعان ملكها «إدريس ألوما» ١٥٧١ م بالجيش التركي لتدريب جنوده. وظلت حتى القرن التاسع عشر حين أغار عليها الفولانيون.

هـ ـ «إمبراطورية هوسا» وهي تحتوي على سبع دول اتحدت في حلف. وقد برزت أهميتها لموقعها الوسط بين الحضارة العربية والإفريقية.

و ـ «مملكة يورونبا» تمتد إلى حدود بينوى لتضم بلاد بنين إلى المحيط الأطلسي وداهومي وفانتي وأشانتي وعاصمتها أويولي. ولكنها تعرضت لهجمات النوبة حوالي ١٥٥٠ م ثم تحررت منها الإمارات المذكورة.

ز ـ «الإمبراطورية الفودوية» أسسها عثمان بن فودي الفولاني الذي قدم إليها في القرن الثالث عشر الميلادي.

وقد كانت كل الممالك السالفة الذكر هي ممالك إسلامية

عملت على ترسيخ الإسلام بغرب إفريقيا حتى نجده اليوم ما يقارب ثلاثة أضعاف المسيحية بنيجيريا. وإذا تجاوزنا تعداد الأرقام نجد أن المسيحيين في نيجيريا هم ما يقارب ثلاثة أضعاف الوثنيين تقريباً بينما يكون المسلمون ثلاثة أضعاف المسيحيين تقريباً. علماً أنه قبل ظهور اسم نيجيريا بوقت طويل كان لتلك الجماعات مجموعة من النظم السياسية في شكل دول وإمبراطوريات وإمارات وممالك وظل بعضها حتى قدوم الأوربيين إلى إفريقيا. كما أن هنالك دولة حول بحيرة شاد أقامها رابح السوداني عام ١٨٩٤ م والذي كان يعمل في خدمة الزبير باشا رحمة واستمرت دولته حتى قدوم الفرنسيين عام ١٨٩٨ م وانتصارهم عليه. وقديماً عاش على أرض نيجيريا قبل الميلاد شعب اسمه «نوك» قامت حضارته على التجارة. وكانت الوحدة الإدارية هي «القرية» وهي كانت أساس نظم الحكم التي كانت موجودة هنالك. وانتهت تلك الحضارات في حوالي القرن الثاني الميلادي على أيدي قبائل «البانتو» التي دخلت نيجيريا آنذاك ولحق بها الأيبو وإيجاي في القرن الرابع الميلادي.

وقد أسس البربر عام ٩٠٠ م مملكة قوية شرقي بحيرة شاد بعد هجرتهم إلى هناك تحت قيادة ملكهم «زاجهاوا».

وقامت مملكة «بنين» في نهاية القرن الخامس عشر وانتهت عند دخول الاستعمار البريطاني عام ١٨٩٧ م.

وهنالك إمبراطوريات وممالك قبائل الهوسا والفولاني وهي أشهر الممالك التي فقدت حضارتها الإفريقية مع دخول الاستعمار الأوربي للقارة، وأقدمها دولة الهوسا التي يرجع أصلها للقرن العاشر تقريباً وقد اعتبرت أحد مراكز التوسع الإسلامي في إفريقيا منذ دخول الإسلام في القرن الثالث عشر مع قوافل التجارة عبر الصحراء من شمال إفريقيا والجزيرة العربية وقبائل البربر التي اتجهت جنوباً بعد سيطرة العرب على بلاد المغرب. وكان تدفق الإسلام منذ دخوله إلى المغرب للمرة الأولى ثم انتشاره إلى غرب إفريقيا يتوقف على عاملين هما[1]:

١ ـ إسلام شعب الطوارق الذي تبنى الدعوة والجهاد وخاصة في زمن عقبة بن نافع الذي انطلق من مدينته القيروان في تونس الحالية إلى قلب إفريقيا ناشراً الإسلام، حتى أن كثيراً من القبائل تفخر بالانتساب إليه حتى اليوم ويعرفون بالملثمين أيضاً، وهم الذين حملوا الإسلام إلى غرب إفريقيا. وكانت هذه القبائل تنتشر ضمن نطاق واسع يمتد من جنوب طرابلس إلى المحيط الأطلسي ومن جبال أطلس في الشمال حتى منحنى نهر النيجر، وكان لكل قبيلة منهم وطنها ومنطقة نفوذها. ومن أشهر قبائلهم «لمطة» و «جزولة» و «متنون» ومنهم بعض قبائل الفولاني في شمال

(١) الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا ـ الجزء الأول، القاهرة ١٩٥٨ م، د. حسن أحمد محمود، ص (١٩٩).

نيجيريا. ولقد كان عقبة بن نافع هو أول من حمل الطوارق على الإسلام وتبعه في نشر الدعوة كثير من أولاده.

٢ ـ ضعف مقاومة دولة غانا القديمة وتسرب الإسلام إليها آخر الأمر، كان عاملاً أفسح الطريق لنشر الإسلام في غرب إفريقيا كله. وقد لعبت سلطنة مالي التي أسسها شعب الماندنجو دوراً كبيراً في تفكك دولة غانا وإنشاء سلطنة إسلامية امتدت حتى منطقة النيجر الأوسط في الفترة من عام ١٣٠٧ م إلى ١٣٢٢ م وكذلك قامت سلطنة إسلامية أخرى هي سلطنة «سنغي» التي تقع منطقة سيادتها على ضفة النيجر الأوسط، واعتنق أهلها الإسلام في منتصف القرن الحادي عشر.

وقد كانت الدعوة الإسلامية تقوى وتضعف تبعاً لمراحل القوة والضعف التي كانت تمر بها الدولة الإسلامية العربية آنذاك وتبع ذلك حركات إصلاحية لها جذور في البلاد العربية الإسلامية تنحصر فيما يلي:

١ ـ الدعوة الوهابية التي تزعمها في نيجيريا عثمان بن فودي من قبائل الفولاني.

٢ ـ الطرق الصوفية: التيجانية والقادرية.

٣ ـ الحركات المهدوية، ومن أبرز زعمائها أحمدو لوبو وأحمدو شيخو. وهذه الحركات الإصلاحية أدت إلى تقوية دولة الفولاني التي أصبحت منافساً خطيراً للهوسا مما هدد انتشار

الإسلام بينهما حتى وصل الحد بهما للصدام المسلح عام ١٨٠٤ م بين عثمان بن فودي وملك جوبير، وانتهى بانتصار عثمان بن فودي الذي أعلن نفسه أميراً للمؤمنين وأخذ يرسل الحملات العسكرية برئاسة أبنائه مرة وضباطه أخرى إلى المناطق المحيطة به حتى استطاع خلال عشر سنوات أن يزيل ممالك الهوسا، وعين عليها ممثلين عنه بلقب أمير، ثم توسع مكتسحاً دولة اليوروبا ونوب حتى وصل إلى ايللورين ثم عبر جنوده نهر بينو حتى وصلوا إلى بولا. ودولة اليوروبا هذه قامت ما بين عام ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ م متكونة من قوم أتوا من صعيد مصر وشرق إفريقيا والجزيرة العربية وقطنوا الغابات الجنوبية لنيجيريا، وكان أقوى ملوكهم أدودووا ٨٣٠ م والذي ظلت المملكة قوية في عهده حتى ورثها عنه ابنه أوكايني الذي ضعف في آخر عهده وتمزقت دولته إلى سبع ممالك يحكمها أولاده السبعة.

وبذلك نكون قد تعرضنا بالشرح والتوضيح لحضارتين قامت إحداهما بشمال نيجيريا والأخرى بجنوبها. وقد كانت الحضارتان إسلاميتين كما لاحظنا، أما المسيحية فقد دخلت إلى نيجيريا بعد ذلك محاولة إيجاد موضع قدم لها بين الأحراش في الجنوب بعيداً عن بقية القطر الذي يعمه الإسلام. فحاولت أمام ما واجهها من صعوبة في التقدم شمالاً لنشر المسيحية في مناطق الإسلام أن تخلق الجفوة بين أبناء الشمال والجنوب تلك الجفوة التي تطورت

إلى فرقة دبت بينهما ثم كانت نتيجتها عامل انفصال بيافرا.

المطلب الثاني

الوعي السياسي الوطني والوصاية الاستعمارية

بالتوقيع على معاهدة مؤتمر برلين في ٢٦ فبراير ١٨٨٥ م أصبح هناك شرط هو الاحتلال الفعلي الدائم للمنطقة من قبل أية دولة استعمارية لكي يكون لها الحق في الادعاء بالاستيلاء عليها أو حمايتها. الشيء الذي جعل بريطانيا تسارع في يونيو ١٨٨٥ م بإعلان قيام محمية أنهار الزيت. وفي يناير ١٨٨٦ م أعلنت أن لاجوس مستعمرة بريطانية، ثم تطور ذلك ليصبح احتلالاً عسكرياً صريحاً. كما أسست «شركة النيجر الملكية» لتتحكم بالتالي إدارياً وقانونياً وقضائياً. ليصل الأمر في أول يناير ١٩٠٠ م إلى احتلال شمال نيجيريا بعد هزيمة دولة الأشانتي وتعيين اللورد لوجارد أول مندوبٍ سامٍ لها. ثم أدمجت محمية ساحل النيجر مع لاجوس في فبراير ١٩٠٦ م، وتوصلت إلى وضع الحدود الحالية من غربي سكوتو إلى غربي بحيرة شاد ومن حدود النيجر شمالاً إلى المحيط جنوباً بعد حرب دامت عشرين عاماً مع فرنسا والتي كانت منطقة نفوذها محصورة في مناطق جافةٍ لا تصلحُ لمد خطوط مواصلات سهلة بين المستعمرات الفرنسية بالشمال والاستوائية. وفي عام ١٩١٢ م أدمجت بريطانيا الإدارتين محمية الشمال مع الجنوب

لتصبحا مستعمرة ومحمية نيجيرية تحت إدارة لوجارد.

وعملت الإدارة البريطانية على اختيار الأمراء والرؤساء والذين لا تصدر قراراتهم إلا بموافقتها، ولا يحق لهم إنشاء قوة مسلحة ولا الاشتراك في السلطة التشريعية إلا باستشارتهم مع عدم الالتزام باتباع رأيهم، ولها وحدها حق اختيارهم وإقالتهم، وحق تحديد الأراضي التي تقام عليها المنشآت العامة. وقد استفادت بريطانيا من نظام الحكم غير المباشر هذا في عدم احتكاك البريطانيين بالإفريقيين مع ضمان ولائهم لها عن طريق الزعماء والرؤساء المحليين الذين يوفرون الأموال أيضاً للتاج البريطاني القابض وحده على السلطة.

وقد أنشأت الإدارة البريطانية نظام الحكم المحلي عام ١٩٠٦ م بنيجيريا حيث سادها جميعها عام ١٩١٨ م، ووصلت هيئات الحكم المحلي بالشمال إلى ١٥١ وبالجنوب إلى ٢٢٤[1]. وتنحصر وظائف الحكم المحلي هنالك في حفظ القانون وجمع الضرائب والإدارة وتنفيذ خدمات الدولة وأعمالها.

وفي مجال السلطة التشريعية فإن الفترة ما بين ١٩٢٢ و ١٩٤٦ م تميزت بالفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بعد أن كان المجلس الاستشاري للحاكم يزاولهما مجتمعتين والذي

(١) انظر كتاب نيجيريا عملاق إفريقيا التائه ـ القاهرة، دار المعارف ـ نوفمبر ١٩٦٦ م تأليف سامي منصور، ص (٤٩).

يستطيع إصدار ما يشاء من تشريعات وإيقاف أي قرار يصدره المجلس التشريعي كما أنه اختص بحق التشريع في الشمال بينما ترك الجنوب للمجلس التشريعي، وقد أشرك الإفريقيين في الجهاز الحكومي لكفاءتهم أو كممثلين لقبائلهم وطوائفهم.

وأصدر الحاكم البريطاني في مارس ١٩٤٥ م كتاباً تضمن دستوراً نص على وحدة نيجيريا وجعل سلطات المجلس التشريعي تمتد للأقاليم الثلاثة، والاعتراف رسمياً بالاختلافات بين إقليم وآخر في تقدمه وديانته وأصل سكانه.

وفي الأعوام بين ١٩٥١ ـ ١٩٦٠ م اختفى وجود الموظفين المعينين بالمجالس التشريعية سواء الاتحادية أو الإقليمية، وأُقرّ نظام الانتخاب بدلاً عن التعيين. وفي هذه الفترة تم إنشاء اتحاد نيجيريا الفيدرالي لأول مرة بصفة رسمية وتم فصل جنوب الكمرون عن الإقليم الشرقي الذي أصبح ضمن الاتحاد الفيدرالي وقد بقي هذا الإقليم بدون مجلس رؤساء حتى انتخاب ١٩٥٩ م حين شكل له مجلس من ٦٣ عضواً. وتم تعيين أول رئيس إفريقي للوزارة الاتحادية في ٢٩ أغسطس ١٩٥٧ م وبذلك بدأت علاقة نيجيريا ببريطانيا في الاضمحلال حتى فوز الحاج أبو بكر تافاوا في الانتخابات ثم توقيع زعماء نيجيريا مع ممثلي بريطانيا وثيقة إنهاء الحكم البريطاني في مايو ١٩٦٠ م بعد أن استمر ٩٩ سنة لتدخل بعدها نيجيريا عضواً في الكمنولث رغم ما لابس ذلك من شرط

التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك مع بريطانيا كشرط لنيل نيجيريا لاستقلالها وقبول النيجريين لذلك الشرط كان من أجل الاستقلال.

ولقد كانت هنالك خمسة عوامل أدّت إلى خلق الوعي السياسي بنيجيريا هي:

أ ـ التغيرات الاقتصادية والتي انتشرت تبعاً لها وسائل المواصلات وزادت الصادرات وتم التحول من طريقة المقايضة إلى الاقتصاد الحديث المعتمد على النقد. كما انتقل الولاء من القبيلة إلى الدولة.

ب ـ انتشار البعثات التبشيرية كالروم الكاثوليك عام ١٥١٦ م بمنطقة بنين إلى ١٦٨٨ م وقد فشلوا وبدأت بعثة أخرى بالجنوب عام ١٨٤٥ م والتي لحقتها خلال نصف قرن ستّ بعثات أو أكثر من أوربا وأمريكا وتمت ترجمة الإنجيل إلى ٤٥ لغة حتى عام ١٩٢٥ م[1].

جـ ـ انتشار التعليم الذي لم يتجاوز ٦ ٪ عام ١٩٣٧ م وكان عدد طلاب الجنوب أضعاف عددهم في الشمال رغم كثرة سكان الشمال المسلم.

د ـ قيام الطبقة العمالية والذي ساعد على انتشارها شركات

(١) انظر كتاب نيجيريا عملاق إفريقيا التائه ـ تأليف سامي منصور، ص (٧٠ ـ ٧١).

التعدين البريطانية وكونت تلك الطبقة نقابات عمالية.

هـ ـ انتشار الصحف الوطنية والتي بدأت بصحيفة لاجوس ١٨٨٩ م التي خلقت وعياً سياسياً وساعدت على قيام الحركة الوطنية. وقد تمثل النشاط السياسي قبل الحرب العالمية في إقليم سوكوتو بمقاومة النفوذ البريطاني وفي ١٩٢٠ م في الإقليم الشرقي وفي ١٩١٥ م الحركة المهدية التي كانت في إقليم سوكوتو لمقاومة النفوذ البريطاني والفولاني و ١٩٢٥ م حركة الايبو لمعارضة التدخل في شئونها والتعرض لتقاليدها، وفي منطقة اليوروبا حيث كانت مملكة ايجبا قبل إعلان اتحاد نيجيريا ١٩١٤ م وثورة قامت داخل المناجم بسبب فرض الضرائب ١٩١٨ م كلها دليل على الوعي السياسي.

كما ظهرت فكرة الانفصال الديني عندما شعر الأهالي بعدم صدق الكنيسة الأجنبية فانفصلت الكنيسة الإفريقية الوطنية المتحدة عن الكنيسة الإنجيلية ١٨٩١ م وتزعم هذه الحركة الدكتور الليبيري إدوارد بليدن بعد أن نشر كتاباً نقد فيه إنشاء الكنائس الخاضعة للنفوذ الأوربي ١٨٨٧ م ثم زار لاجوس ١٨٩٠ م ليدعو لإنشاء كنيسة إفريقية على غرار كنائس الزنوج في الولايات المتحدة. وفي ١٩٠١ م قامت جماعة أخرى بالانفصال عن نفس الكنيسة مكونين «الكنيسة الإفريقية» وتبع ذلك حركات مقاومة سياسية للنفوذ البريطاني أبرزها بدلتا النيجر عام ١٩١٤ م بزعامة

أحد النيجيريين، ثم تبعتها حركة «مملكة مجتمع الله» والكنيسة الوطنية.

وقد قامت حركة احتجاج عام ١٨٩٥ م اعترض فيها الأهالي على قانون الضرائب على المنازل والأراضي بلاجوس. وفي ١٩٠٨ م تم تنظيم اتحاد الشعب للدفاع عن حقوق الأهالي والذي أعيد تنظيمه ١٩٢٣ م.

وقد تأثر الجنود الذين اشتركوا في الحرب بخطب الرئيس الأميركي ولسن ولويد جورج رئيس وزراء بريطانيا. كما كان لسفر بعض الإفريقيين لباريس من أجل توضيح أهمية القارة لمستقبل العالم أثر كبير في إيجاد حركة مؤتمر الوحدة الإفريقية والذي كان على رأسه نائب سنغالي هو «بلايس ديجين» ومن بينهم «ديبوا» وشارك في المؤتمر ٧٥ مندوباً منهم اثنا عشر مندوباً من إفريقيا فعلاً، ودعا المؤتمر لتوحيد كفاح الشعوب السوداء. ثم عقد مؤتمر آخر في لشبونة ١٩٢٣ م وفي نيويورك ١٩٢٧ م.

ثم كانت حركة جارفي التي تأسست في جمايكا تحت اسم «منظمة التقدم العالمية للزنوج» وهي تهدف إلى توحيد زنوج العالم تحت لواء هيئة كبرى تعمل على إنشاء دولة لهم. ولم تجد هذه الحركة تأييداً في جمايكا فخرج بها جارفي داعياً. وفي ١٩٢٠ م افتتح جارفي فرعاً لمنظمته بلاجوس انضم إليه عدد من الشباب من بينهم أزيكوي. وكان من نتائجها عقد مؤتمر يجمع

أبناء إفريقيا كلهم حيث تم رفع مذكرة إلى وزير المستعمرات البريطاني تتضمن مطالب جاء فيها:

«أ- إنشاء مجلس تشريعي لكل إقليم بشرط أن يكون نصف أعضائه على الأقل من الإفريقيين المنتخبين.

ب- الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية.

ج- إعادة حق تعيين الرؤساء وإقالتهم إلى الشعب وهو الحق الذي سحب منه أيام نظام الحكم غير المباشر.

د- تنظيم هجرة العناصر غير الإفريقية إلى هذه الأقاليم»[1].

ولما كانت نيجيريا يحكمها الرؤساء الذين يتوارثون العرش فإن عام ١٩١٤ م الذي تم إعلان اتحاد نيجيريا فيه يعتبر عام انتقال لمرحلة أفضل.

---

(١) من المرجع السابق - نيجيريا عملاق إفريقيا التائه، ص (٧٩).

الفصل الثاني

جذور الحرب الأهلية وهزيمة الانفصالية

المطلب الأول

الجذور السياسية للحرب الأهلية

منذ أن منحت الإدارة البريطانية لسكان منطقة لاجوس وكالابار حق انتخاب ممثلين لعضوية المجلس التشريعي عام ١٩٢٣ م، بدأ ظهور الأحزاب السياسية مثل الحزب الديمقراطي الوطني برئاسة هاربرت ماكولي ومنافسه حزب الاتحاد الشعبي برئاسة د. راندل وحزب اتحاد شباب نيجيريا بزعامة د. أوباسا والمحامي ويليامز.

وبدأ بالتالي العمل السياسي بنيجيريا فأسّس ماكولي الحزب الوطني الديمقراطي. ثم ظهرت منظمة شباب لاجوس ١٩٣٦ م والتي سميت منظمة نيجيريا فيما بعد وانضم أزيكوي إليها عام ١٩٣٧ م عند عودته لبلاده وانتسب إليها كثير من أبناء قبيلته الأيبو.

وفي عام ١٩٤١ م اختلفت قيادات المنظمة فانفصل عنها أزيكوي وتحالف أنصاره عام ١٩٤١ م مع منظمة الشباب واتحادات الطلاب والحزب الوطني وألفوا المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون.

وبعد وفاة ماكولي تولى أزيكوي رئاسة الحزب، فأسّس جناحاً ثورياً للحزب سمي منظمة «زيك» وكان ينادي بوحدة نيجيريا ويعمل ضد الإقليمية والتفتت. فانزعج الاستعمار لذلك وحرم نشاط المنظمة نهائياً عام ١٩٥٠ م[1].

وبما أن قيادات منظمة الشباب كانت أصلاً من شعب اليوروبا نجد أن مركز الثقل قد انتقل إلى قبيلة الأيبو التي منها أزيكوي بعد توليه رئاسة ذلك الحزب الذي يضم منظمة الشباب فأسس المحامي أولاوو ـ وهو من قبيلة اليوروبا أيضاً ـ حزب جماعة العمل والذي بدأ كجمعية ثقافية كان هدفها التعبير عن الكيان الحضاري والثقافي لشعب اليوروبا معتبرين نيجيريا دولة متعددة القوميات الشيء الذي يتضح في نظم حكمها القديمة وحضاراتها وثقافاتها القديمة مما يؤهل كل قومية لحكم نفسها بنفسها وفقاً لنظمها الخاصة، في إطار اتحاد فيدرالي يضمها جميعاً تبرز فيه أهمية المثقفين في تطوير نظم شعوبهم الموروثة وقيادة تلك الشعوب[2].

---

(١) K.Jones Quarty: Alife of Azikiwe, Penguin African series, London 1965.

(٢) مقال عن الرئيس أولاوو ـ حياته ومحاكمته في عام ١٩٦٢ م بقلم الأستاذ سكلار.

G. Carter: Politics in Africa, 7 cases, Harcourt, Brace and World inc. U.S.A. 1966.

وكانت تلك الجمعية قد بدأت تحت رئاسة المحامي سير الاكيجا عضو المجلس التنفيذي في نيجيريا آنذاك.

وتأثر المتعلمون في الشمال بتطورات الجنوب حيث كان لهم مؤتمر ثقافي يسمى مؤتمر شعب الشمال، يعمل فيه خريجو المدارس الثانوية ضد الجهل والكسل والاستغلال، وانضمت إليه جمعية كانو الثقافية التي يرأسها أمينو كانو. وتحول المؤتمر إلى حزب سياسي عام ١٩٥٠ م فانفصل عنه أمينو كانو مما مهد لسيطرة الحاج أحمدو بللو على الحزب فعُيّن رئيساً وأصبح الحاج أبو بكر تفاوا باليوا نائبه الأول[1].

وقد بدأ الانقسام في لاجوس أولاً بين أهلها الأصليين وبين النازحين إليها وهم مسيحيون بينما سكانها الأصليون مسلمون، ثم حدث الانقسام بين المسيحيين أنفسهم، فكان مؤيدو «أزيكوي» من الايبو بينما كان مؤيدو «أولاوو» من اليوروبا، وثار بين الفريقين عداء طويل. كما انقسم المسلمون في المجموعة الأولى إلى أنصار السنة وأنصار الدعوة الأحمدية القاديانية[2].

وقد تحول أزيكوي من الأفكار الوحدوية والدعوة لوحدة

---

(١) Sir Ahmadu Bello: My life, Cambridge University Press, London 1962.

(٢) H. Fisher: The Ahmadian movement in Nigeria, African Affairs, Numbre one, London 1961, R. Buell: The Native problem in Africa vol.t. Macmillan, New York 1928.

نيجيريا إلى الإقليمية والفيدرالية. ورغم ذلك لم يلتق مع خصمه أولاوو في الدعوة إلى الإقليمية، بسبب وجود خلافات فكرية لدى أنصار الأخير حول قيمة التمسك بالفيدرالية نفسها. أما حزب الشمال فإنه لم يتعرض لأي انشقاق بعد خروج أمينو كانو وأنصاره منه، ولكنه كان حزباً يحرم على غير أهل الشمال العضوية فيه فاعتبره خصومه حزباً للإقطاعيين والرجعيين في الشمال. وفي هذه الفترة ظهرت الحركات الانفصالية في داخل الأقاليم الثلاثة في شكل أحزاب وجمعيات وهيئات. وتوالت عمليات التفتت والانقسام بين أبناء الإقليم الواحد مسلمين ومسيحيين ووثنيين، وكذلك بين حزب الحاج أديلابو في مدينة أبادان وبين قبائل المنطقة، وغيرها من الانقسامات والصراعات التي امتدت إلى الصراع على رئاسة الوزارة الفيدرالية. فأزيكوي تولى رئاسة وزراء الشرق، وأولاوو رئاسة وزراء الغرب، وأحمدو بللو رئاسة وزراء الشمال منذ عام ١٩٥٣ م. والشمال يحتفظ بنصف مقاعد البرلمان الفيدرالي، بينما يشتد العداء بين حزبي أولاوو وأزيكوي الشيء الذي حال دون إمكانية تحالفهما ضد حزب الشمال، ثم يتم ذلك التحالف الغير المتوقع بين حزب أزيكوي الجنوبي الشرقي، وحزب مؤتمر الشمال ـ أحمدو بللو ـ مما تمخض عن اختيار الحاج أبو بكر تفاوا باليوا رئيساً للوزراء في الحكومة الفيدرالية.

إذن فحزب الشرق ـ الانفصالي فيما بعد ـ متحالف مع حزب

شعب الشمال على المستوى الفيدرالي، ومتحالف أيضاً مع حزب أمينو كانو ممثل المعارضة ضد حزب الشمال الحاكم. فكيف يتصور الإنسان ذلك التحالف بين الحكومة والمعارضة في آن واحد؟

وبينما نجد أن حزب الغرب متحالف مع جناح المعارضة الآخر المتمثل في حزب إبراهيم إمام وجوزيف ناركا المعارض لحزب الشمال، نجد بالمقابل أن حزب الشمال متحالف هو أيضاً مع معارضيه حزبي الشرق والغرب المتمثلة في الأحزاب الانفصالية الصغيرة داخل البرلمان الإقليمي وخارجه. كما نجد أن زعيم المعارضة في الإقليم الشرقي هو أصلاً من حزب الغرب، وزعيم المعارضة في الإقليم الغربي هو أصلاً من الإقليم الشرقي[1].

إذن فبناءً على التعقيدات السابقة، نجد أن العملية لا تعدو أن تكون شبه كيدية فلكل حزب معارضة لا تنبع أساساً من الأقليات التي لم تفز بأغلبية أصوات الناخبين في الدوائر الانتخابية في المنطقة فيكون حزباً معارضاً للحزب الفائز، بل هي معارضة مجلوبة من خارج الإقليم صاحب حزب الأغلبية الذي تتم معارضته، مثلها في ذلك مثل فرقة عسكرية مرسلة من الإقليم المعادي.

---

(١) انظر كتاب السياسة والحكم في إفريقيا ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٥٩ م، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ـ د. عبد الملك عودة، ص (٢٩١) و (٢٩٢).

ولا ندّعي أنّ مسألة الخلاف قومية وحسب وإنما هي دينية أيضاً بل وطائفية ضمن الدين الواحد. فأنصار الطرق الصوفية بالشمال انقسموا على أنفسهم، فأيدت الطريقة القاديانية حزب شعب الشمال، وانقسمت الطريقة التيجانية، فأيدت الأغلبية حزب شعب الشمال وأيدت الأقلية حزب أمينو كانو.

والجدير بالذكر أنه منذ بداية العمل الحزبي فيما بين الحربين العالميتين كان هنالك ثلاثة أحزاب قوية، ذكرنا منها حزب المؤتمر الوطني لمواطني نيجيريا، وهو نفسه المجلس الوطني لنيجيريا والكميرون وجماعة العمل ACT ومؤتمر شعب الشمال NPC وعندما تم الانقلاب الأول عام ١٩٦٦ م كان هناك ٨١ حزباً وهيئة و ٢٦ اتحاداً قبلياً في نيجيريا.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الاستعمار كان يرمي إلى إدماج الكميرون مع نيجيريا بإلحاقها بشرق نيجيريا. ولكن تكونت ثلاثة أحزاب بالكميرون نفسها تعارض هذا الاتجاه ومنها حزب اتحاد شعوب الكميرون برئاسة الدكتور فيليكس رولاند مومي والذي تأسّس في أبريل ١٩٤٨ م ليطالب بكفاح مشترك بين أهالي طرفي الكميرون الفرنسي والإنجليزي والعمل على توحيدهما في دولة موحدة مستقلة.

وبالنظر إلى أعضاء اللجان التنفيذية العليا للأحزاب الثلاثة الكبرى نجد أن حزب مؤتمر الشمال هو الوحيد الذي يفتقر

للكوادر القيادية والأطباء ورجال القانون ورجال التربية والتعليم، بينما نجد هذه الفئات من الشعب موجودة في حزبي الجنوب، نسبة لوجود نسبة عالية من المتعلمين بالجنوب.

وفيما يتعلق بعضوية المجلس التشريعي الفيدرالي نجد أن دخل العضو فيه يزيد على سبعة أضعاف دخل موظف الحكومة العادي بالخدمة المدنية. أما زعماء الأحزاب فإن البعض قد بلغت ثروته الطائلة حدًّا خيالياً، مثل ثروة أزيكوي رئيس الوزراء الذي كان يمتلك «البنك الإفريقي» والذي تسخر له هيئات مثل هيئة تسويق محاصيل شرق نيجيريا التي أمدته بمبلغ سبعمائة وخمسين ألفاً من الجنيهات لاستثمارها فيه ومن ثم قدمت الحكومة لها قرضاً بمليوني جنيه بشرط أن تودعها في هذا المصرف الذي يدعم الحزب وصحفه وكذلك توكيلاته التجارية[1].

ولم تقتصر مثل هذه الممارسات على هذا الحزب وحده بل نجد أن حزب جماعة العمل بالغرب أيضاً قد ارتبط بالبنك الوطني الذي يمتلك أغلب أسهم شركات الصحافة التابعة للحزب. فلما تولى أولاوو رئاسة وزراء الغرب قامت الحكومة بدعم المصرف المذكور، كما دفعت هيئة تسويق محاصيل الغرب مبلغ ستة ملايين إلى شركة المباني التابعة للحزب وذلك لأن هذه الشركة قد

(١) انظر مجلة السياسة الدولية العدد ١٠ السنة الثالثة ديسمبر ١٩٦٧ م - مقال الحرب الأهلية في نيجيريا، د. عبد الملك عودة، ص (٣٥).

مولت الحملة الانتخابية للحزب بأربعة ملايين جنيه علماً بأن المديرين الأربعة لها كانوا أعضاء في اللجنة التنفيذية للحزب[1].

وفيما يتعلق بما سمي بأزمة الغرب عام ١٩٦٢ م والتي نشب فيها خلاف بين أولاوو وبين نائبه رئيس وزراء الإقليم الغربي ـ علماً بأن أولاوو كان رئيساً لحزب جماعة العمل وزعيماً للمعارضة في البرلمان الفيدرالي ـ فإن الخلاف كان حول الاشتراكية والحرب ضد الاستعمار والتحالف مع حزب مؤتمر شعب الشمال. فتم تأييد أولاوو بواسطة أغلبية اللجنة التنفيذية وأغلبية البرلمانيين من الحزب الذي طلب في الحال من أكنيتولا أن يستقيل، فرفض وطالب هو أيضاً من حاكم الإقليم الغربي حل البرلمان الإقليمي وإجراء انتخابات جديدة، فرفض الحاكم الغربي وأقال أكنيتولا نفسه وعين بدلاً عنه أولاوو رئيساً للوزراء، مما جعل جماعة أكنيتولا يثيرون شغباً بالجمعية حال انعقادها للاقتراع على الثقة بالوزارة الجديدة مما حدا برئيس الوزراء أن يستعين بالشرطة لفض اجتماع البرلمان، فعين رئيس الوزراء الفيدرالي مديراً فيدرالياً على الغرب لمدة سبعة شهور حتى ديسمبر ١٩٦٢ م، وشكل لجنة تحقيق في الفضائح المالية لهيئة تسويق محاصيل الغرب وارتباطها بالحزب والتي أشرنا إليها من قبل.

ثم انفصل أكنيتولا عن حزب جماعة العمل مكوناً حزباً جديداً

---

(١) انظر نفس المرجع السابق، ص (٣٥).

تحالف مع المؤتمر الوطني في الغرب ليندمج الحزبان برئاسته هو تحت اسم حزب نيجيريا الوطني الديمقراطي «الذي حكم إقليم الغرب. وتمت محاكمة الرئيس أولاوو والرئيس ايناهورو وآخرين من حزب جماعة العمل وحكم عليهم بالسجن حتى أفرج عنهم الانقلاب الثاني»[1] وكان من نتيجة تلك الأزمة أن انقسمت المعارضة في البرلمان الفيدرالي إلى مؤيدين لأولاوو ومؤيدين لأكنيتولا الذي انتقلت معه المعارضة إلى تأييد الحكومة ومثّلها وزيران، عندما تحالف أكنيتولا مع حزب مؤتمر شعب الشمال.

وقد نشب خلاف عام ١٩٦٤ م حول تعداد السكان بنيجيريا عندما أذيع ذلك التعداد الذي بدأ منذ ١٩٦٣ م. ولتعداد السكان أهمية عظمى في توزيع الدوائر الانتخابية، الشيء الذي انعكس في انقسام شديد داخل حزب المؤتمر الوطني بين قبوله ورفضه. كما تكون تحالفان الأول سمي التحالف الوطني النيجيري ويرأسه الحاج أبو بكر نعاوا باليوا والثاني سمي التحالف التقدمي المتحد ويرأسه د. أوكبارا وهذا الأخير احتج على التدخل الإداري ضد مرشحيه وطلب تأجيل الانتخابات وأخيراً قاطع الانتخابات. ثم أجريت انتخابات تكميلية في مارس ١٩٦٥ م اشترك فيها هذا التحالف التقدمي. ولكن ثارت اتهامات التدخل الإداري في

---

(١) من مجلة السياسة الدولية العدد ١٠ السنة الثالثة ديسمبر ١٩٦٧ م ـ مقال الحرب الأهلية في نيجيريا د. عبدالله عوده ـ ص: ٣٦.

الانتخابات من جديد، واتهامات أخرى لزعماء حزب الشمال بأنهم تدخلوا في معركة إقليمية خارج إقليمهم. حتى تمت الانتخابات في أكتوبر ١٩٦٥ م بين التحالف الوطني وهو حزب رئيس الوزراء أكنيتولا وبين حزب جماعة العمل وحزب المؤتمر الوطني لمواطني نيجيريا وهو الحزب التقدمي.

ولقد تمخضت ثلاثة تناقضات عن النظام الليبرالي بنيجيريا تمثلت في أنه بينما تم بناء الحكم على أساس إقليمي بنيجيريا حتى أن الأحزاب كانت إقليمية نجد أنها قد تجاوزت حدودها الإقليمية لتخوض معارك سياسية بالأقاليم الأخرى إضعافاً لقوة الأحزاب هناك وكسباً للتأييد، وأنه بينما تم توزيع الدوائر الانتخابية على أساس عددية السكان الشيء الذي مكن الشمال ذو الكثافة السكانية العالية من السيطرة حتى على الحكومة الفيدرالية نفسها، نجد أن أحزاب الجنوب ترى أنه ينبغي أن يكون التوزيع لتلك الدوائر حسب الثقل الاقتصادي والثقافي والذي يتركز بالجنوب ذي التقدم التكنولوجي. فحرم التقسيم على أساس عددية السكان البرجوازية بالجنوب من السلطة، ومكّن الإقطاع في الشمال منها؛ ذلك لأن أحزاب الشمال كان لها طابع إقطاعي وهي لا تمثل المواطن العادي قدر ما تمثّل مصالح الإقطاعيين في الشمال.

وبما أن النظام الفيدرالي يستوجب وجود حكومة فيدرالية وإلى جانبها معارضة فيدرالية، فإن صورة الازدواجية التي صاحبت

الأحزاب جعلت من العسير أن نتوقع قيام هذه الأحزاب بتكوين الحكومة في وقت واحد أي بوجود شق منها كحكومة والشق الآخر معارضة فهل يعقل أن يكون الحزب «دكترو جكل ومستر هايد» في نفس الوقت كما يقول المثل الإنجليزي. وكان ذلك في حزب الغرب الذي سعى رئيسه إلى جعله معارضاً بينما حاول نائب الرئيس إقامة تحالف مع الأحزاب الكبرى في تأليف وزارة ائتلافية فيدرالية. بينما تتساءل «القوى الأساسية في داخل الحزب عن مصلحة الإقليم الغربي في أن يجمع أموال أبنائه لينفقها خارج الإقليم في عملية إسقاط لنظم حكم إقليمية في الأقاليم الأخرى. وهي تتخوف أيضاً من أن تعمد الأحزاب الأخرى إلى أن تبذل مثل هذا النشاط في إقليم الغرب، وهي لا تنسى باستمرار أنها لم تصل لحكم إقليم الغرب إلا داخل أسوار الإقليمية»[1].

وقد فشل الجنوب في تكوين جبهة موحدة ضد الشمال وكانت آخر المحاولات عام ١٩٥١ م عندما دعا أزيكوي لإنشاء لجنة البعث القومي والتي باءت بالفشل نتيجة للخلاف حول قضية الإقليمية وعلاقتها بالفيدرالية. فمن أنصار الإقليمية الرئيس بود توماس أحد زعماء اليوربا وحزب الغرب الذي يرى وجوب التمسك بالإقليمية في بناء الكيان الحكومي والجهاز السياسي

---

(١) من مقال الحرب الأهلية في نيجيريا - د. عبد الملك عودة، مجلة السياسة الدولية العدد ١٠ السنة الثالثة ديسمبر ١٩٦٧ م.

الحزبي. بينما يرى الرئيس أولاوو زعيم الحزب أن الإقليمية ميدانها بناء الكيان الحكومي لكل إقليم مع وجوب الإيمان بالروح الفيدرالية في بناء الجهاز السياسي الحزبي. فأيد الأول الرئيس أكنيتولا وسار على دربه، بينما أيد أوكبارا رئيس حزب الشرق بعد أزيكوي موقف الثاني، والذي اختلف معه في نفس الحزب الرئيس أوكوتي إيبو أمين صندوق الحزب الذي أيد مواقف الحاج أبو بكر باليوا وحزب الشمال.

والجدير بالذكر أن أولاوو كان يرى نيجيريا دولة متعددة القوميات والثقافات فكان يؤيد تكوين أقاليم جديدة باستمرار تعبيراً عن حق هذه القوميات في حكم نفسها بنفسها في داخل الاتحاد الفيدرالي، الشيء الذي جعله ينضم إلى الكولونيل جاوون عندما أعلن تقسيم نيجيريا إلى ١٢ إقليماً. (وقد تحول أولاوو من الاشتراكية الإصلاحية الغابية إلى عدو لدود للاستعمار الجديد والرأسمالية والطبقات الممتازة اقتصادياً. الشيء الذي أدى للاصطدام العلني مع تيار مضاد يعبر عنه الرئيس أكنيتولا)[1] فبينما يرى الرئيس أولاوو وجوب تحول الحزب إلى أداة للتعبير عن المعارضة السياسية والاقتصادية التي تحس بها جماهير الشعب في كل الأقاليم، يرى الرئيس أكنيتولا

(١) من مقال الحرب الأهلية في نيجيريا - د. عبد الملك عودة، مجلة السياسة الدولية العدد ١٠ السنة الثالثة ديسمبر ١٩٦٧ م، ص (٤٠).

أن الحزب هو أداة للتعبير الإقليمي فقط.

والبناء الفوقي للمجتمع يتكون من الـ «haves» الذين يؤيدون الإقليمية وسيطرة كل حزب على إقليمه إبقاءً على مصالحهم. بينما الـ «have notes» التي تكون البناء التحتي للمجتمع تعارض النظام الاقتصادي والسياسي للمجموعة الأولى. وقد ظهر على مسرح الأحداث تحالفان كبيران هما:

الأول: التحالف الوطني النيجيري ويضم حزب مؤتمر شعب الشمال وحزب نيجيريا الديمقراطي «الغرب» وجبهة الغرب الأوسط الديمقراطي «الغرب الأوسط» والحزب الديناميكي «شرق» ومؤتمر دلتا النيجر «شرق».

الثاني: التحالف التقدمي المتحد ويضم حزب المؤتمر الوطني لمواطني نيجيريا، حزب جماعة العمل «غرب»، والجبهة التقدمية في الشمال (وتضم حزب اتحاد العناصر التقدمية ومؤتمر الحزام الأوسط المتحد)[1].

ومهما يكن من أمر فإن هذه الأحزاب لم تكن تمثل الإرادة الشعبية وإن الخلافات التي ذكرناها جميعها كانت في الأساس كما لاحظنا أنها لا تضم عناصر من القاعدة الشعبية مبنية على أساس منطقي من أجل توزيع عادل اقتصادياً أو تسليم فعلي للسلطة

(١) من المرجع السابق، ص (٤١).

للمواطن الفرد سياسياً. وإنما كانت خلافات في الأصل شخصية لا تمت للقاعدة الشعبية بصلة بقدر ما هي تخدم الوضع الذي يتقلده زعيم الحزب من كونه سيصبح رئيساً للاتحاد الفيدرالي أو للوزارة الفيدرالية.

وإنه بناء على ذلك وإن كانت الفيدرالية توزع الدوائر والأقاليم توزيعاً جغرافياً قد يراعي الانتماء العرقي والقومي لكل مجموعة، إلا أنه لا يراعي التسليم الفعلي والمباشر للسلطة لكل المواطنين. فنجد أن البرجوازية في جنوب نيجيريا تحاول الاستئثار بالسلطة بينما الإقطاع في الشمال يريدها أيضاً، وبين هذا وذاك يضيع الفرد المواطن صاحب السلطة الحقيقي فلا يكون إلا أداة للاقتراع في صناديق الانتخابات أو يكون معولاً لهدم إرادة شعوب الأقاليم الأخرى بصوته الذي يدلي به في صناديق الانتخابات التي تكون في مصلحتها كوسيلة لبذر الشقاق والفرقة بين أبناء الوطن الواحد ومن منطلق إقليمي بحت يؤدي إلى حروب أهلية لا تبقي ولا تذر.

فالحرب النيجيرية التي دارت رحاها بين حكومة لاجوس والحركة الانفصالية في إقليم بيافرا كانت مأساة لنيجيريا وهددت أيضاً القارة الإفريقية كلها بسبب الأطماع الاستعمارية الكامنة وراء هذا الحادث في هذه القارة ومع ذلك لم تهتم منظمة الوحدة الإفريقية بالقضية إلا متأخرة حيث أكدت بأنه نزاع يجب أن يبقى

نزاعاً إفريقياً محصوراً في القارة حتى لا يتحول إلى صورة الحرب الباردة التي تمكن الدول الكبرى من تحقيق مطامعها في القارة حيث ناقشتها في مؤتمر القمة الرابع بمدينة كنشاسا في منتصف سبتمبر ١٩٦٧ م وأكد المؤتمر أن القضية تتعلق بالشئون الداخلية النيجيرية. وشكلت لجنة استشارية على أعلى مستوى ضمت رؤساء ست دول إفريقية هم: هيلا سيلاسي ـ أثيوبيا، وهاماني ديوري ـ النيجر، وأحمدو هيدجو ـ الكميرون، ووليم توبمان ـ ليبريا، وجوزيف بوتو ـ الكنغو كنشاسا، وجوزيف أنكروك ـ غانا. وذهبت اللجنة كلها إلى لاغوس ولم يذهب رئيسا الكنغو كنشاسا وليبيريا، ولكن اللجنة لم تستطع أن تفعل شيئاً لإنهاء الصراع المسلح الذي كان يدور بين الوحدويين والانفصاليين، فاستمرت الحرب الأهلية.

وقامت بعض الدول الإفريقية بالاعتراف بالحكومة الانفصالية في بيافرا وفي مقدمتها تنزانيا في ١٣ أبريل ١٩٦٧ م وجابون في ٨ مايو ١٩٦٨ م. وبذلك انقسمت إفريقيا إلى قسمين:

أغلبية تمسكت بمبادىء منظمة الوحدة الإفريقية القائمة على وحدة التراب لكل دولة عضو في المنظمة واستنكار أي حركة انفصالية تقع داخل أي إقليم لأية دولة إفريقية.

والفريق الثاني وهو أقلية اعترفت بالحكومة الانفصالية وبحقها في تقرير مصيرها.

وأمام عجز منظمة الوحدة الإفريقية عن وضع حد لتلك الحرب الأهلية رغم اجتماعات اللجنة الاستشارية في أديس أبابا ثم في منروفيا تدخلت منظمات أجنبية مثل الكمنولث البريطاني ـ ومن أعضائه نيجيريا ـ حيث أرسل أمينه أرنولد سميث للاتصال بطرفي الحرب الأهلية ودارت المفاوضات في مدينة كمبالا في مايو ١٩٦٨ م كما تدخل وزير الكمنولث البريطاني في يونية ١٩٦٨ م وتدخل أيضاً البابا بولس السادس أثناء زيارته لكمبالا في أغسطس ١٩٦٩ م وقد شكّل تدخل كل هؤلاء تحطيماً لمبدأ تسوية المنازعات الإفريقية في إطار إفريقي.

وانتهت الحرب الأهلية في منتصف يناير ١٩٧٠ م بهزيمة الانفصاليين ولم يكن لمنظمة الوحدة الإفريقية دور كامل مشرف مناسب مع وضعها ومكانتها خاصة وأنها لم تستنكر علانية وفي وضوح موقف الدول الإفريقية التي اعترفت بحكومة بيافرا الانفصالية لأن تلك الدول باعترافها ذلك قد خالفت مبادىء المنظمة القائمة على وحدة التراب لكل دولة عضو في المنظمة. ولكن يراها البعض مشكلة داخلية لا يجوز للمنظمة التدخل فيها. بينما نجد الدبلوماسية الفرنسية والإنجليزية قد أدتا دوراً إيجابياً وإن كان خفياً لوضع حد للخلافات الواقعة بين بعض الدول الإفريقية غير مهتمة بقرار المنظمة في وجوب تسوية المنازعات الإفريقية داخل إطار إفريقي الشيء الذي يوضح عدم نهوض

الجهاز القضائي أو شبه القضائي للمنظمة بمهمته.

ورغم أن الأزمة التي نشأت في نيجيريا بسبب مشكلة بيافرا كانت من أخطر المختبرات التي واجهت القارة الإفريقية بعد الحرب الأهلية في الكنغو إلا أن قرار منظمة الوحدة الإفريقية فيها كان صعباً جداً لأن حكومة لاجوس صرحت بأن أي تدخل من قبل منظمة الوحدة الإفريقية أو الأمم المتحدة ـ حتى ولو في صورة مناقشة ـ يعتبر خرقاً لأحكام المادة الثالثة الفقرة الثانية من ميثاق أديس أبابا، والفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى كانت الحركة الانفصالية في بيافرا تحاول جاهدة تدويل القضية لكي تتدخل المنظمات الدولية لمساندتها أو حمايتها.

وأخيراً قبلت نيجيريا أن تناقش القضية في مؤتمر القمة الرابع لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد في كينشاسا فيما بين ١١ و ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ م وأصدر قراراً باستنكار الحركة الانفصالية في بيافرا وتأكيد وحدة التراب النيجيري.

وأوصى القرار بإنشاء لجنة استشارية مكونة من رؤساء ست دول لمحاولة إنهاء الخلاف. بيد أن اللجنة رغم مستواها الرفيع لم تستطع عمل شيء ولكن كانت هنالك عوامل دفعتها إلى التحرك منها[1]:

(١) انظر مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٣٠ ـ أكتوبر ١٩٧٢ م مقال تسوية المنازعات بين الدول الإفريقية بيرهانكون أنديميكال، ص (١٩٢).

أ ـ كثرة الضحايا إلى درجة أثارت الرأي العام الإفريقي.

ب ـ تدخل الكمنولث فيما بين ديسمبر ١٩٦٧ م ومايو ١٩٦٨ م وتدخل الحكومة البريطانية في يونيه ١٩٦٨ م مما خشي معه أن يكون ذلك له أثر سيء على مركز منظمة الوحدة الإفريقية.

جـ ـ اعترفت أربع دول إفريقية هي: تنزانيا، جابون، ساحل العاج وزامبيا، بحكومة بيافرا، لتبدأ بذلك حركة انقسام في إفريقيا بين مؤيدين ومناهضين للحركة الانفصالية، وفي ذلك تهديد للوحدة الإفريقية.

إلا أن هزيمة الحركة الانفصالية في بداية عام ١٩٧٠ م كانت عنواناً لعودة الوئام والانسجام بين أعضاء المجتمع الإفريقي.

المطلب الثاني

هزيمة الانفصالية وتبني الفيدرالية

لقد بذر الاستعمار البريطاني بذور الخلاف بين أبناء الوطن النيجيري الواحد مسلمين في الشمال ومسيحيين في الجنوب. وحتى في الشمال خلق صراعاً بين قبائل الهوسا وقبائل الفولاني، وفي الجنوب بين قبائل اليوروبا وقبائل الايبو. وقد انعكست هذه الخلافات على تكوين الأحزاب السياسية النيجيرية حيث كان صراعها على هذا النحو من الصراع القبلي والديني.

وشهد الحادي عشر من أكتوبر ١٩٦٤ م فوز الحزب الوطني الديمقراطي الشمالي الذي يتزعمه أحمدو بيللو وأبو بكر باليوا بأغلبية وصلت إلى ٧١ مقعداً بينما حاز حزب الاتحاد التقدمي ـ الجنوبي ـ الذي يتزعمه أزيكوي رئيس الجمهورية على ١٧ مقعداً، الشيء الذي جعله يطعن في النتيجة بالتزوير ويرفض كل الحلول الوسط، ثم يعلن حالة الطوارىء في الإقليم الغربي لتجري انتخابات جديدة بعد تشكيل حكومة محايدة للإقليم. وقد رفض أبو بكر باليوا هذه الإجراءات. فذهب أزيكوي إلى لندن متعللاً بالمرض وبقي هنالك حتى وقوع الانقلاب في ١٥ يناير ١٩٦٦ م والذي مهد بمحاولات الاتصال بأعضاء مؤتمر الكمنولث المنعقد

بلاجوس لمناقشة أزمة الحكم في نيجيريا وخاصة في الإقليم الغربي؛ ولكن حال زعماء وأنصار الحزب الوطني الديمقراطي دون وصولهم لذلك الهدف، فكونوا فرقاً للتخريب وفرقة انتحارية من الجيش الموجود بالشمال كان هدفها قتلِ زعيمي الشمال اللذين ركزا جهودهما للسيطرة على الموقف بالإقليمين الشرقي والغربي وتركا الإقليم الشمالي على أساس أنه منطقة نفوذ حزبهما. ولكن نجحت تلك الفرقة الانتحارية بالشمال في تلك الأيام التي شاعت فيها ظاهرة الاغتيالات حيث كان لمقتل الرئيس الأميركي جون كينيدي بتلك السهولة أثره في إشاعة مثل هذا الأسلوب في بقية أنحاء العالم. فتمكنت فرقة من الجيش النيجيري يقودها شخص تابع للجنوب من قتل أبو بكر باليوا وأحمدو بيللو. وسارع مجلس الوزراء بطريقة مسرحية ومدبرة بعد قتلهما مباشرة إلى تسليم السلطة لقائد الجيش. وبهذا بلور الجيش الخلافات القبلية في صور عسكرية حاسمة تصل مباشرة إلى السلطة بعد صراع لا يدوم طويلاً أمام قوة السلاح الناري لا أمام مجرد الخلاف القبلي والديني.

ولكن الخلاف القبلي لم يقف مكتوف الأيدي بل تفاقم إلى أوجه في صورة قتل ونهب وتشريد لقبائل الآيبو التي تعيش مع

الشماليين بالشمال وذلك بواسطة قبائل الشمال، كما حدث نفس الشيء بالنسبة للقبائل الشمالية التي تعيش بالجنوب مع قبائل الآيبو طلباً للرزق، حيث رد الآيبو على حركة الشمال بانتقامهم من هؤلاء الشماليين الذين يعيشون معهم بالجنوب وهكذا نزح كل مضطهد نحو منطقته فراراً بنفسه وعائلته وترك أمواله ووظيفته إن كان موظفاً، وشهدت نيجيريا حركة هجرة داخلية لم تشهدها في تاريخها من قبل. ولم ينتهِ هذا الصراع إلا بخروج فرقة عسكرية في ٢٩ يوليو ١٩٦٦ م بقيادة لفتنانت كلونيل يعقوب قاوون رئيس أركان الحرب في الانقلاب الأول وهو من أبناء الشمال نحو العاصمة ليتسلم السلطة في أول أغسطس ١٩٦٩ م. علماً بأنه لما تم الانقلاب العسكري الأول بنيجيريا لم يكن أمام الجنرال ايرونس رئيس الحكومة العسكرية الفيدرالية والقائد الأعلى للقوات المسلحة إلا أن يصدر مرسومه رقم ٣٤ بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٦٦ م والذي نصّ على:

انتهاء النظام الفيدرالي وإلغائه لتصبح نيجيريا دولة موحدة بسيطة التركيب. وإلغاء الأقاليم الأربعة وتحويلها إلى مديريات. واختصاص الحكومة العسكرية بالسلطة التشريعية. وخضوع جميع مرافق الدولة للجنة المرافق العامة. وإجراء تعداد للسكان. والتحقيق مع السياسيين القدامى. وإعادة النظر في أجهزة الإعلام

وسياسة التعليم الجامعي. وحل جميع الأحزاب والجمعيات والاتحادات القبلية وهي ٨١ حزباً و ٢٦ اتحاداً قبلياً. واندلعت المظاهرات والاضطرابات رافعة شعار الانفصال في الشمال ووصلت الاضطرابات إلى الجيش حيث تم الانقلاب الثاني بقيادة الكلونيل يعقوب قاوون في أول أغسطس ١٩٦٦ م وقتلت القوات المسلحة الجنرال إيرونس وفصلت لويس أيديت مفتش عام البوليس.

وفي أول سبتمبر ألغى يعقوب قاوون المرسوم رقم ٣٤ وعادت نيجيريا فيدرالية كما كانت، وأبقى الحكام العسكريين في الأقاليم الثلاثة وهم حسن كاتسينا في الشمال وأوجوكو في الشرق وايجور في الغرب الأوسط وعين أديبايو في الغرب بدلاً من قاجوبي الذي قتل ايرونس عندما احتمى ايروس بمنزله. وكان هنالك اتجاهان: أولهما للحاكم العسكري لإقليم الشرق والذي يرى عدم شرعية حكومة قاوون وعدم إمكانية التعايش السلمي بين الشعبين بعد المذابح التي شهدتها قبيلة الآيبو ونزوح ١,٨ مليون نسمة من الشمال تاركين أموالهم ووظائفهم. ويرى إمكانية قيام اتحاد كونفدرالي يضم أربع دول مستقلة تماماً تجمعها منظمة خدمات مشتركة وسوق اقتصادية ومنطقة محايدة هي لاجوس. بينما يرفض الاتجاه الثاني الحكومي ذلك رفضاً باتاً ويقترح إنشاء نظام فيدرالي

قوي طبقاً لدستور ١٩٦٣ م مع تقسيم السلطات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الأقاليم وكذلك إيرادات الموارد المالية للدولة. ومن حق حكومات الأقاليم جباية إيرادات خاصة من الموارد المتاحة مثل البترول في الشرق. وإعادة تقسيم الدولة إلى ما يتراوح بين ثمانية إلى أربعة عشر إقليماً متساوياً في عدد السكان تقريباً. ومال الرأي في الغرب الأوسط للرأي الأول وتأرجح في الغرب حتى استقر أيضاً على الرأي الأول مع إعلان تحفظات واستثناءات.

وفي ٤ يناير ١٩٦٧ م توسط المجلس العسكري الحاكم في غانا فعقد لقاءاً بين الطرفين في مدينة أبوري حضره أوجوكو وأسفر عن إعادة تنظيم الجيش تحت حكومة فيدرالية تعيد تنظيم الجيش والبوليس والمرافق العامة والسلك الدبلوماسي وتعالج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الذين تأثروا بمذابح عام ١٩٦٦ م حين هرب الآيبو من الشمال، وتدفع مرتباتهم كاملة حتى آخر مارس ١٩٦٧ م. ثم تنشيط عمل لجنة الدستور والتعهد بعدم العودة للحرب الأهلية مرة أخرى. ولكن لم يتم توضيح مدى سلطات الحكام العسكريين، وهل سيكون هنالك مجلس مختلط منهم ومن المدنيين وكذلك مدى سلطات الحكام العسكريين للأقاليم وحقهم في استعمال حق الفيتو على قرارات معينة وبالذات عند تطبيق النصوص الدستورية الخاصة بإعلان حالة

الطوارىء علماً بأن المادتين ٧٠ و ٧١ من دستور ١٩٦٣ م تمنحان هذا الحق للحكومة الفيدرالية، بينما المادة ٨٦ تمنح السلطة التشريعية الفيدرالية حق التشريع الاستثنائي للأقاليم، في حالة ما إذا أصبحت السلطات التنفيذية الإقليمية في وضع يضر أو يعرقل نشاطاتها.

وبعد اجتماع أبوري أعلن أوجوكو بأنه قد تم الاتفاق على أن النظام الدستوري يجب تغييره وبهذا تنتقل السلطات التشريعية والتنفيذية والفيدرالية مجتمعة للمجلس العسكري الأعلى ويكون الرئيس إضافة إلى لقبه كرئيس قائداً عامًا للجيش ولا يتمتع بالتالي بسلطات خاصة في المجلس. كما تمخض الاتفاق عن تكوين فرق عسكرية إقليمية.

وظهر الخلاف حول موضوع الحق في إعلان حالة الطوارىء للحكومة الفيدرالية والتي رأى فيها الحاكم العسكري للشرق «خرقاً صريحاً لقرارات أبوري إذ لم يتم الاتفاق عليها وأن هذا دليل على سوء نية الحكومة الفيدرالية التي ما زال يسيطر عليها الشماليون، وهدد بالانفصال وأصدر في مارس مراسيم بجباية الإيرادات المالية في الشرق لحساب حكومة الشرق وإيقاف نشاط الأجهزة المالية الفيدرالية بالشرق ابتداء من أول إبريل ١٩٦٧ م فيما عدا رسوم البترول كما أصدر مراسيم بالاستيلاء على مباني

وأجهزة الحكم الفيدرالي والمرافق العامة»[1] وأعلن المجلس العسكري في اجتماع له تقسيم نيجيريا إلى اثني عشر إقليماً منها ستة بالشمال وثلاثة بالشرق وتظل العاصمة وإقليم الغرب الأوسط والغرب على ما هي عليه فأعلن جاوون حالة الطوارىء وألغى المجلس العسكري وتولى منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئاسة الحكومة العسكرية الفيدرالية.

«وفي منتصف عام ١٩٦٧ م هاجم الجيش الفيدرالي الإقليم المنشق من الشمال والشرق وكان اتجاه الزحف نحو مدينة اينوجو أكبر مدن شمال الإقليم الشرقي وعاصمته كما قام الأسطول الفيدرالي بفرض الحصار البحري من الجنوب؛ ولكن في حركة معاكسة عبرت قوات بيافرا نهر النيجر واستولت على إقليم الغرب الأوسط في أغسطس ١٩٦٧ م وسيطرت على عاصته وأهم المدن فيه. وفي أكتوبر ١٩٦٧ م استولى الجيش الفيدرالي على اينوجو العاصمة مما اضطر المنشقين إلى نقل العاصمة إلى أومياهيا كما تقدمت القوات الفيدرالية في الجهة الجنوبية واستولت على دلتا نهر النيجر وموانىء بورت هاركوت وكالابار.

وفي عام ١٩٦٨ م تمكن الجيش الفيدرالي من التوغل في قلب أراضي الإقليم المنشق وطوّق قوات بيافرا في دوائر عسكرية

(١) مجلة السياسة الدولية العدد ١٠ السنة الثالثة ديسمبر ١٩٦٧ م، د. عبد الملك عوده، مقال الحرب الأهلية في نيجيريا، ص: ٢٩.

متتالية وابتداء من مايو تمكن من الاستيلاء على المدن الهامة مثل أونيتشا وأباكاليكي ثم استولى على أومياهيا العاصمة الثانية واستمر القتال طوال عام ١٩٦٩ م حتى تم حصر المنشقين في منطقة ضيقة من أويري العاصمة الثالثة ومطار أولي، وأخيراً تم الاستيلاء عليهما في يناير ١٩٧٠ م.

ونجد أن كل جانب في الحرب الأهلية قد حشد ما يستطيع من قوة عسكرية وتأييد دولي، فعند بدء القتال كان تعداد الجيش الفيدرالي حوالي سبعة آلاف رجل، وعند نهاية الحرب وصل تعداده في بعض التقديرات إلى حوالي مائة وثمانون ألف رجل وكانت هناك ثماني فرق عسكرية تحارب في الإقليم المنشق وفي بعض التقديرات الأخرى وصل تعداد القوات البرية الفيدرالية إلى مائة وعشرين ألف رجل إلى جانب أسطولين جوي وبحري كبيرين. وبالنسبة لقوات بيافرا فقد ارتفع تعدادها إلى أربعين ألف رجل وحاولت بيافرا تكوين قوة سلاح جوي وبحري فاستعملت بعض القطع من ذلك وبقي ما بقي منها في موانىء بعض الدول الأوربية إذ لم تتمكن بيافرا من استلامه واستعماله قبل الاستسلام»[1]. وقد قدمت حكومة البرتغال وحكومتا جنوب

(١) من مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٢٠ السنة السادسة أبريل ١٩٧٠ م مقال هزيمة الانفصالية في نيجيريا من تقارير وتعليمات السياسة الدولية، ص (١٠٧) تابع مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٢٠ السنة السادسة أبريل ١٩٧٠ م.

إفريقيا وروديسيا وكذلك حكومة فرنسا عن طريق وكلائهم ومكاتب العلاقات العامة التابعة لهم بالسويد والولايات المتحدة وسويسرا الذين يشترون لها الأسلحة ويستأجرون لها الطيارين والضباط المرتزقة، كل هذه الأطراف قدمت المعونات والخبرات إلى بيافرا الانفصالية. كما قدمت بريطانيا والاتحاد السوفيتي ودول شرق أوربا مثل تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية الخبرات والمعونات إلى الحكومة الفيدرالية، وكذلك قدمت لها كل من الجزائر والجمهورية العربية المتحدة باتفاقيات المعونة والتدريب، خبرات عسكرية أرضية وجوية.

كما قامت مجموعة حلف الأطلنطي بالدعاية الإعلامية والعلاقات العامة لبيافرا عن طريق عملاء من رجال شركات البترول ورجال بعض الكنائس ومجموعات من الصحفيين العاملين مع الشركات الاحتكارية في القارة.

وقدمت من أجل الحملة الإعلامية لبيافرا تسهيلات مالية من كل من البرتغال والنظم العنصرية القائمة بإفريقيا وكان محور دعاية بيافرا هو التركيز على أن الصراع هو غزو إسلامي يقوم به شمال نيجيريا ضد المسيحيين في الجنوب؛ وذلك لأن شمال نيجيريا والذي يحتل ثلثي مساحة نيجيريا كله يقطنه المسلمون، كما لا يخلو الغرب والشرق أي كل جنوب نيجيريا من المسلمين أيضاً رغم وجود المسيحيين والوثنيين بينهم. إلا أن المسيحية تنعدم

بالشمال تقريباً بينما نجدها تتركز بجنوب نيجيريا كتركزها بجنوب
السودان وقد لعب الاستعمار دوراً خطيراً في فصل الجنوب عن
الشمال بتمسيح الجنوب وتركيز الإرساليات المسيحية أكثر من
الشمال في كل من نيجيريا والسودان لصعوبة نشر المسيحية بين
المسلمين إذ لا يمكن أن يرتد المسلم إلى المسيحية بينما تجد
المسيحية مرتعاً لها في مناطق تركز الوثنية والتي تكثر وتتركز
جنوباً في كلا البلدين كتركز الحثالة في قاع الفنجان.

ثم انتقل التركيز على أن شعب بيافرا يمثل قومية يجب أن تتمتع
بحق تقرير المصير والانفصال لبناء حكومة ونظام سياسي مستقل
وهذا هو نفس منحى الانفصاليين بجنوب السودان والذين يرون أن
لهم ثقافة تختلف عن ثقافة الشمال وعادات تختلف أيضاً كما أن
الشمال عربي إسلامي وهم زنوج إفريقيون. ولكني أقول: إن كان
للانفصاليين بجنوب السودان وجهة نظر عنصرية ترمي إلى الفصل
العنصري ووضع العرب كأمة نازحة إلى السودان في فترة من
الفترات فإنهم أيضاً نازحون للسودان في فترة من الفترات مثلهم
في ذلك مثل العرب حيث نزحت القبائل النيلية المكونة لقبائل
جنوب السودان الحالية Niletic trubes نزحت في فترة من الفترات
من أواسط إفريقيا إلى مناطق جنوب السودان، وإن كان زعمهم
صحيحاً فإن ذلك لا ينطبق على إقليم الآيبو في شرق نيجيريا حيث
أنه لا يوجد مبرر لأيّ ادعاء عنصري مهما كانت ظروف نشر

الإسلام بشمال إفريقيا واتجاهه نحو الداخل ليعم كل غرب إفريقيا
منطلقاً من القيروان وغيرها ومتمثلاً فيما بعد في كل الممالك
الإسلامية التي قامت بغرب إفريقيا والتي إن لم تمثل معلماً
حضارياً لتلك المنطقة في يوم من الأيام فإنها تمثل مرتكزاً حضارياً
للعلاقات الاجتماعية والسلوك الحضاري لكل غرب القارة
الإفريقية وقاسماً مشتركاً يربطها بجميع الحركات الإسلامية من
الصين شرقاً إلى الأندلس غرباً لتواكب تلك الحضارات الإسلامية
مثل الحضارة الإسلامية بالأندلس والتي بنت عليها دول العالم
المتقدم اليوم حضارتها وتقدمها العلمي والتكنلوجي فهلاّ بنت
غرب إفريقيا تقدماً علمياً وتكنلوجياً على الأساس الإسلامي
العلمي المتين من حضارات كانم ومالي والسنغي وغيرها.

ولما تحول التركيز على أن الحكومة الفيدرالية تقوم بشن حرب
إبادة ضد الجنس البشري في الإقليم الشرقي، فإن ذلك كان
مؤسساً على ما تقوم به الحكومة الفيدرالية بنيجيريا من قمع
لحركات التمرد وضرب للعناصر الانفصالية وحصار لمواقع تركز
الانفصاليين ومحاولتها الجادة في إطفاء نار الانفصاليين والتي إن
لم يتم إطفاء الشرارة الأولى منها فإن نيرانها ستشتعل في كل القارة
الإفريقية مما يهدد وحدة القارة ويؤدي إلى تفككها ومحاولة كل
قومية مهما صغرت أن تنفصل عن الدولة المنضمة إليها، الشيء
الذي يسهل على الاستعمار عملية تبرير بقائه بالقارة لأطول فترة

ممكنة بحجة أن شعوب القارة غير قادرة على حكم نفسها بنفسها وأن الوقت لمنحها استقلالها لم يحن بعد كما حدث ذلك بأرتريا حين ادعت أثيوبيا أن هذا الشعب لا يستطيع أن يحكم نفسه على الأقل في الوقت الحاضر. وما شاهدته لجنة الوساطة الدولية بعينها من أحداث رأت أنها تؤيد ذلك الزعم الشيء الذي جعل الأمم المتحدة تمنح أثيوبيا حق إقامة الاتحاد الفيدرالي لمدة عشر سنوات ابتداءً من ١٩٥٢ م مع شعب أرتريا وبعدها يقرر الشعب مصيره. ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان إذ تحول الاتحاد الفيدرالي إلى عبارات على الورق فارغة من أي مضمون لها، وظلت أرتريا منذ ذلك الحين جزءاً لا يتجزأ من أثيوبيا مثلها في ذلك مثل أي إقليم من أقاليم أثيوبيا. والشيء الأمرّ من العلقم هو أن أثيوبيا والتي بها مقر منظمة الوحدة الإفريقية وزعيمها السابق هيلاسيلاسي زعيم المسيحية بإفريقيا وأحد زعمائها الأكابر، تلك المسيحية التي تدعو للإسلام[1] شن هذا الأمبراطور حرباً لا هوادة فيها على الشعب الأرتري ليجعل منه شريداً طريداً يلوك مرارة الحرمان من أرضه التي أحل بها الأمبراطور مزارعين أثيوبيين بدلاً من مزارعي الشعب الأرتري الذي لا زال لاجئاً مشرداً يخوض حرباً منذ واحد وعشرين عاماً.

---

(١) يتمثل في ذلك معنى قول المسيح عليه السلام: (إذا ضربك آخر على خدك الأيمن فصعّر له خدك الأيسر) دلالة على التسامح وحب السلام.

فالوضعان في بيافرا وجنوبي السودان يختلفان عنه في أرتريا حيث نجد أن بيافرا وجنوب السودان جزءان لا يتجزآن من كل من نيجيريا والسودان بينما أرتريا هي دولة قائمة بذاتها كان ذنبها الوحيد أنها دخلت في اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا عام ١٩٥٢ م على أساس أنها بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ ستقرر مصيرها. وكان الاتحاد لا يزال بكراً عندما أنزل هيلاسيلاسي العلم الأرتري ورفع العلم الأثيوبي فكانت أول طلقة بعد تمام العشر سنوات أطلقها حامد إدريس عواتي الأرتري عام ١٩٦١ م والتي لم تنطفىء نيرانها إلى اليوم من أجل الاستقلال عن أثيوبيا. ونجد أنه في السادس من يناير ١٩٦٩ م أكد جنرال أثيوبي وهو عضو في لجنة التحقيق التابعة لهيئة الأمم المتحدة بأنه لا توجد حرب إبادة في بيافرا. ولكني أقول إن هذا الجنرال يتحدث من منطلق أثيوبي حتى لا يشعر الناس بحملات الإبادة التي تقوم بها أثيوبيا على الشعب الأرتري بادعاء الانفصاليين في إقليم بيافرا بنيجيريا بأن لهم الحق في تقرير المصير فإنه في غير موضعه مثله في ذلك مثل ادعاء الانفصاليين بجنوب السودان بأن لهم الحق في تقرير المصير.

وقد سبق أن شرحنا معنى تقرير المصير وفي أي الحالات يكون. ولما كانت دولة نيجيريا دولة واحدة بحدودها كاملة وكذلك السودان، فإنه لا يحق لأية أقلية الانفصال بجزء من إقليم

الدولة الواحد لتكوّن دولة خاصة بها. أما أرتريا والتي كانت دولة قائمة بذاتها ثم دخلت بناء على قرار منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٥٢ م في اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا لتقرر مصيرها بعد عشر سنوات في البقاء مع أثيوبيا في اتحاد فيدرالي أو غيره أو الاستقلال عنها. ففي هذه الحالة لا نسمي استقلالها هذا انفصالاً ذلك لأن الانفصال لا يكون إلا عن الجسد الواحد والإقليم الواحد للدولة الواحدة، بينما الاستقلال يكون لدولة قائمة بذاتها في يوم من الأيام وبحدودها التي تريد الاستقلال بها كاملة ثم دخلت في وقت لاحق في اتحاد مع دولة أخرى أياً كان نوعه أو كانت مستعمرة ورأت فيما بعد أن الأفضل لها الاستقلال بنفسها وإقليمها بعيداً عن تلك الدولة الاستعمارية والتبعية لها. فهنا يصح إطلاق لفظ الاستقلال على هذه الحالة دون غيرها، ولا يجوز إطلاق لفظ الانفصال على نفس هذه الحالة.

ولم تخلُ أصوات أبناء جنوب السودان وغيرهم من آراء معتدلة تنادي بالاتحاد الفيدرالي، فالفيدرالية تمنحهم قدراً من ممارسة حكم أنفسهم بأنفسهم وإدارة شئونهم فيما خلا الجيش والخارجية وسك العملة وغيرها من الأجهزة التي لا يمكن للإقليم القيام بها رغم كونه في إطار دولة واحدة.

لذلك فإن ضرب الانفصاليين بكل من جنوب السودان وإقليم بيافرا بنيجيريا كان تصرفاً طبيعياً من حكومة مركزية تريد استتباب

الأمن ولو كان في ذلك كتم لحريات الآخرين في إبداء رأيهم فيما يعانونه من أوضاع سيئة. وإن كان البعض يرى فيه إطفاءً لنار التفتت والانفصال من جسد الدولة الواحدة فإن أي جرح بالجسم سرعان ما تنطلق إليه جميع كريات الدم البيضاء لمقاومة الجراثيم بذلك الموضع الجريح حتى لا تغزو تلك الجراثيم بقية الجسم. وهذا ما يقوم به جيش الدولة لقمع تلك الحركات الانفصالية حتى لا يستشري ذلك المرض في بقية جسد القطر الواحد ثم تنتقل العدوى لأجسام الدول المجاورة بكل القارة الإفريقية. علماً بأن منظمة الوحدة الإفريقية قد وضعت في ميثاقها الاعتراف بالحدود التي وضعها الاستعمار لكل الدول الإفريقية وذلك منعاً للانفصالية ومحاولات الأقليات الإفريقية في الانفصال عن الدولة الأم.

ونجد أن الحكومة الفيدرالية بنيجيريا قد أصدرت قانوناً يقضي بتقسيم البلاد إلى اثني عشر إقليماً في مايو ١٩٦٧ م متفادية بذلك احتمالات مخاوف الجنوب من سيطرة الشمال عليه. ثم كونت المجلس التنفيذي من خمسة عشر عضواً عشرة مسيحيين وخمسة مسلمين ويمثلون جميع شعوب وقبائل نيجيريا. كما ظهر مثل هذا التمثيل في تكوين المحكمة الفيدرالية العليا. وكان أنطوني اينا هورو ذو الاتجاهات الاشتراكية ووزير الاستعلامات رئيساً لوفد مفاوضات الحكومة الفيدرالية مع إقليم بيافرا المنشق.

وقد كانت خطة الجيش الفيدرالي هي حصر قوات بيافرا

بالداخل بعيداً عن الشواطىء التي تصل إليهم عن طريقها المساعدات العسكرية والمؤن والمواد الغذائية والطبية وذلك بقواته البحرية، وكذلك منع الطائرات التي تجلب تلك المساعدات بقواته الجوية والقوات الجوية العربية والأجنبية التي ساعدته، وتمكن بذلك من حصار الانفصاليين وقطع الإمدادات التي كانت تأتيهم (من ساحل العاج أو من جزيرة ساوتومي التابعة للبرتغال وقد فشلت الجمعيات والهيئات الدينية التبشيرية والمدنية في إنشاء خطوط اتصال وإمداد منتظم إلى بيافرا عبر أجواء نيجيريا، الأمر الذي أوقع الإقليم المنشق في مجاعة وحاجة شديدة، بجوار الهزيمة العسكرية)[1].

وبالمقارنة مع جنوب السودان نجد أن نفس المنحى قد انتحاه السودان بعد اتفاقية أديس أبابا ومنح الجنوب الحكم الذاتي الإقليمي، حيث تنبه إلى أن الإرساليات المسيحية عن طريق الكنائس هي المنفذ الخلفي أو السري للدعم غير المباشر للانفصاليين والذي سرعان ما يتحول بعد وصوله ليد الكنائس بجنوب السودان إلى دعم مباشر للانفصاليين؛ ذلك أن الدعم المادي والعسكري والمؤن والمواد الغذائية والطبية تأتي للكنائس

(١) من السياسة الدولية ـ العدد ٢٠ السنة السادسة أبريل ١٩٧٠ م ـ مقال هزيمة الانفصالية في نيجيريا من تقارير وتعليقات السياسة الدولية، ص (١٠٩).

ثم منها إلى الانفصاليين. وحين تنبهت الحكومة السودانية لذلك خشيت من استمرارية الحركة الانفصالية رغم توقيع اتفاقية أديس أبابا والتي تقضي بانتهاء حركة التمرد، ولكي لا تقوم الكنائس بدور الوعاء الذي يحفظ شرارة التمرد حتى إذا ما أطفأتها اتفاقية أديس أبابا أشعلتها الكنائس بجنوب السودان وبدعم الفاتيكان وغيرها فإن الحكومة السودانية قد كونت ما يسمى بمجلس الكنائس والمساجد بوزارة الشئون الدينية والأوقاف بالخرطوم والذي يمثل فيه شيوخ أزهريون متعممون إلى جانب قساوسة مسيحيين لجنة واحدة تقوم برعاية المساجد والكنائس معاً وتشرف على الدعم الخارجي للكنائس والذي كان يستغله المسيحيون الذين يدعمون الانفصاليين باسم الدعم للكنائس.

ورغم اغتراب العناصر المثقفة من الجنوبيين عن مجتمعهم ذي الروابط القبلية والولاء العشائري مما جعلهم يعيشون عزلة في أفكارهم عن مجتمعهم المتخلف نسبياً، الشيء الذي جعل من توحيد قيادة جيوش الأنيانيا في يد جوزيف لاقو وحده وتنازل كل القادة بالجنوب له عن القيادة، حدثاً عظيماً على طريق التوصل لاتفاق مع الجنوبيين.

وقد حدث ذلك في نيجيريا ولكن في صورة انشقاق قيادات هامة من شعب الايبو إلى جانب الحكومة الفيدرالية ومنهم أزيكوي، والذي أسّس منظمة تسمى «زيك» دعت إلى وحدة

نيجيريا زمن الاستعمار. ولكن أزيكوي نفسه غير بعض أفكاره وتبرأ من المنظمة وفصل بعض قياداتها من قيادة حزبه وأدى ذلك إلى تحريم الحكومة لنشاط المنظمة نهائياً عام ١٩٥٠ م.

علماً بأن المستعمر الإنجليزي وطبقاً لتصوره التقليدي لتطور المستعمرات نحو الحكم الذاتي والاستقلال في نطاق الكمنولث بدأت الحركة السياسية في نيجيريا عام ١٩٢٣ م بمنح سكان منطقة لاجوس وكالابار حق انتخاب ممثلين لهم لعضوية المجلس التشريعي. ومن هنا بدأ ظهور الأحزاب أو فكرة العمل السياسي من أجل عضوية المجالس التشريعية وخوض المعارك الانتخابية؛ ولذا أسّس «ماكولي» الحزب الوطني الديمقراطي لمواجهة متطلبات الموقف الجديد كما ظهرت مجموعة من المتعلمين مكونة منظمة شباب نيجيريا كمعارض لهذا الحزب والتي غيرت اسمها من منظمة شباب لاجوس إلى منظمة شباب نيجيريا عام ١٩٣٦ م لتصبح أكثر شمولاً.

ولما عاد أزيكوي عام ١٩٣٧ م إلى نيجيريا انضم إلى المنظمة كما دخلها الكثيرون من أبناء موطنه الإقليم الشرقي «الايبو». وعندما اختلفت قيادات المنظمة مع بعضها البعض عام ١٩٤١ م انفصل عنها أزيكوي. وفي عام ١٩٤٤ م تحالف أنصاره وأعضاء منظمة الشباب واتحاد الطلاب والحزب الوطني وكون الجميع المجلس الوطني لنيجيريا والكميرون على أساس عضوية غير فردية

وإنما كانت العضوية على أساس تنظيمات مثل النقابات والجمعيات المهنية والاتحادات القبلية والأحزاب والهيئات المحلية والإقليمية ونشط الحزب الجديد ضد دستور عام ١٩٤٦ م. فلما قبلت بريطانيا إعادة النظر في الدستور، تألف وفد نيجيري للمفاوضة. وعندما توفي ماكولي تولى أزيكوي رئاسة الحزب وكان أزيكوي يؤمن في الوقت نفسه بأفكار تقدمية راديكالية.

وكما ذكرنا فإنه نتيجة لموقف الحكومة الفيدرالية بنيجيريا توالى انشقاق قيادات هامة من شعب الايبو الذي يقطن الإقليم الشرقي الانفصالي والذي انفصل عن نيجيريا بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٦٧ م فنجد أن تلك القيادات قد انضمت إلى جانب الحكومة الفيدرالية مثل رئيس الجمهورية السابق أزيكوي، والأستاذ الدكتور أوكبابي أسيكا والكاتب المشهور شينوا أشيبي وغيرهم، ودعا الجميع إلى تسوية الموقف بالتفاوض على أساس بقاء وحدة نيجيريا الفيدرالية مع رفض فكرة الانفصال. وكان أزيكوي قد رجع إلى أفكاره ما قبل ١٩٥٠ م وأفكار تنظيمه «منظمة زيك» ذلك التنظيم الذي انتشر في كل أنحاء نيجيريا بين الشباب المتعلم وكان يعمل ضد الأفكار الانفصالية، ويؤمن بالاندماج الاجتماعي في سبيل خلق نيجيريا واحدة.

وهنالك اختلاف بين حرب الانفصاليين في جنوب السودان

وحرب الانفصاليين في إقليم بيافرا إذ نجد أن الانفصاليين السودانيين يعتمدون على حرب العصابات والاحتماء بالأدغال والغابات ويشبهون في ذلك المقاتلين الأريتريين والذين يحتمون من الطائرات العسكرية الأثيوبية بظل غابات نهر القاش وخور بركة ووادي «ساوا» و «عاليت» وغيرها، تلك الغابات ذات الشجيرات التي تشبه المظلات، والمتشابهة في أعلاها وفقيرة في أسفلها، كما أنهم يخبئون أسلحتهم بين الصخور وتحت الرمال ويعجز الطيران العسكري الأثيوبي عن تعقبهم خلف تلك الصخور بكهوفها التي يعرفونها جيداً ويجهلها الأثيوبيون تمام الجهل.

بينما نجد «أن العقيدة والفكر العسكري الذي سيطر على موقف الحكومة الفيدرالية بنيجيريا والانفصاليين في بيافرا هو حرب الجيوش النظامية وليس حرب العصابات أو حروب التحرر الوطني وهذا له آثاره في التدريب وحشد القوات ونوع السلاح وميدان المعارك. ومعنى هذا فإن الجانب البيافري الانفصالي لم يكن تعبيراً فكرياً عن عقيدة ثورية أو عن حركة تحرر وطني ضد الاستعمار أو عن ثورة طبقات وفئات مضطهدة مظلومة تريد التحرر وتبغي بناء مجتمع تقدمي. ومع أن قوات بيافرا حاولت في الفترة القصيرة الأخيرة أن تتحول إلى أوضاع حرب العصابات إلا أنها فشلت لعدم وجود العقيدة الأصلية أو القيادات الثورية كما أن ارتباطها العسكري بالنظم العنصرية والدول الاستعمارية أوضح

حقائق الدوافع والأهداف في حركة أوجو الانفصالية»[1].

وقد تنوعت دوافع الدول في مواقفها إزاء الحرب الأهلية في نيجيريا، فوقوف منظمة الوحدة الإفريقية ضد الانفصال نابع من مبادئها التي وضعتها في نصوص المعاهدة وكذلك رفضها لاستعمال السلاح لحل المشكلات الداخلية وهي دائماً تدعو للتفاوض بالوسائل السلمية وتمثّل ذلك في اجتماعها في نوفمبر ١٩٦٩ م بأديس أبابا حيث دعت إلى وقف إطلاق النار والتفاوض السلمي لحل مشكلة بيافرا من أجل وحدة نيجيريا وكوّنت لجنة وساطة تقوم بذلك تتكون من رئيسي أثيوبيا وأوغندا.

ولكن اللجنة فشلت في التوصل إلى حل سلمي نتيجة لإصرار أجوكو الحاكم العسكري للإقليم الشرقي على الانفصال عن نيجيريا. علماً بأن رؤساء دول منظمة الوحدة الإفريقية كانوا قد عقدوا اجتماعاً من قبل في ١٦ سبتمبر ١٩٦٧ م أدانوا فيه الحركة الانفصالية في بيافرا.

ولم يكتفِ أوجوكو بذلك بل حاول إثارة الموضوع في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ببرقيته التي أرسلها إلى أوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٦٩ م ولكن الأمين العام للأمم المتحدة وقف ضد مبدأ الانفصال وعارض فكرة وجود دور للمنظمة الدولية في هذا النزاع الداخلي بدولة

---

(١) من المرجع السابق ص (١٠٩).

عضو في الأمم المتحدة.

وكما أن الفاتيكان تدخلت في أرتريا وفي جنوب السودان فإنها أيضاً قدمت المعونات المادية والأغذية والمواد الطبية وإثارة الرأي العام العالمي بوسائل الإعلام ليقف في جانبها كما قام بذلك الصليب الأحمر والاتحادات والجمعيات المسيحية والكنائس بحجة أن الدافع لموقفهم إنساني ضد القتل والإبادة ودوافع أخوة دينية مسيحية للدفاع عن المسيحيين في بيافرا ضد ما أسموه بالغزو الإسلامي من الشمال والأخيرة هي الدافع الحقيقي لخوض الفاتيكان ومجلس الكنائس العالمي لحرب صليبية ضد الإسلام والمسلمين تمثلت في محاولات فصل بيافرا وجنوب السودان.

رغم ذلك يتظاهر البابا بأنه يسعى للسلام بمحاولته في يوليو ١٩٦٩ م أثناء زيارته لأوغندة التوسط لحل مشكلة بيافرا ولم يكلل مسعاه بالنجاح. وكذلك في الثاني والعشرين من ديسمبر عام ١٩٦٧ م أرسل بعثة برئاسة الأسقف روسو وفي يوليو ١٩٦٨ م وجّه البابا بولس السادس أيضاً نداء لإقرار السلام في المنطقة. وفي الرابع من أكتوبر احتج الصليب الأحمر لدى حكومة لاجوس على قتل أربعة متطوعين. وفي الثلاثين من يناير ١٩٦٩ م سمحت داهومي لهيئة الصليب الأحمر بإرسال معونته من كوتونو إلى بيافرا. وفي الخامس من مارس ١٩٦٩ م اضطر الصليب الأحمر إلى إيقاف طائراته نظراً لتأزم الوضع السياسي في غينيا الاستوائية

التي كانت تأتي عن طريقها المساعدات إلى بيافرا. وما بين السابع عشر إلى الرابع والعشرين من مارس ١٩٦٩ م نظمت فرنسا أسبوعاً لإغاثة بيافرا على إثر رجوع البعثة البرلمانية الفرنسية.

وفي الثالث والعشرين من مارس ١٩٦٩ م اعترفت هايتي بحكومة بيافرا، بينما في الجانب الآخر قام هارولد ويلسن في الثامن والعشرين من نفس العام بزيارة إلى لاجوس قابل خلالها الجنرال جاوون.

وفي أول مايو ١٩٦٩ م قام الأسقف روهان بزيارة لنيجيريا وبيافرا. كما أنه في نفس اليوم وضع الكونت فان روزن نفسه في خدمة الطيران البيافري وما بين الثالث إلى السادس من يونيو من نفس العام حكمت حكومة بيافرا الانفصالية بالإعدام على أربعة عشر فنيًّا من الإيطاليين الذين كانوا يعملون في الشركات البترولية ولكنها أفرجت عنهم بعد بضعة أيام. بينما أسقطت القوات الاتحادية في الخامس من يونيو ١٩٦٩ م طائرة للصليب الأحمر وتوقف من جديد خط طيران الصليب الأحمر الذي يحمل الإمدادات الطبية إلى بيافرا الانفصالية.

وفيما يختص بمحاولات الطرفين المتنازعين في إحلال السلام بينهما وإيجاد حلّ للقضية قابل الدكتور أزيكوي الجنرال جاوون في لاجوس للاتفاق على السلام في التاسع عشر من أغسطس ١٩٦٩ م.

وفي منتصف يناير ١٩٧٠ م أعلنت لاجوس انتهاء الحرب الأهلية وسقوط الانفصال وتعيين د. أوكيابي أسيكا حاكماً لإقليم

الايبو في شرق نيجيريا. وذلك بعد أن استمرت الحرب الأهلية ثلاثين شهراً دامية وحسم السلاح الموقف قبل كل شيء على الرغم من السياسات الأجنبية التي تنافست حول الاستفادة من هذه الحرب وجعل نيجيريا في إفريقيا كوضع الهند في آسيا سابقاً. كما فرَّ الكلونيل أجوكو خارج البلاد.

وفي ١١ يناير ١٩٧٠ م أدرك الجنرال ايفيونج استحالة استمرار الحركة الانفصالية في القتال، إذ سيطرت الحكومة الفيدرالية على كل المنافذ حتى الجوية لبيافرا وأحكمت حصارها، فوجه رسالة بالإذاعة المسموعة أعلن فيها وقف القتال وإنهاء الخلاف مع الحكومة الفيدرالية وناشد يعقوب قاوون باسم الإنسانية أن يوقف القتال.

فلبى قاوون ذلك في اليوم التالي وعفا عنهم جميعاً ما عدا أجوكو قائد الانفصال. وحضر فيليب ايفيونج على رأس وفد في الرابع عشر من يناير معلناً زوال بيافرا كإقليم منفصل من الوجود واعترافه بسلطة حكومة نيجيريا الفيدرالية رسمياً. وفي اليوم التالي أعلنت حكومة لاجوس نهاية الحرب الأهلية في بيافرا وسقوط الانفصال.

واستمر الجنرال يعقوب جوون بحكم نيجيريا إلى أن أطيح به وهو يحضر الدورة الثانية عشرة لمجلس رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بكمبالا في يوليو ١٩٧٥ م بحركة سلمية قادها مرتضى رفاعي محمد وهو شمالي أيضاً فأعلن قاوون في اليوم التالي لقيام الحركة اعترافه بالحكم الجديد وتأييده له.

الفصل الثالث

دور المنظمات الدولية في حل القضية ومستقبل الدبلوماسية النيجيرية

المطلب الأول

دور المنظمات الدولية في حل مشكلة بيافرا الانفصالية

بما أن المنظمات الدولية قد درجت على فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية في محاولاتها الأولى، فإن كثيراً من الدول الإفريقية قد كان لها دورها الإيجابي في محاولات التوصل لحل مشكلة بيافرا سلمياً. وقد غلب الطابع المؤيد للحكومة الفيدرالية على مواقف الدول الإفريقية حيث اجتمع في الثامن من يوليو ١٩٦٧ م في لوساكا عاصمة زامبيا رؤساء الدول الإفريقية وهم: هيلا سيلاسي وجوليوس نيريري وميلتون أبوتي (يوغندة) وجومو كنياتا (كينيا) وكينيث كاوندا (زامبيا) بغرض التوصل لحل لمشكلة بيافرا، ولكن لم تكلل مساعيهم بالنجاح.

وقد تم عرض المشكلة النيجيرية أيضاً في مؤتمر القمة الإفريقي الرابع الذي انعقد في كنشاسا في سبتمبر ١٩٦٧ م وكان قرار المنظمة رقم ٥١/٤ في ١٤/٩/١٩٦٧ م يؤكد أنها مشكلة داخلية تخص نيجيريا فقط مع استنكاره لمبدأ الانفصال. ولتأكيد رغبة الدول الإفريقية في الحفاظ على الوحدة الوطنية النيجيرية كما أكده موقف الحكومة النيجيرية الفيدرالية الرافض لكل تدخل خارجي أو نقاش للأزمة، فقد أنشأت منظمة الوحدة الإفريقية لجنة استشارية تتألف من رؤساء ستّ دول هي: أثيوبيا، غانا، الكمرون، النيجر، ليبريا، والكنغو كنشاسا، ووصلت اللجنة إلى لاجوس في ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ م واجتمعت مع الحكومة الفيدرالية بحضور دياللوتيلي سكرتير عام منظمة الوحدة الإفريقية في ذلك الوقت. وتمخض الاجتماع عن دعوة حكومة الانفصال إلى إنهاء التمرد.

ورغم ذلك الاستنكار لمبدأ الانفصال إلا أن هنالك بعض الدول الإفريقية التي كانت تؤيد حركة بيافرا الانفصالية إذ قامت أربع دول إفريقية بالاعتراف بالحكومة الانفصالية في بيافرا وهي:

١ ـ تنزانيا في ١٣ إبريل ١٩٦٨ م.

٢ ـ جابون في ٨ مايو ١٩٦٨ م.

٣ ـ ساحل العاج في ١٤ مايو ١٩٦٨ م.

٤ ـ وزامبيا في ٢٠ مايو ١٩٦٨ م.

رغم أن دولتين من هذه الدول ناطقة بالإنجليزية (الأنجلوفون)

ودولتين من الناطقة بالفرنسية (الفرانكفون)، وقد كان بعضها مناصراً بموقفه ذلك للمسيحيين في بيافرا وكان البعض الآخر متأثراً بأفكار هوفيه بوانييه رئيس ساحل العاج الذي كان يتخوف من قيام وحدة فيدرالية قوية بغرب القارة تستقطب الدول الصغرى الموجودة بالمنطقة فضلاً عن دوافعه الدينية المسيحية، وهنالك دوافع أخرى ففرنسا تتطلع لبترول الإقليم المنشق، والبرتغال وجنوب إفريقيا وروديسيا تريد أن توضح بدعمها لبيافرا أن هنالك صراعات في القارة الإفريقية ليس لها علاقة بالاستعمار الأوروبي، بل هي صراعات تنبىء عن مشاكل خاصة يعانيها الإفريقيون فيما بينهم.

وهنالك منظمات غير منظمة الوحدة الإفريقية تدخلت في المشكلة مثل الكمنولث البريطاني حيث وصل أرنولد سميث الأمين العام للكمنولث إلى كمبالا في مايو ١٩٦٨ م واتصل بطرفي الحرب الأهلية في المفاوضات. وكذلك تدخل البابا بولس السادس في المشكلة أثناء زيارته لكمبالا في أغسطس ١٩٦٨ م.

وقد استأنفت اللجنة الاستشارية السابقة نشاطها في يوليو من نفس العام وذلك لأسباب عديدة منها تجنيب العالم آنذاك لويلات الحرب والتحرك الدبلوماسي الذي كان يرمي لحل مشكلة بيافرا مثل محاولات الكمنولث وغيرها الشيء الذي حفز اللجنة لاتخاذ موقف أكثر إيجابية نحو المشكلة بالإضافة إلى ما رأته من بعض

الدول الإفريقية من اعتراف بحكومة بيافرا الانفصالية فعقدت اللجنة اجتماعها في نيامي عاصمة النيجر من ١٥ إلى ١٩ يوليو ١٩٦٨ م حضره أوجوكو واتفق الطرفان على بدء محادثات تمهيدية في أقرب وقت ممكن في أديس أبابا وبإشرافها ورئاسة هيلا سيلاسي وتم الاتفاق على جدول أعمال ينصّ على التسوية النهائية للنزاع بتدبير لوقف إطلاق النار وإيصال الإمدادات التموينية للضحايا المدنيين.

وفي مؤتمر السلام الذي عقد في أديس أبابا في أغسطس ١٩٦٨ م برئاسة هيلا سيلاسي وحضور أوجوكو وأورنا هورو رئيس وفد نيجيريا تلخّصت وجهة نظر الحكومة الفيدرالية في إنهاء عملية الانفصال ونزع سلاح المتمردين وإنشاء قوة أجنبية من الهند وكندا وأثيوبيا لضمان سلامة أفراد قبائل الايبو وإنشاء قوة بوليس منهم وإعادة الموظفين المفصولين، أما وجهة نظر الانفصاليين فكانت تتلخص في استقلال بيافرا والاستفتاء حول المناطق المتنازع عليها والعمل على نقل مواد الإعاشة والدعوة إلى هدنة لمدة خمس سنوات كمرحلة انتقالية.

كما عرضت المشكلة على رؤساء الدول والحكومات في منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة الخامسة التي عقدت في الجزائر في سبتمبر ١٩٦٨ م وطلب من حكومة لاجوس أن تعلن عن العفو العام عن البيافريين.

كما تم عرض المشكلة على مجلس وزراء المنظمة الإفريقية في فبراير ١٩٦٩ م في دورته الثانية عشرة بأديس أبابا وحضرها معظم وزراء الخارجية الذين ناشدوا الطرفين إنهاء المشكلة. وفي إبريل اجتمعت اللجنة الاستشارية المكونة من رؤساء الدول الستة في مونوروفيا عاصمة ليبيريا وانقسمت اللجنة إلى قسمين ليتناقش كل قسم منهما مع أحد الطرفين، وكلاهما يعمل على وحدة نيجيريا، من أجل المصلحة العليا لإفريقيا غير أن بيانهم اختتم بالعبارة التالية: «إن ما وقع من حوادث دامية جعل الوحدة مستحيلة في الوقت القريب»[١].

ثم عرضت مشكلة بيافرا أمام مؤتمر القمة الإفريقي السادس المنعقد بأديس أبابا من ٦ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٦٩ م والذي ناقش تقرير اللجنة الاستشارية واقترح إنهاء الحرب الأهلية وإعادة السلام لنيجيريا والدعوة للتفاوض، وقد حضره يعقوب قاوون كما أرسل أوجوكو وفداً شبه رسمي يمثل الحركة الانفصالية، واستندت أوجه اعتراضاته على القرار السابق الذي حددت نتائجه مقدماً وهي التزام إطار الوحدة النيجيرية.

ولم تكن منظمة الوحدة الإفريقية هي الطرف الوحيد الذي

(١) من كتاب منظمة الوحدة الإفريقية ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٧٦ م ـ دار النهضة العربية ـ رسالة دكتوراه ـ د. محمد الحسيني مصيلحي، ص (٥٧٢).

يمكن للانفصاليين التوجه إليها بالشكوى، فقد أرسل أوجوكو برقية للسكرتير العام للأمم المتحدة ـ أوثانت ـ في أكتوبر ١٩٦٩ م مبرراً وجهة نظره في ضرورة الانفصال، وهو الأمر الذي وقف ضده أوثانت وعارض تدخل المنظمة العالمية في المسائل الداخلية للدول، آخذاً بمبدأ تشجيع الأمم المتحدة للتنظيمات الإقليمية في حل المشاكل الإقليمية بنفسها طبقاً للمادة ٥٢ من ميثاق المنظمة تاركاً بذلك محاولات التسوية السلمية تجري عن طريق منظمة الوحدة الإفريقية وصرح بذلك أوثانت أمام مؤتمر القمة الإفريقي الخامس في الجزائر ١٩٦٨ م.

وبالرغم من عدم قيام منظمة الأمم المتحدة بأي نشاط دبلوماسي وسياسي لتسوية قضية بيافرا سلمياً، إلا أن الوكالات المتخصصة التابعة لها بذلت جهوداً كبيرة للتخفيف من عبء المشكلة، كما أن أوثانت عين مندوباً عنه للإشراف على عمليات الإمدادات المدنية والمعونات والإسعافات المقدمة من دول العالم إلى ضحايا الحرب الأهلية في نيجيريا.

ولكن هنالك جهات وقفت مع بيافرا تحت ستار الدوافع الإنسانية ولكنها كانت مدفوعة أساساً بالتعصب الديني للمسيحيين النيجيريين، وهي الفاتيكان والصليب الأحمر والاتحادات والجمعيات المسيحية والكنائس.

ورغم أن الصراع في مشكلة بيافرا كان من أجل عزل الإسلام

وحصره في قبائل الشمال والحيلولة دون امتداده نحو الجنوب الذي تغلب عليه المسيحية، إلا أنه كان يوجد اتجاه آخر يدعي وجود قومية خاصة لشعب بيافرا تؤهله للتمتع حق تقرير المصير والانفصال في حكومة مستقلة عن نيجيريا.

كما حاولت الجهات الموالية لبيافرا تصوير موقف الحكومة الفيدرالية في قمع حركة التمرد بأنها تشن حرب إبادة ضد الجنس البشري في الإقليم الشرقي وهذه الأشياء كلها وضحت في خطاب رئيس وفد الانفصال أمام اللجنة الاستشارية المجتمعة في منروفيا في الفترة ما بين ١٧ إلى ٢٠ أبريل ١٩٦٩ م. وأخيراً فإن منظمة الأمم المتحدة تركت الأمر لمنظمة الوحدة الإفريقية طبقاً للمادة ٥٢ من ميثاق المنظمة والذي يقضي بترك حل المشاكل الإقليمية للمنظمات الإقليمية. ومنظمة الوحدة الإفريقية وقفت مكتوفة الأيدي إزاء هذا النزاع الذي لم يكن متمشياً مع نصوص ميثاق أديس أبابا للمنظمة والقاضي بعدم التدخل في الحروب الأهلية التي تنشب في البلدان المنضمة تحت لواء المنظمة لأنها مشكلة داخلية ولم تستطع منظمة الوحدة الإفريقية حتى مجرد القيام بدور الوسيط في النزاع القائم بنيجيريا في مشكلة بيافرا لوقوفها الضمني أصلاً والصريح أحياناً مع الحكومة الفيدرالية طبقاً لنصوص اتفاقية أديس أبابا التي ترمي إلى العمل على وحدة التراب وعدم التجزئة ورفض الانفصال.

وقد جاء في بنود منظمة الوحدة الإفريقية والتي أنشئت في أديس أبابا في مايو ١٩٦٣ ما يلي «التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة، والتوفيق، والتحكيم» وجاء في المادة التاسعة عشرة من ميثاق أديس أبابا (وتتعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية، وقررت تحقيقاً لهذه الغاية إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم، ويكون تشكيل هذه اللجنة وتحديد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات)[١].

ولكن لسوء حظ هذه اللجنة فإنها «ورثت خلافات خطيرة بين دول القارة كانت قد تورطت فيها قبل إنشاء تلك اللجنة ولم يتم فضها بالطرق السلمية الشيء الذي أضفى على لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم نوعاً من الضعف قبل أن تبدأ عملها وقبل أن تزاول أي نشاط في مهمتها»[٢].

ورغم أن منظمة الوحدة الإفريقية قد امتنعت عن التدخل فيما أسمته بالشئون الداخلية للدول في القضايا الثلاث التي تنصب دراسة بحثنا عليها وهي أرتريا، جنوب السودان، وبيافرا إلا أن

---

(١) من مجلة السياسة الدولية ـ السنة الرابعة العدد ١٣ سبتمبر ١٩٦٨ م ـ مقال المنازعات الإفريقية وتسويتها بالطرق السلمية ـ د. بطرس بطرس غالي، ص (١٢٤ و ١٢٥).

(٢) من المرجع السابق ـ د. بطرس بطرس غالي، ص (١٢٦).

هذه المنظمة قد قامت بدورها في فض بعض المنازعات بين الدول الإفريقية، ومثال لذلك ما وقع بين الجزائر والمغرب من اشتباك مسلح خطير في الثامن من أكتوبر ١٩٦٣ م والذي تغلبت الدبلوماسية الإفريقية فيه على الدبلوماسية العربية[١].

فبينما كان بيان اللجنة الرباعية المؤقتة المكونة من الجزائر والمغرب ومالي وأثيوبيا هو الوثيقة الوحيدة التي قامت عليها تسوية النزاع سلمياً ووقف إطلاق النار في ٣١ أكتوبر فقد كانت تلك اللجنة تتكون من: هيلا سيلاسي، والملك الحسن، وموديبوكيتا، وأحمد بن بلا؛ لم يَعْدُ قرار جامعة الدول العربية لتسوية النزاع عن كونه مجرد مناشدة عاطفية تطلب من الدولتين وقف إطلاق النار ولم يكن هذان القراران الصادران عن جامعة الدول العربية في ١٩ أكتوبر ١٩٦٣ م وفي ٢٠ أكتوبر أكثر من كونهما حبراً على ورق. وتمخض قرار فض النزاع بواسطة لجنة خاصة تكونت من السودان وأثيوبيا ومالي والسنغال وساحل العاج ونيجيريا وتنجانيقا، عن وجوب تسوية الخلافات التي تقع بين الدول الإفريقية وهذا المبدأ يؤكد الإقليمية الدولية التي اعترف بها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بناء على اعتراف منظمة الأمم المتحدة طبقاً للمادة ٥٢ من ميثاقها. واعترفت منظمة الوحدة

---

(١) انظر مقال د. بطرس بطرس غالي ـ منشور في عدد ١٥ نوفمبر ١٩٦٣ م من الأهرام الاقتصادي تحت عنوان «اتفاق باماكو».

الإفريقية بجواز قيام منظمات إقليمية دولية داخل إطار المنظمة القارية الإفريقية مثل جامعة الدول العربية وهي لا ترغب بالتالي في احتكار عملية فض المنازعات الإفريقية بل ولا تمانع من أن تتولى منظمات دولية أخرى تسويتها.

كما عرض خلاف كان يهدد الأمن الإفريقي على مجلس وزراء خارجية الدول الإفريقية المنعقد في مدينة دار السلام في فبراير ١٩٦٤ م لبحث موضوع الاضطرابات التي وقعت في تنجانيقا وموضوع النزاع على الحدود بين أثيوبيا والصومال.

وتم وضع أصول فقهية ثلاث هي:

١ ـ (فض جميع المنازعات وتسويتها عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم وذلك وفقاً لأحكام الفقرة الرابعة من المادة الثالثة.

٢ ـ وحدة إفريقيا تتطلب أن يكون السعي لإيجاد حل لجميع المنازعات بين الدول الأعضاء في نطاق منظمة الوحدة الإفريقية قبل كل شيء.

٣ ـ يجب على المنظمة أن تعمل على خلق الجو الملائم الذي يمكن أن يؤدي إلى مثل هذه التسوية السلمية)[1].

---

(١) من مقال المنازعات الإفريقية وتسويتها بالطرق السلمية ـ د. بطرس بطرس غالي ـ مجلة السياسة الدولية ـ السنة الرابعة العدد ١٣ سبتمبر ١٩٦٨ م، ص (١٢٩ و ١٣٠).

وفي اجتماعهم بلاجوس في فبراير ١٩٦٤ م بحث المجلس أيضاً النزاع على الحدود بين أثيوبيا والصومال وأصدر مذكراً بالقرار ٣/٢ ـ الدورة غير العادية لمجلس الوزراء ـ مهنئاً حكومتي أثيوبيا والصومال لإصدارهما الأوامر فوراً بوقف إطلاق النار. وقد تم الاتفاق النهائي لتسوية النزاع آنذاك في إبريل من نفس العام بالخرطوم حيث تم هنالك عقد مؤتمر تم الاتفاق فيه على تحديد منطقة مجردة من السلاح.

وفي مجال تقييم مهمة منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية الخلافات نجد أنها تتبع ثلاث وسائل[1]:

١ ـ تشكيل لجان سياسية بحتة ـ مجلس الوزراء ـ مهمتها إما أن تطلب من الدول المتنازعة أن تتفاوض أو تشكل لجنة سياسية مؤقتة لتقوم بفض النزاع.

٢ ـ تشكيل تلك اللجان يخضع لاعتبارات شخصية ومدى العلاقة الودية بين أفرادها وبين الدول المتنازعة.

٣ ـ تلك اللجان وإن لم تنجح في فض بعض المنازعات إلا أنها نجحت في تخفيف حدة التوتر فيها.

---

(١) انظر المرجع السابق، ص (١٣٣).

المطلب الثاني

العلاقات الدبلوماسية النيجيرية بعد الحرب الأهلية

إن خروج نيجيريا منتصرة على الفرقة والتشتت والانفصالية بعد الحرب الأهلية، وما قامت به بعض الدول العظمى من مساعدات للحركة الانفصالية، ودور إسرائيل في المساندة العسكرية للحركة الانفصالية في بيافرا بالإضافة إلى اعتراف بعض الدول الإفريقية بإقليم بيافرا المنشق، أثر تأثيراً كبيراً على العلاقات الدبلوماسية النيجيرية تجاه الدول العظمى والعربية والإفريقية لتتخذ تلك العلاقات أشكالاً تتناسب عكسياً مع الفيدرالية.

وسنتطرق للعلاقات النيجيرية مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كما سنتطرق للسياسة الإفريقية لنيجيريا تجاه أزمة الشرق الأوسط في الفترة عقب الحرب الأهلية وحتى عام ١٩٧٤ م.

فبريطانيا ظلت حوالي النصف قرن من الزمان تحكم نيجيريا التي استقلت عنها عام ١٩٦٠ م ثم انضمت أيضاً إلى الكمنولث البريطاني. ولما اندلعت الحرب الأهلية بين الإقليم الشرقي والحكومة الفيدرالية في ١٩٦٧ م اتهمت لاجوس عاصمة نيجيريا بريطانيا بإثارة تلك الأحداث ودعم الانفصاليين وقد ظل شك الحكومة النيجيرية قائماً في موقف بريطانيا تجاه البيافريين حتى توترت العلاقات بين البلدين في الأعوام ١٩٧٠ و ١٩٧١

و ١٩٧٢ م. فشنت إذاعة لاجوس هجوماً على بريطانيا يوم ٢٦ يناير ١٩٧٠ م وأعقب ذلك تصريح المصادر الحكومية بقولها لقد آن الأوان ليدرك النواب البريطانيون أنه ليس لهم أي حق أدبي أو سياسي في أن يبلغوهم ما يجب أن يفعلوه في بلادهم؛ وكان ذلك إثر مناقشة مجلس العموم البريطاني لتقديم المساعدات للاجئين في الإقليم الشرقي. كما كان هنالك سبب آخر هو إعلان حكومة المحافظين برئاسة إدوارد هيث إنهاء حظر إمداد حكومة جنوب إفريقيا العنصرية بالسلاح وكان ذلك في أواخر عام ١٩٧٠ م رغم أن ذلك الحظر ورد في قرار مجلس الأمن في عام ١٩٦٣ م والتزمت به بريطانيا منذ عام ١٩٦٤ م. الشيء الذي تسبب في عام ١٩٧١ م في اشتباك كلامي حاد بين الدكتور أزيكيو الذي حضر مؤتمر القمة لدول الكمنولث في سنغافورة نائباً عن الرئيس النيجيري وبين إدوارد هيث الذي كان يتزعم الوفد البريطاني في المؤتمر حول إمداد جنوب إفريقيا بالسلاح. خاصة وأن هيث عاد وأعلن أن بلاده ستستمر في بيع الأسلحة لجنوب إفريقيا، حتى وصل الأمر في مارس ١٩٧١ م في مؤتمر لاجوس الذي نظمته هيئة التضامن الأفرو آسيوية إلى المطالبة بتأميم الشركات البريطانية في نيجيريا فوراً رداً على ذلك. وسبب ثالث هو تهديد أريكبو وزير الخارجية النيجيري بانسحاب دولته من الكمنولث البريطاني في ٢٥ ديسمبر ١٩٧١ م إذا لم توافق بريطانيا على تشكيل حكومة

تمثل الأغلبية من المواطنين أبناء البلاد «السود» في زمبابوي «روديسيا». وأن مقترحات بريطانيا في حل مشكلة روديسيا غير مقبولة، وهي التي توصل إليها سير إليك دوجلاس هيوم وزير خارجية بريطانيا عقب محادثات أجراها في نوفمبر ١٩٧١ م في سالسبري مع أيان سميث رئيس حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا. بينما أعلن وزير الخارجية النيجيري عن معارضة بلاده لانضمام روديسيا العنصرية للأمم المتحدة، ومعارضتها أيضاً لرأي بريطانيا في إلغاء تطبيق العقوبات الاقتصادية على حكومة أيان سميث العنصرية، ذلك الرأي الذي نفذته بريطانيا باستخدامها حق الفيتو أمام مجلس الأمن في مايو ١٩٧٣ م.

ولكن أمام إمكانيات نيجيريا التي تؤهلها لأن تلعب دوراً حيوياً في علاقات إفريقيا بأوربا وما يربطها مع بريطانيا من تبادل تجاري وجدت نفسها مضطرة للاستجابة لمحاولات بريطانيا في تقريب الشقة واستعادة مكانتها لدى الحكومة النيجيرية. فتمت الزيارات المتبادلة بين البلدين في يناير، فبراير، ويونيه ١٩٧٣ م ثم تلتها زيارات أخرى، وقد صرح يعقوب قاوون بأن بلاده لا تمانع في استثمار الأموال الأجنبية فيها.

أما في مجال العلاقات الدبلوماسية النيجيرية مع فرنسا، فقد تم قطعها عندما فجرت فرنسا قنبلتها الذرية الثالثة بالصحراء الإفريقية الكبرى، في ٥ يناير ١٩٦١ م. ورغم أن العلاقات أعيدت في

أكتوبر ١٩٦٥ م، إلا أن حكومة ديجول ساندت الانفصاليين بعد ذلك في الحرب الأهلية النيجيرية. فأعلن مجلس الوزراء الفرنسي في ٣١ يوليو ١٩٦٨ م ـ والذي اعترف بقيام دولة بيافرا المنشقة من خلال قراره ـ بأن يحل النزاع على أساس مبدأ تقرير المصير القومي للشعوب؛ وذلك لأن استثمارات فرنسا في بيافرا كانت حوالي ثلث استثماراتها في نيجيريا وهي ٣٥ مليون جنيه نيجيري، متمثلة في نشاط شركة سافراب للبترول الفرنسية حيث وصل إنتاجها من البترول النيجيري عام ١٩٦٦ م إلى ٦١٠ آلاف طن أي حوالي ٣/٥ ٪ من جملة إنتاجها في جميع أنحاء العالم. كما أعلن رجال السياسة الخارجية الفرنسيين إلى أن بترول إقليم بيافرا سيكون أكثر من ثلثي بترول نيجيريا كلها.

فكان ذلك الانفصال يبشر بالنسبة لهم بقيام دولة جديدة ترتبط بفرنسا اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وبتحقيق حلم ديجول في تكوين الإمبراطورية الفرنسية الكبرى في غرب إفريقيا حيث تحل فرنسا محل بريطانيا في الاستثمار بالسوق هنالك وبالموارد الطبيعية النيجيرية الضخمة. وقد ساعدت جماعة دول الفرانكفون على الحدّ من احتمال قيام دولة موحدة مستقرة وتقدمية. ورغم ذلك لم تقطع نيجيريا علاقاتها بفرنسا فقد كانت الاستثمارات الفرنسية فيها حوالي ١٥ ٪ من الاستثمارات الأجنبية بنيجيريا. كما كانت المؤسسات الاقتصادية الفرنسية لا تزال موجودة بنيجيريا مثل

شركة توتال والبنك الدولي لإفريقيا الغربية. كما عرفت نيجيريا من تجربتها مع بريطانيا أن قطع العلاقات بين دولتين غير متكافئتين في القوى السياسية العالمية لا يجدي.

وفيما يختص بانتساب الدول الإفريقية إلى السوق الأوربية دون استشارتها مسبقاً في الأمر فقد اعترضت نيجيريا على ذلك وعلى نظام الأفضليات المتبادلة والتزام الدول المنتسبة بتفضيل السلع الأوربية وقبول التفضيل الأوربي لسلعها. فرأت نيجيريا في ذلك إبقاء لإفريقيا في وضع الاستعمار الحديث الذي يحتكر شراء خاماتها ويلزمها بشراء مصنوعاته فتظل تابعة له كما كانت من قبل. وتشجيعاً للدول الإفريقية على الانتساب للسوق الأوربية المشتركة حرص صندوق التنمية الأوربي أثناء انعقاد اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة باكراً على الإعلان عن منح قروض جديدة للدول الإفريقية التي توافق على الانتساب للسوق الأوربية. واستنكر ممثل نيجيريا انتساب بلاده للسوق الأوربية موضحاً بأن إفريقيا قد فقدت أكثر من ٦٠٠٠ مليون دولار بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ م نتيجة للشروط غير العادلة التي فرضتها الدول الرأسمالية الكبرى. وفي الفترة ما بين ٩ و ١٣ يوليو ١٩٧٣ م اتفق وزراء التجارة من ٣٩ دولة إفريقية على تأليف جبهة مشتركة للصف الإفريقي عند بدء المفاوضات للانتساب للسوق المشتركة على أن يتحدث بلسانها جميعاً رجل الاقتصاد

النيجيري وينايك بريجز الذي انتقد المجموعة الاقتصادية الأوربية صراحة وبكل شجاعة. أما سياسة نيجيريا تجاه الدولتين العظميين فقد أوضحها «الحاج أبو بكر تفاوا باليوا رئيس الوزراء الفيدرالي في أكتوبر ١٩٦٠ م غداة إعلان الاستقلال، أن بلاده لن تنحاز إلى أي من الكتلتين الرأسمالية أو الشيوعية»[١].

وكان لتقسيم مناطق النفوذ بين كلّ من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على أن تقوم الأولى بدور رجل البوليس بغرب إفريقيا وتقوم الثانية بنفس الدور بجنوب شرق آسيا دوراً مهماً في تقليل احتمال تغلغل الحرب الباردة في نيجيريا.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد قامت جمعياتها الخيرية الكاثوليكية والبروتستانتية بإرسال المعونات الغذائية والطبية من منطلق إنساني فبلغت هذه المعونات ٧٠ مليون دولار وهي نصف الدعم الذي قدم لحكومة لاجوس إبان سنوات الحرب الأهلية كما تعاطفت القطاعات الدينية والرأي العام الأمريكي مع منكوبي الإقليم الشرقي. إلا أن الحكومة الأمريكية اتخذت موقف الحياد فقد فرضت حظراً على إرسال السلاح لأي من الجانبين المتقاتلين؛ لكنها استمرت في الاعتراف بالنظام الفيدرالي وعدم مساندة انفصاليي الإقليم الشرقي سياسياً. وقد قام ويليام روجرز

(١) من مجلة السياسة الدولية ـ السنة العاشرة ـ يوليو ١٩٧٤ م ـ مقال اتجاهات الدبلوماسية النيجيرية، ص (١٤٦).

وزير الخارجية الأمريكي بزيارة إلى نيجيريا لدعم التعاون الاقتصادي بين البلدين. وبلغت جملة الاستثمارات الأمريكية بنيجيريا ٢٥٠ مليون دولار أي ثلث الاستثمارات الأجنبية بنيجيريا وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد الاستثمارات البريطانية بنيجيريا من حيث الأهمية.

وفي مجال العلاقات النيجيرية السوفيتية فقد كان الاتحاد السوفيتي هو أكبر الدول التي قامت بإمداد الحكومة الفيدرالية بالدعم السياسي والعسكري ضد الانفصاليين في بيافرا. كما بلغت مساعدات الاتحاد السوفيتي للدول النامية ٨٥٨ مليون دولاراً ما بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٧ م وكانت لدول أخرى غير نيجيريا. ولكن بعد زيارة وزير الخارجية النيجيري د. أوكوي اريكبو لموسكو في يوليو ١٩٦٨ م أبرمت أول اتفاقية معونة فنية واقتصادية بين البلدين وحصلت نيجيريا بمقتضاها على ١٤٠ مليون دولاراً كقرض حكومي طويل المدى من الاتحاد السوفيتي وكانت نيجيريا تهدف من وراء ذلك إلى بناء صناعة الحديد والصلب بالإضافة إلى الدعم العسكري السوفيتي لحاجتها إلى كميات من الأسلحة لا تسمح بها كلها الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الاتحاد السوفيتي يهدف إلى:

١ ـ استعادة بعض نفوذه في غرب إفريقيا بعد الإطاحة بكوامي نكروما في غانا عام ١٩٦٦ م.

٢ ـ المضاهاة بنفوذه بنيجيريا ليوازن به النفوذ الصيني في تنزانيا وجزر بمبا بشرق القارة الإفريقية.

٣ ـ سيطرة الاتحاد السوفيتي على مؤتمر اتحاد النقابات العمالية النيجيري وعلى جمعية الصداقة السوفيتية النيجيرية التي تنشط لنشر إيديولوجيته وتقدم المنح للطلاب للدراسة بأوربا الشرقية.

٤ ـ موقع نيجيريا البحري الممتاز يتيح للبحرية السوفيتية فرصة إنشاء قواعد بحرية هامة.

٥ ـ يرفض الاتحاد السوفيتي الحركات الانفصالية المؤسسة على اعتبارات عنصرية عرقية قومية لأنه يضم مئات القوميات المختلفة.

ومن منطلق الوحدة الإفريقية والاهتمام بقضية الشرق الأوسط كانت العلاقات النيجيرية الإفريقية. فهناك تعاون تام من نيجيريا مع منظمة الوحدة الإفريقية وقال قاوون: إننا باتحادنا مع هذه المنظمة سنخلق من دول العالم أصواتاً تقف بجانب قضايا إفريقيا. فاستضافت نيجيريا عدداً من المؤتمرات الدولية في نطاق الحركة الوحدوية الإفريقية أهمها مؤتمر رؤساء الدول الإفريقية في لاجوس في يناير ١٩٦٢ م واجتماع مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الإفريقية في لاجوس في أكتوبر ١٩٦٥ م. وفي أول سبتمبر ١٩٧١ م أعلن هيلا سيلاسي في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الإفريقي السابع في أديس أبابا أنه قد تمت المصالحة النهائية

بين نيجيريا والدول الإفريقية الأربع التي اعترفت بالدولة الجديدة في بيافرا وهي: جابون وزامبيا وساحل العاج وتنزانيا، وقام بالوساطة بينها وبين نيجيريا هيلا سيلاسي وأحمدو اهيدجو رئيس الكميرون ومورجي مونجاي وزير خارجية كينيا. كما قام الرئيس يعقوب قاوون بحث الرئيس الأوغندي عيدي أمين على عدم خلق المتاعب لجيرانه بسبب سوء معاملته للآسيويين وساعده في النجاح في ذلك استتباب الأمن الداخلي ببلاده والاستقرار الاقتصادي بها مما يتيح لها فرصة القيام بدورها في أي تنظيم وحدوي بالقارة كما كان لها دور في رئاسة الهيئة الإفريقية التي قامت بالوساطة بين أثيوبيا والصومال.

وقد كان للمساعدات العسكرية الإسرائيلية للانفصاليين ببيافرا أثر في سياسة نيجيريا تجاه أزمة الشرق الأوسط فقد كانت دوافع إسرائيل اقتصادية وسياسية فالأولى تتلخص في الأطماع الإسرائيلية في الحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط لشركات التعدين الإسرائيلية في الإقليم الشرقي الغني بالبترول والثانية هي محاولة وضع العراقيل أمام يعقوب قاوون الذي التقى مع العرب وخاصة مصر آنذاك. ورغم أن الصحافة النيجيرية ظلت تطالب حكومتها بقطع العلاقات مع إسرائيل إلا أن الحكومة النيجيرية لم تقدم على ذلك بسبب ضخامة الأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية الموجودة بنيجيريا فهي الدولة الإفريقية الرئيسية التي تستوعب

أسواقها صادرات شركة كايزر فرايزر الإسرائيلية.

وقد اشتركت رؤوس الأموال الإسرائيلية في معظم شركات استغلال المطاط في نيجيريا، كما قامت بإنشاء الطرق والتعمير والمشروعات المائية والاقتصادية الأخرى، وأشرفت على اثنتي عشرة مزرعة مساحة كل منها ١٥٠٠ فدان، على نمط مزارع إسرائيل التعاونية. وقامت شركة «تاهل» الإسرائيلية باستصلاح الأراضي الزراعية في شرق نيجيريا الانفصالي. وأسهمت إسرائيل بنسبة ٩٠ ٪ من رأس مال شركتين تعملان في مشاريع المياه وحفر الآبار. وقامت شركة «ايبر» الإسرائيلية بإرسال أخصائيين في تنظيم خطوط المواصلات خارج المدن بطلب من حكومة نيجيريا. كما اشتركت إسرائيل في بناء مركز صناعي في بورت هاركوت[1].

ورغم أن الصنداي بوست الصحيفة الناطقة باسم حكومة نيجيريا الاتحادية قد هاجمت إسرائيل ووزير خارجيتها أبا إيبان في يونيه ١٩٧٢ م إلا أنها لم تجد أذناً صاغية رغم دعوتها لقطع العلاقات الدبلوماسية معها.

ولكن في يونيه ١٩٧٣ م أعلن الجنرال يعقوب قاوون بأن

(١) انظر مجلة السياسة الدولية - السنة العاشرة - يوليو ١٩٧٤ م - مقال الدبلوماسية النيجيرية على المسرح الإفريقي - نازلي معوض، ص (١٤٩، ١٥٠).

حكومته لن تتردد في قطع العلاقات مع إسرائيل إذا ما استمرت في تجاهلها لقرارات منظمة الوحدة الإفريقية، وكان ذلك بعد قرار المنظمة بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. وبالفعل قطعت نيجيريا علاقاتها مع إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٤ م معلنة بذلك تأييدها الصريح للحق العربي في فلسطين. وفي يونيه ١٩٧٣ م عقدت الجمعيات والمؤسسات والهيئات الإسلامية في نيجيريا مؤتمراً كبيراً في لاجوس نظمه المجلس الإسلامي المركزي وطالب المؤتمر بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. ثم اجتمع رؤساء عشر دول إفريقية في داكار لمدة ثلاثة أيام في ١٠ نوفمبر ١٩٧١ م فقرروا أن تقوم لجنة رباعية من رؤساء نيجيريا والكمرون والكنغو «زائير» والسنغال بزيارة لمناطق النزاع وتقديم أسئلة محددة لإسرائيل عن التزاماتها إزاء تنفيذ القرار ٢٤٢ عن طريق المبعوث الدولي يارنج. كما قام يعقوب قاوون بالتوسط شخصياً باسم منظمة الوحدة الإفريقية. وكان الوفد النيجيري في الأمم المتحدة هو رئيس المجموعة الإفريقية في الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٧١ م.

الخاتمــــة

لاحظنا أن هنالك قاسماً مشتركاً بين القضايا الثلاث يتمثل في محاولة كل من أرتريا وجنوب السودان وبيافرا الانفصال وتكوين دولة مستقلة. وتحاول أثيوبيا بالذات وضع أرتريا ضمن المجموعة الانفصالية (جنوب السودان، كاتنقا وبيافرا) لإضفاء نوع من الشرعية يبرر استمرارية ضمها لأرتريا ولكي تجعل منها إقليماً لا يعدو أن يكون جزءاً فقط من دولة واحدة مثله في ذلك مثل جنوب السودان وكاتنقا وبيافرا كل في دولته.

لذلك وجدنا من الضروري مقارنة قضية أرتريا بتلك القضايا الانفصالية حتى تتضح لنا أحقيتها بالاستقلال كدولة قائمة بذاتها من جانب، وعدم أحقية الأقاليم الأخرى المذكورة في الانفصال من جانب آخر.

ولما كان الأثيوبيون يجعلون من قضية جنوب السودان مثالاً يقارنون به قضية أرتريا، فقد عمدنا لعرض قضية جنوب السودان بعد القضية الأرترية مباشرة ولكي تتأتى لنا معرفة كل من القضيتين بوضوح وتتجلى الحقائق عند المقارنة بين القضيتين.

ونجد الجنوبيين بالسودان يقارنون وضعهم في النزاع مع

الشمال بوضع قضية بيافرا، رغم أنهم يؤسسون زعمهم الانفصالي على الفوارق العنصرية «Racial deferences» من ضمن أسباب انفصالهم إلا أن ذلك لا ينطبق تمام الانطباق على ما هو موجود في بيافرا بنيجيريا. فإذا كان الجنوبيون يتفقون مع البيافريين في مقاومتهم للمد الإسلامي الذي يأتيهم من الشمال، كما يشتركان في كونهما كلاهما متورطين في حرب يشنها المسيحيون ضدّ المسلمين، إلا أنهما لا يلتقيان في وجود عنصر عربي بالشمال دون الجنوب وما يخشاه سكان الجنوب المتطرفون من الزحف العربي على منطقتهم الجنوبية وصبغها بالثقافة العربية الشيء الذي نجده عند الجنوبيين بالسودان ولا نجده في نيجيريا حيث لا يوجد زحف عربي من شمال نيجيريا على جنوبها وإن كان تركز الإسلام في شمال نيجيريا مثل تركزه في شمال السودان.

إذن فهنالك فرق جوهري بين القضيتين، فبينما تخلو إلى حد ما قضية بيافرا من الجانب العنصري كسبب للنزاع لا تخلو منه قضية جنوب السودان بل هو السبب الأساسي والرئيسي في المشكلة.

وبينما نجد أن قضية أرتريا صدر فيها القرار رقم ٣٩٠/ أ/ ٥ من الأمم المتحدة وتمّ تحت إشرافها الاتحاد الفيدرالي الذي لم تلتزم أثيوبيا باستمراريته أو ترك الدولة التي دخلت معها في ذلك الاتحاد أن تكون حرة الإرادة في رفضه أيضاً، وجعلت أثيوبيا من الاتحاد الفيدرالي سلماً تصل به إلى السيطرة الكاملة على تلك الدولة

وتحويلها إلى إقليم من أقاليمها. فالمواثيق الدولية يجب أن تحترم والهيئات الدولية ينبغي أن تكون قراراتها من أجل حرية واستقلال الدول لا من أجل تبعيتها وإذلالها. وما تم من خطأ في تطبيق قرار صادر من هيئة دولية كالأمم المتحدة ينبغي أن يتم تصحيحه أيضاً عن طريقها وليس بالصراع العسكري وحده تحل القضايا.

وفي عرضنا السابق لعدم وجود قومية واحدة بجنوب السودان لها لغتها وجنسها الواحد ودينها الواحد فإن ما وجدناه من اثنتي عشرة لغة بالجنوب والديانتين الإسلامية والمسيحية إلى جانب الوثنية، وتعدد القبائل واختلافها يدل على عدم وجود قومية واحدة بالجنوب. فهم إذن لا يختلفون عن غيرهم من قبائل السودان الأخرى، رغم أن الدم العربي هو الغالب في العناصر التي تمثل الأغلبية الساحقة من الشعب السوداني؛ ولكن ذلك لا ينهض مبرراً للأقليات الأخرى أن تطالب بالانفصال، وليس كل اختلاف في لون البشرة يؤدي للانفصال.

وبالنسبة لسكان بيافرا فإنهم عبارة عن قبائل إفريقية مثلهم في ذلك مثل غيرهم من قبائل الهوسا والفولاني واليوروبا وغيرها من قبائل أرتريا الإفريقية، فليست قبيلة الآيبو التي تقطن إقليم بيافرا الجنوبي الشرقي بأكثر إفريقية من غيرها من قبائل نيجيريا الأخرى، وإن كانت تعتمد على اختلاف الدين فيها عن الشمال كمبرر للانفصال، فإنه ليس باختلاف الدين وحده يحق لأية أقلية أن تنفصل.

ونخلص إلى النقاط الآتية وهي:

أولاً: إدخال أرتريا في اتحاد فيدرالي بموجب قرار من الأمم المتحدة لفترة تسبق تقريرها لمصيرها، لا يعني منح أثيوبيا رخصة من الأمم المتحدة بضم أرتريا وجعلها جزءاً من أمبراطوريتها. وعليه فمن حق الشعب الأرتري تقرير مصيره ما دامت تلك الفيدرالية مفروضة عليه تحت ضغوط، ومرفوضة من جانبه، وما ظهر من كونها خطوة نحو ضم الإقليم.

ثانياً: مطلب الجنوبيين المحافظين هو الفيدرالية، والتي كانت ترفضها الأحزاب الشمالية. فهل وصل الجنوبيون المحافظون إلى مطلبهم في اتفاقية أديس أبابا ـ إذا اتفقنا على عدم صحة المطلب الانفصالي لعدم وجود قومية واحدة للجنوبيين ـ فهل وصل الجنوبيون إلى تحقيق الفيدرالية المطلوبة من جانبهم والمرفوضة من جانب الأحزاب التي ذكرناها في البحث.

ثالثاً: ثم ما وجدناه في التجربة الفيدرالية من نجاح في وضع أوزار الحرب الأهلية في نيجيريا وإنهاء مشكلة بيافرا رغم أن التجربة تمت تحت حكم عسكري وما شهدته نيجيريا من حرب أهلية.

فهل تكون الفيدرالية سلماً للاحتلال وخطوة نحو الانفصال، ثم تضميد الجرح بالانفصال؟ فلتكن رسالتنا المتواضعة هي بزوغ لفجر بحث علمي في هذا المجال.

انتهى

فهرس المراجع

ـ أحمد طاهر: إفريقيا في مفترق الطرق ـ الدار المصرية ـ مطابع كوسنا توماس وشركاه ـ القاهرة ١٩٦٥ م.

ـ أحمد يوسف القرعي: مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٢٨ ـ السنة السابعة ـ إبريل ١٩٧١ م ـ قضية أرتريا بين الحكم الذاتي والانفصالية.

ـ آدم عبد الله الألوري: موجز تاريخ نيجيريا ـ ٣٠ أكتوبر ١٩٦٢ م ـ دار الحياة ـ بيروت.

ـ د. أديب نصور: مذكرات «القانون الدستوري» والنظم السياسية للعام الدراسي ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ م كلية القانون ـ جامعة قاريونس.

ـ د. باذل دافد سن.

ـ ترجمة جمال محمد أحمد: إفريقيا تحت أضواء جديدة ـ دار الثقافة ـ بيروت.

ـ د. بطرس بطرس غالي: مجلة السياسة الدولية ـ السنة الرابعة ـ العدد ١٣ سبتمبر ١٩٦٨ م ـ مقال المنازعات الإفريقية وتسويتها بالطرق السلمية.

ـ بير هانكون أنديميكال: مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٣٠ ـ أكتوبر ١٩٧٢ م ـ مقال تسوية المنازعات بين الدول الإفريقية.

- ج. ك. ن. تريفاسكيس: أرتريا مستعمرة في مرحلة الانتقال ١٩٤١ - ١٩٥٢ م دار المسيرة - بيروت.
- تموتي. س. نبلوك: آفريكا كونفرناشونال - لندن ١٥/ ١٠/ ١٩٧١ م - أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم. عن مجلة السياسة الدولية - تجربة الحل السلمي لقضية جنوب السودان.
- د. حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا - الجزء الأول - القاهرة ١٩٥٨ م.
- د. حسن سليمان محمود: تاريخ السودان من أقدم العصور للآن ١٩٥٧ م مكتبة مصر.
- حسين ذو الفقار صبري: . مجلة الفكر المعاصر - الواقع السياسي لإفريقيا المعاصرة.
- دي سبانيولا: مجلة السياسة الدولية - السنة الحادية عشرة ١٩٧٥ م. مقال البرتغال والمستقبل.
- ترجمة د. راشد البراوي ومحمد سيد أحمد: ... الثورة ومشاكل الحكم في إفريقيا - القاهرة ١٩٥٩ م الاشتراكية الإفريقية.
- د. سامي منصور: ... نيجيريا عملاق إفريقيا التائه - القاهرة ١٩٥٩ م - دار المعارف.
- سعيد أحمد الجناحي: أرتريا على أبواب النصر.
- شعبة التاريخ وزارة التربية السودانية: كتاب تاريخ إفريقيا - للصف الثاني الثانوي - القسم الأدبي بالمدارس الثانوية السودانية.
- عبد الباري عبد الرازق النجم: أرتريا شعباً وكفاحاً.

- د. عبد الحميد متولي: السياسة ومبادئها الدستورية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ م.
- عبد العزيز عبد الغني: أصول الحضارات.
- د. عبد الملك عودة: الثورة ومشاكل الحكم في إفريقيا - القاهرة ١٩٥٩ م.
- د. عبد الملك عودة: السياسة والحكم في إفريقيا - القاهرة ١٩٥٩ م.
- د. عبد الملك عودة: مجلة السياسة الدولية العدد ١٠ السنة الثالثة - ديسمبر ١٩٦٧ م - مقال الحرب الأهلية في نيجيريا.
- د. عبد الملك عودة: مجلة السياسة الدولية - العدد ٢٠ - السنة السادسة إبريل ١٩٧٠ م - هزيمة الانفصالية في نيجيريا.
- عثمان صالح سبي: تاريخ أرتريا - الطبعة الثانية والثالثة ١٩٧٧ م.
- عفاف المغربل: مجلة السياسة الدولية - السنة الثالثة - العدد الثامن - يونيه ١٩٦٧ م - وحدة السنغال وجامبيا.
- د. فوزي أبو دياب: المفاهيم الحديثة للأنظمة السياسية طبعة ١٩٧١ م.
- محمد أبو القاسم حاج: الثورة والثورة المضادة في السودان الطبعة الأولى أغسطس ١٩٦٩ م - دار الطليعة بيروت.
- د. محمد الحسيني مصيلحي: منظمة الوحدة الإفريقية - رسالة دكتوراه - طبعة ١٩٧٩ م دار النهضة العربية.
- د. محمد طلعت الغنيمي ود. محمد طه بدوي: ... دراسات سياسية وقومية.
- محمد عمر بشير: جنوب السودان - دراسة لأسباب النزاع - الطبعة الثالثة - ١٩٧١ م.

- محمود شاكر: أرتريا والحبشة.
- منشورات قوات التحرير الشعبية: موجز تاريخ أرتريا الحديث.
- منشورات قوات التحرير الشعبية: وثائق عن أرتريا ـ وثائق الأمم المتحدة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ م حول أرتريا ٩/ ١٩٧٦ م.
- منشورات قوات التحرير الشعبية: أرتريا ضحية قرار الأمم المتحدة ـ بيروت ـ ١٩٧٣ م.
- نبيه الأصفهاني: مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٢٨ ـ إبريل ١٩٧٢ م ـ مقال التصالح الوطني ووحدة التراب السوداني.
- د. نزيه نصيف ميخائيل: النظم السياسية في إفريقيا تطورها واتجاهها نحو الوحدة ١٩٦٧ م.
- نلسون. أ. روكفلر: مستقبل الفيدرالية ـ الطبعة الثانية.
- هارولد ماكمايكل: السودان الإنجليزي المصري، عن كتاب مآسي الإنجليز في السودان.
- هاميلتون مادسن وجاي: الدولة الاتحادية أسسها ودستورها. ترجمة جمال محمد أحمد: نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين ـ بيروت ـ نيويورك ١٩٥٩ م.
- وفد السودان للقاهرة: مآسي الإنجليز في السودان ١٤/ ١٠/ ١٩٤٦ م.
- د. يونان لبيب رزق: مجلة السياسة الدولية العدد ١٨ السنة الخامسة مقال الثورة والصراع الحزبي في السودان ١٩٦٩ م.
- د. يونان لبيب رزق: مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٢١ ـ السنة السادسة ـ يوليو ١٩٧٠ م مقال قيام وسقوط المهدية في السودان المعاصر.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٩
الفصل التمهيدي	
التجربة السياسية الإفريقية والسياسة السوفيتية والأمريكية تجاه القارة	١٣
المطلب الأول: حق تقرير المصير	١٦
المطلب الثاني: نظرية الزنجية	٢١
المطلب الثالث: التكتل الإقليمي والوحدة الإفريقية	٣٠
المطلب الرابع: بداية السياسة السوفيتية والأمريكية تجاه القارة	٤٩
مقدمة عامة	٥٩
الباب الأول	
قضية أرتريا	٨٥

الفصل الأول

نبذة عن أرتريا وظهور الوعي السياسي فيها ٨٧

المطلب الأول: نبذة عن أرتريا ٨٧

المطلب الثاني: ظهور الوعي السياسي بالمشكلة ١٠٦

الفصل الثاني

الاتحاد الفيدرالي وفترة الحكم الذاتي في أرتريا ١١٧

المطلب الأول: التدخل الأثيوبي في أرتريا ١١٧

المطلب الثاني: دور الكنيسة في تفرقة الشعب الأرتري واستخدام الحبشة لأساليب الإرهاب ١١٩

المطلب الثالث: تعديل الدستور الأثيوبي توطئة لضم أرتريا وتكوين برلمان أرتري صوري ١٢١

الفصل الثالث

دور الأحزاب الأرترية والمنظمات الدولية تجاه القضية ١٢٥

المطلب الأول: الأحزاب السياسية الأرترية ١٢٥

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في حل القضية ١٤١

الفصل الرابع

المسألة الدستورية وانطلاقة الجماهير الأرترية ١٥١

المطلب الأول: المسألة الدستورية ١٥١

المطلب الثاني: انطلاقة الجماهير الأرترية ١٥٨

الخلاصة ١٦٢

الباب الثاني

قضية جنوب السودان بين الحكم الذاتي والفيدرالية والانفصالية .. ١٦٩

تمهيد ١٧١

الفصل الأول

جذور الحركة السياسية والإدارية السودانية ١٨٣

المطلب الأول: الإدارة منذ سلطنة الفونج إلى ما بعد المهدية الفيدرالية ١٨٣

المطلب الثاني: سلطة الشعب بين الطائفية والحزبية ٢٠٠

الفصل الثاني

نشأة قضية جنوب السودان ٢١٧

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والمزاعم القومية الانفصالية .. ٢١٧

المطلب الثاني: دولة أزانيا وجذور المشكلة ٢٢٦

المطلب الثالث: الحرب الأهلية ومحاولات الحل السلمي للمشكلة ٢٣١

الفصل الثالث

الحلول السلمية بين الحكم الذاتي والفيدرالية ٢٤١

المطلب الأول: نحو وحدة القيادة الجنوبية والتوصل إلى اتفاقية أديس أبابا السلمية ٢٧ فبراير ١٩٧٢ م ٢٤١

المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات التجربة ٢٥٦

المطلب الثالث: بين مبررات الحكم الذاتي الإقليمي والفيدرالية . ٢٦١

الخلاصة ٢٧٠

الباب الثالث

قضية بيافرا ٢٧٥

الفصل الأول

النبذة التعريفية والوعي السياسي الوطني ٢٧٧

المطلب الأول: لمحة جغرافية ونبذة تاريخية ٢٧٧

المطلب الثاني: الوعي السياسي الوطني والوصاية الاستعمارية .. ٢٨٧

الفصل الثاني

جذور الحرب الأهلية وهزيمة الانفصالية ٢٩٥

المطلب الأول: الجذور السياسية للحرب الأهلية ٢٩٥

المطلب الثاني: هزيمة الانفصالية وتبني الفيدرالية ٣١٣

الفصل الثالث

دور المنظمات الدولية في حل القضية ومستقبل الدبلوماسية النيجيرية ٣٣٧

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية في حل مشكلة بيافرا الانفصالية ٣٣٧

المطلب الثاني: العلاقات الدبلوماسية النيجيرية بعد الحرب الأهلية ٣٤٨

الخاتمة ٣٥٩

فهرس المراجع ٣٦٣

فهرس المحتويات ٣٦٧



ولد بمدينة كريمة عام ١٩٤٩ ، وتلقى بها تعليمه الابتدائي،
ثم تعليمه المتوسط بمروى الاميرية ، والثانوي العالي بعطبرة الحكومية .

نال دبلوم بخت الرضا وليسانس الحقوق عام ١٩٧٤ م.
نال دبلوم النظم السياسية و الإدارية وماجستير القانون عام ١٩٨١ م
من جامعة قاريونس - بنغازي .
نال ماجستير القانون الدولي من جامعة قاريونس - بنغازي ١٩٨٢م.
عضو هيئة التدريس بجامعة قاريونس ١٩٨٢ م.
استاذ متعاون بجامعة ام درمان الإسلامية ١٩٨٥ م.
عضو هيئة التدريس ورئيس قسم القانون العام والخاص بجامعة
دنقلا عام ١٩٩٥ م. وحتى الآن.
كتب في الشعر والادب والجغرافيا والتاريخ والإدارة والتربية والقانون.
عضو اتحاد أدباء السودان.
محامي وأستاذ بجامعة دنقلا حالياً، واستاذ القانون الدولي المساعد.

MADBOULI BOOK SHOP
6 Talat Harb SQ. Tel.: 5756421
مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعة حرب - القاهرة - هاتف: ٥٧٥٦٤٢١